معركــة فرنسـا

حرب الجزائر بفرنسا

هذا الكتاب هديّة من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 50 لعيد الإستقلال

صدر للمؤلفة

Les Fantômes du 17 octobre
Editions Mémoires-Génériques, 2001.

مؤلفات بالإشتراك

Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie,
Sous la direction de Jean-Charles Jauffrey,
Autrement, 2003.

La Guerre d'Algérie,
Sous la direction de Mohammed Harbi et Benjamin Stora,
Robert Laffont, 2004.

لينـدة عميـري

معركــة فرنسـا

حرب الجزائر بفرنسا

توطئـة : بنيـامين سطـورا
ترجمة و تقديم الطبعة العربية : فضيل بومالـه

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2013.

ردمك : 978-9947-39-040-5

الإيداع القانوني : 2013-4022

إلى عائلتي

توطئـــة
لرجـال الخفـاء أسمـاء

كثيرة هي الدراسات التي تركز حاليا على ظواهر الهجرات من حيث ظروف التنقل و دوافعها الأولية أو طرائق الاندماج في المجتمعات المستقبلة. غير أن الأمر لم يكن دائما هكذا على الأقل بالنسبة لفرنسا. فإلى غاية الثمانينيات، كانت البحوث التي تعالج هذه المسارات الحاسمة نادرة رغم أنها تؤثر أيّما تأثير في المجتمع منذ أزيد من قرن. لقد عرفنا الرواية الكلاسيكية لنوع ما من تاريخ فرنسا القروسطية أو المعاصرة من جهة و قصص خاصة بمقدم الأجانب لهذه البلاد من جهة أخرى. و لم يكن تلاقي أو تنازع هذين التاريخين مدروسان دراسة حقيقية بما أن الأجانب الذين أصبحوا فيما بعد ينعتون بالمهاجرين، انصهروا بسرعة في بيئة فرنسا اليعقوبية « الواحدة غير القابلة للانقسام ». و لم يكن بدا إلا أن يؤتي ذلك الاندماج و التصاهر أكله غير متسبب ظاهريا في أي أثر سلبي على البناء الوطني.

غير أن هذا التصور بدأ يكشف عن عجزه في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين حينما ظهرت حركات « البور » أي حركات أبناء المهاجرين الجزائريين في فرنسا المنادية بالمساواة في الحقوق و المناهضة يوميا للعنصرية التي يعتبرون أنفسهم ضحاياها. و انطلاقا من راهنهم المعيش، ساهم بعضهم في تطوير الدراسات الخاصة بالتاريخ الأستعماري و العنصرية أو أهمية حرب الجزائر في الذاكرات الفرنسية.

أصبح هذا الجزء الأخير موضوعا يختص بالدراسة و التحليل في أيامنا هذه[1] . و تنتمي ليندة عميري لهذا الجيل الجديد من المؤرخين الذين ينقبون في هذا الماضي الأليم باعتماد ما تكشفه المحفوظات الجديدة التي فتحت مؤخرا. إنها تبحث منذ سنوات طويلة في موضوع المهاجرين الجزائريين بفرنسا. و الحقيقة أن تأليف كتاب تاريخي حول هذا النوع الخاص من السكان ليس بالأمر الهين.

فهو يقتضي التحكم في لغات عديدة و معرفة أرض الإستقبال (المجتمع الفرنسي الباريسي) و مجتمع المنشأ (الجزائر المُسْتَعْمَرَة) و عالم الهجرة كما يتطلب أيضا البحث و العثور على الفواعل الذين ما زالوا على قيد الحياة و استجوابهم و مقابلة ذكرياتهم بالوثائق المتاحة اليوم عن تلك الفترة. لقد أبدت ليندة عميري الاستبسال و السعي الحثيث و الصبر الجميل. لقد سبق لي و أن لمست مؤهلاتها حينما كانت تحضر في إجازتها أو لما ناقشت مذكرتها لنيل شهادة الدراسات المعمقة التي أشرف عليها سارج بارشتاين بمعية المتحدث. لقد راجعت صحافة الحركة الوطنية الجزائرية و فحصتها فحصا دقيقا و فتشت في العديد من علب محفوظات مديرية شرطة باريس و هكذا حاولت أن « تحيي » تلك عشرات الآلاف من الرجال و النساء من الذين قدموا خصوصا إلى فرنسا في فترة حرب الجزائر. لقد قدمت لنا لوحة مثيرة و جليلة أحيانا عن مشاغلهم و مهنهم، من المصنع إلى الفندق المؤثث و من الحي المغلق إلى المقهى الذي أصبح فضاء محوريا في عمليات التنشئة الاجتماعية.

---

1. انظر :
Sous la direction de Mohamed Harbi et Benjamin Stora, *La Guerre d'Algérie, la fin de l'amnésie*, Paris, éditions Robert Laffont, 2004, avec la contribution de vingt-cinq auteurs français et algériens.

يتمحور هذا الكتاب حول مجموعة من الأسئلة أولها ذلك الذي يطرح عن هؤلاء « الرجال المجهولين » الذين تدرجوا و كبروا في المجتمع الفرنسي تحت رقابة أجهزة الشرطة الخانقة. نعم إنهم « رجالو مجهولون » و إلا كيف يمكن نعت هؤلاء العمال القادمين من إقليم اسمه الجزائر من المفترض أنه كان فرنسيا ؟ ليسوا « بأجانب » و ليسوا « بمهاجرين » و ليسوا بـ ... فرنسيين كاملي المواطنة (ستمنح المواطنة في الجزائر لكل السكان دون تمييز ديني أو طائفي ابتداء من 1958). لقد نعتوا إذا بـ« أهالي شمال إفريقيا » أو بـ« المسلمين » أو بنعوت أخرى ذات دلالة عنصرية... من مصلحة شارع لوكونت فيما بين الحربين إلى فرق الرقابة على « الفرنسيين المسلمين » إبان حرب الجزائر، كان الجزائريون دوما عرضة لشبهات الأخلال بالنظام العام حيث بدوا و كأنهم أخطر العناصر في أوساط الطبقات الكادحة. و عليه، تدخل عمليات البحث و الفرز في محفوظات « مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية » أو « مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية » القاريء في الواقع القذر و المزري الذي كانت عليه المراقد أو الأحياء القصديرية كحي نانتير حيث كان العديد من الجزائريين يعيشون في ظروف صحية يرثى لها. و اعتمادا على محفوظات جديدة، تقدم ليندة عميري في عملها، بالمناسبة نفسها، صورة عن ذلك الذي كان منذ 1958، واحدا من أشهر مدراء الشرطة بمقاطعة السين ألا و هو موريس بابون.

أما المسألة الأخرى التي درستها ليندة عميري فتتمثل في عمليات تبلور الوعي السياسي عند الجزائريين حيث أعادت المؤلفة بالتفصيل بناء أشكال و مضامين الألتزام في مختلف التنظيمات المطالبة بالأستقلال:من نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1926 إلى جبهة التحرير الوطني (ج. ت. و) في حرب الجزائر مرورا بحزب الشعب الجزائري في الأربعينيات

و بداية الخمسينيات من القرن الماضي. كل ذلك مفيد و مهم و لكنه قاس في بعض الأحيان كالنزاع الذي نشب سنتي 1948-1949 بين قادة فيدرالية حزب الشعب الجزائري و الذين اعتبرتهم قيادة التنظيم بالجزائر « بربريين ». فضلا عن ذلك، لم تخف ليندة عميرة بالخصوص أي شيء عن تصفية الحسابات الفظيعة التي حدثت بين مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة الزعيم القديم مصالي الحاج و مناضلي جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

إن شراسة تلك المواجهة بين الأشقاء و التي تسببت في مقتل و جرح الآلاف وسط الهجرة الجزائرية ظلت زمنا طويلا من القضايا المحظورة و المسكوت عنها. و ابتداء من سنة 1958، تغلبت جبهة التحرير الوطني على المصاليين و أسست « دولة داخل الدولة » حيت أخضعت المهاجرين لاشتراكات و اقتطاعات مالية أخرى لمساعدة « قضية الثورة ». غير أن ليندة عميري لم تكتف برصد و معاينة الجزائريين فقط عن طريق المحفوظات الفرنسية المبنية على الرقابة و القمع بل ساءلت محفوظات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا أيضا مما جعلها تسمح للقارىء بتصور مدى صدق و إخلاص التزام لم يكن دائما و ليد الإكراه. كما تمكننا تلك المحفوظات من إدراك حجم القمع الذي جوبهت به المظاهرة التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بباريس يوم 17 أكتوبر 1961 حيث قدمت لنا شهادات غير مسبوقة عن تلك الليلة الدموية. لو اطلعنا على الوثائق العديدة المكدسة لحد اليوم بالمحفوظات الإقليمية لتشكلت لدينا لمحة عامة عما كا يجري أيضا بالمقاطعات الأدارية الداخلية إبان حرب الجزائر.

لقد استطاعت ليندة عميري أن تتفادى الوقوع في فخ الإستنكار النضالي، و ظلت وفية لمنهج البحث التاريخي. لقد تمسكت بالوقائع و ركّزت عليها من وضع آليات الرقابة إلى عمليات الترحيل الإجتماعي للمهاجرين و من

حركة الألتزام السياسي إلى التصميم و العزيمة اللذان أبداهما أهم الفواعل الجزائريين في هذا النزاع بفرنسا. و لهذا، فإن عملها قيّم للغاية لمعرفة حرب الجزائر. و بفضل دراستها، بدأ المجهولون من « رجال الخفاء » يستعيدون بعضا من أسمائهم و هوياتهم.

بنيامين سطورا

مقدمة الطبعة العربيــة
متى يتحـرر التاريـخ ؟

تعاني كتابة التاريخ عموما من الرومانسية و الإيديولوجيا و محاولات تكييفها مع اتجاهات السلطة الرسمية أو إسقاط الراهن عليها حتى تصبح حقلا للتبريرية و مجالا ثقافيا و نفسيا إما لتضخيم الأنا أو لجلد الذات. تلك السلوكات مع أي ظاهرة أو حدث تاريخي تصيبهما بالزيف و المسخ مما يحجب عن الإنسانية تجاربها الحقيقية و من ثم مراكز ضعفها و قوتها و نقاط انتكاسها و إقلاعها.

ذلكم ما نستشفه مثلا من قراءاتنا المختلفة لتاريخ الجزائر المعاصر سواء من خلال المادة التاريخية التي أنتجتها و تنتجها إجمالا المدرسة الكولونيالية الفرنسية من جهة، أو ما يقترحه الخطاب الرسمي الجزائري. و للأسف لا نجد بين هذين المقاربتين المؤدلجتين ما يكفي من بحوث و دراسات تتسم بالعلمية و الاستقلالية من شأنها تحرير هذا التاريخ. و عليه، تشكل عملية الكتابة التاريخية اليوم، بعيدا عن أي حملات نضالية أو شعبوية، ثورة فكرية حقيقية على جبهتين موازيتين ؛ جبهة الموروث الاستعماري و جبهة المنظومات السلطوية الرسمية المفروضة.

تلك الثورة المعرفية الخاصة بتاريخنا المتعدد و المعقد في آن و احدة تستدعي من بين ما تستدعيه، فيما نراه، جيلا مستقلا من المؤرخين أي

جيلا يملك من المسافة و الحذر الأبستيميين ما يؤهله، اعتماد على مناهج التدقيق و التحقيق، لكتابة تاريخية أقرب إلى العلم منها إلى الإيديولوجيا تتسم بالسؤال و النقد و رفع الستار عن المحظور و اعتبار التاريخ كما هو بعيدا عن أي تقديس أو تدنيس. إنه رهان حقيقي خاصة بالنسبة لنا في الجزائر حيث أصبحت الحاجة ماسة لميلاد مدرسة تاريخية تقودها أقلام محققة عالمة مستقلة. إنها كتابة أخرى موازية لتاريخنا في مختلف مراحله لا سلطة عليها إلا قيم الحرية و المناهج العلمية و الاستقلالية و لا هدف من ورائها سوى « الحقائق » التاريخية بعيدا عن أي مداهنة أو حسابات سياسوية ظرفية.

ذلك ما دفع بي لقبول ترجمة كتاب الباحثة ليندة عميري الذي خصصته لتجربة الثورة الجزائرية في فرنسا من خلال الدور الذي لعبه المهاجرون سياسيا و إداريا و ماليا عسكريا في إطار تنظيماتهم المختلفة. هو إذا جانب مجهول في تاريخ الثورة خارج الوطن الذي كانت تعتبره فرنسا إحدى مقاطعاتها.

وما زادني حماسة في نقل هذا العمل التاريخي لقراء اللغة العربية في الجزائر أمور ثلاثة :

1. موضوع البحث الرئيس و موضوعاته الفرعية : كيف تمكنت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا من فتح جبهة ثانية للثورة الجزائرية داخل التراب الفرنسي من خلال هيكلة و فعالية الهجرة الجزائرية حتى تحول تنظيم الجبهة السياسي الإداري إلى « دولة داخل الدولة ». ثم كيف لعبت الهجرة ذاتها دور السند السياسي و المالي و الإعلامي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و دور الملاحظ الحذر أيضا للمفاوضات بين الحكومة الفرنسية و ممثلي جبهة التحرير. و من الناحية الأخرى، كيف عاشت الثورة هناك نوعا من « الحرب الأهلية » بين الإخوة الأعداء أي بين أتباع الجبهة و أتباع

مصالي الحاج، و كيف احتدمت نار الحرب بين الاستخبارات الفرنسية و الشرطة، و مناضلي جبهة التحرير الوطني و المتعاطفين مع القضية الجزائرية من حاملي الحقائب. و كيف مارست السلطات الفرنسية فوق « أراضي الثورة الفرنسية و حقوق الإنسان » أبشع المجازر و التعذيب و الجرائم ضد الأنسانية في حق المهاجرين الجزائريين و ليس أدل على ذلك من أحداث مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

2. اختراق الباحثة لقلاع المحفوظات خاصة منها محفوظات وزارة الداخلية و مديرية شرطة باريس و كذا فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. و قد اجتهدت الباحثة قدر استطاعتها، في تجنب توجيه المادة التاريخية أو انتقائيتها، كما حاولت أن تقابل الوثيقة بالوثيقة و التقرير بالتقرير و الأرقام بالأرقام بين ما تقدمه المحفوظات الفرنسية و المحفوظات الأخرى سواء، تلك التي تعود ملكيتها لفيدرالية الجبهة بفرنسا أو لبعض المنظمات الحقوقية أو الإنسانية. كما اعتمدت على التوثيق بالشهادة العينية المباشرة أو بالشهادات المسجلة المتضمنة في بحوث و مراجع موثوقة.

3. حرص الباحثة على مسافة معرفية مع الموضوع المدروس مع تبنيها التحقيق و النقد و التدقيق و التساؤل في مقاربتها للموضوع الكلي بصفة عامة و لدراسات الحالة بصفة خاصة. لقد تمكنت ليندة عميري من أن تعيد إنتاج مظاهرات 17 أكتوبر مثلا من حيث بداياتها و تطورها و نتائجها جغرافيا و تاريخيا، إنسانيا و سياسيا. و علاوة على ذلك، حافظت على لغة و شهادات الأشخاص و التنظيمات كما هي و لم تعمل على تأويلها قبليا. لقد و افقت بين وجهة نظرها و الحرية التي تعطيها لأي قارىء حتى يقدم قراءته و يستقريء نقاط أخرى تظل غامضة أو تحتاج لمزيد من الحفر و التنقيب. إنها بذلك، لم تدرس الموضوع من حيث تاريخيته فقط و لكن وفرت مادة

خصبة لمجالات أخرى في بحوث الأنثربولوجيا و علم الاجتماع الثقافي و الحرب النفسية و الإعلامية، إلخ.

« معركة فرنسا » بحث جاد يحتاج إلى قراءة نقدية متمعنة خاصة و أنه مقدمة لموضوعات أوسع مازال الكثير منها مجهولا أو محظورا.

فضيـل بومالـه

مدخـل

أكتوبر 1997 . بمناسبة محاكمة موريس بابون، عرضت مكتبة سترازبورغ البلدية فيلم *أكتوبر في باريس* لصاحبه جاك بانيجال . يروي هذا الفيلم الوثائقي ما تعرضت له مظاهرة الجزائريين السلمية بباريس يوم 17 أكتوبر 1961 من قمع الشرطة الوحشي . استعراض لصور بالأبيض و الأسود حيث نكتشف أحياء نانتير القصديرية و اختلاط الأمكنة و عنف حرب الجزائر بباريس... لقد أدركت، و كنت حينها طالبة في قسم التاريخ، أنني كنت أجهل إلى حد بعيد الفترة الممتدة بين 1954 و 1962 . لقد وجدتني أنكب على دراسة الكتب عن حرب الجزائر بينما كانت أمنيتي أن أبحث في الجيوش الاستعمارية إبان الحرب العالمية الأولى . تعلمت حينها أن خطوات الهجرة الجزائرية الأولى كانت سابقة عن تلك الفترة لأنها ترجع لسنوات القرن العشرين الأولى ! لكن هذا التاريخ مازال مبهما في ذهني كما أن ذلك اليوم، يوم 17 أكتوبر 1961 ظل يحيرني كثيرا . سنوات بعد ذلك و خلال السنة الجامعية 2000-2001، قررت أن أنجز مذكرة الإجازة في التاريخ حول هذا الموضوع[1] . غادرت جامعة سترازبورغ لألتحق بجامعة باريس 8 حيث قبل المؤرخ بنيامين سطورا أن

1 . انظر :
Linda Amiri, « 17 Octobre 1961, analyse des faits au travers des archives de la Fédération de France du FLN, celles de la préfecture de police de Paris et de la CIMADE », mémoire de maîtrise sous la direction de Benjamin Stora, Institut Maghreb-Europe, Université Paris VIII, juin 2001.

يكون المدير المشرف على بحثي. صحيح أنني كنت محظوظة جدا لأنني استطعت، و أنا أباشر أول أبحاثي، أن أتحصل على المفتاح السحري الذي طالما فتش عنه و طمع فيه الكثيرون ألا و هو بلوغ محفوظات كلاّ من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و مديرية شرطة باريس و المنظمة البروتستانتية المعروفة بلجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بالإجلاء. و قد مكنتني مقابلة و مقارنة تلك المصادر الثلاثة من فهم مدى تعقيد حرب الجزائر بباريس و أنه لا يمكن اختزالها في 17 أكتوبر 1961.

وبعدما التحقت بقسم الدراسات العليا في التاريخ التابع لمعهد الدراسات السياسية بباريس، قررت مواصلة بحثي بدراسة أعمق لمسألة الهجرة الجزائرية بين 1958 و 1962[1]. لماذا هذه التواريخ بالضبط ؟ لسبب بسيط مفاده أنه ابتداء من 1958، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتغلب نهائيا على ضرتها المباشرة أي الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج و إقامة « دولة حقيقية داخل الدولة » تتكفل بمراقبة و تأطير الهجرة الجزائرية. و بطبيعة الحال، لا يمكن لمذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، لو ابتغت الدقة، أن تغطي كامل التراب الفرنسي. و لذلك، كان لزاما علي أن أقصر بحثي على مقاطعة السين القديمة التي كانت آنذاك أكثر تصنيعا و حيث تركزت أغلبية المهاجرين الجزائريين أي 000 115 شخصا سنة 1958. و قد كشفت لي محفوظات مديرية شرطة باريس غير المسبوقة و التي رخّص لي الاطلاع عليها، على كثير من أسرار تلك المرحلة. أسرار نقدمها في هذا الكتاب[2].

---

1. انظر :

Linda Amiri, « L'immigration algérienne dans l'ancien département de la Seine entre encadrement, contrôle et répression. La préfecture de police de Paris et le FLN (1958-1962) », mémoire de DEA sous la direction de Serge Berstein, Institut d'Etudes Politiques de Paris, juin 2002.

2. طبقا لأحكام القانون المتعلق بالحياة الخاصة، حافظنا على سرية هوية الأشخاص الذين تم ذكرهم.

حينما عين موريس بابون مديرا لشرطة باريس يوم 15 مارس 1958، تمثلت مهمته الأولى في القضاء النهائي على نشاطات هذه الفيدرالية. كان الرهان كبيرا لأن الاشتراكات التي تجمعها كانت تساهم مساهمة كبيرة و مباشرة في تمويل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح. م. ج. ج). و بعبارات أخرى، لو استطاع موريس بابون إنجاز مهمته، أي استئصال جبهة التحرير الوطني في باريس و من ثم في فرنسا كلها، لتزلزلت حتما المسيرة نحو استقلال الجزائر. لم يكن من السهل تفكيك رموز المحفوظات التي اطلعنا عليها إلى أن أدركت منطق ذلك النظام الذي بدا غامضا أول وهلة. لأول وهلة فقط. لقد عرف المدير الجديد، الخبير بتقنيات الجيش الفرنسي في مكافحة التمرد و التخريب، كيف يبني نظاما يجمع بين الحرب النفسية و القمع. ماذا كان هدفه ؟ استمالة الهجرة الجزائرية – التي التحقت طوعا أو كرها، في أغلبيتها الساحقة، بصفوف جبهة التحرير الوطني – للانخراط في فكرة الجزائر الفرنسية. ذلكم كان رهان « معركة باريس » الحقيقي.

لكن يجب البحث عن جذور « نظام بابون » في بدايات الهجرة الجزائرية لما كانت « مسألة الأسياد – تصنيف استعماري تهكمي يعني الدهماء و المتوحشين – المترجم) التي كثيرا ما شغلت صحافة اليمين و اليمين المتطرف. ففي تلك السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، أقلق نجم شمال إفريقيا برئاسة مصالي الحاج السلطات الفرنسية. و كان سبب ذلك أن هذا الرجل الذي ينحدر من تلمسان تجرأ على المطالبة باستقلال الجزائر. و منذ تلك الفترة، شهدنا وضع سياسة لرقابة و تأطير العمال الجزائريين في حين عمل فيلق شمال إفريقيا على قمع أي نشاط سياسي يقومون به. و بالفعل، كانت مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا السلف الحقيقي

لمصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين تقنيا و مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية و قوات الشرطة المساعدة.

أن تقول عن نفسك جزائري في باريس قبل 1962 يعني أنك تعرض حياتك لتمييز إداري و قمع سياسي تزداد حدتهما أو تخف بعض الشيء حسب ظروف مختلف المراحل. و لكنه كان يعني أيضا الخضوع لعنصرية تطبعها الروح الاستعمارية. غير أن هؤلاء العمال القادمين من أفقر المناطق بالجزائركانوا يرون في فرنسا فرصة للخروج من « معزلهم الاستعماري » و تحررهم إلى حد ما بفضل احتكاكهم بالنضال السياسي و النقابي. كم كان كفاحهم عسيرا. و لنتذكر ما حدث يوم 14 جويلية 1953 حينما اختلطت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالتنظيمات السياسية و النقابية الأخرى التي جاءت لتحتفي بقيم الجمهورية. كان ذلك بساحة لاناسيون. كان المناضلون الجزائريون وسط الجموع و كم ترددوا في قرار الانسحاب و مغادرة المكان و راحوا ينشدون شعارات وطنية. فجأة، تدخلت الشرطة بسرعة فائقة مطلقة عليهم النار. كانت الحصيلة مقتل ستة عمال جزائريين و عامل معدني فرنسي. كان ذلك قبل 17 أكتوبر 1961 بفترة طويلة.

لا يزعم هذا الكتاب أنه كامل استنفذ الموضوع من جميع جوانبه. فقد تعمدت الاختصار في بعض النقاط كما هو الشأن بالنسبة لشبكات دعم جبهة التحرير الوطني (حاملو الحقائب)، و فرق المحامين المرافعين في حقها أو مسألة الحركة النقابية الجزائرية[1].

1. انظر حول هذه النقطة الأخيرة، أطروحة لور بيتي،
Laure Pitti, « Ouvriers Algériens à Renault-Billancourt de la guerre d'Algérie aux grèves d'OS des années 1970. Contribution à l'histoire sociale et politique des ouvriers étrangers en France », thèse de doctorat non publiée, Paris-VIII, décembre 2002.

وتفسير ذلك يرجع ببساطة إلى كوني لم أنته بعد من بحوثي الحالية. و عليه، تظل بعض القضايا مفتوحة. و بطبيعة الحال، يعتمد كتابي هذا على الكثير من المؤلفات التاريخية السابقة عليه. غير أن طموحه الأساسي يكمن في توضيح مدى تعقيد حرب الحرب بفرنسا و أنه لا يمكن بحال من الأحوال اختزالها فقط في مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

لينـدة عميـري

1

الجزائريون في فرنسا : وجود قديم

بدأت أولى صفحات تاريخ الهجرة الجزائرية تدون في بدايات القرن الماضي قبل أن تدخل فرنسا الحرب العالمية الأولى. ففي مرحلة عانى فيها المجتمع الجزائري من الآثار العميقة لقانون الأهالي، قررت ثلّة من الرجال عبور البحر الأبيض المتوسط باتجاه باريس حيث أجور العمالة أعلى مما سيمكنهم على الأقل من تحسين وضع عائلاتهم بأرض الوطن. لقد بلغ عدد المهاجرين العاملين و المقيمين بفرنسا سنة 1912 قرابة خمسة آلاف (5000) أغلبهم بباريس و مرسيليا و مناطق الشمال[1]* .

من الأهلي إلى الشمال إفريقي : الخطوات الأولى للهجرة الجزائرية

موجة الهجرة الجزائرية الأولى : 1912-1918

كانت المقاطعات الجزائرية تخضع من الناحية القانونية لقانون الأهالي المعتمد سنة 1881. لقد منح هذا القانون الإدارة الاستعمارية سلطة تقديرية و اسعة ترجمت في الواقع بالظلم و غياب الحرية النقابية و السياسية و تقييد

1. * تجدون الحواشي في نهاية الكتاب.

حرية العبادة و التنقل... لقد أخضع الجزائريون أيضا لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي الذي أقصاهم من كل حقوق المواطنة.

أما وضعهم في فرنسا فكان مختلفا بعض الشّيء لأن الهياكل الاستعمارية كانت شبه منعدمة. و عليه كانوا يتمتعون بحرية أكبر مما كان يقلق السلطات العمومية باستمرار. و مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأت مسألة الرقابة على الهجرة الجزائرية و تأطيرها تطرح بجدية كبيرة.

وبالفعل بدأت الجزائر، كباقي المستعمرات الفرنسية، تجند رجالها. فمنذ 1916، أصبح التجنيد إجباريا و سخر 556 78 عاملا جزائريا للخدمة في مصانع السلاح[2]. لقد ألحق جيل بأكمله بجبهة الحرب. و مما جعل الظاهرة هامة هو أن هؤلاء الآلاف من الشباب الذين جاؤوا هذه المرة من كافة المناطق الجزائرية، سيعيشون أهوال الخنادق بجوار « جنود أهالي » آخرين. لقد عاش جميعهم الواقع نفسه بفرنسا رغم الاستقبال اللطيف الذي خصهم به السكان. أما السلطات العسكرية فحرصت ألا ينسى هؤلاء الجنود صفتهم كمستعمرين. فقد استحدثت وزارة الحرب جملة من المصالح لمراقبة تأطير تلك الأفواج من الجنود. و في سنة 1917، ألحقت هذه المصالح بوزارة المستعمرات كما أنه في 11 أكتوبر 1918 تأسست المحافظة العامة للعسكريين و العمال الأفارقة.

لقد كان دور أفواج الجيش القادمة من شمال إفريقيا (000 250 جنديا من بينهم 000 175 جزائريا[3]) حاسما في الهجمات الكبرى لعامي 1917 و 1918. و بإعلان هدنة 11 نوفمبر 1918، بدأ تسريح الجيش و استمر معه التمييز الإداري حيث أخضع المحاربون القدامى من الأهالي لنظام تعويضات أقل بكثير من مثيله الخاص بالجنود الفرنسيين. إنه الوفاء للمنطق الاستعماري.

وما إن عاد السلم حتى أطلقت الدولة الفرنسية إشارة باتجاه الجزائريين لتشكر لهم ما قدموه من تضحية عن طواعية أو بالإكراه. ففي 1919، منح الذكور حق تشكيل هيئة انتخابية خاصة بالانتخابات المحلية فقط. و الحقيقة أن تلك الانتخابات لم تكن سوى « استشارية و غالبا ما كانت تجري وفق إرادة القايد[4] » كما يوضحه المؤرخ جيلبار مينييه. و لم يرتفع عدد أعضاء الهيئة المكلفة بتعيين الجزائريين في المجالس البلدية و العامة و في الجمعية الاستعمارية إلا نزرًا قليلا.

ورغم الفتات الذي منحه هذا الإصلاح للنخبة الجزائرية في المشاركة السياسية، فإنه لم يقنن أي شيء من شأنه تحسين حالة السكان الذين عانوا دوما الأمرين من سوء التغذية و المجاعات و وبائي الكوليرا و الحمى الصفراء.

المهاجر الجزائري و المجتمع الفرنسي في العشرينيات

لم تضع عملية التسريح من الجيش حدًا للهجرة الجزائرية، بل بالعكس. فقد استعانت الدولة بالعمالة الأجنبية الوافدة من أوروبا و شمال إفريقيا خاصة من مناطق القبائل الفقيرة حتى تسد العجز الديموغرافي الناجم عن الحرب و تمكن البلاد من الإقلاع اقتصاديا. و عليه، فقد أحدثت مرحلة ما بعد الحرب موجة جديدة من الهجرة الجزائرية أكبر من سابقتها. و بمرسوم 18 نوفمبر 1920، عبرت الحكومة الفرنسية عن إرادتها في ألا « يعتبر العمال الجزائريون أجانب منذ ذلك التاريخ ». غير أن هذا المرسوم لم يستطع في الواقع أن يمنع « سحب الأحكام النمطية المسلطة على كل الهجرات من أن تنطوي عليهم. فقد تغذت تلك الأحكام بكل بساطة من روح الاستعمار قبل أن تصبح العنصرية، و هي أيضا من طبائع الاستعمار، آلة جهنمية حقيقية[5] ».

وبالفعل، كانت السلطات العمومية ترى في الجزائري، المنعوت آنذاك بـ « الشمال إفريقي »، كائنا متخلفا مندفعا قادرا على اقتراف الأسوأ في أي لحظة. لقد كان هذا التفكير العنصري مبررا لوضع سياسة تمييزية في باريس كاستمرار للنظام الاستعماري في الجزائر. و قد تمت مناقشة الرقابة الإدارية على الجزائريين بمجلس باريس البلدي حيث ظهرت حينها الصيغة الصحافية التي تتحدث عما اسمته بـ « قضية الأسياد كتعبير تحقيري معناه المهاجرون الدهماء المتوحشون ». و في هذا السياق الخاص بالعشرينيات، أثار حادث عادي – الأغتيالان اللذان اقترفهما جزائري بشارع فونداري سنة 1923 – حملة صحفية عنيفة جدا مناهضة للجالية المغاربية. و في الوقت ذاته، عبر المقاولون و المستعمرون في الجزائر عن قلقهم بسبب انعدام نظام لمراقبة الهجرة مما يشجع سفر عمالتهم. و قد استطاع اللوبي الاستعماري أن يفرض مخاوفه على حاكم الجزائر العام الذي أقر إجراءات قسرية تقييدية فرضت على الجزائريين بداية من سنة 1924 جملة من الوثائق الإدارية – منها شهادة التشغيل – حتى يمنحوا رخصة الركوب.

ولكن جوهر المشكلة ظل قائما نظرا لما تمنحهم الهجرة دوما من إمكانية الانخراط في الحياة السياسية و النقابية دون خوف من أي تدابير انتقامية. و ما عزز ذلك بالخصوص كون الحزب الشيوعي الفرنسي حديث النشأة قد تبنى موقف موسكو المناهض للاستعمار. ففي 20 ديسمبر 1923، تقدم أعضاء في مجلس باريس البلدي بمشروع يهدف إلى إنشاء فرع خاص بشؤون شمال إفريقيا بمحافظة الشرطة. و بعد محاورات و نقاشات كثيرة، وافق مجلس باريس البلدي سنة 1925 على إنشاء مصلحة للرقابة و حماية أهالي شمال إفريقيا الذي سيصبح في الثلاثينيات مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا التي ألحقت بمديرية شرطة باريس سنة 1931. و ستعمل هذه المصلحة

و التي تعرف اختصارا بالصاينا كطوق استعماري حقيقي في قلب باريس سرعان ما فتحت بعد ذلك ملحقات لها بسان تيتيان و مرسيليا و بوردو[6].

كانت مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا هذه ذات أهمية بالغة سواء لما قامت به قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية أو لمدى التأثير الذي ستستمر في إحداثه على سياسات التأطير و المراقبة و كذا قمع الهجرة الجزائرية بعد 1945.

مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا و ريثة روح الاستعمار

يرجع تصور و وضع هياكل هذه المصلحة لمجموعة من الموظفين السامين في الإدارة الاستعمارية من أمثال أوكتاف دوبون و بيار غودان أو أدولف جير و لامي أيضا. و كما يدل عليها اسمها فإنها تعنى بالعمال القادمين من شمال إفريقيا عموما و الجزائريين خصوصا لأنهم كانوا أكثر عددا. تقع مكاتبها في دائرة باريس الحضرية السابعة عشر و تحديدا بشارع لوكونت. أما موظفو المصلحة فكان يشترط فيهم المعرفة الدقيقة باللغتين العربية و القبائلية و لا يعينون إلا بعد إجازتهم في امتحان شفوي.

ولكي تؤدي مهمتها على أحسن وجه، أنشأت المصلحة هياكل مختلفة تقع كلها بشارع لوكونت. فقد فتحت أبواب مركز صالح بوشافة للإعانة الاجتماعية و الذي يضم مرقدا للإقامة المؤقتة سعته 120 سريرا و مصلحة للشؤون الاجتماعية و مصحة. و منذ 1935، ربط هذا المركز بمستشفى بوبينييه الفرنسي الإسلامي حديث التأسيس. و لم يكن النشاط الاجتماعي الذي تقوم به مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا من زاوية إنسانية خالصة، لكنه كان يهدف قبل كل شيء إلى وضع منهج للتمييز الإداري بين المواطنين الفرنسيين و المهاجرين الجزائريين. و علاوة على ذلك، استقدمت المصلحة للعاصمة باريس نظامي « الشكاية » و « الأمان » المعمول بهما في بلديات

الجزائر المختلطة. و قد كانت الغاية من هذا النظام فض النزاعات بين الجزائريين حيث كان للعامل الديني أهميته الكبرى بدليل حلف المتنازعين على القرآن الكريم. و بذلك، تذكر المصلحة هؤلاء العمال بخضوعهم « لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي ».

في الحقيقة، كان لمصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا وجهان. فبجانب نشاطها الاجتماعي، كانت تعزز عملها القمعي بوضع جهاز للرقابة أساسه تقسيم باريس و ضواحيها إلى ثمانية قطاعات و ثماني مناطق[7]. يضاف إلى ذلك إحداث شرطة مختصة عرفت بفرقة شمال إفريقيا يقودها مفتشون مختصون. « أما باقي الموظفين فيختارون من بين الإداريين الاستعماريين أو الموظفين العاملين في الجزائر و يسهرون على تمثيل مختلف الجاليات (الجزائرية و التونسية و المغربية)[8] ». و قد كانت فرقة شمال إفريقيا و مناهجها المستعملة عند صحافة اليسار بمثابة امتداد للتعسف الاستعماري بفرنسا[9].

ورغم كل هذه الإجراءات، ازداد عدد المهاجرين الجزائريين الملتحقين بصفوف تنظيم سياسي جديد يعادي صراحة الاستعمار هو نجم شمال إفريقيا.

الهجرة، المحرك الأساسي للحركة الوطنية الجزائرية (1926-1939)

ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية

لعب الحزب الشيوعي الفرنسي دورا لا غبار عليه في تكوين الإطارات التي ستدير مستقبلا التيارات الوطنية من خلال جمعية « وحدة المستعمرات » و جريدتها لو باريا (المنكور أو المنبوذ). لقد أصبح أحد صحفييها، المناضل الشيوعي، عبد القادر حاج علي المكلف بتجنيد المنخرطين في نجم شمال إفريقيا. فمنذ إنشائه سنة 1926، طبع هذا التيار الميلاد الحقيقي للحركة الوطنية الجزائرية حتى و إن لم يتكون لحظة تأسيسه من الجزائريين

فقط. و أيّا كانت المفارقة في الأمر فإن الحركة الوطنية الجزائرية قد ولدت في رحم العاصمة الفرنسية باريس و ليس في الجزائر. بيد أن ذلك الميلاد قد رافقه منذ سنة كاملة قمع سياسي على يد فرقة شمال إفريقيا. و على حد تعبير الفيلسوف جان فرانسوا ليوتار فإن « تأسيس نجم شمال إفريقيا بباريس لم يكن فقط لخفة في حدة القمع الذي لحق بجزائريي فرنسا مقارنة به في الجزائر. السبب راجع قبل ذلك إلى كون وعيهم الحركي و حاجتهم للتضامن قد ازدادا عمقا جراء الاحتكاك و التفاعل في باريس. لقد فتق فيهم المهجر ذاته شعورا بالوطن ظل مبهما لأنه كان يشمل كل المغاربة مقابل الأوروبيين[10] ».

ومنذ بداية نشاطه، طالب نجم شمال إفريقيا بإلغاء قانون الأهالي (سيلغى نهائيا في سنة 1944) و تطبيق الحريات الديمقراطية في شمال إفريقيا. لقد راح يجند منخرطيه أساسا في صفوف العمال الجزائريين مستغلا المقاهي للتوعية الاجتماعية و السياسية من خلال النقاشات حول مشروع و نشاط النجم و كذا حول السياستين الوطنية و الدولية.

لقد نسخ نجم شمال إفريقيا تنظيمه السياسي عن النموذج الشيوعي في تنظيم الجماهير. كان مصالي الحاج، الشاب الجزائري العامل و المنحدر من تلمسان أمينا عاما له.. و قد استطاع مصالي الحاج بقدراته الخطابية و شخصيته الفذّة و ثقافته الماركسية، أن يكسب قضيته الكثير من المناضلين في باريس و ضواحيها. لكنه غالبا ما كان يصطدم بقمع بوليسي متزايد. و قد حاولت فرقة شمال إفريقيا أن تخترق نجم شمال إفريقيا كما نظمت العديد من الحملات البوليسية أثناء التجمعات التي كان ينظمها النجم أو في المقاهي التي يرتادها في الغالب الجزائريون. و كلما اوقف

مناضل يسجل مصدرا للقلاقل و تصادر وثائق هويته و يوضع رهن الحبس الاحتياطي لمدة أيام مما يفقده عمله.

وذلك ما كانت مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا قد خططت له كونها تُعِينُ الجزائريين المرضى أو البطالين في عودتهم للجزائر[11]. و علاوة على ذلك، تستطيع فرقة شمال إفريقيا و بصفة غير قانونية أن تحرمهم من منح البطالة أو الإعانات العائلية التي كانت تدفعها المصلحة بصفة عادية[12].

ورغم سياق كهذا، صمد نجم شمال إفريقيا حيث شارك سنة 1927 في تأسيس رابطة مناهضة الإمبريالية و طغيان الاستعمار ببروكسل. و قد كانت كلمة مصالي الحاج مميزة للغاية طالب فيها باستقلال الجزائر و بجمعية تتنتخب بالاقتراع العام و ببناء جيش و طني بعد انسحاب قوات الاحتلال الفرنسي. و حيال هذه الراديكالية السياسية، عززت فرقة شمال إفريقيا نشاطها حيث منعت في ديسمبر 1927 صدور الصفحات العربية في جرائد نجم شمال إفريقيا مثل الإقدام[13].

لقد أصبح تنظيم و عمل الحركة أكثر سرية و حلت الاجتماعات السياسية الصغيرة و الفعالة محل التجمعات الكبرى كما تواصل التجنيد و تكوين المواطنين.

و علاوة على القمع البوليسي، كان مصالي الحاج يواجه أيضا ضغوطات الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أراد أن يمنع بأي ثمن تحول نجم شمال إفريقيا إلى حزب سياسي وطني حقيقي يصعب على الشيوعيين التحكم فيه. و لذلك طلب من مناضلي نجم شمال إفريقيا أن يتخذوا موقفهم بذلك الشأن و تم عقد مؤتمر استثنائي أواخر سنة 1928 بباريس بحضور قيادات الحزب الشيوعي الفرنسي و نجم شمال إفريقيا. و في خضم المؤتمر، صوتت غالبية

مناضلي نجم شمال إفريقيا لصالح استقلال حركتهم دون القطيعة النهائية مع الشيوعيين[14] . و في الوقت ذاته، عمل النجم على ترسيخ حضوره في الجزائر نفسها. غير أن التوتر بين نجم شمال إفريقيا و الحزب الشيوعي الفرنسي ازداد حدة و تم الطلاق بينهما نهائيا سنة 1933.

« لقد شن علينا الحزب الشيوعي الفرنسي حربا شعواء بكل الوسائل. حاولوا الولوج إلى قلعتنا بل إلى معاقلنا و أن يزرعوا الفرقة فيما بيننا بإحداث صدامات بين بعضنا البعض عن طريق المداهنات و النقاشات الإيديولوجية اللامتناهية. لقد صوبوا نحوي كل طلقات مدافعهم ناعتين إياي بالغني و البورجوازي الفظ أو بالمغامر[15] ».

كل هذا لا يعني أن تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي في الحركة الوطنية الجزائرية قد زال. لقد تم الإبقاء على منهجية التنظيم الشيوعي من حيث الخلايا و القطاعات، إلخ. و بعد هذا الفصل من تاريخه، واصل نجم شمال إفريقيا عمله في توعية المهاجرين الجزائريين سياسيا بالخصوص من خلال صحيفة الأمة الشهرية التي عوضت قبل ذلك بقليل نظيرتها الإقدام.

وعلى مدار سنوات قليلة، استطاع نجم شمال إفريقيا أن يهيكل ذاته في شكل تنظيم سياسي نشيط و مستقل. أما فرقة شمال إفريقيا البوليسية فقد أخفقت في مهمتها الأولى المتمثلة في و ضع حد لكل تحرر سياسي للهجرة الجزائرية. و من تبعات ذلك أنه في سنة 1929، قررت الحكومة حلّ النجم و قد جند حينها 600 3 مناضلا موزعين على خمس عشرة شعبة بينها ثماني شعب في باريس[16].

الجبهة الشعبية و مشروع بلوم-فيوليت

اندرج عمل مصالي الحاج النضالي كلية في الحياة السياسية الفرنسية و الدولية. فمنذ أحداث 6 فيفري 1934، اتخذ موقفا مناهضا للفاشية

و في سنة 1936 انخرط في الجبهة الشعبية. و لم يفتأ حماسه لنجاح ليون بلوم أن يتحول إلى خيبة أمل و هو يطّلع على مشروع الإصلاح الخاص بالنظام الانتخابي في الجزائر. فهذا الأخير لا يمنح الحق في الانتخاب إلا لـ 000 25 جزائري. و قد أظهر المعمرون العداء الشديد لهذا المشروع لانهم يرفضون أي إصلاح لنظامهم السياسي. أما المناضلون الوطنيون فقد رأوا فيه الوجل الشديد حيث طرح زعيم النجم بدله مشروعي الاقتراع العام لكل الجزائريين و تأسيس برلمان و طني في الجزائر. و أمام ضغط لوبي المعمرين، تراجع ليون بلوم و لم ير النور أي مشروع إصلاحي.

وفي جانفي 1937، حلت الحكومة نجم شمال إفريقيا و استقى مصالي الحاج الدروس من هذا الإجراء الذي تلا حملة مسعورة ضد حركته. و في 11 مارس 1937، أعلن عن تأسيس حزب و طني بأتم معنى الكلمة حيث ترك نجم شمال إفريقيا مكانه لحزب الشعب الجزائري.

حزب الشعب الجزائري أو الوطنية دون عقد

بتبنيه شعار « لا اندماج و لا انفصال و لكن تحرير و انعتاق الشعب الجزائري »، يكون خطاب الوطنيين الجزائريين قد اختار نهج الراديكالية. ففي 14 جويلية 1937، نظم حزب الشعب الجزائري مسيرة في مدينة الجزائر رافعا علم الجزائر المستقلة و مناديا ب « برلمان جزائري و بالحرية للجميع و الأرض للفلاحين و بمدارس عربية و باحترام الإسلام[17] ». لقد أكسبه ذلك صيتا و اسعا و شعبية كبيرة في الجزائر و فرنسا. و لكن و على غرار العادة، على مصالي الحاج و إطارات حزبه أن يواجهوا قمعا سياسيا و قضائيا شرسا حيث اعتقل و أعضاء مجلس أمناء الحزب الناشطين في الجزائر يوم 27 أوت.

و في نوفمبر من السنة نفسها بدأت محاكمة حزب الشعب الجزائري قضي فيها بسجن مصالي الحاج و رفقائه لمدة سنتين و حرمانهم من حقوقهم المدنية و السياسية. إثر ذلك، تظاهر مناضلو الحزب في باريس و الجزائر ضد هذا الحكم. و رغم سجن إطاراته السياسية فإن مكانة الحزب قد تعززت أكثر لدى الهيئة الناخبة المسلمة مما جعله يحرز نجاحا معتبرا في الانتخابات المحلية. و هكذ انتخب المناضل محمد دوار في مجلس بلدية الجزائر لولا أن مجلس محافظة الجزائر أي الولاية قد ألغى ذلك الانتخاب.

لقد استطاع مصالي الحاج المكنّى بالزعيم خلال سنوات قليلة أن يفرض نفسه في المشهد السياسي الفرنسي و أن يوسع قواعده النضالية. و لكن سرعان ما تجاوزت كفاحه ظروف دولية من أحلك الظروف. فقد أتت الحرب الأهلية الإسبانية على الأخضر و اليابس و أصبحت الإيديولوجيات الفاشية تهديدا حقيقيا للديمقراطيات الأوروبية.

وفي فرنسا، عبّرت و زارة الدفاع عن تخوفها الكبير من عدم قدرتها على إدارة و متابعة الملف العسكري للمهاجرين القادمين من مستعمراتها لأن العدد الكبير منهم يغادر موطنه قبل تسوية و ضعيته حيال الخدمة العسكرية. و بدخولهم الأراضي الفرنسية، يتهربون من التجنيد لأنهم غير مسجلين في قوائم أي ناحية عسكرية. و لوضع حد لكل ذلك، تقرر إصدار بطاقة هوية عسكرية سنة 1937 تعني كل الرجال الوافدين من المستعمرات الفرنسية و الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 36 سنة[18].

و في الثالث من سبتمبر 1939، أعلنت فرنسا و المملكة المتحدة الحرب على ألمانيا و في الوقت ذاته أصدرت حكومة دالاديبه حكما بحل حزب الشعب الجزائري بدعوى مكافحة « الدسائس الوطنية ». و هاهو مصالي الحاج يسجن ثانية في الجزائر مباشرة بعد انقضاء عقوبته السابقة.

لقد تبعت تلك « الحرب الغريبة » (سبتمبر 1939 – ماي 1940) هجمة ألمانية أحدثت انكسارا و هزيمة كبيرين في الجانب الفرنسي. فقد احتلت باريس بداية من 14 جوان 1940 مما دفع برئيس المجلس بول راينو للاستقالة و تعويضه بالماريشال فيليب بيثان الذي عقد هدنة مع ألمانيا النازية يوم 22 جوان بروطوند.

وفي الفاتح جويلية 1940، استقرت الحكومة الجديدة بفيشي و اتخذت لنفسها اسم الدولة الفرنسية. في العاشر من جويلية، اعتمد شيوخ و نواب الجمعية الوطنية قانونا يلغى بموجبه الدستور الجمهوري و يخول الماريشال بيثان كل الصلاحيات (569 صوتا يدعمه مقابل 80 يعارضه). و بذلك حلت حكومة فيشي محل الجمهورية الثالثة. أما المهاجرون الجزائريون الذين لم يغادروا العاصمة باريس فقد عاشوا أسوأ حالاتهم تحت الاحتلال.

ساعات الاحتلال السوداء

الوطنيون الجزائريون بين التعاون و المقاومة

منذ الشهور الأولى لقيام حكومة فيشي، عبّر مصالي الحاج عن موقفه من زنزانته بالجزائر. فقد أدان كما الصيدلاني فرحات عباس تطبيق قانون بيروتون الناسخ لمرسوم كريميو. و وفاء لمبادئه، رفض أي شكل من أشكال التعاون مع فيشي مما تسبب له في حكم بالسجن و الأشغال الشاقة لمدة ست عشرة سنة يوم 17 مارس 1941 بدعوى المساس بأمن الدولة. و رافقت ذلك الحكم أحكام أخرى تمنعه من الإقامة في فرنسا لمدة عشرين سنة و حرمانه من الحقوق المدنية و مصادرة أملاكه.

ولكن موقف مصالي الصريح الرافض لكل تعاون مع فيشي لم يكن هو ذاته موقف كل إطاراته السياسيين، فقد قررت قلّة منهم التقرب من ألمانيا آملين فيها تحقيق مطالبهم السياسية. و من دون أن يعتقدوا في الأطروحات النازية، تكتلوا في لجنة العمل الثوري الشمال إفريقي التي تعود جذورها إلى سنة 1937. و قد وعدتهم ألمانيا حينها الدعم و المساندة في حال نشوب أي نزاع مع فرنسا. و من سجنه، شجبهم مصالي الحاج و اقصاهم من حزب الشعب الجزائري*. و في مطلع 1942، أنشئ الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين. و قد ترأسه سي فيلالي بمساعدة عمار خيضر أميناً عامًا و عمار فيلالي و أحمد بن كفيس بوصفهما أمينا للمال و مساعده. و ما إن بلغ الخبر مسمع مصالي الحاج و قيادة حزب الشعب الجزائري حتى أقصوا من الحزب و كذلك كان مآل كل من تعاون مع ألمانيا.

كان الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين مكلفا بالعمال الجزائريين الذين و ظفتهم الشركات المدنية الفرنسية التي تعمل لصالح الألمان على طول خط « جدار » الأطلنطي. و حسب المؤرخ محفوظ قداش، لعب الإتحاد دورا مزدوجا حيث استغل التعاون كغطاء سري لمواصلة عمل حزب الشعب الجزائري من جهة و تعطيل عمليات تجنيد عناصر من شمال إفريقيا في صفوف ميليشيا أو فيلق المتطوعين الفرنسيين لمحاربة البلشفية[19].

أما أمر محمد المعادي الموالي للنازية فكان مختلفا لأن إيمانه و انخراطه في الأطروحات الفاشية و المعادية للسامية يرجعان لما قبل الحرب العالمية

* حسب جيلبار مينييه، رفض أعضاء لجنة العمل الثوري الشمال إفريقي المطرودين من صفوف حزب الشعب الجزائري أن يتعاونوا مع الأجهزة الألمانية بمجرد ما أبطل إعلان الهدنة الموقع يوم 22 جوان 1940 اتفاقهم مع ألمانيا. وقد أعيد إدماجهم في الحزب سنة 1944. مينييه، جيلبار، مرجع سبق ذكره، ص ص 60–62.

الثانية حيث حكم عليه سنة 1937 بالسجن لتورطه في قضية منظمة الكاغول السرية. في عام 1941، ترأس لجنة شمال إفريقيا الاسلامية التي يدعو برنامجها السياسي إلى إنشاء « فيدرالية تجمع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة و المساواة بين مختلف أعراقها و التعليم ثنائي اللغة »... و لكن أيضا « تجريد اليهود و الخونة من أملاكهم »[20]. و منذ جانفي 1943، عملت جريدة الرشيد التي تمولها الصحافة العميلة لفيشي و ألمانيا في الترويج لأفكار محمد المعادي الوطنية و المعادية للسامية و الموالية للألمان.

وحسب روجيه فاليغو و ريمي كاوفر فإن مسؤولي الغستابو بفرنسا و ضعوا المعادي على رأس فرقة ثانية لترصد و مراقبة عمال شمال إفريقيا أنشئت رسميا يوم 28 جانفي 1944[21]. كان المسؤول عن تجنيد رجاله و تحويلهم إلى شوتزشتافل (أس أس) ثانية حتى أصبحوا يعرفون بـ « أس أس محمد ». و سيعملون لاحقا بتعاون وثيق مع الميليشيا الفرنسية. و سنجد دورهم في حرب الميليشيا الفرنسية على الجند غير النظاميين و المتطوعين الفرنسيين[22].

فيشي و الهجرة الجزائرية

لقد استغلت حكومة فيشي مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا و حوّلت فرقتها إلى « سلاح » لمكافحة تأثير المقاومة الشيوعية على جزائريي باريس و ضواحيها. و بالفعل، كان العديد من الوطنيين الجزائريين يناضلون بنشاط حثيث في الخفاء كما هو الأمر بالنسبة لشريف ساحلي و جريدته السرية المناهضة للنازية « الحياة »[23]. ولو لم تكن المقاومة في أوساط هؤلاء المهاجرين الجزائريين كبيرة لما قرر فيشي سنة 1941 إنشاء فرع صغير داخل فرقة شمال إفريقيا التابعة للمصلحة بهدف محاربة الشيوعيين. و لم تكن

لتتدخل إلا من « زاوية شمال إفريقيا إمّا لملاحقة المحرضين الأهالي أو لحماية الأهالي من أي دعاية مغرضة. و تظل و ثيقة الصلة بأجهزة الشرطة القضائية المماثلة أو بالاستعلامات العامة »[24]. و قد مكّننا أرشيف محافظة شرطة باريس من فهم أدق لعمل الفرقة نفسها إبّان الاحتلال الألماني حيث توزعت مصالحها في جوان 1942 كالآتي :

« ... 1. لواء شرطة فعال مكون من حوالي أربعين مفتشا أصولهم في الغالب من شمال إفريقيا و يتحدثون بطلاقة اللهجات العربية أو القبائلية مهمته مراقبة الأوساط التي يرتادها أهالي شمال إفريقيا في المقاطعة و اقتفاء أثر الجانحين و المشبوهين كما يشرف على التحقيقات القضائية و الإدارية و يرد على طلبات أقسام الشرطة في الأحياء و الدوائر لمكافحة الجرائم و الجنح التي تقترف في محيط صلاحياتها. ففي سنة 1941، أجرى 598 1 تحقيقا قضائيا و 264 1 تحقيقا إداريا و 033 1 توقيف.

وإضافة لذلك أنشئ سنة 1941 فرع الطريق العام الذي حقق نتائج باهرة حيث حقق لوحده في سنته الأولى 506 توقيفات تمس خاصة حالات السطو على المنازل و المحلات و سرقة المواد الغذائية و إصدار تذاكر مزورة و التجارة غير المرخصة.

كما أنشئ أيضا فرع آخر لمجابهة النشاط الشيوعي و يساهم في عمل مصلحة الاستعلامات العامة.

2. فتح عدد من المكاتب توظف ثمانية و عشرين عاملا و تتمتع بصلاحيات مختلفة منها بطاقات الهوية الأجبارية (467 3 سنة 1941 منها 810 لليهود).

وأخيرا و في منتصف سنة 1941، تعزز بصلاحية جديدة جاءت تلبية لرغبة الماريشال بيثان، رئيس الدولة، تتمثل في إحداث لجنة مختصة في شؤون شمال إفريقيا داخل هيئة الطوارئ الوطنية من بين أعضائها مدير مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا[25]. »

وفي هذه الفترة، كان الماريشال بيثان لا يزال يحافظ على سلطته على الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية و ذلك لغاية إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا

يوم 8 نوفمبر 1942. و عليه، زادت حكومة فيشي من دعمها لدور مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا خاصة في جانبي القمع و التمييز الذي يبدو أنه طال يهود شمال إفريقيا مع حفاظها بعض الشيئ على عملها الاجتماعي.

وقد عبر الجزائريون عن المقاومة أيضا داخل القوات الفرنسية الحرة. و منذ جوان 1943، بعد اتحاد هذه الأخيرة مع جيش إفريقيا بقيادة الجنرال جيرو، سيلتحقون بالآلاف بجيوش الحلفاء أثناء حملة إيطاليا ثم إبّان إنزال البروفانس.

في الثالث جوان 1944، تم الإعلان عن الحكومة الفرنسية المؤقتة من الجزائر بقيادة الجنرال ديغول. ثلاثة أيام بعد ذلك، نجح إنزال الحلفاء في منطقة النورماندي و باشروا هجوماتهم الكبيرة بدعم من الفرقة المدرعة الثانية التي أنزلت هي أيضا بالنورماندي بقيادة الجنرال لوكلير، و من الجيش الفرنسي الأول بقيادة الجنرال دي لاتر دي طاسينييه الذي قرر إنزاله في منطقة البروفانس يوم 15 أوت 1944. و كان يضم ما يناهز 000 400 جنديا استقدم ثلثاه من المستعمرات الفرنسية. و بينما أعلن في الثامن ماي 1945 عن فرحة الانتصار ضد المحور، انهالت آلة القمع الشنيع على منطقة الشرق الجزائري حيث نظمت احتجاجات شعبية كبيرة في سطيف و قالمة أساسًا لقي فيها ثمانية و تسعون أوروبيا حتفهم. و بموازاة ذلك، أطلق الجنرال ديفال العنان لقمع عسكري فظيع حيث ارتكبت مجازر و اسعة في أوساط المسلمين من السكان بدعم من المعمرين. وإثر ذلك، أمرت باريس بحل الأحزاب الوطنية الجزائرية قبل إعلان العفو سنة 1946. كانت حصيلة تلك المجازر البشرية رهيبة و عدّت بعشرات الآلاف.

لقد أحدثت مجازر سطيف و قالمة و القمع السياسي الذي تبعها قلقا و سخطا عميقين في أوساط مناضلي حزب الشعب الجزائري لأنه بتلك

الجرائم أثبتت الحكومة الفرنسية أنها ترفض أي إصلاحات عميقة في الجزائر. أما مصالي الذي كان رهن الإقامة الجبرية منذ مارس 1943 في الجزائر فحافظ على سمعته و هيبته و واصل كفاحه السياسي، بينما نصّ ميثاق الأطلنطي على « حق الشعوب في تقرير مصيرها ». لقد تميزت مرحلة ما بعد التحرير (تحرير فرنسا من النازية) بعودة مكثفة للهجرة الجزائرية و لكن أيضا براديكالية الحركة الوطنية الجزائرية.

2

الهجرة الجزائرية في مرحلة ما بعد 1945 : بين البؤس الإجتماعي و الغليان السياسي (1945-1954)

الجمهورية الرابعة و الهجرة الجزائرية مباشرة بعد الحرب

1945 : نحو مفهوم جديد لسياسة الرقابة على الهجرة الاستعمارية

ظل تأطير و تتبع آثار المهاجرين الجزائريين بعد سنوات الحرب من أولويات الحكومة الفرنسية أكثر من أي وقت مضى. لكن كان على السلطات العمومية أن تعيد التفكير في سياستها خاصة و أنها لم تعد تملك هيئة قادرة على ضمان استمرارية طرق عمل النظام الاستعماري في الجزائر و تطبيقها في باريس. فمصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا قد حلّت غداة التحرير للأسباب التالية :

« ... ما إن تحقق التحرير حتى تزايد التعبير عن الكراهية الشديدة لمصلحة شؤون إفريقيا في أوساط الأهالي. أوساط اعتبرت أنه من المرفوض و جود مثل تلك المصلحة الاستثنائية التي تميزهم عن باقي سكان باريس. و أمام تلك الموجة من الكراهية و على خلفية الأحداث الأليمة التي عرفتها الجزائر في مطلع سنة 1945، قرر وزير الداخلية فصل مصالح الشرطة عن مصالح مساعدة أهالي شمال إفريقيا

و وزّع مفتشو الشرطة على مختلف الأقسام في باريس و ضواحيها كما أن المصالح الإدارية أصبحت تابعة لمحافظة السين[26]. »

وفي الواقع، أحدث قرار حل مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا نقاشا حادا بين المدافعين عنها مثل لويزيه الوالي و وزير الداخلية أدريان تيكسييه. فعلى خلاف لويزيه، كانت نية أ. تيكسييه وضع حد لسياسة الرقابة و العنصرية التي سادت إلى ذلك الحين ضد الجزائريين[27].

والجدير بالذكر أنه إذا كان لواء شمال إفريقيا قد زال تنظيميا فإنّ مفتشيه بقوا في الخدمة موزعين على مختلف أقسام شرطة فيما كان يعرف سابقا بدائرة السين الإدارية، أمّا المصالح الإدارية التي كانت تابعة لمصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا فقد ألحقت بمحافظة السين في حين أبقي على مركز صالح بوشافة و مستشفى بوبنييه الفرنسي الإسلامي. لم يكن حل المصلحة إلاّ شكليا حيث لم تتخل الدولة عن رقابة و تأطير الهجرة الجزائرية لا سيما و أن خطاب المصاليين قد ازداد راديكالية بعد أحداث 8 ماي 1945.

القانون الأساسي الجديد الخاص بالجزائر

إنّ الحدث الجديد و المهم الذي ميز سنوات ما بعد الحرب هو اصدار قانون الجزائر الأساسي في 20 سبتمبر 1947. و هذا القانون مستمد من مشروع السياسي المحافظ جورج بيدو[28]. و من الواضح أن هذا القانون الأساسي الجديد لا يعيد النظر مطلقا في كينونة الجزائر الفرنسية و لكنه يشير إلى خصوصيتها على اعتبار الهوية الفرنسية التي نجمت عن الاستعمار. فالجزائر تظل « مجموعة مقاطعات فرنسية » تحت قيادة حاكم عام[29]. و تنقسم « الجمعية الجزائرية » إلى هيئتين انتخابيتين : 120 مندوبا تنتخب نصفهم الهيئة الانتخابية الأولى (000 464 ناخبا رجالا و نساء و 000 58 جزائري من

المستفيدين من الوضع الإداري الفرنسي). أما النصف الآخر فتنتخبه الهيئة الانتخابية الثانية و عددها 000 300 1 جزائري من الرجال)[30]. و علاوة على ذلك، تنتخب كلا الهيئتين عددا متساويا من النواب في باريس. و لكن، إذا كانت هذه « الجمعية الجزائرية » تشكل، كما يقول جيلبار مينييه، تطورا حقيقيا مقارنة بالوضع الذي ساد فيما قبل 1947، فإن المساواة بين الناخبين ظلت منعدمة لأن « جزائريا واحدا لم يكن يعادل سوى تسع (9/1) الناخب الفرنسي »[31]. لقد كان قانون 1947 طموحا حيث كان ينص على إلغاء البلديات المختلطة و الإعتراف بالعربية كلغة رسمية، و خاصة منح المرأة الجزائرية الحقّ في الإنتخاب...

أما في باريس فكانت انعكاسات القانون الأساسي الجديد الخاص بالجزائر تأكيدا على امتداد و وحدة التراب و حرية التنقل بين فرنسا و الجزائر من دون أن تضع جانبا ضرورة تعزيز الرقابة على العمالة الجزائرية. ففي سنة 1949، أحدثت و زارة العمل و الحماية الاجتماعية مصلحة في هذا الاتجاه مهمتها الرقابة على عمالة شمال إفريقيا.

كما يجب التذكير أيضا بوجود المستشارين التقنيين للشؤون الإسلامية التابعين لمكتب تنسيق الشؤون الاجتماعية التابع بدوره لوزارة الداخلية مع بقائه الرسمي تحت إشراف مديرية الجزائر و مقاطعات ما و راء البحر. كان هؤلاء المستشارون منتدبين في باريس لدى مراقبي الإدارة العامين و مكلفين بمهام استثنائية. و حسب بيجي دردر، شكل هؤلاء « الرسل » جهازا أساسيا في عمل الوزارة في مجال التدخل الاجتماعي لأنهم رابطة العقد بين نشاطات الإدارة و الهيآت الاجتماعية التقليدية الموجودة بمختلف المناطق. كان مطلوبا منهم « معرفة جيدة بالجزائر عموما و بشؤون الهجرة خصوصا »[32].

كان المستشارون التقنيون يشغلون مكاتب في باريس تقع في 60 شارع غوفيون سان سير في الدائرة الحضرية السابعة عشر. و كانوا يعملون مع المصالح الاجتماعية الخاصة التالية : استقبال عائلات أهالي شمال إفريقيا، و دادية أهالي شمال إفريقيا المقيمين بفرنسا، الصداقة الشمال إفريقية بنانتير، جيش الخلاص، الإغاثة النفسية لأهالي شمال إفريقيا، مركز عمال شمال إفريقيا، لجنة ليوتي، مجلس خدمات باريس للشباب المدرسي و الجامعي، لجنة مساعدة أهالي شمال إفريقيا في باريس، نجمة الصباح، معهد باريس الإسلامي، الإغاثة الكاثوليكية، المصلحة الاجتماعية العائلية و اتحاد التضامن مع أهالي شمال إفريقيا في منطقتي شوفييه و لاي لي روز[33]. و بحكم هذه العلاقات مع المستشارين التقنيين و محافظة الشرطة، شاركت هذه المصالح الاجتماعية الخاصة بإرادة منها أم لا في مراقبة الجزائريين بباريس[34].

ولكن فلنعد لقانون سبتمبر 1947 الذي ينص على أنه « حينما يقطن الفرنسيون المسلمون بفرنسا فسيتمتعون بكامل حقوق المواطن الفرنسي و يخضعون لواجباته نفسها ». و بالتالي، يتخلص المهاجر الجزائري المقيم بباريس من حالته الاستعمارية و من و ضع الهيئة الانتخابية المزدوجة. أما المرأة الجزائرية فتحصل على حقها في التصويت بمجرد عبورها البحر الأبيض المتوسط...

ضف إلى ذلك و اعتماد على روح القانون الأساسي لسنة 1947، فإن السلطات العمومية تعتمد تسمية جديدة خاصة بالمهاجرين الجزائريين هي فرنسيو الجزائر المسلمون. و يجدر التنويه هنا أنه إذا كان هؤلاء يعتبرون رسميا مواطنين فرنسيين كاملي المواطنة في باريس فإن الإدارة أبقت بشكل

غير رسمي، على أساليب الرقابة و التأطير و بنوع من الأبوية الاستعمارية. فقد ظل الجزائري في فرنسا مواطنا من الدرجة الثانية.

حياة المهاجرين الجزائريين الصعبة في مرحلة ما بعد 1945

لم يكن بالإمكان إعادة بناء الإقتصاد الفرنسي بعد 1945 من دون إسهام العمالة الأجنبية الرخيصة. و كما حدث في السابق، شهدنا إذا موجة هجرة جزائرية جديدة و أخرى أوروبية في الوقت ذاته. لكن طلب العمالة هذه المرة شمل كافة المناطق الجزائرية مما رفع من التفاعل الثقافي بين الجزائريين إلى اعلى مستوياته. و قد استغل حزب الشعب هذا المعطى الجديد كي يؤسس لتمثيل جغرافي و ثقافي أوسع بمعنى تمثيل يشمل الجزائر كلها بوصفها و طنا »[35]. و منذ تلك الفترة، بدأت التجمعات العائلية –كانت البداية لأن عدد النساء و الأطفال من عائلات المهاجرين في باريس كان ضعيفا –. ففي ماي 1952، أحصى تحقيق أعدته و زارة الصحة العمومية و السكان تعداد الأسر المسلمة المقيمة بفرنسا بحوالي 3400 أسرة. و في أوت 1953، صرحت و زارة الداخلية بـ 5000 أسرة و حوالي 000 11 طفلا[36].

حالة مقاطعة السين القديمة

كانت أغلبية الجزائريين تتمركز في مقاطعة السين القديمة لنشاطها الصناعي الكبير. و رغم أزمة السكن الحادة، لم تتخذ السلطات العمومية أي إجراء لاستقبالهم. مما جعل المهاجرين يتجمعون أسرا أسرا أو مناطق مناطق حسب أصولهم تعبيرا، كما يقول الباحث الاجتماعي عبد المالك صياد، عن إرادتهم « في العيش فيما بينهم عند الآخرين و على أرض الآخرين و أن يعيشوا أهلا و أقارب في مناخ معهود يطبعه التعارف التقليدي »[37]. وقد

عاش المحظوظون منهم في ازدحام فنادق جماعية مؤثثة بينما كانت بيوت الصفيح المؤقتة ملاجئ للعمال الجزائريين منذ مطلع الخمسينيات. ففي نانتير و منذ ظهور الأحياء القصديرية على تراب البلدية، كانت 35% من المساكن تأوي ما يفوق بكثير طاقتها من الساكنين[38]. و قد حاولت محافظة الشرطة بنانتير أن تحل ذلك الوضع المتأزم ببنائها سنة 1947 لمرقد يضم مائتي سرير. و باستثناء العاطلين عن العمل لم يكن المرقد يقبل إلا العمال ممن لديهم شهادة عمل. و للتنفيس عن ضيق العمال من دون سكن، تقرر في جو ساده احتجاج المقيمين، مضاعفة قدرة استيعاب مرقد نانتير بأسرّة منضدة[39].

وفي سنة 1951، خصت محافظة السين نفسها بمصلحة مختصة في مساعدة أهالي شمال إفريقيا اجتماعيا و تابعة لأمانة المحافظة العامة. و كانت تمتلك ثلاثة عشر مرقدا تفوق طاقة استيعابها ثلاثة آلاف سرير يشرف على مداوماتها ثمانية و عشرون مستشارا اجتماعيا من بينهم جزائريون في باريس و ضواحيها[40]. و لم تكن هذه الإجراءات إلا قطرات ماء في بحر البؤس الاجتماعي الذي عاناه المهاجرون الجزائريون من جراء المساكن الوخيمة و الأمراض المعدية. ففي سنة 1947، استقبل مستشفى بوبينييه الفرنسي الإسلامي حشودا من المرضى ». كما أنه بين 1950 و 1955، ظل السل المرض الأساسي الذي يصيب هؤلاء المهاجرين. و ابتداء من 1955، ارتفعت نسبة الاضطرابات النفسية بسبب حرب الجزائر و ما نجم عنها من آثار العنف[41].

ولم تنشأ شركة سوناكوترال المكلفة ببناء و إدارة الراقدة الأولى الخاصة بالعمال الجزائريين إلا سنة 1956. و لم يكن ذلك الإجراء كافيا لأن الطلب على السكن فاق بكثير العرض.

وأمام و ضع كهذا، تعززت روح التضامن بين الجزائريين رغم ما كان يكتنفها من مصالح و استغلال : فكثير من الملاك و مسؤولي الحانات و الفنادق

الجزائريين استغلوا الوضع و أجروا الغرفة الواحدة للعديد من الأشخاص. و كانوا حينها يعرفون بـ« تجار النوم ».

ورغم قساوة المهجر إلا أنه هيأ نفوس المهاجرين الجزائريين لكفاح مصالي الحاج السياسي الذي أصبحت مواقفه أكثر راديكالية.

مصالي الحاج و التجديد الوطني

عاد مصالي الحاج المعروف بالزعيم للساحة السياسية في نوفمبر 1946 بعد فترة قضاها في المنفى بالغابون. و قد كان حزب الشعب حينها يناضل في السرية مما دفع مصالي الحاج بمناسبة انتخابات 1946 إلى تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي ستكون الغطاء القانوني لنشاط حزب الشعب. و في السنة نفسها، انتخب خمسة من أصل خمسة عشر نائبا عن الحركة نوابا بالجمعية الجزائرية رغم الضغوط السياسية و التزوير الانتخابي.

ولما ظلت سمعته و هيبته كبيرتان، كان بإمكان مصالي الحاج أن يعتمد على الهجرة الجزائرية التي ازدادت عددا حتى يجعل من باريس منطلقه الأساسي و المتقدم في عمله السياسي.

فيدرالية حزب الشعب – حركة الإنتصار بفرنسا

أعيد تنظيم فيدرالية حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا بقيادة عبد الله فيلالي. و كانت لها جريدتان هما *المهاجر الجزائري* و خاصة *النجم الجزائري* التي اشتهرت بسجالاتها مع أطروحات الاتحاد الديمقراطي للبيان و الحرية لفرحات عباس. لقد تم التركيز و التأكيد أكثر من أي و قت مضى في أوساط العمال الجزائريين بباريس على فكرة الاستقلال. و كان مناضلو حزب الشعب – حركة الانتصار يدفعون

اشتراكاتهم الشهرية و ينتمون إمّا إلى خلية أو مجموعة أو فرع و يشاركون في التجمهرات الشعبية التي عموما ما كانت قوات الأمن تقمعها[42] في بعض الأحيان بطرق بالغة العنف كما حدث في 14 جويلية 1953 حيث قتل ستة من العمال الجزائريين الأعضاء و المناضلين في الكونفدرالية العامة للعمل التابعة لحركة الانتصار و نقابي من كونفدرالية العمل الفرنسية.

المنظمة الخاصة (م. خ)

أثناء انعقاد المؤتمر السري لحزب الشعب الجزائري في سنة 1947 تم اتخاذ قرار هام للغاية تمثل في إنشاء منظمة خاصة شبه عسكرية بهدف التحضير للكفاح المسلح. و بالفعل، تأسست سنة 1949 برئاسة أحمد بن بلة و مثلت الجناح المتشدد في الحزب. غير أن الشرطة كشفت دورها و عملت على تفكيكها في شهر مارس 1950 بإلقاء القبض على عدد هائل من أعضائها و مارست على مناضليها شتى أنواع التعذيب. كما تمت متابعتهم قضائيا بين جانفي و مارس 1952 حيث حوكم 252 مناضلا. و قد كانت تلك القضية فرصة سانحة في يد السلطات الاستعمارية لمحاكمة الواجهة القانونية للمنظمة الخاصة أي حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية [43]. غير أن هذا الأخير أنكر و جود المنظمة الخاصة و تشكى منددا بـ« المؤامرة الاستعمارية ».

و قد عين الحزب لذلك فريقا من المحامين للدفاع عن المناضلين[44]. و في كل محاكمة من محاكمات المنظمة الخاصة، كان الدفاع يعتمد استراتيجية مختلفة، سنرى لاحقا جبهة التحرير الوطني تعتمد المنهج ذاته، بهدف الدعاية لقضية مناضلي حزب الشعب – حركة الانتصار. و لمواجهة تلك الاستراتيجية، كانت « النيابة العامة تطالب آليا بأن تكون الجلسات مغلقة »[45].

وقد تسببت محاكمة المنظمة الخاصة في مشاحنات بين مصالي الحاج و أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بلغت حد معارضة علنية للزعيم قادها بعض إطارات حزبه.

زعيم مثار جدل متزايد

لقد سبق في سنة 1948 و أن أحدثت « الأزمة البربرية » صداما بينه و بين مسؤولين قبائل بفيدرالية حزب الشعب – حركة الانتصار بفرنسا. و يعود سبب ذلك إلى رغبته في تحديد تاريخ الجزائر حصريا منذ المرحلة العربية الإسلامية مما دفع بدعاة « الجزائر الجزائرية » بعيدا عن أي انتماء عرقي أن يكاشفوه بعدائهم لطرحه. و رغم ذلك التوتر لم يتأثر النشاط السياسي للحزب إن في الجزائر أو في فرنسا.

غير أن الشمل لم يجتمع كما كان حول القائد السياسي بل و اصل إطارات حركة الانتصار هجوماتهم عليه. ففي سنة 1952، و رغم وجوده حينها تحت الإقامة الجبرية بنيور، كان على مصالي الحاج أن يواجه مجددا أزمة مفتوحة آخذة فيها أعضاء اللجنة المركزية على إجلاله لنفسه.

ومنذ ذاك، تواجهت عصبتان ثم ثلاث عصب. ففي فرنسا، ضم المصاليون 90% من المناضلين ما عدا الطلبة. أما في الجزائر و على عكس ذلك، فقد ظلت أغلبية الجهاز السياسي و الإداري بين أيدي المركزيين. و من رحم تلك الأزمة و لدت منظمة جديدة في مارس 1954، بدفع من أعضاء قدامى في منظمة حزب الشعب الجزائري الخاصة. و منذ رأت النور، كان طموح اللجنة الثورية للوحدة و العمل « تخطي الصراعات و تحقيق توافق داخل الحزب بشأن العمل المسلح »[47]. غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل لأن التوتر بين « المصاليين » و « المركزيين » بلغ حد تقسيم حركة

الانتصار في صائفة 1954. و في جويلية و أوت 1954، تم الطلاق النهائي بين الجناحين و عقد كلاهما مؤتمره على حدة :المصاليون بهورنو ببلجيكا أمام المركزيون فبالجزائر. و لما كانت عقيدة نشطاء اللجنة الثورية أن السياسة لم تعد تجدي نفعا و أن الاستقلال لن يتأت إلا بالعمل المسلح، أسسوا في أكتوبر 1954 جبهة التحرير الوطني.

أول نوفمبر 1954 : جبهة تحرير و طني غامضة تحمل السلاح

علاوة على ذلك التقسيم الذي شطر الحزب نصفين، كان على مصالي الحاج أن يواجه إنشاء جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1954 بقيادة جماعة النشطاء. و رغم أن الجبهة كانت أقلية إلا أنها قررت تحمل مسؤولية الانتفاضة المسلحة على عاتقها بمفردها. و قد كان قادتها التاريخيون كلهم أبناء حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و هم : العربي بن مهيدي و مراد ديدوش و رابح بيطاط، و بلقاسم كريم، و محمد بوضياف، و مصطفى بن بولعيد، و حسين آيت أحمد، و أحمد بن بلة، و محمد خيضر. لقد كانوا يعتقدون أن عهد النشاط السياسي قد و لّى كما أن هزيمة الجيش الفرنسي في « ديان بيان فو » في السابع ماي 1954 قد زادتهم إيمانا أن لا سبيل للاستقلال إلا بقوة السلاح. و من ثمّ بدأوا التحضير في سريّة تامة لانتفاضة الفاتح نوفمبر في الجزائر. و فعلا قاموا في التاريخ المحدد بثلاثين عملية متزامنة فيما بينها تقريبا في مختلف مدن البلاد. و قد انطلقت أولى حرب العصابات في منطقة الأوراس لتنتشر بعدها في المدن و الأرياف. و سرعان ما دعمت و زارة الداخلية حاكم الجزائر العام بسريّتين من الأمن الجمهوري اتبعتا بأربع كتائب من المظليين.

وقد فاجأت تلك العمليات الجميع غير أن جبهة التحرير الوطني بدت و كأنها المعادلة المجهولة، خاصة و أن السلطات الاستعمارية اعتبرت الانتفاضة من صنيع حزب الشعب – حركة الانتصار. و عليه، أمرت بحلها. و من جهته، أبقى مصالي الحاج على الغموض و لم يتنكر للانتفاضة أو يشجبها. و لم يرد على المفاجأة التي أحدثها خيار جبهة التحرير الثوري إلا في الثالث من ديسمبر 1954 حينما أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد طبع « نوفمبر الأحمر » بداية عمليات حفظ الأمن في الجزائر بينما، و كما ذكرناه آنفا، لا أحد كان يعرف كيف ستتعامل الحكومة الفرنسية مع ذلك العدد الهائل من الجزائريين العاملين و المقيمين في فرنسا ؟ .

3

1954، حرب الجزائر تندلع بفرنسا أيضا

بداية « عمليات حفظ الأمن » في الجزائر. و في فرنسا ؟

في العشرين من أوت 1955، قام فلاحو منطقة الشمال القسنطيني بأحداث شغب بتدبير من جبهة التحرير الوطني[48] سقط فيها 123 قتيلا من الأوروبيين و المسلمين[49]. و كان الثاني و العشرون أوت 1955 صدى للثامن ماي 1945 حيث قاد الجيش الفرنسي و الميليشيات الأوروبية الخاصة حملة قمع رهيب كانت حصيلتها الرسمية 1273 قتيلا، بينما أحصت جبهة التحرير الوطني 12000 ضحية[50]. وقد كان ذلك اليوم من أوت 1955 « نهاية لخرافة » عمليات حفظ الأمن « في الجزائر بدليل أن فرنسا دخلت في الحرب مستدعية 60 000 جنديا احتياطيا »[51].

في تلك الأثناء كان الوضع في فرنسا مختلفا، لأن السنوات الأولى للحرب كانت سنوات صراع و مواجهات جزائرية – جزائرية بين المصاليين و الجبهويين. و منذ مطلع نوفمبر 1954، كانت أجهزة الاستعلامات و الشرطة في حالة تأهب حيث اجتمع في باريس كل قادة مصالح الاستعلامات العامة لمختلف المقاطعات يوم 17 نوفمبر 1954. و قد ركزت النقاشات حول السياسة التي يجب اتباعها حتى لا تنتقل عدوى الكفاح المسلح إلى باريس. و قد اقترحت حينها مديرية الاستعلامات العامة إنشاء ألوية للاستعلامات و القمع

خاصة بأهالي شمال إفريقيا. و قد رفض ذلك الاقتراح « لما كانت ستنجم عنه من آثار نفسية و خاصة تلك ذات الطابع العنصري التي ستحدثها عند الرأي العام »[52]. وفي أوت 1955، تم تأسيس جهاز شمال إفريقي للتنسيق و الإعلام ضم محافظة شرطة باريس، و الدرك و مصلحة التوثيق الخارجي، و مكافحة التجسس، و قيادة الأركان العامة لوزارة الدفاع الوطني، و مصلحة الشؤون الإسلامية، و العمل الإجتماعي و كذا و زارة العدل. و يستقبل هذا الجهاز يوميا تقارير المديريات و المصالح العاملة معه. كانت مهامه التنسيق بين كل المعلومات الواردة إليه من كافة المصالح المسؤولة عن أمن الإقليم و تلخيصها و تقديم نشرية يومية بعدد العمليات المسلحة و الاعتقالات و القتلى و الجرحى و ما يضبط من أسلحة و أموال.

تحديد الإقامة و « سجل زاي Z »

إذا كان الجيش في الجزائر هو المسؤول عن محاربة حبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية، فإنها كانت في باريس من مهام مصالح الشرطة التي لم تكن تتمتع بالصلاحيات الخاصة نفسها. و جاء قانون 26 جويلية 1957 ليصحح ذلك الاختلال موسعا دائرة الصلاحيات الخاصة لتشمل باريس. و من ثم أصبح بإمكان الشرطة أن تحدد إقامة أي شخص محكوم عليه طبقا لـ« قوانين المجموعلت القتالية و الميليشيات الخاصة ». و يسمح القانون ذاته بإنشاء « أربع مراكز للإقامة الجبرية » بين سنتي 1957 و 1959 بمورمولون – فادني بالمارن، و سان موريس لاردواز بالغارد، و ثول بالأين، و لارزاك بالأفيرون[53]. وبالإضافة لتحديد الإقامة، تم فتح سجل هام للغاية عرف بسجل زاي (z) الذي يحصي المناضلين الوطنيين الجزائريين و يتمتع بدور ردعي قمعي واسع النطاق. و هكذا، في ديسمبر

1957، اعتبر جهاز التنسيق و الإعلام أن : « ... كل الأفراد المسجلين خطرا أو المشتبه فيهم و خاصة أولئك المتابعين في مخالفات تنص عليها المادة 2 من قانون 26 جويلية 1957 و الذين لم يحكم عليهم و كذلك بالنسبة لأولئك المتابعين في مخالفات أخرى غير تلك التي تنص عليها المادة آنفة الذكر لا يمكن أن يتعرضوا لتحديد إقامتهم و لكن يجب أن تقيد أسماؤهم و معلوماتهم آليا في سجل زاي (z) و الذي سيوزع على القطر بأكمله. وكل من يوجد اسمه في ذلك السجل يجب أن تقطع صلته بباريس. و تستعمل في ذلك شتى أنواع الوسائل مثل :

أ) كل شخص يطلب المغادرة نحو الجزائر يوافق على طلبه بل يشجع عليه...

ب) تكثيف عمليات إلقاء القبض الجماعي...

ج) ترحيل المشبوهين الآخرين الواردة أسماؤهم في سجل زاي نحو الجزائر عبر دفعات متتالية. و قد كانت المشكلة في الحصول على موافقة المعنيين، حتى و إن كان الأثر النفسي الذي تحدثه العمليات من نوع **ب** يسهل الحصول على تلك الموافقة. المتشردون أيضا يجب التخلص منهم بطريقتيتن :

1. توقيعهم على تصريح يعترفون فيه بصفة الشريد و طلبهم الترحيل نحو الجزائر.

2. عرض العصاة منهم على المحاكم طبقا للمادتين 270 و 273 من قانون العقوبات و إرجاعهم بقوة القانون و الأحكام المسلطة عليهم إلى الجزائر. من ناحية عمل الشرطة تقنيا يجب توفير كل الوسائل لتسهيل جمع المعلومات و عرقلة توحيد مهاجري شمال إفريقيا تحت راية جبهة التحرير

الوطني بافتعال صراعات ذات طابع عرقي بين العرب و القبائل و بين العائلات و « الأوساط »، الخ. »

وعليه، يجب ترحيل المناضلين الوطنيين إلى الجزائر عبر دفعات. أما المتشردون أي البطالون فيجب « التخلص » منهم... و كما هو واضح، فاللغة المستعملة في هذا التقرير تنبئ بإرادة الحكومة الفرنسية في القضاء بشتى السبل على نشاط الحركات الوطنية في باريس. و جاء ذلك القانون في سياق معركة الجزائر مما يرجح إرادة أعضاء جهاز التوثيق و الإعلام في العمل على الترحيل المنظم نحو الجزائر لكل المشبوهين الموثقين في سجل زاي. و من باب التدقيق، نشير إلى أن قرار إعادة المشبوهين إلى الجزائر يرجع إلى سنة 1955 و إلى قانون حالة الطوارئ المصوت عليه في الثالث أفريل، و الذي يسند و سائل القمع القانونية خاصة في الجزائر. و بطلب مستعجل تقدمت به مديرية الاستعلامات العامة تقرر البدء في « إبعاد المسؤولين الوطنيين بطرق قانونية في المرحلة الأولى ستمكن من تحويل هؤلاء المناضلين إلى الجزائر و متابعتهم قضائيا.[55] »

ولكن و إلى غاية 1958، لم تنجح خطة القمع من حيث التنسيق و لذلك توقفت على احتواء « معركة التغلغل » بين الحركة الوطنية الجزائرية و جبهة التحرير الوطني. و كان رهان تلك المعركة هو السيطرة على الهجرة الجزائرية القادرة على ضمان تمويل الحركتين و بقائهما. و بالفعل، بلغ عدد الجزائريين العاملين بفرنسا سنة 1958 أكثر من 000 250 عاملا و كان « معدل راتب كل واحد 000 40 فرنك فرنسي قديم شهريا مما يعطي معدلا لكافة الأجور سنويا بحوالي 120 مليار فرنك فرنسي قديم. ما كان يرسل للعائلات ناهز 50% من المجموع الكلي أي حوالي 60 مليار فرنك فرنسي قديم سنويا.[56] » و بالإضافة لذلك، كان لصراع

الإخوة رهانه التاريخي. فهذه الهجرة، كما رأيناه سابقا، هي التي احتضنت الوطنية الجزائرية و بهدف التحكم فيها، احتدمت مواجهات ثلاثية على جزائريي فرنسا بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية و وزارة الداخلية.

4

الهجرة الجزائرية، رهان المتحاربين السياسي

جبهة التحرير الوطني ضد الحركة الوطنية الجزائرية : اقتتال الإخوة الأشقاء

في بداية حرب الجزائر، لم تكن جبهة التحرير الوطني معروفة. و لذلك كانت المهمة الأولى التي حددتها فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا هي كسب مساندة الجالية الجزائرية كما يشرحه لنا محمد لبجاوي، رئيس الفيدرالية الثانية (نهاية 1956 – منتصف 1957)[57] :

« كان لابد من إقناع المصاليين أن جبهة التحرير الوطني هي التي أشعلت ثورة أول نوفمبر و ليس الحركة الوطنية الجزائرية و أن الجبهة هي التي تقود الثورة و ليس الحركة، كما أنها هي التي تدير الكفاح على كافة التراب الوطني و تترجم عمليا طموحات غالبية الشعب العظمى. إنها إذا الجبهة التي توجب عليها تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا للغاية نفسها.[58] »

ولكن كان من الصعب فهم الاختلافات بين الطرفين خاصة كونهما يلتقيان ايديولوجيا في العديد من النقاط الأساسية مثل الجنسية و السيادة الجزائرية التي لا تتجزأ و الأمة في إطار حدودها الترابية التي تضم الصحراء و كذا تحرير كل المعتقلين الجزائريين و رفع كل إجراءات الوضع الاستثنائي و وحدة المغرب العربي[59].

وعلاوة على ذلك، تشتركان في المكانة الكبيرة التي تخصان بها الدين الإسلامي. فالإسلام عندهما أساس في سياسة التأطير كما أنهما يطبقان بحزم أحكام الحرام في المأكل و المشرب و الزنا. و من السهل فهم هذا التمسك الوثيق بالإسلام إذا ما رجعنا إلى عقيدة أحد المراجع الروحية للوطنية الجزائرية الشيخ عبد الحميد بن باديس حين يقول : « الإسلام ديني و العربية لغتي و الجزائر و طني. » كان ذلك الشعار رد فعل للدفاع عن الذات لعب فيها الإسلام دور الموحد ضد تأثير الإستعمار الثقافي. و قد كان مصالي الحاج نفسه يقول لما أسس حزب الشعب الجزائري : « الإسلام هو المرساة الأساسية التي تعقد حولها آمالنا.[60] »

كان مرد الخلافات بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية مبنيا أساسا على طريقة الكفاح. فالنصر عند الأولى يتحقق بالحديد و النار أما عند الثانية فيمر عبر الساحة السياسية. و في ذلك ترى الحركة الوطنية الجزائرية عكس الشقيقة العدوة جبهة التحرير حيث أعطت الأولوية للسياسي على العسكري و شجبت الأعمال الإرهابية ضد المدنيين.

أما في فرنسا فقد سار الصراع الفكري و المصالح الإقتصادية جنبا إلى جنب لأن المهاجرين الجزائريين كانوا يمثلون بالفعل ذخيرة مالية كبيرة. فإذا ما استطاعت إحداهما أن تفرض نفسها لتمكنت من الظفر بمال الاشتراكات و اصبحت لها الموارد دائمة الضرورية لاستمرار و جودها. و لكن حتى تتمكنا من ذلك، كان لزاما على جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية أن تحبطا مخططات أجهزة الاستعلامات الفرنسية التي كانت على علم بنشاطاتهما. و بغية التصدي لأساليب القمع، و ضعت كلا منهما *نظاما* أو جهازا سياسيا و إداريا يتماشى و قواعد السرية. و قد اعتمدت كلتاهما

في ذلك على إرث حزب الشعب الجزائري في مسألتي التأطير و ضبط الجماهير.

وهكذا اعتمدت الحركة الوطنية الجزائرية النظام الهرمي الذي و ضعته فيدرالية حزب الشعب – حركة الأنتصار بفرنسا أي : الولاية (4) و الدائرة، و القسمة، و الفرع، و المجموعة و الخلية. و بين القسمة و الفرع يوجد حسب بنيامين سطورا القطاع (أو الفرحة) في دائرتي ليل و فالونسيان. كما تسلح المصاليون أيضا بتنظيم شبه عسكري هو المنظمة الخاصة. و حول هذه النقطة، يمكننا أرشيف محافظة الشرطة من رفع اللبس عن أمرين اثنين. فبتاريخ الخامس أكتوبر 1956، كانت الحركة الوطنية الجزائرية تعد ست مجموعات تابعة للمنظمة الخاصة و موزعة على كل القسمات. تتكون المجموعة من 4 إلى 6 مناضلين مختارين يقودهم مسؤول لا يعرفه و رجاله إلا قائد القسمة و حده. و يتمتع هؤلاء المناضلون بوضع خاص داخل النظام كونهم، خارج مهامهم الخاصة، لا يشاركون في أي اجتماع أو أي نشاط سياسي آخر. و يعمل جميعهم تحت إمرة قائد مشترك هو ذاته تحت إمرة القائد الجهوي. ذلك القائد المشترك هو الذي يوزع المهام باعتماد المبدإ التالي : لا يستخدم الرجال في قطاع معروفة هوياتهم فيه[61].

وتعمل هذه المجموعات شبه العسكرية على محاربة جبهة التحرير الوطني. و دائما حسب جهاز التنسيق و الاعلام، تتحمل تلك المجموعات مسؤولية الكثير من الانتهاكات و أعمال العنف و محاولات الاغتيال و القتل التي ارتكبت في حق تجار التجزئة العصاة و متعاطي الشراب و الدخان أو الخصوم السياسيين[62] ». و تسري هذه الملاحظات أيضا على منظمة جبهة التحرير الخاصة. و سنعود لاحقا و مطولا للحديث عن تنظيم جبهة التحرير السياسي و الإداري لأنه سيعرف بدء من سنة 1958 إعادة هيكلة كبيرة.

أما فيما يتعلق بالعمل السياسي المحض و عكس جبهة التحرير الوطني، حذت الحركة الوطنية الجزائرية حذو نجم شمال إفريقيا. كانت تعطي الأوامر بكتابة شعاراتها على جدران باريس و تنظم مظاهرات بالشوارع[63]. و بالمقابل، كانت و سائل عمل التنظيمين متشابهة من حيث تحصيل الاشتراكات و الضرائب و الغرامات و توزيع الجرائد و المناشير و مصالح التأديب أو تنظيم الحملات العقابية.

لقد كانت معركة التغلغل داخل الهجرة الجزائرية دموية حيث ازداد العنف يوما بعد يوم. ففي البداية، دعت جبهة التحرير الوطني القادة المصاليين للالتحاق بصفوفها. و لما فشلت تلك الدعوة، اعتمدت الجبهة طرق التخويف كالتهديد الشفوي و العقاب الجسدي قبل أن تفكر في تصفية خصومها المهمين جسديا. و حسب تقرير للشرطة صنف « بالسري »، يبدو أن المصاليين كانوا المبادرين بالعنف مما دفع بجبهة التحرير إلى إنشاء منظمة خاصة في إطار تنظيمها السياسي و الإداري[64]. فمن 1954 إلى غاية 1962، كان سلوك الجبهة حيال الحركة الوطنية الجزائرية يهدف لـ « تحطيم او إضعاف المسؤولين المصاليين و فرق الصواعق* » و « امتصاص المنخرطين[65] ». و لم يحقق المسؤولون السياسيون القدامى في الحركة و الذين التحقوا بالجبهة اندماجهم إلا في المستويات الدنيا. كما لم يستطع عناصر المنظمة الخاصة السابقين الالتحاق أيضا لأنهم قتلوا العديد من مناضلي الجبهة[66] ».

و في مثل هذا الظرف أصبح القمع عملية منظمة حيث تم اعتقال مناضلين من الجبهة و من أتباع مصالي كما فككت بعض الخلايا السياسية.

ولذلك، لاقت الأحزاب الوطنية صعوبات جمة في الصمود و مواصلة نشاطها. فحركة مصالي الحاج التي كانت تسيطر على مقاطعة السين القديمة

سنة 1954، فقدت تأثيرها إلى حد كبير مع مرور السنين. أما جبهة التحرير فبدات تفرض نفسها شيئا فشيئا و لكنها كلما تقدمت كلما اصطدمت بمصالح مديرية مراقبة الأقليم أو الدي أس تي.

وفي فيفري، تم اعتقال مسؤولي المجلس الفيدرالي لفيدرالية جبهة التحرير الثالثة بفرنسا. أن تلك الضربات الموجعة دفعت بالجبهة لتغيير سياستها جوهريا بينما بلغت معركة الجزائر أوج ضراوتها. فقد كلّفت لجنة التنسيق و التنفيذ السياسي الشاب عمر بوداود أن يعيد تشكيل مجلس فيدرالي بفيدرالية فرنسا، كما يهيكل من جديد فيدرالية فرنسا و يفتح جبهة ثانية في باريس. « كان الهدف من ذلك إحداث جو من الخوف بفرنسا و إجبار الحكومة على الحفاظ على أكبر عدد من جيشها هناك، و من ثم تخفيف الوطأ عن جيش التحرير في الجزائر. »

ترأّس عمر بوداود فيدرالية جبهة التحرير الرابعة بفرنسا (1957-1962) رفقة عبد الكريم سوسي (المالية)، و علي هارون (الصحافة و الإعلام و دعم المعتقلين) و كدور العدلاني (التنظيم) و سعيد بوعزيز (المنظمة الخاصة). و قد شكلوا « لجنة الخمسة ». و في خريف 1957، دارت معركة التغلغل لصالحهم حيث اغتيل في باريس القادة و المناضلون المصاليون الأساسيون أما مناضلوا القاعدة فالتحقوا في أغلبهم بجبهة التحرير الوطني. ضف إلى ذلك عملية الاعتقال التي طالت قيادة الحركة الوطنية الجزائرية في باريس في السادس من سبتمبر.

وفي جانفي 1958، قدّرت مديرية الاستعلامات العامة عدد خلايا جبهة التحرير بين 4 و 5 آلاف خلية، يناهز عدد نشطائها 40 ألفا في مقاطعة السين. من جهتها قدرت خلايا الحركة الوطنية الجزائرية بـ200 خلية و عدد نشطائها بـ 1700 ناشطا. أما « فرق الصواعق » (المنظمة الخاصة) فكانت 100 في

الجبهة مقابل 20 في الحركة. و رغم ذلك لم تندحر هذه الأخيرة بل سيتواصل اقتتال الأشقاء حتى الاستقلال.

وبما أن الظروف كانت لصالح الجبهة على حساب الحركة، عمل مجلس الخمسة على توسيع دائرة سيطرتها على كافة الهجرة الجزائرية معززة تقسيم النظام، حيت انتقلت قيادة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا في أفريل 1958 إلى ألمانيا لتأمين و حماية نشاطاتها. و قد كانت أغلبية الإطارات و المناضلين الفاعلين بفيدرالية جبهة التحرير الرابعة من الذين ناضلوا سابقا في حزب الشعب الجزائري. و لذلك، تمّت المحافظة على الإرث المصالي في خطوطه الكبرى حيث نجد الخليّة و المجموعة، و الفرع و القسمة، و المنطقة و أخيرا الولاية. إلا أنه و بغضّ النظر عن الهيكلة التقليدية « المتعاطف و المنخرط و المناضل »، تقرر وضع تقسيم إقليمي لا يعتمد اتساع رقعة الدوائر، و لكن كثافة تمركز الجزائريين. و لتحقيق ذلك، عملت جبهة التحرير الوطني على إحصاء عام للجزائريين المقيمين بفرنسا. ففي ربيع 1958، انتبه جهاز التنسيق و الإعلام لذلك التغيير الذي مسّ منهج الجبهة :

« [...] لقد قامت الجبهة بإحصاء عام لكل الفرنسيين المسلمين المقيمين بفرنسا و وضعت قوائم بكل المناطق، لا تتضمن فقط أسماء المعنيين و لكن أيضا كل المعلومات الضرورية حول أماكن إقامتهم و إمكانياتهم المالية و قدراتهم الخاصة و إمكانيات استغلالهم و ظيفيا (العمال المختصين و السواق، الخ). و لا يمكن لأي مسلم أن يترك عمله أو يغادر محل إقامته من دون أن يعلم مسؤوله في الجبهة. [...] لقد اعتمدت الجبهة في ذلك على تقنية شبكة الإحاطة التي تمكنها من معرفة توزّع جمهور المسلمين على كافة الإقليم. و من ثم كيّفت استراتيجية تغلغلها وفقا لهذا التوزيع. و أولى نتائج هذا التكيف هو إزالة القسمات في بعض المناطق و فتح

قسمات جديدة في مناطق أخرى. و بهذه الطرق و الوسائل، استطاعت الجبهة أن تؤطر الجزائريين المقيمين في فرنسا[68]. [...] »

ولغاية خريف 1958، اعتمدت جبهة التحرير الوطني نمطا في الهيكلة و التنظيم ميزته الأساسية أنه ربط جموع المنخرطين و المتعاطفين بالمناضلين. و قد حظيت المنظمة الخاصة أكثر من أي و قت مضى بعناية فائقة خاصة، و أنّها ستلعب الدور الأكبر في فتح جبهة ثانية بباريس. أما الرجال الذين ينخرطون في صفوفها فمن المتطوعين و الذين ليست لهم أي روابط عائلية أو عاطفية. و يخضعون لتدريب و انضباط قاسيين حيث يمارسون رياضة قتالية و يتمتعون بمقاومة جسدية و نفسية عالية و قدرة على التأهب الدائم[69]. و بالإضافة لذلك، على عناصر المنظمة الخاصة أن يقسموا على القرآن الكريم و يمتنعوا عن أي عمل سياسي. لا يدفعون الاشتراكات و لا لأي شكل من أشكال جمع المال، كي يكرسوا أنفسهم فقط للمهام التي تكلفهم بها الجبهة مثل الأغتيالات و التخريب و تنفيذ الأحكام. و تلتزم هذه المنظمة شبه العسكرية بقواعد السّرية حيث يطلب من عناصرها ألّا يعرّفوا إلا بأسمائهم المستعارة[70].

وكي تتحقق سيطرتها، عملت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا على بسط نفوذها على جميع المهاجرين الجزائريين[71] أيّا كانت مواقعهم الاجتماعية.

فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا :دولة داخل الدولة

كانت مبالغ الاشتراكات ترتفع سنويا خاصة بالنسبة لفئة التجار التي كانت تدفع أكثر. كما كانت تجمع « إسهامات » إضافية في بعض المناسبات (أول نوفمبر و 5 جويلية...) تصل إلى حدّ أجر يوم و احد من العمل عن كل شخص. الشيء الذي جعل السلطات العمومية تعتبرها سطوا بينما يراها

علي هارون أحد أعضاء مجلس الخمسة بعين أخرى حيث كان يعتبر جبهة التحرير الوطني في تلك الفترة دولة في إطار التشكّل مصرّحا :

[...] « كل دولة تضمن احترام كيانها الوطني و تمثله، تجمع رسوما من دافعي الضرائب. و من حق الدولة الطبيعي أن تنفذ قراراتها فيما تفرضه من ضرائب بالوسائل التي بحوزتها. و بإمكانها اللجوء إلى العنف عند الضرورة (غرامات، حجز الأملاك و إيداع السجن كل من يرفض دفع ضريبته). و تلك الدولة – المشروع التي كانت تمثلها جبهة التحرير الوطني في نظر أغلبية الجزائريين كانت تدرك الحدود التي تتحرك فيها. و هذا هو الفرق في نظر تنظيم ثوري بين ما هو سطو يخدم مصلحة شخص أو مجموعة، و بين ما هو إسهام مالي يدفع لتحقيق الهدف السياسي الذي يلتزم به ذلك التنظيم من أجل الصالح العام[72]. و لهذا يجب على الجزائريين دفع اشتراكاتهم و هم يفكرون في مجاهديهم العظام الذين يقدمون اسمى التضحيات و في الجرحى و المرضى [...] » و الأرامل و اليتامى في الدواوير التي تعيش التمشيط و المجازر[73]. [...] »

وتشير مجمل وثائق أرشيف محافظة شرطة باريس أنه لم ينظر للمهاجرين الجزائريين إلا ككتلة من البشر لا تدفع لجبهة التحرير أو للحركة الوطنية الجزائرية اشتراكها إلا تحت سيف التهديد. و إذا كانت تلك الضريبة إجبارية بالفعل و ليست اختيارية، و أن كل رافض للدفع كان يجازف بحياته، فمن المجحف اعتبار كل الجزائريين بفرنسا كذلك، أي لا يدفعون و لا يسهمون إلا تحت سياط الحركتين. لقد حلّلنا سابقا كيف و لدت و ترعرعت الحركة الوطنية في أحضان هؤلاء المهاجرين، الذين و اصلوا إبان الحرب تنشأتهم الاجتماعية و السياسية في المقاهي و المصانع... و هكذا يبين المسح الاجتماعي الذي قامت به خديجة محسن في أوساط المهاجرين الجزائريين وعي هؤلاء الكامل بضرورة مشاركتهم، و لو على مستواهم المتواضع، في الكفاح من أجل الاستقلال. أما الاشتراكات التي كانت تفرضها الجبهة

فرأى فيها المستجوبون « الثمن الذي كان يجب دفعه من أجل تحرير الجزائر[74] ».

ولم تكن سيطرة الجبهة على الجزائريين مالية فقط بل تعدتها لحياة المهاجرين الجزائريين الخاصة و العامة عبر لجان خاصة مكلفة بتأطير المناضلين و المتعاطفين. و هكذا، أسندت مهمة مساعدة المساجين السياسيين للجان دعم الموقوفين علاوة على بناء جسور التواصل مع المحيط الخارجي و ضمان ديمومته. كان تنظيم الجبهة حتى داخل السجون من صلاحيات هذه اللجان و كذلك الشأن بالنسبة للموقوفين و ما تحتاجه هيآت الدفاع عنهم من و سائل مادية و تقنية. لجان العدالة من جهتها كانت مكلفة بمعرفة النزاعات فيما بين الجزائريين و كذلك الجرائم التي ترتكب في حق القضية. و لا ينطق المسؤول بالحكم وحده[75] بل اللجنة هي التي تقوم بذلك الا في الجرائم السياسية فالقرارات تعهد للهيآت العليا[76]. و أخيرا، تتكون لجان النظافة من أربعة أعضاء من هيئة التنظيم السياسي و الإداري يكونون قدوة في السيرة و السلوك. كما يجب عليهم معرفة بعض القوانين و الحقوق في مجالات النظافة و الحماية الاجتماعية و المنح العائلية، البيع، الشراء، تسيير المتاجر، المواريث[77]، إلخ. كانت الجبهة تحض المهاجر الجزائري أن يكون عزيز النفس ما استطاع لأنه يمثل مشروع دولة مستقلة. و في الواقع، من بين كل اللجان، كان بعض المناضلين يعتقدون أن لجنة النظافة و العمل الاجتماعي هي الأهم :

« هنالك نقطة مهمة للغاية. عشنا أياما جميلة كنا نرى فيها مناضلا لا يقرأ و لا يكتب.. كنا نراه يوم الأحد مرتديا بدلة و ربطة عنق أنيقا. ممنوع على الجميع الظهور في حال رثة[78]... ».

ومن خلال هذه اللّجان، كانت الجبهة تهدف إلى وضع حواجز بين فرنسيي الجزائر المسلمين و الإدارة[79] » و من ثم تأسيس دولة داخل الدولة. و لم تكن النساء الجزائريات بمنأى عن هذا التأطير. فرغم أنهن كن أقلية في المهجر إلا أن عددهن ما فتئ يرتفع باستمرار بين 1954 و 1962. و قد قامت محافظة شرطة باريس سنة 1955 بإحصائهن : في حي لاغوت دور تم حصر 792 3 شمال إفريقي[80] من بينهم 47 امرأة ؛ في حي لافيلات كن 35 امرأة من بين 075 4 رجلا. و قد كان الوضع مماثلا في الضواحي : ففي دائرة بيتو، بلغ الإحصاء أكثر من 000 10 رجل و 48 امرأة بينما كنّ 35 من بين 000 5 رجل في مدينة سان دونيه. و يفيد تقريرالشرطة الذي استقينا منه هذه الأرقام أن « هؤلاء النسوة لا يخرجن كثيرا من بيوتهن و لا يعتنين إلا بولاداتهن العديدة[81] ».

وبالفعل، كان عزل النساء الجزائريات أمرا مهما في السنوات الأولى لهجرتهن. فعموما كن يأتين أساسا من المناطق الريفية الجزائرية و لم تكن تتحدثن (أو قليلا) اللغة الفرنسية. كان أزواجهن على الحال نفسها و لو أنه كان بإمكانهم الاحتكاك في عملهم بالفرنسيين. و لذلك كان تكيفهم مع المجتمع المضيف أسهل.

ويجب ألا تنسينا عزلتهن تلك عن دورهن في فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا. ذلك الدور الذي استصغره جهاز التنسيق و الإعلام الذي أعلن في جانفي 1958 :

« [...] لم تشهد العاصمة باريس أي فعل مادي يوحي بأن العدد القليل من النساء المسلمات يساهمن بأي شكل من الأشكال في الأعمال الانفصالية. لكن مقابل ذلك، غالبا ما تشارك بعض الأوروبيات اللاتي يعشن كخليلات لرجال مسلمين

في أعمال انفصالية خاصة في مجال تجارة السلاح. و لهذا يجب مراقبتهن مراقبة خاصة[82]. [...] ».

ورغم سرية نشاطاتهن إلا أن جبهة التحرير الوطني كانت تنشدهن في مهام شتى كما توجزه يمينة ج. إحدى المتعاطفات مع الجبهة في منطقة الأيزار :

« كانوا يطلبون منا غسل الثياب و إخفاء الأسلحة لأن المرأة هي أحسن من يعرف بيتها كما كانوا يطلبون أيضا إطعامهم[83] ».

ولم تكن الحرب عند بعضهن إلا استمرارا لدورهن التقليدي كربّات بيوت مسؤولات عن مجالهن الخاص[84] ». أما بعضهن الآخر، على عكس ذلك، فتقلدن مسؤوليات سياسية بفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

لم تكن سياسية التأطير و ضبط الجزائريين هي انشغال لجنة الخمسة الوحيد. فقد ركزت أيضا على حل مشكلة إرسال الاشتراكات التي تتطلب بناء شبكة سرية للدعم. و شيئا فشيئا بنيت الاتصالات بأناة شديدة حيث أصبح أولئك الأوروبيون و الأوروبيات من الذين آمنوا بقضية جبهة التحرير الوطني « حاملي حقائب » و بناة لسلسلة من شبكات الإرسال العابرة للدول المتاخمة لفرنسا. كانت المبالغ المرسلة ضخمة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدّر جهاز التنسيق و الإعلام المبالغ المالية التي كانت ترسل عبر شبكة ألمانيا سنة 1961 بحوالي 40 إلى 50 مليون فرنك[85].

والظاهر أن لجنة الخمسة استطاعت، بروية و سلاسة، أن تجيد هيكلة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا و أن توفر لها الوسائل الضرورية لأنجاز مهمتها على أحسن و جه. و بالفعل كانت الشهور الأولى من سنة 1958 عصيبة على الحكومة الفرنسية.

مارس 1958 ، موريس بابون و مديرية شرطة باريس

حظيت مديرية شرطة باريس بوضع خاص ورثته عن الفترة النابوليونية. و قد أوكل تسييرها المالي لمجلس بلدية باريس طبقا لأمرية 6 جانفي 1945 و قانون 31 ديسمبر 1953. و تتحمل المدينة ربع الميزانية الخاصة بمصاريف الشرطة أما الأرباع الثلاثة المتبقية فتتحملها و زارة الداخلية[86]. و بالإضافة لذلك، أنشأ المجلس البلدي لجنة لمتابعة قضايا الشرطة و الحماية المدنية و أملاك الدولة التي تقع تحت سلطة الإدارة العامة. و لذلك تخضع سياسة قائد الشرطة لأسئلة هيئة مستشاري البلدية الشفوية أو المكتوبة.

وعشية حرب الجزائر، كانت مديرية شرطة باريس تعيش وضعا هشا نظرا للتصفيات التي لحقت بمستخدميها بعد التحرير[87]. الأمر الذي أدى إلى قلق و استياء عميقين علاوة على اللااستقرار في المحافظات الذي عرفت به الجمهورية الرابعة. فمن 1954 إلى 1962، تعاقب على شرطة باريس أربعة قادة هم : أندري لوي ديبوا (13-07-1954 إلى 12-11-1955)، روجيه جانبرييه (12-11-1955 إلى 16-12-1957)، أندريه لاهيلون (16-12-1957 إلى 15-03-1958) و أخيرا موريس بابون (15-03-1958 إلى 27-12-1966). و يرجع تعيين هذا الأخير للظروف التي عرفتها الشهور الأولى من سنة 1958.

كانت البداية في باريس بتاريخ 13 مارس 1958 حيث نظمت شرطة باريس مظاهرات عنيفة مناهضة لحكومة فيليكس غايار مما أجبر مدير الشرطة أندريه لاهيلمن على الاستقالة. و قد بدا حينها موريس بابون، المفتش العام للإدارة و الذي كان في مهمة استثنائية بقسنطينة بالشرق الجزائري و كأنّه الرجل القوي القادر على تسيير محافظة الشرطة بيدٍ من حديد و خصوصا لوضع حد لنشاطات جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية في العاصمة. و قد تم تعيينه في 15 مارس 1958 رغم تضارب المواقف بشأنه في

الصحافة الباريسية حيت عبرت ليبراسيون و فرانس أوبسرفاتور عن قلقهما من أن يندم غلاة قسنطينة على تعيين حليفهم محافظا للشرطة[88]. و قد تحولت الأزمة الوزارية الطويلة لشهري أفريل و ماي 1958 إلى أزمة نظام بعد 13 ماي حيث لجنة الخلاص العام تحت قيادة الجنرال ماسو. و في 29 ماي، و افق الجنرال ديغول على تشكيل الحكومة و في 2 جوان منحه المجلس كامل الصلاحيات. و منذ ذلك التاريخ، حلّت الجمهورية الخامسة محل الجمهورية الرابعة و ثبت موريس بابون في و ظائفه و ذلك إلى غاية نهاية حرب الجزائر. و في كثير من الجوانب، كان المحافظ الجديد يتمتع بدعم أكيد من مسؤوليه السامين.

كانت حياة موريس بابون المهنية في جزء منها داخل الإدارة الاستعمارية. فقد كان واليا لقسنطينة بين 1949 و 1951 و من 1954 لغاية 1956 كان أمينا عاما بحكومة الوصاية في المغرب الأقصى ثم من ماي 1956 إلى مارس 1958، كان أمينا عاما بقسنطينة، شرق الجزائر. و عليه، عندما اعتلى قيادة محافظة شرطة باريس، كان متمرسا صاحب خبرة بمناهج عمل الجيش الفرنسي النفسية. و بصفة عامة، تدرب في قسنطينة على طرائق الجيش الفرنسي في مكافحة حرب التخريب. و مذ تسلم مهامه في باريس و هو ينتقد الخلل الموجود بين و سائل القمع الممنوحة للجيش و القضاء في الجزائر[89] و تلك التي تتوفر عليها أجهزته. كان دائم الشكوى رغم أن قانون 26 جويلية 1957 يخوّل باريس الصلاحيات الخاصة نفسها النافذة في الجزائر و يعزز خصوصا الإقامة الجبرية. و رغم ذلك، لاحظ مدير الشرطة الجديد في جويلية 1958 أنّ النظام المتبع في الجزائر « يمكّن الشرطة من صلاحيات خاصة واسعة كتحديد الإقامة في الملاجئ أو في مواقع بعينها و حظر الإقامة و التضييق خصوصا على تنقل الأشخاص و البضائع. كما يسمح لها باعتماد تقنيات

خاصة تدخل في المجال العملياتي* أكثر منه في مجال حفظ الأمن ». عن أي « تقنيات خاصة يتحدث موريس بابون ؟ فتتمة هذه الجملة توحي بأنه يتحدث هنا عن مفارز العمليات و الحماية المسؤولة في الجزائر عن استنطاق المساجين العسكريين و من يحتمل فيهم عضويتهم في تنظيم جبهة التحرير السياسي و الإداري و المنضوين الجدد أو المخبرين. و تقتاد مصالح الشرطة و الدرك و الجيش التي تلقي القبض على هؤلاء الأشخاص إلى مفارز العمليات و الحماية[90].

وفي مقابل ذلك، يصرح أن مصالح مديرية شرطة باريس مجبرة أن تعمل من جهتها « طبقا للإجراءات التي يحددها قانون العقوبات و أنها غير مجهزة بالوسائل التي تمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي يتسبب فيها الإرهاب الجزائري. صحيح أنها تتمتع ببعض الصلاحيات الخاصة مثل إمكانية التفتيش ليلا و تحديد إقامة من سبق و إن حكم عليهم القضاء* (فمنذ سنة تمكنّا فقط من تنفيذ 217 حكما بتحديد الإقامة من بين 684 حالة). و لكن تبقى هذه الإمكانيات غير كافية[91]. » و لذلك يعتبر :

« [...] أيا كانت السلطة المكلفة بالأمن في باريس، لا يمكنها في ظل التشريع القائم، أن تتوفر على الوسائل الكفيلة لمكافحة الإرهاب بفعالية. و لذلك، من الضروري وضع قانون يمكن من :

1) حظر الإقامة في فرنسا على كل شخص يمكن أن يتسبب في اضطراب الأمن العام. و بتطبيق مثل هذا الإجراء، ستتمكن السلطات العسكرية في الجزائر من أن تخضع المعنيين إلى نظام قمعي مناسب.

2) تخصيص ملاجئ تحدد فيها إقامة الأفراد الذين يشتبه فيهم حقيقة و الذين لم تجمع بشأنهم بعد كل الدلائل التي تمكن من تقديمهم أمام المحاكم.

3) منح محكمة عسكرية الاختصاص في مباشرة مثل تلك المحاكمات كما قضى به قانون الطوارئ في الفترة الممتدة بين 13 و 31 ماي[92]. [...] ».

ولما كان نظام القضاء في فرنسا يختلف عنه في الجزائر، حاول موريس بابون و الموظفون السامون بجهاز التنسيق و الإعلام، أن يقنعوا وزارة العدل بتوحيد القوانين القمعية اعتمادا على النموذج المطبق في الجزائر منذ إعلان حالة الطوارىء. لقد كان محافظ شرطة باريس ينتظر من العدالة الشيء ذاته الذي ينتظره منها العسكريون في الجزائر. كان هؤلاء ينتظرون منها، حسب المؤرخة سيلفي ثينو، أن « تصدر عقوباتها بسرعة لأنها في نظرهم تمثل جهاز الردع و القمع الذي تفترض فيه الفعالية في الظروف الأستثنائية التي تستدعيها الحرب القائمة : يجب القضاء على العدو[93]. ».

وبما أنه لم يستطع مضاعفة ظروف القمع في منطقة باريس، راح موريس بابون يركز جهوده على الحرب النفسية مع الجالية الجزائرية. لقد كان يريد بذلك استغلال « مناخ الترقب الذي تبع عودة الجنرال ديغول إلى الحكم في ماي 1958[94] ». و لم يكن ذلك فقط ما كان يبتغيه لأن القمع في تصوره يظل غير كاف ما لم تدعمه الحرب النفسية.

وبالفعل، كان عمل موريس بابون بين 1958 و 1962 يتماشى كلّية و الأهداف التى ينشدها المنشور الوزاري الصادر في 10 فيفري 1958. فقد كان وزير الداخلية موريس بورجس مونوري ينفي كل شرعية عن جبهة التحرير الوطني و يعتقد أن « مكافحة الإرهاب وثيقة الصلة بفعالية العمل الإجتماعي الذي يكمل بدوره لا محالة العمل القمعي[95]. ».

بدأت مصالح محافظة شرطة باريس بدراسة الطرق و الوسائل الكفيلة بإنجاح هذا المشروع. ففي نظرها، يجب العمل على « تعليم » المهاجرين الجزائريين و « مساعدتهم » و « حماية العناصر الصالحة منهم ». و في

نوفمبر 1958، اعتبر مكتب الأستعلامات المتخصصة أن « فرنسي الجزائر المسلم ظل غريبا في فرنسا بعاداته الخاصة بعض الشيء يعيش منغلقا في بلد هو أحد مواطنيه. كيف يمكن التخلص من هذه الحالة الشاذة ؟ بتعليمه و إعطائه ما يحق طبيعيا لكل فرنسي و توريثه لرأس المال هذا الذي ينقصه. و ما السبيل إلى ذلك ؟ أن نمارس عليه ما نسميه بالتأثير النفسي[96]. [...] ».

لقد ظل خطاب السلطات العمومية هو نفسه من بدايات الهجرة الجزائرية إلى غاية نهاية حرب الجزائر : الجزائري كائن متخلّف و يجب تهذيبه و ترقيته. و ستضمن العنصرية الاستعمارية استمرارية هذ التفكير عن طريق إدارة مابين الحربين. و ستشهد بداية من 1958 تحولا لأن الحرب النفسية ستصبح الأولوية على حساب العمل الاجتماعي. و كانت خطة موريس بابون تختلف جذريا عن خطط سابقيه:كان عازما على تطوير سياسة تؤطر و تتحكم في الهجرة الجزائرية بهدف ترجيح كفتها في صالح المعسكر المدافع عن الجزائر الفرنسية. و منذ ذلك الوقت، أصبحت محافظة شرطة باريس تعتبر الجزائريين المقيمين بمقاطعة السين القديمة رهانها السياسي الأكبر.

ولأجل ذلك، أطلق موريس بابون منذ جوان 1958 سلسلة عمليات عرفت بـ « الحملات الصحية » بخلفية حرب دعائية مضادة لمنافسة لجان جبهة التحرير للعمل الأجتماعي و النظافة.

الحملات « الصحية »

تدير عمليات الرقابة « الصحية » فرق العمل الاجتماعي[97] حيث تتفقد المرافق و المراقد التي يقيم بها أهالي شمال إفريقيا و تراقب الظروف الصحية و الأسعار المطبقة كما تشرح للمقيمين آلية الحصول على التأشيرات و بطاقات

التعريف[98]. و منذ جوان 1958، تزور مراقد فرنسيي الجزائر المسلمين مرة و احدة أسبوعيا خمس فرق شكلت في بادئ الأمر من ضابط شرطة تابع لفرقة مكافحة العنف و ضابط شرطة من مصلحة المراقد المؤثثة و موظف من إدارة مقاطعة السين و من اثنين من مستشاريها الاجتماعيين[99]. و تكشف لنا وثائق الأرشيف التي تمكّنا من الاطّلاع عليها عن الوضع الكابوسي الذي كان يعيشه المهاجرون الجزائريون في المراقد المؤثثة الواقعة بمقاطعة السين القديمة. فقد لاحظت إحدى الفرق في مرقد من مراقد إيبناي أن المستأجر كان يؤجر بطريقة غير قانونية عشر « غرف » لبعض فرنسيي الجزائر المسلمين في قاعة سينما مهجورة بجوار مرقده :

« [...] في قاعة السينما المهجورة تلك، بنيت عشر غرف بحيطان من الجبس و سقف من الألواح. و لا توجد في تلك الغرف أي فتحات للتهوية أما الإنارة الكهربائية فتشتغل بدون انقطاع و أسلاكها غير محمية بأي قضيب مما يجعل خطر الحرائق* دائما في تلك الغرف التي يستعملها ساكنوها أيضا كمطابخ لطهي طعامهم على مواقد بترول و كحول. الأرضية مهشمة في كثير من الأماكن حيث تتكاثر الفئران. و تحوي كل غرفة من فرد إلى أربعة أشخاص و كلهم من شمال إفريقيا. لابد من إخلاء هذه الغرف غير المرخصة و التي تشكل خطرا حقيقيا على قاطنيها[100]. [...] ».

و لمواجهة مثل تلك الحالات، و ضعت مصالح مقاطعة السين ما يناهز المائة سرير بين يديّ محافظة الشرطة في المراقد تحت تصرفها[101]. و لكن الوضع معقد مما يبدي هذا الحلّ تافها. و لذلك غالبا ما اضطرت فرق العمليات الصحية تلك للجوء إلى إجبار أصحاب تلك الفنادق و المراقد على ترميمها و إلا تعرضت للغلق. فمن بين 127 فندقا تمت زيارته سنة 1958، لم يحصل 45 منها على التقادم و تلقى 82 منها تحذيرات مختلفة قام 71 بتنفيذها كما كتب 11 محضرا[102]. و قد اختلف المهاجرون الجزائريون

في مواقفهم من تلك العمليات. و بالفعل، كان حضور تلك الفرق، حسب الوثائق المطلع عليها، يثير الخوف و القلق في نفوس المقيمين بهذه الفنادق و المراقد و الذين كانوا يعتقدون أن تلك الفرق ماهي إلا « شرطة في زي مدني[103]. » و لا عجب في الأمر إذا ما علمنا أنه بالموازاة مع ذلك، كانت الشرطة تقوم بعمليات إنزال تتبع عموما باعتقالات و عمليات تفتيش و اسعة. و لكنها في الوقت نفسه، كانت مصدر أمل عند هؤلاء النزلاء الذين يتمنون تحسين أحوال معاشهم. و كان بعض الجزائريين في الواقع يكاتبون محافظ الشرطة للتنديد بمستأجريهم مطالبين من المحافظة القيام بزيارات تفقد لمساكنهم[104]. و إذا كانت لجان النظافة التابعة لجبهة التحرير الوطني موجودة فإن عمل مصالح محافظة الشرطة كان، في هذا الباب، أكثر فعالية. و لكن و مع مرور السنوات، تحسن أداء جبهة التحرير الوطني التنظيمي حتى لم تعد محافظة الشرطة تستطيع منافسته :

« [...] يمر وقت طويل نسبيا في المتابعات بين ملاحظة المخالفة و إدانتها. و هكذا يفقد الحكم من تأثيره في إعطاء القدوة و من نجاعته. و هكذا، لا تستطيع أجهزتنا أن تنافس سرعة جبهة التحرير الوطني[105]. [...] ».

وفضلا عن رقابة الفنادق الصحية، من و اجب الفرق المكلفة بتلك العمليات أن تساعد الجزائريين الذين تلقاهم في تسوية و ضعياتهم الإدارية. فهذا تقرير أعده موظفون بالشرطة شاركوا في تلك العمليات في المنطقة الإدارية الخامسة عشرة يقول :

« [...] لا يدرك هؤلاء الأهالي الذين لم يبلغوا من التطور إلّا قليلا تعقيدات دواليبنا الإدارية و يتضايقون من كثرة الإجراءات. و يبدو أنهم لا يلقون ما يجب من استقبال و تفهم في محافظات الشرطة. فعموما ما يضلّلهم تنوع الإجراءات فيما يخص التصاريح بسبب كثرة الطلبات و تعدد الأماكن المقصودة. [...] لقد أدرك

الأعوان [...] أن المسلمين لا يحبون التردد على الإدارات العمومية. و لذلك تظل صيغة تنقل الإدارة نحوهم أفضل[106]. » .

ولم تكن النظافة هي هم العمليات « الصحية » الأساسي. كانت تمكن الضباط من ضرب عصافير بحجر واحدة حيث يقومون بإحصاء نزلاء تلك الفنادق و معرفة حالة الجزائريين النفسية و مراقبة إمكانيات تحضير عمليات انفصالية. و بالإضافة لذلك، توزع الفرق المسؤولة عن تلك العمليات مناشير باللغتين العربية و الفرنسية تمجّد روح 13 ماي 1958 و تندد « بجبهة التحرير الوطني المجرمة ». و إليكم النص الكامل لمنشور من تلك المناشير :

« وأخيرا، تحررت بلادك من الرعب الذي شلها منذ أربع سنوات. لقد قرر أبوك و أمك و إخونك و أخواتك، في هبة رائعة، أن يضموا أيديهم ليد الجيش الفرنسي، جيشك أنت، و يضربوا ضربة رجل و احد تقضي نهائيا على خصم يائس و ميئوس منه. فيا من تقيم على أرض فرنسا، لا تخن قضيتك المقدسة، قضية الجزائر الفرنسية! لا تخن أباك و لا أمك أو إخوتك و أخواتك ! من و اجبك أن تضع حدا لمجرمي جبهة التحرير الذين نغصوا عليك حياتك في الشارع و المصنع و الورشة حتى بلغوا بيتك. فيا أخ الجزائر، انتفض على طغيان جبهة التحرير حيثما كان ! »

وتذكر مناشير أخرى مسؤولي جبهة التحرير بالعبارات التالية : « مجرمون يعيشون عيش البذخ و الرفاه في الفادق الفخمة بتونس و جنيف و القاهرة »، « قوى الشر »...

كان الجزائريون مدعوين للتمرد على جبهة التحرير الوطني الموصوفة بـ « اليائسة و الميئوس منها » كما كان يجب عليهم أن يساعدوا الدولة الفرنسية في إخماد « الأحداث » في الجزائر و التفكير قبل كل شيء في أمن عائلاتهم التي لم تغادر البلاد (لنلاحظ سريعا مدى تأثير مثل هذه الحجة

على نفسية العزاب الذين آثروا المهجر بحثا عما يسد رمق عائلاتهم و يلبي حاجياتها. و تندرج هذه المناشير في الخط ذاته لتلك المناشير التي كانت تنشرها أجهزة الحرب النفسية التابعة للجيش. فكلها كانت تعد ببناء جزائر إخاء بعد استئصال جبهة التحرير الوطني.

وتواصلت العمليات « الصحية » حتى نهاية حرب الجزائر بمعدل ثلاث زيارات في الأسبوع. أما عدد فرق التدخل الاجتماعي فقد تناقص إلى ثلاث فرق مع زيادة نوعية في تشكيلتها:ففي سنة 1960، كانت كل فرقة تضم قائد قطاع مصلحة مساعدة الفرنسيين المسلمين أو ممثله، محافظ الشرطة أو ممثلا عنه و مندوبا عن مديرية النظافة و الأمن العمومي و مندوبا آخر عن مديرية الشرطة العامة و حارسين بزي مدني[107]. أما المستشارون الاجتماعيون فحيدوا بعد ذلك عن المشاركة في العمليات « الصحية » لأن جمع المعلومات و الحرب النفسية طغيا مذ ذاك على العمل الاجتماعي. و بعد فتح الجبهة الثانية، أصبحت حافلات الشرطة تواكب الفرق لحراستها و التدخل إن و قع أي حادث[108].

عمليـات « الاختبار »

بعيدا عن العمليات « الصحية »، باشرت مديرية الشرطة عمليات « اختبار » تهدف إلى « اختراق السكان المسلمين بوسائل أخرى غير طرق الشرطة[109] ». و كانت الوسائل المستعملة تتمثل في توزيع مناشير و بث الموسيقى العربية و عرض الأفلام بالتعاون مع مصلحة الجيش النفسية. و في الوقت نفسه، شكلت فرق الدعم الإداري و الإجتماعي التي تنظر في « الحالات التي يطرحها العمال الجزائريون و تقدم لهم الإرشادات الخاصة بتشريع العمل و التنظيم الإداري و الإجتماعي [...]. كما توزع عليهم للغرض ذاته نشريات باللغتين العربية و الفرنسية [...][110] ». و من أجل

متابعة هذه التجارب، نصبت مقاطعة السين و محافظة الشرطة « مداومات في الأحياء الآهلة بالسكان من ذوي الأصول الشمال إفريقية لمتابعة شؤونهم الإدارية حيث فتحت أول مدوامة بـ 10 شارع تيفان بالدائرة الحضرية الخامسة عشر[111] ».

لقد مكنت عمليات « الاختبار » و الحملات « الصحية » موريس بابون من إثبات ضرورة تنسيق العمل النفسي في باريس و ضواحيها قبل أن تمتد في النهاية إلى كامل التراب الفرنسي. و بقرار من رئاسة المجلس مؤرخ في جويلية 1958، تم تشكيل فريق عمل نفسي يضم ممثلين عن وزارات الداخلية و الإعلام و القوات المسلحة و قدامى المحاربين و كذا الأمين العام المكلف بالشؤون الجزائرية و كذا مركز البث الفرنسي. و تعتبر وزارة الداخلية الوزارة محور الفريق المذكور لأن العمل المزمع أداؤه كان يخص تحديدا المسلمين المقيمين في فرنسا[112]. « كانت مهمة الفريق الرئيسة القيام » بجرد دقيق لوسائل الدعاية و الحرب النفسية « المتوفرة و « مقارنتها بما تقتضيه المتطلبات و اقتراح الإجراءات الضرورية الكفيلة بحل المشكلات المطروحة. و لكن مهمتها في الواقع كانت تتمثل في توفير الوسائل الضرورية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و وضعها تحت تصرف المفتشين العامين و الولاة[113] ».

وكانت أول مرة يجتمع فيها فريق العمل و التدخل النفسي يوم الأربعاء 23 جويلية 1958 حيث قرر من جهة إرسال نسخ من أشرطة 16 مم عن فيلم الجزائر الأخوية للمفتشين و الولاة بغية بثه في المراكز و قاعات العرض التي يرتادها الجزائريون و من جهة أخرى إنجاز مناشير بالتعاون مع مصلحة الجيش النفسية[114]. و عقب ذلك، يبدو أن فريق العمل النفسي سيخلي الطريق

لمصالح جديدة تابعة لمحافظة شرطة باريس من بينها مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية التي أنشأت في 13 أوت 1958.

مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية

تندرج هذه المصلحة في نظام قمعي وضع موريس بابون تصوره و هيكلته تدريجيا. و لم تكن هذه المصلحة في جوهرها مكتبا للإعانة الإجتماعية. و رغم الظاهر من مهمتها من حيث « رفع مستوى معيشة المواطنين من ذوي الأصول الإسلامية » إلا أنها كانت تبغي قبل كل شيء « حماية السكان المسلمين من التأثير و الإكراه المادي اللذان تمارسهما المنظمات المعادية للوطن[115] ». و عليه، كانت مكلفة بالرقابة الإدارية على الجزائريين[116] بخلفية استعلاماتية. و في ذلك، كانت تتميز بصفة جلية عن المصالح الإجتماعية التابعة لمحافظة السين حتى و إن كانت هاتان الإدارتان تبدوان في بعض الأحيان « كغريمتين »[117]. ما من شخص كان يذهب إلى مصلحة المساعدة تلك إلا و قيّدت بياناته و يخصّ بملف إداري. و في الوقت ذاته الذي تتم فيه مختلف الإجراءات، تقوم المصلحة بتحقيق لمعرفة التصنيف الإجتماعي و السياسي لذلك الشخص[118]. و في العمق، كانت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تهدف للتصدي لنشاطات جبهة التحرير الوطني في مجال تأطير السكان.

لم تكن مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تشارك في أعمال محافظة الشرطة القمعية بينما كان على ضباط المصلحة أن يمارسوا حربا نفسية دائمة حتى يتمكنوا بصفة دقيقة من معرفة تطورحالة الجزائريين النفسية[119]. كانت تلك المصلحة تحت إشراف قائد الكتيبة هنري بيو أما المستخدمون فكانوا من ضباط الشؤون الجزائرية فقط[120] الذين وضعوا تحت

سلطة محافظ الشرطة. و ينضاف لهذا الفريق ثلاثة ضباط كانوا قبل تعيينهم رؤساء فروع إدارية متخصصة (صاص) بالجزائر[121]. و بهذا ازدادت العلاقة بين محافظة الشرطة و الجيش توطيدا و من ثم اعتمدت تقنيات الحرب النفسية بشكل واسع في فرنسا.

لقد كانت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تحوي مكتب موظفين يقع في 14 رصيف غيفر بالدائرة الإدارية الرابعة عشر يتكفل بتنشيط المصلحة و تنسيقها. و اعتبارا من أكتوبر 1958، تدعمت في عملها بمكتب استعلامات متخصصة يتشكل من سبعة ضباط من الشؤون الجزائرية سبق لهم جميعا و أن عملوا طويلا إما بالفروع الأدارية المتخصصة أو بالفروع الإدارية الحضرية بالجزائر[122]. كان كل جزائري يرتاد محافظة الشرطة لسبب أو لآخر يحال مباشرة على هذه المصالح التي أحرزت نجاحات كبيرة نجم عنها توسيع مكاتبها و زيادة موظفيها. و منذ نوفمبر 1958، تدعمت بأربعة ضباط من الشؤون الجزائرية قدموا من الجزائر مما مكنها من فتح أربعة مكاتب قطاعية في الجهات الأربع من ضواحي باريس في الفترة بين نوفمبر 1958 و مارس 1959[123].

ومن بين الصلاحيات المخولة لمصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية ما منحه إياها مدير الشرطة من سلطة إدارية كبيرة جعلتها تنافس نظيرتها لدى المديرية العامة للشرطة (المكتبين الثاني و الثالث) و كذا محافظات الشرطة. و كانت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تعنى خصوصا بجزء من وظائف المديرية العامة للشرطة التي كانت تؤدي فيها دور الوسيط لأنها كانت تمنح المهاجرين الجزائريين شتى أنواع وثائق إثبات الهوية – من الشهادة المؤقتة إلى بطاقة التعريف الوطنية – و أي وثيقة تسهل

أي تنقل محتمل بين باريس و الجزائر أو أي بلد أجنبي بمعنى جوازات و تصاريح السفر[124].

لقد حذت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية حذو مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا حيث فرضت تمييزا إداريا على الجزائريين حتى و إن لم يكونوا مجبرين رسميا على التردد على مكاتبها. و لذلك، أثار إنشاؤها بعض الاحتجاجات خاصة من قبل نائب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة أحمد بن جبور الذي تساءل :

« ما الذي يجبر فرنسيي شمال إفريقية و المقيمين بمقاطعة السين أن يمروا عبر هذه الفروع الإدارية البعيدة في بعض الأحيان عن مقار سكناهم أو الواقعة في دائرة أخرى حتى يحصلوا على معلومات أو وثائق إدارية تهمهم ؟ [125]. ».

لقد كان يعتبر أن تلك المصلحة تعتمد « إجراءات مغيظة و تمييزية في حق فرنسيي شمال إفريقيا في الوقت الذي قدمت لهم فيه ضمانات مواطنتهم الفرنسية الكاملة[126] ».

وحتى توطد علاقتها بالسكان المطلوب منها تأطيرها و الرقابة عليها، فتحت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية ملحقات لها في كل القطاعات الآهلة بالجزائريين. كان أول قطاع بنانتير و الثاني بالدائرة الحضرية التاسعة عشر أما الثالث فكان بالدائرة الحضرية العشرين و الرابع فكان بدائرة باريس الرابعة عشر. كانت مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تتبع تنظيميا لمصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية. و هي مصلحة أخرى جديدة أنشأت في أوت 1958 و ينحصر عملها القمعي في مكافحة نشاطات جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية.

وفي خلال خمسة شهور، تمكن موريس بابون من تفعيل أداء محافظة شرطة باريس بالتنسيق بين العمل النفسيي و القمعي. إن انشغاله بإعادة

بناء مصالحه أغفله عن إدراك أهمية الاستراتيجية الجديدة التي باشرها عمر بوداود و رفقائه. ففي جويلية 1958، ابتهج بانخفاض عدد الهجمات في منطقة باريس منذ بداية السنة (496 في السداسي الثاني من سنة 1957 مقابل 359 في السداسي الأول من سنة 1958) و بزيادة الاعتقالات في أوساط الوطنيين (909 اعتقالات في السداسي الأول من سنة 1958 مقابل 477 اعتقالا في السداسي الثاني من سنة 1957)[127]. و يمكن، في الواقع، تفسير ذلك التراجع في الهجمات بالتوجه السياسي الجديد الذي تبنته فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا حيث قررت اللجنة الفيدرالية الموسعة لمسؤولي مختلف الولايات و المنظمة الخاصة، التحضير لمخطط عمل في شهر جويلية 1958. و بالفعل، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحبط مخططات مصالح الاستعلامات التابعة لوزارة الداخلية و أن تقوم يوم 25 أوت 1958 في منتصف الليل بسلسلة من الهجمات المذهلة بمرسيليا و باريس و بذلك نقلت الحرب إلى فرنسا.

صيف 1958 : ميلاد الجبهة الثانية

من الأكيد أن الجبهة الثانية هذه كانت مطلبا عبرت عنه لجنة التنسيق و التنفيذ بهدف التنفيس عن جيش التحرير الوطني كما أشرنا إليه سابقا إلا أنه إذا كانت لجنة الخمسة قد استعجلت ميلادها فذلك راجع أيضا لقلق جبهة التحرير الوطني من وصول الجنرال ديغول للسلطة و ما أحدثه من ارتباك في صفوف مناضليها و المتعاطفين معها بفرنسا :

« [...] لقد كانت ردود فعل الجماهير المسلمة متباينة بعض الشيء. فالأكيد أنه علاوة على القلق بشأن مصير من بقي من الأهل بالجزائر، كان الخوف شديدا من وقوع مذابح منظمة في صفوفهم. و لكن تطور الأحداث بعد ذلك أثار حيرة المسلمين أكثر من إرعابهم. فقد احتار المسلمون من المظاهرات التي كانت

تجمع الأوروبيين و أبناء ملتهم تحت علم و احد . إن التفسيرات التي كانت تقدمها الجبهة في غضون أربع و عشرين ساعة و التي كان يعلوها شيء من الحرج القائلة بأن مشاركة المسلمين كانت بمباركة مسؤولي الجبهة رغم ما استشاطها من عنف الأوروبيين، لم تكن لتقلل من تلك الحيرة[128] [...] » .

وقد عرفت ليلة 25 أوت 1958 بمنطقة باريس هجوما على مرأب محافظة الشرطة و محاولة حرق لمصنع ذخيرة أطفأت الحماية المدنية نيرانه بسرعة و كذلك محاولة حرق وحدة تركيب عسكرية بإيفري. أما الخسائر فكانت أكثر حجما بجنوب فرنسا لأن عملية « العاصفة » التي استهدفت المنشآت النفطية كانت ناجحة. بالنسبة لعلي هارون، كانت قضية موربلان « إن بنتائجها السريعة أو بمغامراتها القضائية التي تلتها هي التي طبعت ميلاد هذه الجبهة الثانية في ذاكرة الناس[129] . » و بالفعل، هجم فدائيون في الساعة التاسعة ليلا على أكبر مستودع لتخزين الوقود في جنوب شرق فرنسا و هو خزان موبلان في الضاحية الشمالية لمرسيليا بالقرب من الميناء. لقد تم حرق و إتلاف ستة عشر ألف متر مكعب من الوقود. و كان يفترض أن يحرق عناصر المنظمة الخاصة أقصى ما يمكن من الغابات انتقاما للغابات الجزائرية التي قصفت بالنابالم و لكن سوء الأحوال الجوية حال دون ذلك.

لقد استفادت جبهة التحرير أيضا من مساعدات الأوروبيين في التحضير لهذه الهجومات و خاصة من قبل أعضاء إرسالية فرنسا الذين و افقوا على مد يد العون لجبهة التحرير الوطني من دون أن يطّلعوا على الفحوى الحقيقي للمشروع :

« [...] لقد كشفت عملية قامت بها مؤخرا دائرة مراقبة الإقليم (د. أس. ت) على مجمل التراب الوطني عن الدور الهام الذي لعبه مجموعة من الأفراد تابعين لإرسالية فرنسا من ذوي النزعة التقدمية المجهولة. و قد تم اعتقال قسّ مهندس

يعمل بمركز ساكلاي. لقد ساعد أعضاء هامين في المنظمة الخاصة هم حاليا في حالة فرار. كما يتم الآن البحث عن قسّ آخر كانت مهمته أن ينقل من إسبانيا إلى فرنسا مجموعة من الإرهابيين تلقوا تدريبات خاصة بمراكز التدريب في المغرب الإسباني. و لا يبدو أن هؤلاء المتواطئين مع إرهاب الجبهة في باريس كانوا على دراية بالطبيعة الجنائية لنشاطاتهم[130]. [...] ».

كانت الخسائر البشرية ثقيلة : ستة فدائيين قتلى و تسعة آخرين جرحى في صف جبهة التحرير الوطني أما في جهة قوات حفظ الأمن فلقي شرطي حتفه و أصيب آخر بجروح خطرة. و أخيرا، أدى حريق المنشآت النفطية في الجنوب إلى تسعة عشر جريحا مدنيا من بينهم غاستون دوفار رئيس بلدية مرسيليا و مقتل عون مطافئ. و في الفترة الممتدة بين 21 أوت و 27 سبتمبر، تم حصر 56 تخريبا و 242 هجوما قادته جبهة التحرير الوطني في فرنسا أسفر عن ضحايا كثر من بينها 82 قتيلا حسب علي هارون[131]. غير أن مصلحة التنسيق و الإعلام حول شمال إفريقيا قدمت حصيلة مختلفة: فمن ليلة 24 و 25 أوت لغاية 17 سبتمبر، تم تسجيل 149 هجوما في مختلف أرجاء القطر أجهضت منها 107 هجومات و لم يحقق منها إلا 42 هجوما غرضه[132].

وبسرعة فائقة، حاولت أجهزة الإستعلامات أن تلقي القبض على منظمي و منفذي هذه الهجومات. في 27 أوت 1958، أوضح محضر اجتماع لجنة التنسيق و الإعلام ما يلي :

« [...] تمكننا مختلف التقاطعات اليوم من التأكيد أنه تم التحضير بدقة لهذه الموجة من الإرهاب. فمنذ ماي، كما نعلم، [...] كانت مجموعات الصاعقة و الكوماندوس التابعة للحزب في حالة تأهب. و من جهة أخرى، تم اكتشاف خرائط فنية خاصة بالمنشآت النفطية بحوزة بعض مناضلي الجبهة تم اعتقالهم لدواعي مختلفة برورن و أنتيب. و أخيرا تأكدنا من خلال استنطاق بعض فرنسيي الجزائر المسلمين ممن اعتقلوا في الشهور الماضية من وجود « منظمة خاصة »

داخل جبهة التحرير الوطني تتشكل من متطوعين تقتصر مهامهم على القيام بهجمات و يرتبطون مباشرة بقادة الولايات [...]. إلا أن الاستنطاقات الأولى تؤكد في خطوطها العريضة المعلومات التي جمعت سنتي 1957 و 1958 و تكشف أنه منذ ستة شهور على الأقل طلب من فرنسيي الجزائر المسلمين الاستعداد للتحرك و أن أعمال التخريب التي ارتكبت في ليلة الرابع و العشرين إلى الخامس و العشرين أوت لم تكن سوى نتيجة لمخطط مدروس بروية شديدة. [...] و حسب معطياتنا الحالية، يذهب البعض للاعتقاد أن أعمالا بتلك الخطورة لا يمكن أن تتكرر في القريب العاجل[133]. [...] ».

والواقع أن المسؤولين السامين في الدولة كانوا على علم بما حدث من تغيير سياسي داخل جبهة التحرير الوطني. و ذلك ما أكده محضر لجنة التنسيق و الإعلام في اجتماعها المنعقد يوم 22 جانفي 1958 حينما يقول : « لقد تقوى الأنفصاليون بالسلاح. و ها هي الجبهة التي ستحاول ما استطاعت أن تخترق مصالح الشرطة تهدد دائما بالقيام بأعمال إرهابية ضد الأوروبيين. كما أنها تعمل جاهدة من أجل تحسين أداء إطاراتها[134] ». و لكن قراءة متمعنة لتقارير لجنة التنسيق و الإعلام لفترة ما قبل 25 أوت 1958 تثبت أن احتمال ميلاد جبهة ثانية بفرنسا لم يكن يؤخذ على محمل الجد. و هكذا تشير لجنة التنسيق و الإعلام في 16 جويلية 1958 إلى « انتفاء اي إمكانية لظهور حراك جديد داخل الجبهة التي يدأب مسؤولوها على تحقيق الأهداف الثلاثة التالية : تعزيز الرقابة على الجماهير و التمويل و الدعاية[135] [...] ». لقد استصغرت وزارة الداخلية إذا قوة جبهة التحرير الوطني. و قد أثارت ليلة 25 أوت انتقادات لاذعة في أوساط السكان و الطبقة السياسية. و في ظل تضارب التصريحات التي تلت ذلك التاريخ، قدمت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تفسيرا لعمليتها حيث صرحت اللجنة الفيدرالية يوم 26 أوت بما يلي :

« بحربها الشعواء في الجزائر و بسياستها القمعية في فرنسا، لا تترك الحكومات الفرنسية للجزائريين أي وسائل أخرى للتعبير عن إيمانهم الراسخ بوطنهم [...]. و عليه، و وعيا منها بمسؤولياتها [...] وبعد دراسة المخاطر و كل العواقب، أقدمت جبهة التحرير الوطني على تدمير قدرات العدو الحربية حيث كانت و خاصة احتياطياتها من الوقود[136]. [...] ».

غير أنه و تفاديا لأي غضب أو عداوة من الرأي العام الفرنسي و الدولي، حرصت اللجنة الفيدرالية على التدقيق في التصريح ذاته بالقول » تؤكد الهجرة الجزائرية مجددا تقديرها للفرنسيين و الفرنسيات الذين وعوا تمسك جبهة التحرير الوطني بالحرية و هم يقبعون حاليا في السجون أو تلطخ سمعتهم في الصحف و الإذاعات الإستعمارية[137][...] ». و قد نقل هذا التصريح على أمواج الإذاعات العربية بلهجة تعلوها روح الإنتصار. لقد و ضعت ليلة 25 أوت 1958 في مصاف المعارك المنتصرة على الأستعمار :

« يواصل رجالنا الأحرار في فرنسا كفاحهم المقدس. ففي قلب باريس، قتل فدائي ضابط شرطة و أصاب بجروح خطرة عسكريا فرنسيا. و في روون، هاجم سجين جزائري بسكين دورية شرطية كانت تمر أمام زنزانته و جرح ثلاثة عناصر منها[138]. [...] ».

وتؤكد جبهة التحرير الوطني في خطاباتها أن ما قامت به في صيف 1958 ليس تيها منها أو ضلالا و أن أعمالها الإرهابية ستتواصل في فرنسا حتى نيل الإستقلال[139]. إن الرسالة الإذاعية الشديدة اللهجة التالية بثت من القاهرة يوم 18 سبتمبر 1958 :

« سنواصل تدمير و مضايقة الدرع الإستعمارية و سنواصل إن في الجزائر أو في فرنسا زعزعة الاقتصاد و تفكيك المنشآت الاستراتيجية الفرنسيين. » (بث يوم 18-09-1958).

وما إن أدركت لجنة التنسيق و الإعلام الدور المهم الذي تؤديه الإذاعات العربية في دعم جبهة التحرير الوطني و الدعاية لها حتى اتخذت قرارا يقضي بمنع بثها في فرنسا باعتماد تقنيات التشويش[140]. و لكن الرسائل كانت و اضحة و صريحة مفادها أن حرب الجزائر لن تضع أوزارها إلا إذا قبل الجنرال ديغول بمبدأ الإستقلال. و هكذا ترفض جبهة التحرير الوطني جملة و تفصيلا سياسة الحاكم الفرنسي الجديد التي تنوي مواصلة درب الإدماج بإقرار الهيئة الناخبة الواحدة و وضع برنامج اقتصادي يستفيد منه السكان المسلمون في جويلية 1958. فبالنسبة للجنة التنسيق و الإعلام، يندرج تفسير هجمات شهر أوت في هذا السياق :

« [...] يريد هذا التصاعد الخطر في العمليات الإرهابية أن يبين للرأي العام الفرنسي و الدولي معارضة الجزائريين لـ :

– الإستفتاء.

– سياسية الإدماج.

كما يهدف أيضا إلى إفشال الصدمة النفسية التي أحدثتها رحلة ديغول في ماوراء البحر[141]. [...] ».

وفي 19 سبتمبر، تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ح. م. ج. ج) برئاسة فرحات عباس. و قد نظمت جبهة التحرير الوطني في فرنسا بعض الإحتفالات الخجولة على شرف هذا المولود الجديد :

« [...] لقد كان تأسيس الحكومة المؤقتة مدعاة لتنظيم بعض الإحتفالات و لو كانت خجولة في منطقة باريس حيث أمرت الجبهة بعض الباعة المسلمين بتوزيع الأطعمة مجانا على زبائنها المسلمين و برفع الحظر مؤقتا عن شرب الكحول[142]. [...] »

وأمام الاستنكار العام الذي لاقته هذه الهجمات (الأحزاب السياسية الفرنسية، النقابيون، إلخ)، اضطر فرحات عباس أن يشجب « اعتداءات المنظمة الخاصة ». و لكن كيف كان رد فعل الجزائريين بباريس؟. ورد في تقرير أعدته لجنة التنسيق و الإعلام مؤرخ في 3 سبتمبر 1958 أن « غالبية الجماهير المسلمة تبدي القلق أكثر من الفرحة. إنها تخشى أن تتسبب تلك الأعمال الإرهابية التي شهدها شهر ماي في قطع أواصر المودة و التعاطف التي يكنّها لها سكان باريس و تحولها إلى كره و بغضاء. كما أنها تتخوف أيضا من أن تزداد تصرفات قوات حفظ النظام أكثر حدة و شدة[143]. ».

بالفعل و قبل تلك الليلة من شهر أوت، كان سكان باريس عدا بعض المثقفين، لا يأبهون و لا يبالون بواقع ما يسمى بـ« حفظ النظام » من قبل الجيش في الجزائر البعيدة. صحيح أن فرنسا كانت تشهد عمليات إرهابية لكنها لم تك تعني سوى الجزائريين وحدهم (الاقتتال بين أنصار الحركة الوطنية الجزائرية و جبهة التحرير الوطني). لقد كان الباريسي لغاية تلك الفترة يعيش الإرهاب في الصحافة أكثر منه في الشارع[144]. لقد انقلب الوضع بعد موجة الهجمات حيث لاحظت أجهزة الاستعلامات تفاقم العنصرية في أوساط السكان الكادحة[145]. لقد عبر المجلس الوطني الفرنسي لأرباب العمل بطبيعة الحال عن « تأثره من اشتداد حدة الأرهاب في باريس و طرح في اجتماعه الأخير مسألة الإرهاب الجزائري للنقاش بكل جدية [...]، و يبدو أن رؤساء المؤسسات قرروا الاستغناء عن العمالة المسلمة[146]. [...] ».

وفي عمومهم، تمنى سكان العاصمة باريس أن يكون رد السلطات العمومية قويا و حازما. و ذلك ما استجاب له قائد الشرطة. لقد ذكر موريس بابون في مذكراته فيما يتعلق بهذه الأحداث أن « قيادة الشرطة لم

تكن لتخضع و تقبل بثني ذراعها، [...] و ما إن طرأت مفاجئة 25 أوت حتى استعدت للرد سريعا[147] » .

هجوم مديرية شرطة باريس

لقد تلت ليلة 25 أوت عمليات واسعة قادتها الشرطة حيث طوقت الفنادق المؤثثة و المراقد التي يقطنها فرنسيو الجزائر المسلمين و قامت بعدد هائل من الاعتقالات تواصلت شهورا كثيرة. و في الفاتح من سبتمبر 1958، تم فرض حظر التجوال على أهالي شمال إفريقيا في مقاطعات السين و السين و أواز و الرون. لقد اعتقل الموقوفون من الجزائريين بفيليدروم ديفار و مركب الرياضات و المعهدين الرياضيين بجابي و جوريس. و لم يطلق سراحهم إلاّ بعد التأكد من هوياتهم أياما و حتى شهورا بأكملها. و قد رحل بعضهم إلى الجزائر و حوكموا من قبل محكمة عسكرية كما هو الشأن بالنسبة لزوج السيدة رحمة ت و المقيمة بدرانسي :

« لقد اعتقل زوجي يوم 18 سبتمبر 1958 ثم نقل إلى و هران لتقديمه أمام محكمة عسكرية. و منذ اعتقاله، لا أعلم عنه شيئا و أطالب أن يسمح له بمراسلتي[148]. » .

والمثير للغرابة في هذه الشكوى هو التساؤل عن عدم محاكمة م. ت الموقوف بفرنسا أمام محكمة باريسية ؟ و الواقع أن هذه الحالة لا تمثل إلا كتنفيذا لمطلب تم اعتماده في اجتماع لجنة التنسيق و الإعلام يوم 27 أوت 1958. و كان الدافع فيه أن الأحكام التي تنطق بها محكمة السين للجنح تبدو في نظرها غير كافية من جهة و أن العقوبات الإدارية لا تسري إلا على الأفراد المحكوم عليهم من جهة أخرى[149]. و نحن هنا دائما أمام تلك الرغبة في الحصول على الصلاحيات القمعية التي يختص بها الجيش.

لقد أصبح معتقل فيلودروم ديفار مركزا للفرز و في الفاتح من سبتمبر 1958 تم إحصاء ما بين 2000 و 2500 شخصا[150]. و بدوره، استقبل معهد جوريس الرياضي بين 8 سبتمبر 1958 و 21 جانفي 1959 خمسة آلاف و تسعة و خمسون معتقلا أحيل منهم 417 إلى مصلحة الهوية القضائية و 920 إلى معهد جابي الرياضي و 289 إلى المحطة المركزية التابعة للدائرة الحضرية الثالثة قبل أن يرسل بهم إلى مراكز مخصصة للإقامة الجبرية[151]. غير أن هذه الاعتقالات و ظروف السجن في تلك المعاهد الرياضية أثارت احتجاجات كبيرة. و هكذا ما كتبه الصحفي ج. روايي في يومية ليبيراسيون :

« كان من المتوقع أن تصدر حرب الجزائر–هذا السرطان الذي ينخر جسم الأمة – نحو فرنسا إراقتها للدماء و أحقادها التي لا تغتفر. كنا نتمنى أن تجنبنا على الأقل – في تلك الضفة من المتوسط – مناهجها القمعية غير الإنسانية. إن كانت معلوماتنا دقيقة، يوجد حاليا ثلاثة آلاف جزائري بمعتقل فيلديف و المعهد جابي الرياضي. حركة دائمة بين الخارجين من المعتقل و الداخلين إليه. غارات في الشارع و مداهمات للبيوت تملأ تلك المعتقلات التي يمنع المرور حتى في ضواحيها.
ما الذي يجري بفيلديف و جابي ؟ لقد بلغت مسامعنا قصص مذهلة تجعلنا لا نتخيل أحوال المعاش و النظافة و لا تلك المعاملات السيئة. هل فعلا استخرجت منها بعض الجثث ؟ لا يمكننا أن نتمالك أنفسنا عن السؤال و لكن ذلك يخدم شرف بلادنا و لا يلحق بها الضرر. و ذلك ما نتحدث عنه[152]. [...] ».

وفي اليوم ذاته الذي صدر فيه هذا المقال، نشرت مديرية الشرطة بيانا أعلنت فيه أن ما نقلته يومية *ليبيراسيون* ماهي إلا ادعاءات كاذبة و أنه « لم تسجل أي حالة و فاة أثناء التحقيقات. لقد تم غلق و حل مركز فيلودروم ديفار منذ السابع سبتمبر. أما التحقيقات فتتواصل كلما استدعى الأمر ذلك في ظروف صحية تشرف عليها مصلحة الصحة التابعة للجيش ». و عليه،

سرعان ما تم إخلاء الفيلودروم لأن هذا المكان الذي حشر فيه جزائريون ممن اعتقلتهم الشرطة، كان سيذكر الرأي العام من دون شك بتلك الغارة التي حدثت ست عشرة سنة قبل ذلك. و في ذلك البيان نفسه، لم تفوت مديرية الشرطة الفرصة حتى تذكّر أن « مصلحة العمل الاجتماعي تعمل جاهدة كي تكشف اللثام عن الحالات التي تستحق العناية و توفر عملا للكثير من أولئك الكسإلى الذين يشكلون أغلبية من تم اعتقالهم[153] . ». غير أن رسالة بعث بها مدير شركة إلى موريس بابون جاءت لتناقض هذا المقطع على الأقل فيما يتعلق بظروف الاعتقال بفيلودروم ديفار. و هذا مقتطف منها :

« لقد ذهبنا أمس الأول إلى فيلودروم ديفار لاستلام جزائريين يعملان بجد و كد بمصنعنا منذ سنتين. [...] وبوصفنا مواطنين فرنسيين مخلصين، نتفهم و ندعم الإجراءات التي اتخدتموها بشأن الرقابة على النشاطات و كذا الإعتقال لكننا نتساءل عن و حشية تلك الإجراءات ؟ لقد راكمتم ما يناهز الألفين من البشر على أرضية فيلودروم ديفار لمدة أسبوع تقريبا من دون قش و أغطية و لايستطيعون حتى التبول بحرية. لقد عادوا إلينا مرضى و مزكومين هزلى. أذلك الهدف الذي تبغون ؟[154] . [...] ».

إن لهجة هذه الرسالة تبين أن كاتبها قليلا ما تأثر مما رآه. أما فيما يخص العنف الذي مورس في المعتقلات فهاهو تقرير عميد الشرطة قائد الدائرة الحضرية التاسعة عشر و مسؤول معهد جوريس الرياضي يؤكد :

« لقد أوكلت الحراسة الداخلية لقوات الدرك المتنقلة التي وضعت تحت تصرفي. و قد أدت عناصرها المهام الموكلة إليها دائما بتفان رغم ما بدا في بعض الأحيان من قلق على بعض الدركيين مرده إلى أنهم غالبا ما كانوا عائدين من شمال إفريقيا. و مهما يكن فلا عذر لهم في ذلك. [...]. و للإشارة أيضا كان فاتح نوفمبر، يوم الاحتفال بذكرى التمرد، فرصة لمعتقلي جوريس حتى يستلقوا على الأرض و يلتزموا صمتا مطلقا ناهز الربع ساعة تنفيذا لأمر لم نتوقعه و لم ندركه[155] . [...] ».

وخلال أشهر، تحولت المعاهد الرياضية التي استولت عليها مديرية الشرطة إلى مراكز اعتقال حيث استمر تأطير جبهة التحرير الوطني كما هو الشأن بالنسبة لمعهد جوريس الرياضي بدليل هذا المقطع. حدث الأمرنفسه في جابي يوم 17 أكتوبر 1958 حيث « أضرب عن الطعام كل أهالي شمال إفريقيا المعتقلين [...] تنديدا بذلك **الاعتقال التعسفي**[156]. ». ورغم القمع، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحافظ على سيطرتها على فرنسيي الجزائر المسلمين و تكثفت دعايتها أكثر حتى بلغت السجون و مراكز الاعتقال. فقد دفعت الاحتجاجات على اعتقال الجزائرين في تلك الأماكن بلجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية أن تنتقل إلى معهد جابي الرياضي.

وفي 28 نوفمبر 1958، أرسل السيد باتان، رئيس هذه اللجنة، تقريره لوزير الداخلية خلص فيه أنه لم يلحظ أي اعتقال تعسفي و عبر فيه عن إشادته الخاصة بموريس بابون « للحيطة و الإنسانية اللتان يدير بهما و أعوانه هذا الجزء الحساس نسبيا من مصلحته ». غير أنه و في تقرير وجّهه مباشرة لهذا الأخير، حذره من كل تنفيذ آلي لقرارات الأقامة الجبرية كما هو الأمر « في بعض الأماكن خاصة في بعض المقاطعات الجزائرية حيث تودع الإدارة أهالي شمال إفريقيا السجن بصفة ممنهجة. و لو عرضتهم على القضاء لاستفادوا من البراءة أو انتفاء وجه الدعوى ». و لنشر هنا أن السيد باتان يعتبر عدم احترام الإجراء أمرا خطرا لأنه انتهاك لحريات المدعى عليهم و من عواقبه تحديدا « فقدان هؤلاء الأهالي ثقتهم في العدالة بينما العدالة الفرنسية و احترام أحكامها هي أحد دواعي ارتباطهم بفرنسا[158] ».

إن تلك المعاهد الرياضية التي استولي عليها لم تشيد لسجن مثل ذلك العدد من الأشخاص. ضف إلى ذلك مواقعها في قلب العاصمة باريس حيث

عيون الصحافة على الشرطة في ذهابها و إيابها. و قد استطاعت مديرية الشرطة بعد ذلك أن تحصل على ترخيص بناء معتقل بعيدا عن فضول الأنظار. في جانفي 1959، تم تدشين مركز فانسان لتحديد الهوية و الذي سيعمل طوال حرب الجزائر. لقد تعددت فحوص الهوية مطبوعة في بعض الأحيان بتجاوزات أمنية عنيفة مما استدعى احتجاجات استهجان غالبا ما كان يوجهها أوروبيون لقائد الشرطة من مثل تلك المرأة التي شهدت توقيف أحد الجزائريين في الدائرة الحضرية الثامنة عشر بتاريخ 30 سبتمبر 1958 :

« [...] لقد رفع هذا الأخير ذراعيه عاليا بينما كان أحد أعوان الأمن يجتسه طالبا منه و ثائقه. و هو يفحصها، حضر عون ذو رتبة أعلى و ضربه بأخمص سلاحه على رجله اليسرى. لقد آلمني ذلك و قلت هذا أمر مبالغ فيه. و أدركت حينها أنني نطقت بما لم يكن علي قوله [...] حيث جاءني أحد الأعوان و طلب مني أن أتبعه فسألته عن السبب فأجابني استوضحي الأمر هنالك فوق. و داخل المركبة قيل لي ستعلمين الآن ماذا سيكلفك نعتهم بالأوغاد فانتفضت قائلة إنني لم أسبهم[159]. [...] ».

وعقب ذلك، رفعت عليها قضية أمام العدالة بتهمة إهانة أعوان أمن. و بذلك الفعل، تهدف مديرية الشرطة إلى إسكات كل من تسوّل له نفسه و ينتقد عملها. و الحال أن تلك الرقابة كانت تتم حسب ملامح الوجه. فكل كامد بشرة إلا و كان محل ريبة بأنه جزائري. فهذا مواطن كوبي يعمل قائد جوق بملهى لوكارلوس الليلي، بشارع بونتيو، يكتب رسالة احتجاج لمديرية الشرطة بتاريخ 12 سبتمبر 1958 يشتكي فيها من شرطة باريس التي توقفه باستمرار و تراقب هويته. و في رسالته تلك، يطلب معرفة الإجراءات التي ستتخذها « تجنبا لحدوث مثل تلك المتاعب ». و في التقرير الذي تقدم به موريس لوغي، مدير عام الشرطة البلدية، للوالي يذكر « إذا كان الخطأ قد تكرر كثيرا فلأننا لم نجد أي وسيلة عملية حتى نتفادى الخلط بين

م. ك. و أيٍّ من فرنسيي الجزائر المسلمين. و ما يمكن أن ننصحه به هو أن يتأهب دائما للإجابة عن أوامر موظفي مصالحنا و أن يكون حاملا بالخصوص للوثائق التي تثبت جنسيته[160] ». و يتضمن أرشيف مديرية الشرطة العديد من رسائل الاحتجاج أغربها تلك التي أرسلت بها مواطنة بريطانية تدعى السيدة آني بـ و زوجة أحد الجزائريين. ففي خطابها المؤرخ في 28 أوت 1958 و الموجه لمدير شرطة باريس، تشير إلى أن زوجها، قبل و بعد الهجمات، كان مريضا جدا و رغم ذلك تعرض لشتى أنواع التعنيف من الشرطة أثناء حملات مراقبة الهوية. و بسذاجة بائنة، اقترحت السيدة المضطربة الحائرة على موريس بابون أن يجهز هؤلاء الأشخاص بشيء يشبه الشارة يحملونها في ثنية ملابسهم و هكذا كلما فتشوا أو حقق في هوياتهم أظهروها ليتمكنوا من التنقل بحرية. و للتنبيه، لا تمنح هذه الشارات إلا لمن لا تبكيت عليهم من أمثال زوجي[161] [...] ». و عبر الأعوام، أصبحت تلك الرقابة على الهوية و ما يرافقها أحيانا من سلوكات الشرطة العنيفة خبز الجزائريين اليومي. فبين شهري سبتمبر و أكتوبر 1958، راقبت مصالح مديرية الشرطة 000 13 من فرنسيي الجزائر المسلمين[162].

وعليه، كان القمع الذي تلا يوم 25 أوت 1958 شديدا جدا و استطاع أن يخل بنظام جبهة التحرير الوطني لكن من دون أن يفقد هذه الأخيرة سيطرتها الكلية على الوضع. و أمام العدد الهائل من المناضلين الموقوفين و السهولة التي مكّنت عناصر الشرطة من جمع الأخبار، أعادت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا النظر في تنظيمها بإحكام كبير من الصعب خلخلته. و هكذا، آثر قدور العدلاني، مسؤول التنظيم السياسي و الإداري، صيغة 1+2 و ميزتها القدرة على تنظيم اجتماعات سرية و أهم من ذلك احترام الحواجز الضرورية في العمل السري.

ولمواجهة ذلك القمع، أعطيت توجيهات لفرنسيي الجزائر المسلمين بعدم الخضوع لأوامر الشرطة أثناء حملات التفتيش أو الامتناع عن فتح أبواب الغرف للشرطة بعد التاسعة ليلا. و علاوة على ذلك، قامت جبهة التحرير الوطني بإحصاء دقيق لعدد سيارات الجزائريين المسلمين حتى تسهل تنقل عناصر المنظمة الخاصة. و رغم أن يوم 27 أوت 1958 كان شديد البأس إلا أن مصلحة تنسيق الأخبار الخاصة بأهالي شمال إفريقيا اعتبرت أن « حرب العصيان و التدمير قد انتقلت الآن إلى مرحلتها الثانية، مرحلة باريس. فقد تراجع الاقتتال إلى حد كبير بين الحركة الوطنية الجزائرية و جبهة التحرير الوطني[...] و كشف الإنفصاليون عن نيتهم في نقل رحى الحرب إلى التراب الفرنسي[163] ». و قد طرح التساؤل داخل أعلى هيآت مصالح الأستعلامات في شهر أكتوبر 1958 عما إذا كانت تلك الجبهة الثانية واقعا حقيقيا و عن قدرات جبهة التحرير الوطني في إدارة جبهتي القتال معا في آن واحد[164].

يمثل الخامس و العشرون أوت 1958 البدايات الحقيقية لمعركة باريس التي تواجهت فيها مباشرة مديرية شرطة باريس و جبهة التحرير الوطني. و جراء ذلك، عزز موريس بابون الروابط القديمة بين الجيش و مديرية الشرطة حيث شهدنا حينها تحويل تقنيات مكافحة حرب العصيان و التدمير المعتمدة في الجزائر إلى باريس. فقد وضع مدير شرطة باريس، القوي بخبرته في قسنطينة، مجموعة من الهياكل تحت قيادة ضباط من الشؤون الجزائرية بهدف إحاطة العاصمة بمختلف الوحدات و خاصة محاصرة الأحياء التي يقطنها فرنسيو الجزائر المسلمين. و بطريقة ذكية تجمع بين العمل الاجتماعي و النفسي و القمع، أراد أن يستميل المهاجرين الجزائريين و يقنعهم بمشروع الجزائر الفرنسية.

« نظام بابون »

منذ صيف 1958، دخلت مديرية الشرطة و محافظة جبهة التحرير الوطني بفرنسا في حرب صامتة و لكن بدون هوادة. و قد كانت رهانات ذلك الصراع مهمة للغاية لأن ما تجمعه الفيدرالية بفرنسا كان يستخدم في تمويل العمليات العسكرية و السياسية التي كانت تديرها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فإذا ما تحقق هدف استئصال جبهة التحرير الوطني بباريس و كامل التراب الفرنسي، بالإمكان حينها تعطّل مسيرة استقلال الجزائر. و مذ ذاك، أصبحت تحقيقات الشرطة و ممارسة القمع و الحرب النفسية الثالوث الذي نذرت لجنة التنسيق و الإعلام نفسها للقيام به. ثالوث نفّذ بقوة و حزم في دائرة السين القديمة.

إن الهياكل المكونة لنظام بابون و التي استوحت فكرها و أداءها من شارع لوكونت هي مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية و مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية. مصلحتان تشتغلان بطريقة الأعتماد المتبادل حيث تحترم فيهما مناهج مكافحة التمرد و التخريب التي يعمل بها الجيش الفرنسي و تدعم الحرب النفسية فيها سياسة القمع.

مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية

أنشئت مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية بتاريخ 23 أوت 1958 و أوكلت لها مهمة تنسيق الأعمال التي يتوجب القيام بها في كل ما يخص الشؤون الجزائرية التي تندرج ضمن صلاحيات مديرية الشرطة. و تجمع تحت قيادة رجل و احد مصالح الإستعلامات و التدخل التي كانت لحد الآن تؤدي مهامها داخل مديريات مختلفة. لقد عيّن على رأسها موريس لوغي مدير عام الشرطة البلدية. و تنقسم المصلحة إلى ثلاثة فروع :

– فرع التأثير النفسي و النشاط الإجتماعي و يكمن دوره المحافظة على التواصل أو إحيائه مع السكان الجزائريين المقيمين بمنطقة باريس و خدمتهم إداريا و اجتماعيا خدمة مباشرة[166].

– فرع التدخل و يتكون من عناصر الشرطة القضائية[167].

– فرع الاستعلامات و قد شكل اعتمادا على فرع الاستعلامات العامة القديم و المختص بأهالي شمال إفريقيا.

ويعتبر جون فالوا، مدير فرع الاستعلامات بمصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية في نظر موريس لوغي « عنصرا ممتازا » لأنه صاحب عزم و فكر عملي متقد يمكّنانه من الذهاب بعيدا و تخطي التكوين التقليدي الذي درجنا عليه. و بذلك، يحقق نتائج مبهرة و يبرز ميزات حقيقية كقائد نشيط همه الأكبر هو الفعالية. ضف إلى ذلك معرفته الواسعة بتطور حركة التمرد[168][...] ». و تتكفل مصلحة الاستعلامات باستغلال ما تترصده من و ثائق جبهة التحرير الوطني أثناء الاعتقالات أو حملات التفتيش و لكن يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت تقوم باستنطاق عناصر – أو من يفترضون كذلك – تنظيم جبهة التحرير الوطني السياسي و الإداري. و ذلك ما يبدو واردا.

ويكشف الأرشيف الذي تمكنا من الاطلاع عليه أن عملية اختيار المستخدمين[169] لم تكن عبثا حيث يعتبر الأشخاص المنقولين إليها من أحسن العناصر بمدرياتهم القديمة. فمصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية مصلحة نخبة تختص مهمتها بمكافحة جبهة التحرير الوطني.

من و جهة نظر إدارية، على مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية أن تقدم لمدير شرطة باريس تقريرا يوميا عن تطور الإرهاب في الساعات الأربع و العشرين الأخيرة و كذا عن نشاطات مختلف المصالح الردعية و القمعية (إحصائيات يومية عن نشاط مصالح الشرطة في أوساط فرنسيي الجزائر المسلمين و كذا

ملخصا أسبوعيا عن المصالح و النشاطات ذاتها)[170] . و من الناحية العملية، ستثبت مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية نجاعتها أساسا بفضل قوات الشرطة الاحتياطية التي كانت ذرعها المسلح. غير أنه و قبل تشكيل قوات الشرطة الاحتياطية و قبل أن يأخذ الهجوم المضاد الذي تبنته مديرية شرطة باريس كامل أبعاده، كان موريس بابون و مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية قد عملا على إقامة مبنى آمن لاستقبال الجزائريين الذين تهددهم جبهة التحرير الوطني. و لولا ذلك لفشلت سياسة موريس بابون الهادفة إلى تنصل المهاجرين من جبهة التحرير الوطني و لأصبح من المستحيل بناء شبكة وشاية قارة.

في السابق، كان الأشخاص الذين تقرر وضعهم تحت حماية شرطة باريس يقيمون في المشفى – الملجأ ببلدية فيلا – كوتريه حيث يخصص لهم ثمانية عشر سريرا لمدة لا تفوق الشهر. و كان مشفى سان لازار بباريس يضع أيضا بعض الأسرّة تحت تصرف فرقة الاعتداءات و العنف. و كانت وزارة الداخلية في تعليمتيها الصادرتين بتاريخ 20 سبتمبر و 4 نوفمبر 1957 قد أزمعت على إنشاء مركز لاستقبال الجزائريين الذين تهددهم جبهة التحرير الوطني أو الحركة الوطنية الجزائرية. غير أن تلك التعليمات بقيت حبرا على ورق[171] .

و إلى غاية ماي 1958، كانت إعادة تصنيف « الفرد المحمي » حتى استعيد كلمات تقرير قائد فرقة الاعتداءات و العنف، من ثلاثة مستويات. يمكن للمعنيين، حسب اختيارهم، أن يلتمسوا إما العودة للجزائر، التجند في الجيش الفرنسي، الالتحاق بالحركى في الجزائر[172] أو أخير الاستقرار بالأرياف (مناطق بوردو و مارمند و آجان و كروزو)[173] .

و لكن، ابتداء من جوان 1958، لن تستطيع مديرية شرطة باريس أن تستجيب لطلبات الحماية التي ازداد عددها[174] . و عليه، طالب موريس بابون في اجتماع لجنة التنسيق و الإعلام بتاريخ 13 جوان 1958،

بإنشاء مركز إيواء من « شأنه استقبال المدّعين أو الشهود الأطراف في مسائل قضائية و الذين لا غنى عنهم في مجريات التحقيق[175] ». و في ذلك حلّان. يتمثل الأول في تحويل أحد نوادي مكتب الشؤون الاجتماعية الواقع بسان دونيه إلى مركز استقبال. و سريعا ما رفض هذا الحل لأن « سان دونيه معقل مهم لجبهة التحرير الوطني ». أما الحل الثاني فيكون في وضع الأشخاص المعنيين بثكنة عسكرية مما سيخفف من الإجراءات الإدارية حيث يمكن توجيه فرنسيي الجزائر المسلمين مباشرة و حسب ضرورات التحقيق نحو الثكنة المعنية و حينها يوضعون تحت تصرف الشرطة القضائية (خاصة فرقة الاعتداءات و العنف). و بانتهاء التحقيق، يمكنهم توقيع تعاقد للتجنيد إذا ما توفرت فيهم الشروط في فترة زمنية و جيزة[176] ».

وهذا الحل الثاني هو الذي تم اعتماده. و في الخامس عشر أكتوبر، افتتح مركز استقبال نوجون الواقع في جناح من الحصن تحت قيادة ضابط الشرطة باكار المنتدب من فرقة الاعتداءات و العنف.

مركز نوجون

لا يتم القبول إلا بعد تحقيق تقوم به فرقة الاعتداءات و العنف يثبت حقيقة تصريحاتهم. و بهذا الإجراء، تريد مديرية شرطة باريس تجنب أي اختراق أو تغلغل من جبهة التحرير الوطني. و يتمتع النزلاء بقانون داخلي مرن بما فيه الكفاية حيث لا يجبرهم على البقاء بالمركز لكن لا يسمح لهم بالزيارات إلا في حالات خاصة[177]. و توجد بالمركز كلاّ من اللجنة المشتركة فيما بين الحركات، و هي منظمة بروتستانتية للمساعدات المتبادلة، و الصليب الأحمر الفرنسي[178]. لكنه يرغب أيضا تفادي اختراقه من جبهة التحرير كما حدث في كل مراكز الاعتقال الأخرى.

ولا يقتصر المركز على الجزائريين وحدهم و لكن يستقبل أيضا التونسيين و المغاربة[179] . كما تقدم مساعدة محدودة عبارة عن مصاريف السفر تتراوح قيمتها بين 25 و 50 فرنك جديد لكل الأشخاص الذين يريدون العودة إلى بلادهم. و في جانفي 1959، أخطر الفريق ألار، قائد الناحية العسكرية العاشرة و القوات البرية بالجزائر، موريس بابون أنه بإمكان نزلاء مركز نوجون أن يجندوا أنفسهم إن أرادوا، في صفوف الحركى إذا ما توفرت فيهم بعض الشروط (ألا تقل أعمارهم عن أربع و عشرين سنة، أن يكونوا قد أدوا خدمتهم العسكرية و ذوو قدرات بدنية حسنة)[180] . و من بين الذين يختارون هذا الحل، يطلب البعض منهم ألا يدمج في وحدة من وحدات الحركى الموجودة بمنطقتهم الأصلية. و بعد ذلك، سيصبح التجند في قوات الشرطة الاحتياطية ممكنا أيضا.

لقد أوى المركز في الفترة الممتدة بين 15 أكتوبر 1958 و 15 سبتمبر 1959، 259 شخصا من بينهم 239 رجلا و 8 نساء و 10 أطفال. و من بين ذلك العدد، استقر 23 في الأرياف و عاد منهم 104 إلى الجزائر، أما 23 آخرين فغادروا المركز دون تحديد اتجاهاتهم و التحق 17 منهم إراديا بالقوات المسلحة الفرنسية بفرنسا و ألمانيا. لقد تم أيضا إيواء أربعة أشخاص من جيد بمقاطعة السين كما طرد خمسة من المركز. و لكن من بين عشرين شخصا طلبوا تصاريح الخروج، اغتيل أربعة منهم[181] . أما الحراسة الشخصية فلا تمنح إلا للشخصيات.

وبعد مرور ثلاثة شهور على افتتاح مركز نوجون للاستقبال و الإيواء، تم تدشين مركز كشف الهوية بفانسان. و بفضله، أصبح يمكن لمديرية شرطة باريس أن تنظم عمليات قمعية و اسعة من دون أن يتفطن الصحافيون لحركة الشرطة كما كان الشأن بعد فتح الجبهة الثانية. و بالعكس من ذلك، وضع مركز فانسان لكشف الهوية تحت إمرة لجنة مراجعة الحقوق و الحريات الفردية.

مركز فانسان لكشف الهوية

افتتح مركز فانسان لكشف الهوية، الواقع على طريق الهرم بفانسان، أبوابه يوم 21 جانفي 1959 و وضع تحت سلطة مدير مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية[182] و لكن تسييره الإداري كان من مهام مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية. و كان يأوي الجزائريين الذين أوقفوا في الطريق العام و يقتضي التحقيق بشأنهم. و غالبا ما كانت غارات الشرطة على الفنادق و الغرف المفروشة بمقاطعة السين تحدث ليلا حتى تتم التحويلات في سرية أكبر[183].

ينقسم المركز إلى قاعتين كبيرتين. تَسَعُ الأولى 432 مكانا لإيواء الأفراد الذين صدر بشأنهم قرار توقيف ولائي لمدة أسبوعين أو قرار وزاري. توجد تسعة مراقد تضم 24 سريرا منضدا (أي 48 مكانا).

يتم تغيير الأفرشة و الأغطية يوميا أما الوجبات فيقدمها لهم الجيش و هو المسؤول أيضا عن الفحص الطبي. و من حق المعتقلين أن يخرجوا للهواء الطلق في ساحة مسيجة لمدة نصف ساعة صباحا و أخرى ظهرا[184]. و كما هو واضح، يدار هذا القسم من مصلحة كشف الهوية بفانسان حسب النموذج المعهود لإدارة أي سجن.

وتتم مراجعات و تحقيقات الهويات بالقسم الثاني من المصلحة و تحديدا « بقاعة للفرز ». و لا تتجاوز مدة المراجعات تلك أربعا و عشرين ساعة. و لكن هنا أيضا لا يحترم القانون دائما لأنه يكفي أن يكون عناصر المصلحة مشغولين حتى تمتد مدة الإعتقال عدة أيام. و ذلك ما يسبب عديد المشكلات للعمال الجزائريين لأنهم لا يستطيعون إخطار مستخدميهم بغيابهم. و تروي مونيك هرفو في مذكراتها شهادة رجل أوقف في

سبتمبر 1961 و نقل إلى مصلحة فانسان لكشف الهوية حيث وصف قاعة الفرز بالقول :

« قذارة مقززة. ننام فوق بقايا صحف قديمة مهترئة على أرضية اسمنتية. في بعض الزوايا، يوجد قليل من الهشيم. مرحاض يفتح خمس عشرة دقيقة كل ساعة لثلاثمائة شخص. لا أحد يأسف عليك إن مرضت و حتى صنبور الماء الوحيد لا يفتح إلا المدة ذاتها[185]. »

تسجل بيانات كل المعتقلين في بطاقيات خاصة مما يمكن مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية من ضمان الرقابة على المهاجرين الجزائريين المقيمين بمقاطعة السين. و عند انتهاء المراجعات و التحقيقات، يطلق سراح المعتقلين أما إذا و قع شك بشأنهم فيوضعون تحت الإقامة الجبرية بقرار ولائي لمدة خمسة عشر يوما طبقا لأحكام أمرية السابع أكتوبر 1958. و بانقضاء مدة هذا القرار يخلى سبيلهم ما لم تكن هنالك تُهَمٌ أخرى ضدهم. و في حال معاكسة، و بقرار وزاري، يمكن أن تفرض عليهم إقامة جبرية بمحال سكناهم مع تأشير أسبوعي بمحافظة شرطة الحي[186] أو ينقلون إلى مركز للإقامة الجبرية. كما يمكن أن يرحل بعض الأشخاص نحو الجزائر[187].

ورغم نظام حازم و وجود الشرطة، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحافظ على تنظيمها و أعجب من ذلك أن تجمع الاشتراكات[188]. و هكذا، كان المعتقلون يؤدون أناشيد وطنية و يقسمون بوفائهم للثورة الجزائرية. كان يبعث بالقادة إلى ما كان مدير ديوان الوالي يسميه بـ« المستودع[189] ». و فضلا عن ذلك، كان يجب على كل جزائري « خارج من السجن أو من مركز الفرز أن يقدم تقريره عن سلوكات الأخوة و ظروف حبسهم الإحتياطي نقطة نقطة ». ترسل تلك التقارير للجنة مساندة المعتقلين[190]. يجد هذا

الوضع الذي يسري أيضا على السجون[191] و مراكز الإقامة الجبرية تفسيره في تواجد مناضلين جبهويين محنكين في تلك الأوساط[192]. لقد استطاعت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا أن تجعل من تلك الأماكن « مدارس لتكوين الأطارات[193] ».

وكانت اللجنة المشتركة فيما بين الحركات هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي يسمح لها بزيارة أسبوعية لمركز فانسان لكشف الهوية. لكن مستخدمي المركز كانوا يرونها بعين رافضة. و تسمح لنا هذه الوثيقة المستخرجة من أرشيف المنظمة البروتستانتية بإدراك مدى عنصرية جزء من عمال المركز حيال المعتقلين :

« [...] حتى تنجز ذلك العمل الذي باشرته في جوان 1959، وضعت مديرية مركز فانسان تحت تصرف طاقمها محلا غير ملائم بلا نوافذ و لم يركب أحد مصاريع الباب منذ اقتلاعه و لم تنظف الأرضية أو الجدران قط كما لم نستفد أبدًا من مدفئة. حين وصول الطاقم، كان المحل خاويا على عرشه و حتى يباشر عمله، اضطر لطلب طاولة و أربعة كراسي. و بعد إحضار هذا الأثاث، تبين أنه كان مكسورا متسخا. و انتظر الطاقم يوم الإثنين 21 ديسمبر حتى أحضر مقعد خشبي طويل مع توصية بعدم السماح لفرنسيي الجزائر المسلمين بالجلوس عليه. و عادة ما كان يستعمله عمال المركز أما فريق العمل فكان يستقبل المعتقلين وقوفا حتى لا يشعرونهم بالأهانة[194]. [...] ».

كان اثنان من أعضاء الطاقم يشرفان على المداومة كل إثنين بعد الظهيرة حيث يستقبلان من عشرين إلى ثلاثين شخصا ليقدموا لهم بعض الخدمات ذات طابع إداري. كان ذلك يمثل رابطا ممكنا بين المعتقلين و مستخدميهم في حين كانت عائلاتهم هي الوحيدة المرخص لها بزيارتهم في المركز مرة واحدة كل خمسة عشر يوما[195]. كانت الزيارات تدوم بين خمس و ست دقائق على الأكثر حسب عدد الزوار. و عند المدخل، تقرأ

لافتة كتب عليها ؛ لا يسمح الحديث إلا باللغة الفرنسية[196]. و لم تكن الإدارة تتفهم وضعهم كما تشهد بذلك الحوارات التي نشرتها مادلين ريفو على صفحات لومانيتي في عددها الصادر بتاريخ 11 ماي 1960 :

« [...] أنا، تقول امرأة، جئت هنا عبثا. أسلوب الإدارة الجديد الآن هو تغيير زنزانات المعتقلين باستمرار. لقد كان أمس الأول « بالغرفة رقم 3 ». اليوم، يبدو أنه برقم 7. و عليه، هذا اليوم غير موات للزيارة. لقد خسرت يوم عمل كامل حتى أحضر إلى هنا و لم أره. و حتى الرسالة التي بعثت بها إليه ردّت إلي لأنه نقل مرة أخرى من مكانه رغم أنه كان في المعتقل ذاته. لماذا يذيقونا هذا البأس، قولوا بربكم لماذا ؟ماذا يجدي إلحاق الأذى بالآخرين هكذا ؟

– أعرف جزائريا يقطن بالحي الذي أقيم فيه يقول:تدخل فانسان و أنت خروف و تخرج منه و أنت ذئب. »[197]. [...] »

لقد دفع ذلك الواقع المزري الصادم بممرضي مركز فانسان لكشف الهوية أن يوافقوا سريا على التماسات عائلات الموقوفين[198].

ففي سنة 1960، أحيل 281 67 شخصا من فرنسيي الجزائر المسلمين على مركز فانسان حيث حددت هوياتهم و صوروا و أخضعوا لعملية اختبار ؛ أطلق سراح 392 63 منهم بعد انتهاء تلك الإجراءات أي غداة اعتقالهم و أبقي على 889 3 منهم رهن الإعتقال[199]. و في فيفري 1959 و من مجموع 760 معتقلا بمركز الإقامة الجبرية بنوفيل سور آن، أحضر 450 من مقاطعة السين[200]. و من جهتها، تثبت أعداد المعتقلات الأخرى أيضا حجم القمع الذي مارسته مديرية شرطة باريس. ففي جوان 1959 على سبيل المثال، من بين 1800 سجين جزائري بمعتقل لارزاك، كان ثلثاه من منطقة باريس[201]. و كما نلحظه جيدا، كان مركز فانسان الدائرة التي مارست فيها مديرية الشرطة القمع.

بوجون، مركز اعتقال آخر

كشف أرشيف مديرية شرطة باريس عن وجود مركز اعتقال أنشئ في جزء من مستشفى بوجون القديم بباريس في جانفي 1960 في ظرف بلغت فيه معركة باريس أقصى درجات عنفها. كان مقررا له في بادئ الأمر أن يحشد فيه متظاهرو الشوارع بانتظار إجراءات التحقيقات المعتادة. و لكن ابتداء من أفريل 1961، خصص هذا المركز تحديدا لإيواء النشطاء الجزائريين و الأوروبيين الذين ينطبق عليهم كما يبدو، قانون السجناء السياسيين. بتاريخ 23 أكتوبر، بلغ عدد زنزاناته 18 زنزانة تسع الواحدة منها أربعة أشخاص. أعتقل به خمسة عشر شخصا (إثنان بقرار وزاري و واحد ينتظر القرار و 12 بقرار ولائي مدته خمسة عشر يوما). و في الفترة نفسها، فكرت مديرية الشرطة في توسعته بعمارة ملحقة مخصصة فقط « للحبس المؤقت و قادرة على ضمان سرية الأشخاص الموضوعين تحت هذا النظام[202]. ».

لقد بني نظام بابون بناء منهجيا و استفاد بانتظام من هياكل جديدة إلى غاية أشهر معدودة قبيل استقلال الجزائر. إلا أنه و رغم تضاعف القمع، استطاع تنظيم جبهة التحرير السياسي و الإداري الذي صمد في و جه آلة التدمير أن يتعزز و يقوى. حينها تم التفكير في إنشاء شرطة خاصة على شاكلة وحدات الحركى الموجودة بالجزائر.

5

« مخطط شال ثان » خاص بباريس

اللجوء لقوات شرطة مساعدة

سبق للبرلمانيين أن طرحوا سنة 1957 فكرة إنشاء قوات شرطة مساعدة غير أن مدير الشرطة رفضها. و كانت مبرّره في ذلك استحالة « إضفاء طابع التخصص على جهاز وفقا لمقاطعة جزء من السكان الأصلية. و لو حدث ذلك لصرنا نميز بين الناس في القمع و هو أمر منافي لمبادئ القانون الدستوري[203] ». لقد رفض تنفيذ المشروع في منطقة باريس و لكن ليس بفالنس حيث تعمل وحدة حركى تحت وصاية والي دروم السيد غيزولفي[204].

ولكن الوضع السياسي تغير في سنة 1959 حيث أعطى ميشال دوبريه، الوزير الأول الجديد، موافقته على إنشاء قوة شرطة مساعدة بباريس على نفس النهج الذي يسير به مخطط شال بالجزائر.

وتنفيذا لتعليمة وزارية مؤرخة بيوم 13 جويلية 1959، استحدث ثلاثة و عشرون فرعا حضريا من و اجبها « حماية السكان المسلمين من النفوذ السياسي و الإكراه المادي الذي يمارسه عليهم سلطان المنظمات المعادية لفرنسا » في ناحية باريس و ليبوش دي رون. و فيما يخص مقاطعة السين،

قرر الوزير الأول أن يستكمل نظام العمل المباشر هذا بتأهيل قوة حماية فاعلة تتشكل من فرنسيي الجزائر المسلمين فقط[205].

وفي 30 نوفمبر 1959، أنشئت قوات الشرطة المساعدة بقرار من الوزير الأول و وضعت تحت تصرف مدير شرطة باريس.

يبدو أن قراره ذلك قد تأثر بمخطط شال الساري المفعول في الجزائر منذ 6 فيفري 1959. و يعتقد الجنرال شال أن الحرب على جبهة التحرير الوطني لن تنجح إلا إذا تعزز القمع باستغلال مكثف للمجندين و المتطوعين المسلمين و كذا الحركى مع اعتماد سياسة التهدئة و السير على خطى مشروع قسنطينة*. و كان الرهان الدائم للنزاع يهدف لاستمالة الجماهير الشعبية المسلمة و إقناعها بالقضية الفرنسية. فأثناء اجتماع المجلس البيوزاري بتاريخ 28 سبتمبر 1959، تم التذكير بأهمية تكثيف الحرب على جبهة التحرير الوطني في باريس مع إشراك المهاجرين الجزائريين في سياسة الجنرال ديغول. و قد كان موريس بابون اعتمد تلك الخطة منذ أشهر خلت. و انطلاقا مما قيل، كانت حكومة ميشال دوبريه (جانفي 1959–أفريل 1962) ترى أنه يجب « التعامل مع الجزائريين باعتبارهم فرنسيين بصفة كاملة. و إذا كان و ضع الهجرة القائم يفرض اتخاذ بعض الإجراءات التمييزية المؤقتة فإنه يجب اعتبارها « معابر » تسمح للمعنيين بالوصول إلى المساواة في الحقوق[206] ».

مشروع وزاري طموح : إزالة حي نانتير القصديري

ورد في مذكرة التحضير لهذا المجلس البيوزاري الحديث على برنامج اجتماعي واسع في صالح المهاجرين الجزائريين. و قد قورن حي نانتير القصديري بـ « ساحة معجزات » حيث تعد ظروف المعيشة بها أسوء منها في أي تجمع بشري بالجزائر ». و عليه، تقررت إزالة هذا الحي القصديري

في مدة ثلاث سنوات. و سينجز المشروع على مراحل لأنه بالموازاة مع ذلك يجب بناء سكنات مقبولة الإيجار و بيوت للعزاب و مساكن عبور مؤقتة. و بانتظار إعادة إسكان كل سكان الحي القصديري، نزمع تحسين ظروف معيشتهم بتوظيفهم في أشغال الطرقات و جمع النفايات المنزلية و بناء المساكن المؤقتة. و مقابل ذلك، تحرص الشرطة على ألا يبنى أي كوخ جديد بنانتير[207].

إن المشروع طموح و يوحي بأنه تم التفكير في « مخطط شال ثان » للعاصمة باريس. غير أن الوسائل التي تتوفر عليها الحكومة تكفي بالكاد إسكان 000 10 جزائري فقط سنويا في ظروف ملائمة. و يظل ذلك الرقم بسيطا للغاية لأن 000 100 منهم في أمس الحاجة لسكن لائق من بينهم 000 9 عائلة. و بناء عليه، اعتزم المشروع تسهيل استفادة الجزائريين من سكنات مقبولة الإيجار[208]. غير أن دواوين السكن مقبول الإيجار رفضت أن تأخذ بعين الإعتبار طلبات هؤلاء ما دامت مشكلة إسكان العائلات الباريسية لم تحل أيضا[209] ». و الواقع أن تلك الدواوين كانت تعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية.

و باستثناء جزء من حي نانتير القصديري يقع بشارع الباكرات حيث عملت الشرطة، بعد عملية إحصاء للسكان، على إخلاء و هدم خمسين كوخا (أعادت محافظة السين إسكان 100 عازب و 3 عائلات)[210] بتاريخ 6 نوفمبر 1960، لم تنفذ من هذا المشروع سوى الشروط الردعية و صار أي بناء جديد ممنوعا بحي نانتير القصديري. و منذ 1961، أصبح عناصر « الفرقة زاي » يقومون نهارا بدوريات في الحي لمعاينة مظهر كل مأوى و الولوج للصحون و الأفنية و ملاحظة ما إذا تمت إضافة لوح هنا و استبدال باب أو إضافة نافذة هناك. إنهم يترقبون أبسط ضربة مطرقة.. إنهم أولئك الذين ينعتهم السكان بـ « الزرق »[211]. أشغال الطرق غير مسموح بها.

مفارقة عجيبة أن تفرض هذه الممنوعات على السكان العيش في الوحل الدائم بدون ماء بينما الأغلبية الساحقة من الرجال الذين يسكنون الحي القصديري يعملون في قطاع البناء. و إليكم شهادة جزائري جمعها الباحث الاجتماعي عبد المالك صياد تبيّن مدى معاناة سكان حي نانتير القصديري جراء ذلك القرار :

« حينما تكون بالحي القصديري، لا يمكنك القول : افعل هذا الشيء أو ذاك حتى أكون نظيفا أو أرتب الأمور قليلا كي أعيش و لو قليلا كباقي الناس، أحسن مما أنا عليه الآن... ما أكثر الذين يشتغلون في قطاع البناء. من السهل عليهم الحصول على شاحنة. كان باستطاعتي أنا أن أفعل هذا لما كنت أسكن ذلك المكان المجنون.. كان بإمكاني أن أحضر أو أطلب من أحد زملائي أن يحضر شاحنة من الأنقاض و أفرغها في شوارع الحي القصديري و هكذا كنا سنصلح الأمر كما يجب. كنا على استعداد حتى لتمويل ذلك... لكنهم لا يريدون. لا، ليس أرباب العمل من يرفض لأنني شخصيا طلبت ذلك ؛ إنها الشرطة التي ترفض.. حتى أنها منعت الشاحنات أن تفرغ الأنقاض.. ما يسمح لك به أن تجلي (الماء و الوحل) أمام بابك بيديك. تفعل ذلك اليوم.. و غدا أيضا.. و غدا أكثر من اليوم، فالوحل تراكم أكثر فأكثر. حينها ستفشل و تترك الوضع على حاله. لو سمح لنا لأصبحت لدينا شوارع حقيقية هنا.. نظيفة و جميلة[212]... ».

إن إزالة حي نانتير القصديري و إعادة إسكان الناس في أحياء عبور مؤقت أو في سكنات مقبولة الأجر لم يصبحا فعليين إلا في صائفة 1971. أما مشروع التحسين الملموس لظروف معيشة المهاجرين الجزائريين و عائلاتهم فأفشلته ما أسمته مديرية الشرطة بعمليات « أوسموز أو التناضح » التي تهدف لزعزعة تنظيم جبهة التحرير السياسي و الإداري.

عمليات التناضح « أوسموز »

بالفعل، قررت مديرية شرطة باريس أن تضع حدا لجمع الاشتراكات في الفنادق المفروشة التي يقطنها الجزائريون. و في الواقع، لا يوجد داخل فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا نظام لذلك حيث يجب على كل مسؤول جبهوي أن يجمع مبلغ الاشتراكات من المنخرطين و المناضلين. و عمليا، نظمت العملية بطريقة لا تسمح حتى لهؤلا ء المسؤولين إلا بحيازة مبلغ صغير يتراوح بين 105 و 175 فرنك جديد و لمدة زمنية قصيرة جدا. طبعا الهدف من ذلك هو حمايتهم في حال اعتقالهم. فبالنسبة للشرطة، يستحيل ماديا إثبات أن ذلك المال ليس لحامله و إنما تحصيل اشتراكات[213]. و في جانفي 1959، عززت جبهة التحرير الوطني من سيطرتها على الفنادق حيث عينت على كل و احد منها مسؤولا مكلفا بتسجيل الوافدين و المغادرين حتى يكشف « الرحل » الذين يبيتون ليلة بليلة و بالتالي يتهربون من دفع اشتراكاتهم[214].

كل ترحال يحدث تغييرات داخلية. فإذا غيّر جزائري محل إقامته عليه أن يغير الخلية أو القسمة أيضا. و عليه، لا يمكن للجزائريين أن يشدوا الرحال من دون الحصول على « البيان » أي ترخيص جبهة التحرير الوطني و يحمل رقم تسجيل بالإضافة إلى شهادة إثبات دفع الإشتراك.

ولما لاحظ موريس بابون ذلك، قرر القيام بعمليات « امتزاج » تعسفية متواصلة فيما سمي بعمليات « أوسموز » أو التناضح و تتمثل في نقل ثلاثة أو ستة أفرد من فندق إلى آخر و العكس[215]. »

وكان و اضع هذه العمليات، حسب فرانس أوبسرفاتور، رائدا صغيرا استدعاه موريس بابون من منطقة قسنطينة. و كان هذا الضابط قد شارك في بناء مراكز الحشد و خطرت بباله فكرة تطبيق سياسة تحويل و نقل السكان

و لكن على مستويات فردية. و قد أثارت بعض التسريبات تدخل ديوان و زير العدل حافظ الأختام و اعتراض مسؤول الشؤون الجزائرية بوزارة الداخلية اعتراضا مطلقا[216]. أرجئت العملية عدة شهور قبل أن ينفذها موريس بابون بصفة غير قانونية و لكن بمباركة مسؤوليه.

كانت حالات « الامتزاج » تتم بطرق تعسفية حيث يبعد الجزائريون المعنيون عن أماكن عملهم و معالمهم الجغرافية و من ثم ينضاف لصعوبة تأقلمهم مع الغربة إجبارهم على العيش بمعزل عن معارفهم الوحيدة المتمثلة في بعض الأسر و الأصدقاء. و بالفعل، أرسل سياسيون و مستخدمون و بالطبع أصحاب الفنادق عددا لا بأس به من الشكاوى لمدير الشرطة.

في جويلية 1959، اعتبر موريس بابون أن تلك العمليات قد أتت ثمارها لأنها « أصابت تنظيم جبهة التحرير الوطني في مقتل ». و اعتزم مواصلتها و لكنه طلب من وزارة الداخلية إمكانية القيام بذلك مستقبلا عن طريق مقررات و تطبيق أمرية 7 أكتوبر 1958. و ذلك ما كان سيعطي قاعدة قانونية لعمليات الفنادق و المراقد المفروشة و بالتالي منع الأشخاص المعنيين من العودة إلى إقاماتهم القديمة[217].

كثرت الإحتجاجات و أثارت تلك الإجراءات البلبلة و الحيرة في أوساط الجزائريين المقيمين في تلك الأماكن. فهذا واحد منهم وجد نفسه مجبرا على مغادرة غرفته حيث كان يقيم بمفرده بالدائرة الحضرية الرابعة عشر غير بعيد عن عمله و ينقل للسكن في قبو رفقة اثني عشر شخصا ببولون. فقرر الرجوع لمسكنه الأول مما تسبب له في الأعتقال بمركز فانسان لكشف الهوية لمدة شهرين. و بعد خروجه، كان قد فقد عمله و أجبر مرة أخرى

على الإقامة في « السكن » الذي حدد له ببولون. و كان مفروضا عليه أيضا أن يوقع في كتاب إقامته أمام الشرطة أسبوعيا[218].

وقد نددت جبهة التحرير الوطني بتلك العمليات عن طريق الودادية العامة للعمال الجزائريين[219] و فرضت أيضا على مناضليها و المتعاطفين معها عدم الرضوخ لأوامر الشرطة. استجاب البعض لذلك إراديا و هم يعلمون بمخاطر اعتقالهم بمركز فانسان كما سبق و أن رأيناه أما البعض الآخر فعاش ذلك الوضع في رعب شديد[220].

لقد أوضحت عمليات التناضح أو الأسموز تلك أن مديرية شرطة باريس لا تأبه في بعض الأحيان بالقانون حتى تقود عملياتها القمعية و إن كان لا بد من توضيحه مرة أخرى، تثبت إلى أي مدى تشكل الهجرة الجزائرية رهانا سياسيا عند الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية على السواء. في سنة 1960، مست هذه العمليات الدائرة الحضرية الثالثة عشر و 24 بلدية في الضواحي. و قد آلت إلى نقل 558 شخصا من فرنسيي الجزائر المسلمين إضافة إلى القيام بأربع عمليات فيما بين المقاطعات[221]. و نستطيع القول أنه عكس ما يحدث بالجزائر، لم تستطع وزارة الداخلية تجاهل ضغوط الرأي العام مما أدى إلى توقيف عمليات التناضح أو الأوسموز رسميا في جوان 1960. أما بصفة غير رسمية، فقد أبقت عليها مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية بل و وسعتها إلى كافة نزلاء الفنادق » المعروفين حقيقة بكثافة نشاط الجبهة في أوساطهم[222] ».

وفي سنة 1960، ازداد قمع المهاجرين شراسة و اشتد الحصار عليهم خاصة مع ظهور قوات الشرطة المساعدة و بداية تدخلها في الأحياء كثيفة السكان الجزائريين. لقد رفعت من حدة القمع و ألحقت بجبهة التحرير الوطني ضربات موجعة و أضرارا جمّة.

حينما تباشر قوات الشرطة عملها

كان الهدف من وراء إنشاء قوات الشرطة المساعدة يقتصر على حماية العمال الجزائريين بفرنسا. و يقوم أمين عام الشؤون الجزائرية بتجنيد الأعوان المساعدين مقابل عقد عمل مدته ستة شهور يتم تجديده ضمنيا. غير أنه يمكن فسخ تلك العقود دون أي تعويض أو إخطار كإجراء تأديبي أو بعد إخطار لا يتجاوز أسبوعا واحد لعجز بدني. و يشترط القانون الأساسي لقوات الشرطة المساعدة أن يكون سن الأعوان المساعدين بين 17 و 40 سنة على الأكثر (المادة 7) كما يلزمهم بالأقامة في الأماكن المخصصة لهم (المادة 4). و يحدد النظام الداخلي الذي يضعه مدير الشرطة طبيعة النظام التأديبي[224].

وقد أسندت مهمة إدارة قوات الشرطة المساعدة للنقيب ريمون مونتنير، مسؤول مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية بنانتير و أحد قدامى الحرب الهند الصينية و المسؤول السابق عن الفرع الإداري الحضري بكلو صالومبييه (المدنية) بالجزائر. يساعده في ذلك الملازم أول دي روجو. و تتحدد مهمة قوات الشرطة المساعدة بما يأتي :

« **1**. الكشف عن المسؤولين المحليين عن التنظيم المتمرد.
2. تطوير شبكة سرية للإستعلامات.
3. اعتقال أي مناضل في جبهة التحرير الوطني أو متعاطف معها و إن كان ذلك غير ممكن فإجباره على مغادرة الدائرة الحضرية بوضعه تحت طائلة الإقامة الجبرية.
4. التواصل مع السكان لحمايتهم و منعهم من دفع الإشتراكات و مساعدتهم أيضا في مساعيهم الخاصة التي لها علاقة بمصلحة المساعدة التقنية التابعة لمقاطعتهم.

5. تنظيم السكان في مجموعات للدفاع الذاتي بدعم من مصلحة المساعدة التقنية[225]. » .

وفعلا، كان هدف هذه الوحدة كما يقول النقيب مونتنير هو :

« القيام بعمل يمس الشروخ العميقة الموجودة في ما بين السكان المسلمين المقيمين بمنطقة باريس [...]. و يتعلق الأمر في الواقع بغلغلة عكسية لسكان بائسين يعيشون تحت السطوة و الابتزاز. و يبدو على أغلبهم الاستعداد للوقوف في و جه ذلك، شريطة أن نوفر لهم أدنى الإمكانيات. و عليه، يجب أخذ هؤلاء الأهالي بعين النظر و إقناعها بضرورة تنظيم نفسها خاصة و أننا نمد لها يد العون الصارمة. و يمكن لهذا الدعم المعنوي و المادي أن يترجم على النحو التالي :التواجد بصفة كافية في قطاع « فاسد » حتى نثبط عزيمة القوى المعادية. يمكن أن يكون ذلك القطاع حيّا قصديريا، شارعا أو تجمعا سكانيا. و تستطيع هذة القوة أن تنقسم إلى مجموعة عناصر أصغر تتكفل بعمارة، مجموعة أكواخ، بيت، فندق، الخ. ستعيش هذه العناصر في بادئ الأمر و بصفة دائمة وسط « قطعانها » و من ثم تتمكن من طرد العناصر المشبوهة أو الخطرة. [...] و بذلك نعمل على خنق جبهة التحرير الوطني أكثر من استعمال آلة الموت معها و هو ما يستنفر بجد الرأي العام. إذا، يتعلق الأمر بتأليب الأهالي أنفسهم على التمرد كي يروا فيه « خروجا عن القانون » يقومون بذلك بدافع و حماية العناصر التي صارت قوة دفاع ذاتي تحت سيطرتنا[226]. [...] » .

هذا ملخص عن رهانات تشكيل قوة شرطة مساعدة في قلب مقاطعة السين، «عاصمة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا ». لقد تمكنا من الاطلاع على وثائق مهمة تخص عدد قوات الشرطة المساعدة. يتم التجنيد بالجزائر على يد ضباط الشؤون الجزائرية الذين تم نقلهم إلى باريس [227] تحت السلطة العليا للعقيد ترسي، الأخصائي في القضايا ذات العلاقة بالشؤون الجزائرية و الذي ينسق مع مديرية الشرطة. و حسب

فرانس أوبسرفاتور، كان الرواد الذين أرشفوا قاموا بالتجنيد على اتصال بموريس بابون لما كان مفتشا عاما للإدارة بقسنطينة[228]. و كما رأيناه سابقا، كان التجنيد يحدث في أوساط نزلاء مركز نوجون. لقد استقبلت مديرية الشرطة أيضا رسائل يقدم فيها أصحابها بصفة عفوية طلبات ترشح[229]. و في العشرين جانفي 1960، توزعت أعداد قوات الشرطة المساعدة كالتالي[230] :

القوة المساعدة	خارج الأطر (المخبرون)	معلومات عن المجندين القادمين من الجزائر	
المجندون بالجزائر: 82	العدد : 8	أصول عرقية	لعرب :52 القبائل : 30
المجندون بفرنسا : 14		معدل السن	24 سنة
		الحالة العائلية	25 منهم متزوجون
		الحالة المهنية	35 منهم من قدامى العسكريين
المجموع: 96		مستوى التعليم	يتحدثون جميعا اللغة الفرنسية، 5 منهم حاصلون على الشهادة الابتدائية. 12 مستوى تعليم ابتدائي، 48 يقرأون و يكتبون و 18 أميون.
مقسمون إلى 4 فروع		أصول المجندين :	محافظة الجزائر، محافظة قسنطينة و محافظات الجنوب

ومن بين الأشخاص الاثنين و الثمانين (82) الذين جندوا بالجزائر، كان ثلاثة و ثلاثون (33) من موظفي الفرع الإداري الحضري بكلو صالومبييه (المدنية – الجزائر العاصمة)* الذي سبق و أن أداره سابقا و لفترة معينة النقيب مونتنير. لقد كان القمع وحشيا خلال معركة الجزائر*. كما كان

أيضا مسؤولا عن مركز تكوين الشباب الجزائري الذين كان يضم 120 شابا في الخامسة عشر من عمرهم لمّهم في الغالب المظليون من الشارع[231].

كان أصغر أولئك الأعوان الإضافيين يبلغ من العمر سبعة عشر عاما أما أكبرهم فأربعين. لقد جندوا جميعا كأعوان متمرنين عدا أحد عشر منهم فكانوا برتبة عريف (4)، قائد مجموعة (4)، قائد فرع (4) و مخبر واحد. مما يعني أنه من بين أربعة عشر شخصا جندوا بفرنسا، جند سبعة منهم بصفتهم وشاة مخبرين.

و إلى غاية اتفاقيات إيفيان، ارتفع عدد قوات الشرطة المساعدة باستمرار:ففي 2 ماي 1960، كانت تتكون من 220 عنصرا موزعين على سرَيتين أما قاعتها فكانت بحصن نوازي برومانفيل[232]. و بعد ستة شهور، ارتفعت أعدادها لتبلغ 850 عونا[233].

لقد تم إيواء المجندين الجزائريين في أول الأمر بحصن نوازي لو ساك حيث تلقوا تدريبا موجزا لمدة أسبوع و احد في كيفية استعمال السلاح و طرق الاستنطاق[234]. كان تدريبهم يشبه في كلّياته و تفاصيله التدريب الذي يتلقاه طلبة الشرطة بمدرسة الشرطة و يركز على التمارين البدنية دون إغفال التعليم النظري[235]. « يرتدون زي الشرطة الباريسية الأزرق و فوق رؤوسهم قبعة الجيش الزرقاء و من ثم كانوا ينعتون بـ « القبعات الزرق ». و لدوافع نفسية، طالب موريس بابون بحظر تسمية « حركي »[236]. و في يوم الأحد 20 مارس 1960، باشرت أول سرية عملها. و منذ ذلك التاريخ، تغير الوضع في باريس و أصبحت الرؤية أكثر و ضوحا عن تلك الحرب التي تتقاتل فيها دولتان هما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الدولة الفرنسية.

وكان أول موقع اتخذته لنفسها هذه السرية في الدائرتين الحضريتين الثالثة عشرة و الرابعة عشرة بباريس. و قد أثار وجودها نقاشات سياسية و برلمانية كثيرة.

وقد أقام النقيب مونتنير مركز قيادته بـ 9 نهج هارفي بالدائرة الحضرية الثالثة عشرة و فتح أربعة مراكز لقوات الشرطة المساعدة بخمارات مهجورة. و كان قطاع قوات الشرطة المساعدة يشمل في هذه الدائرة الحضرية الجهة الجنوبية من شارع المحطة الواقع بين طريق شاطو دي رونتييه، الطريق الوطني و نهج هارفي. و في الحقيقة، لم تكن تلك الخمارات و الفنادق مهجورة بل مغلوقة بقرار إداري « بسبب أعمال التخريب التي كانت تتسبب و كذا خطرها على النظام العام[237] ». كان أعوان قوات الشرطة المساعدة يسكنون بها مما يوضح لنا أكثر قرار موريس لوغي مواصلة عمليات التناضح أو الأوسموز. و كان ذلك الاستيلاء يتم بنوع من العنف :

« في ليلة من الليالي، جاؤوا من جهة الباب المؤدية للطريق و بقوة الركلات و مقابض أسلحتهم ضربوا أبواب الغرف. أمر واحد على ألسنتهم، فلينزل الجميع. تخيلوا الأطفال و الحقائب و الجميع على الرصيف في الساعة الخامسة صباحا. ذلك ما يحدث في كل مكان.. في نهج هارفي و شارع شاطو دي رونتييه و على امتداد طريق و شارع المحطة[238]. [...] ».

يقومون بحملات تفتيش ليلية في الفنادق التي يقطنها فرنسيو الجزائر المسلمين. و بالدائرة الحضرية الرابعة عشرة، عامل أحد الأعوان النزيل رونيه ج. بقسوة شديدة و سباب لاذع أثناء واحدة من مداهمات قوات الشرطة المساعدة للفندق الذي كان يقيم فيه. و في رسالته الموجهة لمديرية الشرطة، كتب مصرحا : « أن يعاملني شرطي فرنسي بتلك الطريقة فأمر مرفوض. أما و أن تكون تلك المعاملة من شمال إفريقي، فالكارثة

أكبر[239] . » . و يقيم الأعوان أيضا في الفنادق نفسها التي يقطن بها جزائريون و أوروبيون :

« [...] قام عناصر شرطة فرنسيون بزي مدني [...] بالإشراف على إقامتهم مستولين على المقهى المجاور للفندق و خمس غرف : لقد طردوا الجزائريين من تلك الغرف و أعادوا إسكانهم في غرف كانت أصلا مكتظة. ثمانية أيام بعد ذلك، طالبت عناصر الشرطة بغرفتين إضافيتين. تقوم بحراسة مدخل الفندق ليلا نهارا و يراقبون غدوّ العمال الجزائريين و رواحهم كما يفتشون في بعض الأحيان و يمحصون في كشوف رواتبهم. غير أنهم يبدون احتراما كبيرا حيال النزلاء الأوروبيين[240] . [...] » .

إن اختيار الدائرة الثالثة عشرة لم يكن عبثا لأن مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية تعرف جيدا تنظيم جبهة التحرير الوطني في هذا المكان من باريس. و بالفعل، كان ذلك المكان يتميز بـ :

« [...] متانة تغلغل تنظيم الجبهة. فقد كانت الدائرة الحضرية الثالثة عشرة بما فيها من أعداد هائلة من فرنسيي الجزائر المسلمين من أولى الدوائر بباريس التي عرفت نشاط الأعوان السريين الذين جعلوا منها منطقة جبهة التحرير 1221 القوية بمناضليها الذين بلغ عددهم 200 3 و بمنخرطيها و المتعاطفين معها المقسمين على 7 قطاعات و 17 قسمة و 49 فرعا و 115 مجموعة و 64 فرقة و حوالي 660 خلية. كان عدد التجار قرابة 170 أي تقريبا كلهم من فرنسيي الجزائر المسلمين. و كان من بينهم 24 من مستغلي المقاهي – الفنادق و المطاعم و 36 للمقاهي – فنادق و 13 للفنادق و 11 للمقاهي – مطاعم و 10 للمقاهي و 10 بقالات و 6 قاعات حلاقة و كذا الباعة المتجولون و الحرفيون و سواق سيارات الأجرة، إلخ. لقد قدر عدد سكان الدائرة الحضرية بـ 700 3 شخصا بما فيهم النساء و الأطفال.. و عليه يمكن أن نقرّ بأن أكثر من 70 بالمائة منهم يقدمون بإرادتهم أو عن غير طواعية اشتراكاتهم لجبهة التحرير الوطني[241] . [...] » .

إذا، كانت الدائرة الحضرية الثالثة عشرة من بين أهم معاقل جبهة التحرير الوطني حيث قدرت مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية حجم الإشتراكات بها في شهر نوفمبر 1959 بـ 500 000 9 فرنك قديم و الهبات بـ 000 000 8 فرنك قديم و الغرامات بـ 000 135 فرنك قديم و « مدفوعات التجار » بـ000 230 2 فرنك قديم أي مبلغا إجماليا يساوي 000 865 19 فرنك قديم. و نظرا لاطلاعها على هذه المعطيات، اعتبرت لجنة تنسيق الشؤون الجزائرية من الضروري بمكان أن تجعل قوات الشرطة المساعدة هذه الدائرة الحضرية « حقلا تجريبيا من الدرجة الأولى ». و لذلك كان اتخاذها قاعدة لها مفاجأة كبرى.

وكان على قوات الشرطة المساعدة أن تلعب دور الوسيط بين المهاجرين الجزائريين و مختلف مصالح مديرية الشرطة و منها مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية حيث تشارك فعليا في عمل هذه الأخيرة النفسي بتوزيع مناشيرها. و الغاية من وراء ذلك مرة أخرى هي تأليب الجزائريين على جبهة التحرير الوطني و اعتراض نشاطات لجانها. لقد كان مناضلو الجبهة في أول الأمر في حالة احتراسية دفاعية مما مكّن قوات الشرطة المساعدة من زعزعة سيطرتها في هذه المنطقة من باريس و إقناع عديد الجزائريين بالالتحاق بقضيتها. و عموما، كانت الانضواءات المعلنة و الصريحة في صفوف الأشخاص الذين هددتهم جبهة التحرير الوطني بالقتل و الذين وجدوا في النقيب مونتنير ملاذا لهم. و خلال شهر و نيف، اعتبرت النتائج التي حققتها قوات الشرطة المساعدة في هذه الدائرة الحضرية مشجعة. فقد طلب اثنا عشر جزائريا حكمت عليهم الجبهة بالموت في الدائرة الحضرية الثالثة عشرة حماية قوات الشرطة المساعدة كما نسج بعض أتباع الجبهة من الإطارات علاقات بقوات الشرطة المساعدة، و عملوا كمرشدين. و علاوة على ذلك، اعتقلت قوات الشرطة المساعدة ثلاثة من مسؤولي القسمات و أربعة قادة

فروع و خمسة رؤساء مجموعات و قائد فرقة صواعق و تسعا و عشرين من جامعي الاشتراكات و مناضلي جبهة التحرير[243]. و في الفترة نفسها، كاتب مجموعة من تجار الدائرة الحضرية نفسها نقيب الشؤون الجزائرية السيد بارون مصرحين له :

« [...] الآن و بعد طول انتظار، بدأنا نشعر بالحماية لأننا نعتبر انفسنا فرنسيين حقيقيين و لكن بدأ صبرنا ينفذ و ثقتنا تفقد في الوطن الأم. و من المجدي ربما أن تشمل عملياتكم كل باريس و ضواحيها حتى نتخلص نهائيا من هذا الابتزاز[244]. [...] ».

وكانت الحصيلة مماثلة بالدائرة الحضرية الرابعة عشرة حيث أعادت عمليات قوات الشرطة المساعدة على المستوى النفسي الثقة في أوساط السكان المسلمين في تلك الأحياء و الذين لا يطلبون سوى العيش في سكينة و التخلص من ابتزاز جبهة التحرير الوطني آملين أن تدوم تلك الحماية[245] ».

لقد ألحقت عمليات قوات الشرطة المساعدة أضرارا جمة بجبهة التحرير الوطني حيث لم يعد من الممكن جمع الاشتراكات بانتظام كالمعتاد و أصبح بعض مسؤولي جبهة التحرير السامين في هذه الأحياء يفضلون اللجوء لمناطق أخرى من باريس مع استمرارهم في مطالبة أتباعهم بدفع اشتراكاتهم خارج تلك الدوائر الحضرية[246]. لكن جبهة التحرير الوطني اعترضت على منحى مناضليها في مغادرة الدائرة الحضرية الثالثة عشرة. و يعكس هذا الأمر في الواقع قلقا أمنيا داخليا لما يشوب القادمين من تلك الدائرة الحضرية من شبهة[247]. و تفاديا لأي تسلل تعتزمه قوات الشرطة المساعدة داخل تنظيمها السياسي و الإداري، أصدرت جبهة التحرير الوطني أحكاما عقابية للردع

و الاعتبار، بين شهري ماي و أوت 1960، في حق جزائريين « نسجوا علاقات مع العدو ». و بالفعل، لقي سبعة منهم حتفهم اغتيالا[248].

ولا يذكر النقيب أبدا، أو على الأقل في التقارير التي اطلعنا عليها، حقيقة نشاط البعض من شرطته. فقوات الشرطة المساعدة في رأيه، لم تسلك أبدا سلوكا عنيفا حيال الجزائريين. و في 29 أفريل 1960، سأل كلود بورديه موريس بابون خلال إحدى جلسات مجلس باريس البلدي، عن الطريقة التي تم بها الاستحواذ على الفنادق و عن ظروف اعتقال المشبوهين في المقرات التي يستغلها الأعوان و كذا عن السلطات الفعلية المخولة لقوات الشرطة المساعدة. كما سأله أيضا عن الغاية من تهيئة بعض الأقبية ببعض فنادق الدائرة الحضرية الثالثة عشرة[249]. و في اليوم نفسه، قامت لجنة العمل من أجل سلم تفاوضي في الجزائر (المكوّنة من كهنة و قساوسة و بعض نقابيي الكونفدرالية العامة للشغل، و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، و مناضلين بالحزب الشيوعي، و الحزب الأشتراكي الموحد، و أعضاء عن حركة السلام) و الناشطة بالدائرة الحضرية الثالثة عشرة، باستدعاء الصحافة حتى تبلغها الشهادات التي جمعتها. و عقب ذلك الاجتماع، نشروا هذا البيان :

« منذ تنصيب هؤلاء أعوان هاته القوات المساعدة، رصدنا الكثير من شهادات أشخاص يقيمون بالضواحي مفادها أن استنطاقات عنيفة و اعتداءات و انتهاكات و حتى حالات تعذيب، يبدو أنها تحدث في الأقبية و المقرات التي يشغلها هؤلاء الشرطة[250]. ».

أربعة أيام بعد ذلك، كذّب موريس بابون جملة و تفصيلا كل الوقائع التي أثارتها لجنة عمل الدائرة الحضرية الثالثة عشرة و وزير الداخلية نفسه أكد في بيان بالقول :

« مخطط شال ثان » خاص بباريس

« مهمة قوات الشرطة المساعدة هي مدّ يد العون للشرطة البلدية في حماية عمال شمال إفريقيا. و يقتصر دورها، إن اضطرت للقبض على مشبوهين أو أحداث جانحين، على تقديمهم لمصالح الشرطة المختصة التي تجري وحدها عمليات الاستنطاق وفق الإجراءات التي تحددها النصوص القانونية المعمول بها[251]. [...] ».

غير أن الجواب غير الرسمي كان مختلفا تماما :

« [...] أثناء تنصيب بعض عناصر قوات الشرطة المساعدة و خاصة فروع 206 شارع شاطو دي رونتييه و 9 نهج هارفي، حوّلوا أقبية المقاهي إلى مكاتب يشغلها جزء من موظفيهم نظرا لضيق المقرات. و يستغل حاليا قبو 9 نهج هارفي كمكان تأديبي خاص بعناصر قوات الشرطة المساعدة. صحيح أنه أثناء بعض الدوريات الليلية، اعتقل بعض فرنسيي الجزائر المسلمين و وضعوا رهن الحبس الاحتياطي في أقبية تلك المقرات و المحلات قبل نقلهم في حافلات مديرية الشرطة لمختلف محافظات الدائرة الحضرية الثالثة عشرة[252]. »

لقد أثار السؤال المكتوب الذي طرحه كلود بورديه على مجلس باريس البلدي عند الرأي العام مشكلة استعمال قوة مساعدة معروفة بأساليبها المخزية في منطقة باريس.

وفي الواقع، منذ نشر الصحافة في شهر أكتوبر 1959 خبر مقدم بعض « الحركى » إلى باريس، نبّه مسؤولو جبهة التحرير الوطني الجهويون في تقاريرهم الشهرية للمخاطر التي ستسببها مثل تلك الوحدة[253]. و كانت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تتخوف كثيرا من تنفير الرأي العام الفرنسي. و لذلك قررت أن ترسل في شهر أفريل بيانا عن طريق البريد وجهته لبعض سكان باريس عنوانه : « سترد الهجرة الجزائرية بما يجب على "القبعات الزرق" » و هذا مقطع منه :

« [...] الحقيقة أن هؤلاء السدنة الذين تم تجنيدهم بشمال إفريقيا و فرنسا من المتعاونين القدامى مع الاستعمار في تونس و المغرب أو من الخونة الجزائريين الذين أدانتهم شعوبهم جميعا.

[...] إن هدف الحكومة الفرنسية أن تثبت في الوقت نفسه شقاق و فرقة الجزائريين فيما بينهم بدليل أن العديد منهم ينضوون تحت لواء فرنسا في حربها التي تريد من خلالها استرداد مكانتها و هيبتها. و بالطبع، لن تبق الهجرة الجزائرية الموحدة مكتوفة الأيدي أمام تصرفات مرتزقة الاستعمار الجدد. إن ردّها واضح و سيكون مشروعا. [...] إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تحمّل السلطات الفرنسية المسؤولية كاملة لما سينجر من عواقب. كما سيحمل السيد بابون و رؤساءه وزر دماء من سيقضون مستقبلا. أما جبهة التحرير الوطني فستعرف كيف تتعامل مع هذا الجنس الجديد من « الحركى » بما يقتضيه حزمها و انضباطها المعهودان[254]. »

وبالموازاة مع ذلك، حاولت فيدرالية جبهة التحرير الوطني التقرب من هؤلاء الأعوان. ففي العدد 68 من يومية *المجاهد* المؤرخ في 5 أوت 1960، نشرت « نداء موجها للقبعات الزرق » نقتطف منه بعض المقاطع. و قد تم سحب هذا النص مجددا في شكل مناشير و وزّع في الدائرة الحضرية الثالثة عشرة :

« [...] وفاءً لتاريخها و عرفها، تحرص فرنسا الاستعمارية على كل قطرة من دم أبنائها و كالمعتاد تفضل أن يسفك دم الأجانب في حروبها على الشعوب التي تريد إبقاءها تحت سيطرتها. لهذا السبب جنّدتكم و درّبتكم و قذفت بكم في حرب مفتوحة على إخوانكم المهاجرين بفرنسا. لقد دأبت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا دوما على إفشال مختلف مناورات الحكومة الفرنسية. لقد نجحت دائما في ردودها على كل الاستفزازات الموجهة ضد الهجرة الجزائرية و التي تمكنت من تحقيق تماسكها و وحدتها النهائية. بوسعنا–كما أكرهنا على فعله في السابق حينما تحتم علينا القضاء على العديد من أعوان العدو و الخونة و المرشدين، إلخ – أن نرد بقوة الوسائل نفسها على العمليات التي ستكونون أنتم منفذيها الغافلين. ستتحدث

حينها الصحافة الفرنسية عن « تصفية حسابات بين الجزائريين » زاعمة أن ذلك نتيجة تشتّت صفوفنا و أننا غير قادرين على أن نتحكم في مصيرنا. و بما أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مسؤولة عن أمن مواطنيها المهاجرين بفرنسا، فإنها ستعرف كيف تتجنب الوقوع في فخ العدو لكنها لن تسمح بأي مساس بأمنها. [...] إننا على دراية بالحيل و الضغوط و الابتزاز التي مورست عليكم من قبل أولئك الذين يعرضونكم عن قصد لضربات مواطنيكم. أي معنى سيكون لموتكم حينئذ ؟ عليكم أن تطرحوا على أنفسكم فورا هذا السؤال. [...] إن الاستعمار يترنّح و أجل اندثاره و هزيمته قد قرب [...]. غدا سيتخلى عنكم و لن تكونوا في نظره سوى عملاء دون قيمة تذكر. كيف ستصبحون في جزائر ستعود لشعبها بأسرع مما تظنون ؟ [...] عليكم باتخاذ قراركم. التحقوا بصفوف الثورة الجزائرية قبل فوات الأوان[255]. ».

الرسالة و اضحة و لا مكان فيها للغة الخشب. فخيار قوات الشرطة المساعدة الوحيد هو الالتحاق الفوري بالجبهة أو الموت.

بضعة أشهر بعد هذا النداء و مساء 23 أكتوبر 1960، دبرت مجموعة من فرق المنظمة الخاصة هجوما على مقرات قوات الشرطة المساعدة في الدائرتين الحضريتين الثالثة عشرة و الرابعة عشرة. كانت الحصيلة التي أسفرت عن الهجمات ثقيلة : مقتل اثنين و جرح ثلاثة من عناصر المنظمة الخاصة. و من ناحية الشرطة، جرح ضابط شرطة و جرح ثمانية من القوات المساعدة. و في خضم ذلك، أرسلت الفيدرالية بيانا آخر لسكان باريس تبنّت فيه مسؤوليتها الكاملة عن الهجومات على « القبعات الزرق ». و قد أوضحت أن لجوءها للسلاح كان خيارها الأخير، و إليكم مقتطفا منه :

« [...] لقد عملت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كل ما في وسعها كي تخطر الرأي العام الفرنسي بما كان سينجم من نتائج وخيمة عن وجود هؤلاء المجرمين بمنطقة باريس. [...] غير أن السيد بابون لم يُعِرْ أي اهتمام

لهذه الاحتجاجات بل دفع به تهوره أن ينعت بالعنصرية كل الفرنسيين الذين ثارت ثائرتهم بسبب كبائر التعذيب و السرقة و الاغتصاب التي ارتكبها أولئك « الأعوان المسلمون » و طالبوا بسحبهم فورا. [...]. إن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تتوجه للرأي العام الفرنسي و تنبهه مجددا لخطر تواجد « القبعات الزرق (أو أية أركان حرب تستقدم من الجزائر) بفرنسا. [...] إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تطلب من كل الجزائريين أن يتحلوا بالجلد و رباطة الجأش. و سيقوم فدائيونا بما تفرضه الضرورة ضد أعوان القمع الذين أعماهم الاندفاع[256]. [...] ».

يظل موقف الفيدرالية حكيما لبقًا لأنها تحمل المسؤولية بعض الشيء للقارئ: ففي هذا النص، ليست جبهة التحرير الوطني هي المتورطة في تصاعد العنف في منطقة باريس و لكنه مدير الشرطة و بالتالي الدولة و إلى حد أقل المواطنون الفرنسيون الذين لا يستجيبون لنداءاتها. و من جهة أخرى، يطمئن النص سكان باريس موضحا أن تلك الهجمات ليست عمياء لأن الجبهة تحاول إلى حد ما حماية الجزائريين مبرئة إياهم من تلك الأعمال الإرهابية و محملة مسؤوليتها لأعضاء المنظمة الخاصة. و على الرغم من ذلك، اقتيد 320 جزائري إلى مركز فانسان لكشف الهوية مباشرة في اليوم الموالي[257].

وأيا كانت تلك الهجمات، فقد اعتبر نشاط قوات الشرطة المساعدة بالدائرتين الحضريتين الثالثة عشرة و الرابعة عشرة نجاحا. و بناء عليه، قرر ريمون مونتنير أن « يوسع دائرة عمله شيئا فشيئا » حتى « يطهر خطوة خطوة كل الفضاءات المهمة التي يمكن أن تعتمد كمناطق نموذجية و نطاق جذب بالنسبة للأحياء المجاورة [...][258] ». و في 20 نوفمبر 1960، تم تنصيب سرية ثانية من قوات الشرطة المساعدة بالدائرة الحضرية الثامنة عشرة بحي لكوت دور و افتتح بها مركزان. أما عناصر قوات الشرطة المساعدة فأسكنوا في فنادق تم الاستحواذ عليها بيد أن مركز القيادة قد

كان بـ 28 شارع لكوت دور تحت قيادة النقيب مونتنير و الملازم الأول دو روجو. و منذ تلك الأثناء، أصبحت الدائرة الحضرية الثالثة عشرة تحت مسؤولية الملازم أول شانفآن.

وتغطي الدائرة الحضرية الثامنة عشر بباريس إلى حد كبير الناحية 1112 من المنطقة 111 التي تضم عددا كبيرا من الجزائريين المنضوين تحت لواء فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. لقد كانت الدائرة الحضرية الثامنة عشر في منظور موريس بابون « منطقة جبهة التحرير المثالية ». فقبل أن تستقر بها قوات الشرطة المساعدة، كانت تعد » 714 2 عضوا موزعين على مقاطعة مناضلين واحدة و ثلاثة قطاعات للمتعاطفين و المنخرطين و قطاعا و احدا للتجار و مجموعتين مسلحتين تتكون كل و احدة منهما من خمسة عشر رجلا علاوة على مختلف اللجان العضوية. و في نوفمبر 1960، بلغ إجمالي الاشتراكات في هذه الناحية وحدها 000 834 16 فرنك قديم[259] ». و كانت الخطة التي تبناها النقيب مونتير هي نفسها لم تتغير أي الاستيلاء على الفنادق التي يقطنها العمال الجزائريون و اختراقهم، بهدف جمع المعلومات و استعمال وسائل التعنيف و اللجوء للتعذيب. ذلك ما حدث بالفعل حتى لو أنه ذكر في أحد تقاريره أن الجزائريين « انصاعوا بأدب و انضباط لحملات التفتيش و الرقابة. كانت مظاهر العداء قليلة رغم بعض المزالق اللفظية و الزجاجتين الفارغتين اللتان القيتا على دورية لكن من دون أضرار تذكر[260] ». و لكن شكاوى عديدة قد رفعت ضد بعض الأعوان.

فالدعوى التي رفعها السيد ف المارتينكي الساكن بالدائرة الحضرية الثامنة عشر تزيح الستار بوضوح عن المناخ الذي كان سائدا. فبتاريخ 13 ماي 1960 و بينما كان رفقة بعض « مواطنيه »، اعتقله عناصر من قوات

الشرطة المساعدة و انهالوا عليه ضربا من غير سبب ثم اقتادوه إلى مركز قيادة لاغوت دور حيث عنفه مرة أخرى أحد أعوان الشرطة. و خلال اعتقاله ذلك، كسرت ساعته كما « ضاع » منه وسام و سلسلة ذهبية مما دفع به لرفع دعوى فاستقبله النقيب مونتنير حيث اعتذر له و اقترح عليه تعويض ساعته شريطة أن يقدم فاتورة بثمنها. كذلك الأمر بالنسبة لكريستيان ج. البروطاني الأصل، و الذي رفع دعوى عنف ضد أحد الأعوان فكانت نتيجة تحقيق المفتشية العامة للشرطة و اضحة لا تشوبها شائبة : « نية المدعي حسنة و هو صادق في كلامه. و لكن لأنه بروطاني (من منطقة لابروطان) فإن شكله يشبه بعض الشيء شكل أي فرنسي جزائري مسلم و ذلك ما يفسر ضرب العون له حتى يجعله يقر بتقديمه مساعدة مالية لجبهة التحرير الوطني. و إذا كان العريف أول يزعم أنه لم ير أي شيء فإن آثار الضرب أكيدة و واضحة[261] ».

وبعبارة أخرى، يمكن لقوات الشرطة المساعدة و قائدها أن يشتبهوا في أي فرد داكن البشرة أي في كل جزائري. و مع ذلك، استطاع ريمون مونتنير أن يستميل بصفة مذهلة بعض مناضلين و مسؤولي جبهة التحرير الوطني في تلك الدائرة الحضرية فأصبحوا عملاء له كما تدل عليه حالة مسؤول قطاع بجبهة التحرير الوطني اعتقلته قوات الشرطة المساعدة :

« لقد عرض هذا الشخص خدمته على قوات الشرطة المساعدة حيث اعترف بتذمره من انتهاكات جبهة التحرير الوطني. كما صرح أن عددا من مسؤولي المال كانوا في مثل حالته النفسية و أنهم يعملون مكرهين على الأقل حتى مستوى « القسمة ». إنهم يعيشون جميعا الرعب و الترهيب. لقد صرح « م » أيضا أنه يسكن الدائرة الحضرية منذ سنوات عديدة و أنه يعرف جميع مسؤولي جبهة التحرير بالدائرة على الأقل بوجوههم و كذلك آخرين في بعض الدوائر الحضرية المجاورة. لقد اقترح تقديم يد العون لقوات الشرطة المساعدة حتى تكشف هوية المسؤولين الكبار

و تعتقلهم. بعد ذلك، يأتي دور كما يرى صغار « القادة » الذين يجب التقرب منهم واحدا واحدا و إقناعهم بالالتحاق بنا شريطة أن يوفر لهم الدعم الفعال الذي يمكنهم التخلص من قبضة الرعب[262]. [...] ».

و في الثاني عشر أفريل 1961، و قع حوالي خمسون تاجرا عريضة ضد قوات الشرطة المساعدة التي خربت محلاتهم و اعتدت بالتعنيف و الضرب على مائة و خمسين مارًا.

وهنا أيضا، اعتمد مونتنير على الرعب و الترهيب حتى يتمكن من تفكيك تنظيم جبهة التحرير الوطني بالدائرة الحضرية الثامنة عشر. فهنا كما في الدائرة الحضرية الثالثة عشرة، استمرت جبهة التحرير الوطني في تنظيم هجمات على أعوان الشرطة. و هكذا، كان أعضاء المنظمة الخاصة وراء عملية إطلاق النار ضد قوات الشرطة المساعدة بشارع لاشاربونيير بالدائرة الحضرية الثامنة عشر يوم السبت 3 ديسمبر 1960. و في الواقع، كانت تلك العملية شبه فاشلة لأنه يبدو أن رد فعل قوات الشرطة المساعدة « قد أجهض هجوما أكبر بشارع لاغوت دور[263] ». و في جوان 1960، قام أعضاء من المنظمة الخاصة، هذه المرة بمعية عسكريين جزائريين تابعين لإحدى وحدات الخدمة العسكرية[264]، بهجوم كانت حصيلته في جهة العسكريين الجزائريين ثلاثة قتلى و ثلاثة جرحى و ثلاثة عشر موقوفا كما قتل أيضا ستة من المنظمة الخاصة و اعتقل أربعة آخرون.

وقد أظهرت هجمات جوان 1961 مدى العلاقة الموجودة بين جبهة التحرير الوطني و مجندي الخدمة العسكرية. و قد اطلعنا على بعض الوثائق التي تسمح لنا بوضع حصيلة موجزة لمسألة العلاقة بين هؤلاء العسكريين و جبهة التحرير الوطني.

العسكريون الجزائريون بالجيش الفرنسي و فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

لم تقتصر مشاركة الجزائريين في عمليات حفظ النظام بالجزائر على وحدات الجنود المساعدين. و بما أنهم كانوا في الواقع مواطنين فرنسيين، فإن الرجال قد جندوا كباقي المجندين لأداء الخدمة العسكرية علاوة على أن الجيش كان يضم في صفوفه ضباطا جزائريين. غير أن هؤلاء عاشوا داخل الجيش « في جو لا يحتمل من الشك الدائم و العداء المتزايد من قبل زملائهم الفرنسيين. ضف إلى وضعهم تحت عيون الرقابة المخجلة لضباط الصف و جنود الجيش الفرنسي[265] ». و قد وضعتهم الانتهاكات بالجزائر في حالة حرجة حيث « كان كل و احد يدفع ضريبة هذا القمع الوحشي كلما اختفى » أو « عذب » أحد إخوته أو أقربائه أو أصدقائه[266] ». و بالفعل، راسل إثنان و خمسون ضابطا جزائريا رئيس الجمهورية ليلفتوا انتباهه أنهم يرفضون الخدمة في الجزائر. و قد كلف الملازم أول بسلاح الفرسان المدرع عبد القادر رحماني « بالبحث عن الطريق المباشرة المضمونة و الأكثر سرية لتبليغ هذه الرسالة للقائد الأعلى للجيش[267] ». إنها بداية « قضية الضباط الجزائريين ». فبعد جملة من الحوادث الطارئة، تم سجن عبد القادر رحماني بفران بعد أن قضى ثمانية و عشرين يوما بالسجن العسكري. و بهدف التقليل من أهمية هذه القضية عند الرأي العام، أعلنت الحكومة أن الملازم أول رحماني على صلة بجبهة التحرير الوطني و ذلك ما نفاه المعني عن نفسه[268]. و في الأخير، أطلق سراحه في ديسمبر 1958.

ومن خلال قضية الضباط، تجلت للرأي العام أزمة ضمير حقيقية كان يعيشها هؤلاء العسكريون الذين رفضوا الالتحاق بجبهة التحرير الوطني كما لم يستطيعوا التخلي عن أهلهم و ذويهم. و قد حاولت فيدرالية جبهة التحرير

بفرنسا أن تؤطر المجندين الجزائريين الموجودين بفرنسا. فمنذ 1959، انكشف أمر بعض خلايا جبهة التحرير الوطني في بعض ثكنات الضواحي بينما أعطت الفيدرالية تعليماتها بباريس أن ينظم العسكريون أنفسهم في خلايا و مراقد معسكرات. غير أن خلايا العسكريين تلك لا تدخل ضمن تشكيلات مستقلة أكثر أهمية من مثل المجموعات و القسمات داخل الثكنة. و تخضع دائما لوصاية مسؤول مدني تابع بطبيعة الحال لجبهة التحرير الوطني. و كان على مسؤولي ناحية باريس أن يضعوا قائمة بالثكنات التي تشكلت بها خلايا و يسهروا على ضمان اتصالات سرية و دائمة بمسؤولي الخلايا العسكرية. و شيئا فشيئا، حسب مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية، كان على هؤلاء المسؤولين أنفسهم أن يسهلوا فرار العسكريين الجزائريين من الوحدات العسكرية الموجودة بباريس. لكن الفارين منهم ظلوا دوما تحت رعاية الجبهة لأنهم كانوا بطالين و بدون سكن و لا أمل لهم في استعادة استقرارهم. و هكذا، أعطت جبهة التحرير، خلال العام 1960، تعليمات بدوام الاتصال مع الجنود لكنها لم تعد تتبنى فرارهم. و في مطلع سنة 1961، غيرت الجبهة خطة عملها حيث دعت المجندين من فرنسيي الجزائر المسلمين الموجودين بفرنسا « للفرار عشية التحاقهم بثكناتهم » اللهم إذا كان « الأخ فيهم حاذقا ماهرا » فيقبل عندئذ الذهاب للجزائر و هناك عليه أن يلوذ بالفرار. و بهذه الطريقة و بتكلفة أقل، يستطيع بعض الأخوة الإلتحاق بجيش التحرير الوطني[269]. غير أنه كان من الصعب تطبيق هذه التعليمة كما تؤكده شهادة أحد الحركى سجلها محند حمومو :

« كان يفترض في جبهة التحرير الوطني أن تعتبر كل أولئك الشباب الذين كانوا سيؤدون خدمتهم العسكرية مجاهدين. غير أنها رفضت قبول هؤلاء الشباب. قيل لي :عليك بالذهاب للجزائر و الفرار بسلاحك و كأنه بالإمكان الهروب هكذا بسهولة[270] ! ».

لقد كانت جبهة التحرير الوطني، من وجهة نظر مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية، تبحث عن آليات « تجييش » معنويات الجنود الجزائريين حتى تعدهم – لليوم و الساعة اللذان تختارهما – إما لفرار جماعي و إما لرفض الامتثال للأوامر كلية.

أما فيما يخص الروابط الموجودة بين قوات الشرطة المساعدة و المجندين الجزائريين، فيمكن أن نسرد حالة تبدو أنها ذات دلالة موحية:في حوالي الساعة العاشرة ليلا من يوم 26 مارس 1961، قام يازي أ.، و هو جندي من الصف الثاني بثكنة بونثواز بسب دورية السرية الأولى التابعة لقوات الشرطة المساعدة بحي لاغوت دور. و في الليلة نفسها، تسبب عشرون جنديا من الوحدة ذاتها كانوا في إجازة في « مشادات و مشاجرات بالحي. [...]. و الظاهر أيضا أنه جراء نقاشات مختلفة بين عناصر الشرطة المساعدة و العسكريين المسلمين، استدعى هؤلاء زملاءهم لتقوى شوكتهم و يعودون مرة أخرى بهدف استفزاز قوات الشرطة المساعدة[271] [...] ». و تبعا لذلك، كاتب موريس بابون الجنرال قائد الفيلق الأول ليطلب منه نشر دوريات من الشرطة العسكرية في حي لاغوت دور أيام السبت و الأحد لمنع تكرار مثل تلك الأحداث خاصة و أن بعض العسكريين يحتقرون أعوان القوات المساعدة و يعتبرونهم خونة.

إن الضغوط الكثيرة التي مارستها جبهة التحرير الوطني و الصحافة، الخ على قوات الشرطة المساعدة تفسر الاستقالات الهائلة التي حدثت في صفوفها. و بالفعل، و بتاريخ 27 ديسمبر 1960 و من أصل 600 عون بصفوف قوات الشرطة المساعدة، اختفى أكثر من 40% منهم لأسباب مختلفة: مقتل ثمانية و إعفاء واحد بسبب جروحه الخطرة و فرار إثنان و طرد واحد و ستين كإجراء تأديبي أما عشرون آخرون فلأسباب صحية في حين تخلى مائة و واحد عن الخدمة بنهاية عقودهم[272].

ويبدو أن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا قد اعتمدت سياسة العصا و الجزرة حيال عناصر قوات الشرطة المساعدة أي أنها تضاعف من هجوماتها عليهم و في الوقت نفسه تبلغهم بيانات أو رسائل مجهولة تشرح لهم فيها أن « واجب أي جزائري مسلم ليس في قتاله إخوانه في الدم و لكن في مقاومة المعمرين الفرنسيين المجرمين[273] » و هذا طوال الفترة الممتدة بين 1960 و 1962 . و علاوة على ذلك و حسب و ثيقة نشرها محمد حربي بمجلة سؤال في عدد سبتمبر 1987، يبدو أن بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد تخطو حدودهم و تجاوزوا مسؤولي الفيدرالية نفسها فيما يخص السلوك الذي يجب اتباعه حيال الأعوان. و ذلك ما استدعى هذا التنبيه الذي و قّعه العدلاني :

« عليكم إطلاعنا بتقرير مفصل عن الطريقة التي تصفون بها الحركى. يبدو أن مسؤولا يدعى جعفر يوظف حركى كمخبرين عنده ثم يعمد لقتلهم بعد أن يكونوا قد جندوا له آخرين و هكذا. و في هذا الشأن، من الضروري دراسة هذه المسألة و إن كانت هنالك إمكانيات في أوساط الحركى، من الأجدى أن نهيكلهم داخل الثكنة الواحدة و القيام بعد ذلك بعملية مدهشة إما بفرار جماعي أو بإحداث تمرد داخل الثكنة. نعتقد أن هنالك وسائل أهم و أنجع من التصفيات الجسدية و الفردية – وإن كان بإمكاننا أن « نرد الحركى إلى جادة الحق و القيام بعملية سياسية مثيرة للانتباه لكان المردود أكبر من الثأر من هؤلاء المساكين الضالين[274]. » .

لقد عمل إذن بعض الأعوان مخبرين لفائدة جبهة التحرير الوطني. و يوضح لنا الأطلاع على محفوظات مديرية الشرطة أن دراسة قوات الشرطة المساعدة اكثر تعقيدا مما تبدو عليه. لقد كان أولئك الأعوان بين فكي كماشة أي بين خيارهم السياسي (مكافحة جبهة التحرير الوطني) و سياق بات مواتيا اكثر فأكثر و استقلال الجزائر. فمنذ 1960، سكنهم التردد خشية أن يصبحوا كبار الخاسرين في هذه الحرب :

« [...] المسلمون الموالون لفرنسا في حيرة من أمرهم. يبدو لهم أنه بمجرد بداية المفاوضات، ستتجه الجزائر بالضرورة نحو الاستقلال. و مهما طالت أيام المفاوضات و مراحلها أو قصرت، فإن مآلها يتراءى لهم ثابتا و أكيدا. إن أحباب فرنسا من المسلمين يشعرون بالهجران و تلحظ تلك الحالة النفسية بالخصوص عند بعض عناصر قوات الشرطة المساعدة الذين يسرون لرؤسائهم بقلقهم العميق خاصة و هم يحسبون أنفسهم في عداد المحكوم عليهم بالاعدام[275]. [...] ».

تمثل قوّات الشرطة المساعدة آخر الأعمدة الرئيسة في نظام بابون. لقد استطاع مدير شرطة باريس بدعم من مسؤوليه أن يضع في باريس دعائم نظام قمعي بمرجعياته الفكرية و هياكله التنظيمية. و بالموازاة مع ذلك، عززت جبهة التحرير الوطني سيطرتها و تأطيرها و نجحت بذلك في بناء دولة داخل الدولة. و قبل سنة من نهاية مفاوضات استقلال الجزائر، عاش المهاجرون الجزائريون بين مطرقة الحكومة الفرنسية و سندان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. و في تلك الشهور الأخيرة من الحرب، بلغت فيها معركة باريس أقصى درجات عنفها.

6

نهاية حرب بخلفية إجرامية

إذا كانت قوات الشرطة المساعدة موضوع انتقاد بوصفها وحدة للجلادين، يجب العلم أن لجوء قوات حفظ الأمن للتعذيب في العاصمة باريس كان واسعا حيث كانت مديرية مراقبة الإقليم البادئة في هذا المجال فيما عرف « بقضية الغرغرينا أو مرض الأكال » التي انفجرت في ديسمبر 1958.

« التعذيب في قلب الجمهورية »

في الأيام الأولى من هذا الشهر، أطلقت مديرية مراقبة الأقليم عملية تهدف اعتقال مناضلي جبهة التحرير الوطني. و قد وضع من أوقف من الجزائريين، و كانوا طلابا في أغلبهم، رهن الإقامة الجبرية بباريس داخل مقرات مديرية مراقبة الإقليم طبقا لأمرية 7 أكتوبر 1958 الشهيرة قبل أن يودعوا السجن. و في 15 ديسمبر و الأيام التي تلته، رفع خمسة منهم، كانوا بسجن فران أو بمستشفى أوتيل ديو، دعوى ضد بعض عناصر الشرطة الذين استنطقوهم مطالبين باستدعاء روجيه و يبوت المسؤول الأول عن مديرية مراقبة الإقليم بتهمة الإشتراك و التواطؤ في الضرب و الجرح.

وفي 30 ديسمبر 1958، فتح تحقيق ضد مجهول كلف به السيد باتيغ. و قد تناولت الصحافة هذه القضية حيث نشرت ثيموانياج و دوكيمون (شهادات و وثائق) بدعم من لجنة أودان و مركز لاندي في جانفي 1959

ثلاثا من تلك الدعاوى. و في 16 جوان 1959، أصدرت منشورات مينويى كتابا يحمل عنوان « الغرغرينا (الأكال) » و هو عرض شامل لأنواع التعذيب التي صرح الطلبة الجزائريون أنهم تعرضوا لها بمقرات مديرية مراقبة الإقليم مما أدى إلى حجزه يوم 19 جوان لكن ثيموانياج و دوكيمون (شهادات و وثائق) أعادت طبعه.

وفي 7 أوت 1958، أصدر وكيل الجمهورية أمرا بانتفاء وجه الدعوى مما دفع بالضحايا للاستئناف أمام غرفة الاتهام. غير أن قرارات حكم النائب العام كانت نهائية حيث رفض الدعاوى بتاريخ 7 سبتمبر 1958 لأسباب « الكذب الصراح » و « الرعونة الفاضحة التي طبعت تلك الدعاوى ».

لكن القضية أثارت جدلا كبيرا مما اضطر الوزير الأول ميشال دوبريه للإدلاء بتصريح في هذا الشأن. و حتى يبرر حجز الكتاب و يطعن في مصداقية مؤلفيه، راح يروج لفكرة المؤامرة الشيوعية... فحسبه، لا تعدو أن تكون « حبكة كاذبة من وضع كتاب مرتزقة مأجورين من الحزب الشيوعي[277]. ثم طويت القضية نهائيا.

وفي مقال نشرته مجلة لونوفال أوبسرفاتور سنة 1987، صرح روجيه ويبوت أن مديرية مراقبة الإقليم لم تمارس أبدا التعذيب خلال حرب الجزائر[278]. و الحال أن صالح ق، أحد مساجين معتقل سان موريس لاردواز، كتب في جوان 1961، رسالة للأستاذ أوصديق محامي جبهة التحرير الوطني أخطره فيها بظروف اعتقاله:

« [...] تم اعتقالي يوم 19 أفريل 1961 في الساعة الحادية عشرة صباحا بمقر عملي. لقد اتهموني بأني كنت مسؤولا ولائيا و أوسعوني ضربا و تعذيبا وحشيين حيث أشربت ماء الصابون و ماء الجافيل و أولجوا زجاجة في شرجي و كسروا بعض ضلوعي. سيدي العزيز، لقد عذبتني مديرية مراقبة الإقليم أربعا و عشرين ساعة أما الحركى فثلاثة أيام[279] [...]. ».

يبدو إذن أن مديرية مراقبة الإقليم، و عكس ادعاءات روجيه و يبوت، قد لجأت للتعذيب أثناء استنطاق الجزائريين الذين كانت تشتبه فيهم عضويتهم بالتنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني. و يبدو أن بعض أقسام الشرطة كانت تمارس التعذيب أيضا[280]. فأثناء كل مرحلة الحرب، غالبا ما رافق عنف الشرطة اعتقالات الجزائريين لما كان يوجد من عداء للعرب في سلك الشرطة كما تشهد بذلك شكوى صالح ك، العامل بمصلحة المنشآت الميكانيكية بمحافظة السين. يوم 7 أفريل 1959 في الساعة التاسعة و النصف ليلا، تأخر أصغر أبنائه بمعرض طرون القريب من بيته. و نظرا لقلقه عليه، بعث ابنه ذي السادسة عشر من عمره للبحث عنه. و لما عثر عليه تشاجر معه بسبب تأخره فتدخلت مجموعة من أعوان الشرطة التي كانت تحرص المعرض و انهالت عليه بالضرب الشديد. انتقل بعدها صالح ك بسرعة إلى المركز و طلب تفسيرا لذلك فدفعه هؤلاء الشرطة دفعا و قال له أحدهم بصريح العبارة : « اذهب و اشتك للرب[281]. » وتبعا لهذه الحادثة، كتب صالح ك رسالة لموريس بابون الذي أمر مدير عام الشرطة البلدية بالتحقيق في الأمر. غير أن هذا الأخير اعتبر أنه « لم يثبت أن ضباط و حماة السلم المنتدبين بمعرض طرون قد ألحقوا أي ضرر جراء ممارسة أي عنف على الشاب ك[282] ». لا غرابة فيما خلص إليه هذا التحقيق لأنه عندما تودع رسائل أو شكاوى ضد عناصر الشرطة، لا تحدث أي متابعة و تعمل الشرطة بكل بساطة على « تغطية » تلك الانتهاكات.

و منذ تشكيل الدفعة الأولى من قوات الشرطة المساعدة، تأججت النقاشات حول مسألة لجوء قوات حفظ الأمن لأساليب التعذيب. و قد اكتشف الباريسيون في ذهول كبير و جود « أقبية تغني » و هي تورية تستعمل في بعض الأحيان للحديث عن التعذيب الذي يمارسه بعض عناصر

الشرطة المساعدة في أقبية الفنادق التي يقيمون بها بحضور النقيب مونتنير و الملازم أول ديروجو في بعض المرات[283].

وتعود الشكاوى و الدعاوى المرفوعة ضد قوات الشرطة المساعدة لشهورها الأولى منذ استحداثها في باريس. ما أكثرها تلك التي عثرنا عليها في محفوظات محافظة الشرطة و الخاصة بموضوع التعذيب و إليكم هاتين الحالتين :

1. شكوى عمر ل: بعدما انقطعت عنه أخبار أخيه بوسعد ل، علم عمر ل من مركز شرطة حي لاغار بباريس أنه اعتقل يوم 23 أفريل 1960 من قبل قوات الشرطة المساعدة بالدائرة الحضرية الثالثة عشر. و كان عمر ل قد لاحظ أن الغرفة التي كان يتقاسمها مع أخيه قد تعرضت للتفتيش بالإضافة إلى ضياع مبلغ 000 100 فرنك قديم مما ادّخره. لقد عبر عمر ل عن قلقه الشديد بخصوص أخيه الذي يبدو أن لا أثر له بأي سجن. و رغم ذلك، تم الاشتباه في تلك الشكوى لأنه أخطر لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية.
2. شكوى مالك ق: صرح هذا المعتقل بسجن فران بتهمة المساس بأمن الدولة و الاشتراك في محاولة قتل عمدي، أن الحركى اعتقلوه لمدة أربعة أيام و أنه كان ضحية عنف المعاملة الذي أفقده وعيه و تسبب له في كسور عديدة. و ما إن و صل إلى فران حتى عرض جروحه في الظاهر على طبيب و رفع دعوى ضد معذبيه. و قد اعتبرت محافظة الشرطة هذه الشكوى « أكثر شبهة من سابقتها ». و قد كتب على هامش شكواه : « رفض اي تحقيق كما جرت العادة حيال الشكاوي التي تندد بما يسمى بالتعذيب الذي مارسته عناصر محافظة الشرطة. و إن كانت هنالك حالات عنف حقيقية، فإن قضاة التحقيق لن يتأخروا في إخطارنا بها[284]. ».

وعلى ممر الشهور، ارتفعت أعداد الشكاوى و الدعاوى و تزايدت مواقف السياسيين المناهضة لقوات الشرطة هذه. فمنذ اللحظة الأولى التي تجند فيها المثقفون ضد قوات الشرطة المساعدة، رافقتها شتى أنواع التنديد بالتعذيب تلتها حملة إعلامية مكثفة تزامنت و « قضية و لد يونس ».

و سليمان ولد يونس المعتقل بفران هو واحد من المتهمين في محاكمة جونسون. و في سجنه، بلغه خبر اختفاء أخيه عمار في نهاية جانفي 1961 كما علم أن حملة تفتيش قد حدثت يوم 26 جانفي بالفندق حيث كان يقطن، 31 شارع ليبواسونييه بالدائرة الحضرية الثالثة عشر. أخطر سليمان ولد يونس محاميته التي رفعت دعوى باسمه بتهمة الأحتجاز التعسفي كما أخبرت بذلك الاختفاء الصليب الأحمر الدولي و لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية. و في النهاية، اكتشف سليمان ولد يونس أن قوات الشرطة المساعدة هي التي أوقفت أخاه و عذبته قبل أن يسجن بمركز فانسان لكشف الهوية. و للمرة الثانية، يرفع ولد يونس دعوى بتهمة الضرب و الجرح العمديين مصحوبة بادعاء مدني[285]. و قد تداولت كل الصحف اليومية الباريسية اليسارية كما اليمينية هذه القضية. و بمجرد قدوم قوات الشرطة المساعدة للدائرة الحضرية الثامنة عشر و فتح مركز قيادة بها حتى تعزز تجند الرأي العام ضدها. و من خلال اطلاعنا على الشكاوى الموجودة بمحفوظات مديرية الشرطة، اكتشفنا أنها غالبا ما تتحدث عن عنف الشرطة و شتى أساليب التعذيب كالتعذيب بالماء أو بالزجاجة و ما كان يتبعها في بعض الأحيان من محاولات الانتحار التي كان يقدم عليها الضحايا. و لمواجهة هذه الموجة من الاحتجاجات، اضطر مدير شرطة باريس و الوزير الأول على الرد.

فقد اعتمد موريس بابون في بداية الأمر سلوكا متوقعا في مثل ذلك السياق حيث أنكر جملة و تفصيلا كل التهم و ضاعف من رفع الدعاوى خاصة ضد الصحافة بتهمة القذف و التشهير. لكنه سلوكه تغيّر قليلا في مارس 1961 عندما طلب السيد باتان، رئيس لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية، زيارة الأقبية الموجودة بمقرات قوات الشرطة المساعدة في الدائرة الحضرية الثامنة عشر مما أرغم حينها موريس بابون على اتخاذ قرار غلقها. و في الرسالة التي بعث بها إلى السيد باتان، يصرح بابون قائلا :

« يشرفني أن أعلمكم باستلام رسالتكم المؤرخة في 9 مارس 1961 و المتعلقة بمختلف الشكاوى التي و صلتكم بخصوص قوات الشرطة المساعدة. كما أخبركم أني قررت منذ ثمان و أربعين ساعة خلت أن أغلق أقبية العمارات التي تستغلها قوات الشرطة المساعدة كمقرات لها. و باتخاذي مثل ذلك القرار الذي لا يؤثر بأي حال من الأحوال على فعالية المصلحة، أكون قد عملت على دحض كل الذرائع الدعائية المغرضة. غير أنه يبدو لي ألا حاجة للترويج لمثل هذا القرار الداخلي حتى لا يستفيد منه خصوم قوات الشرطة المساعدة أو يستغلونه كحجة تدعم اتهامات أنكرها أما القذف و الذم اللذان طالاني و المصلحة فالدعاوى التي رفعتها كفيلة بالرد عليها أمام النيابة العامة[286]. [...] ».

كما رد مدير الشرطة في مجلس السين العام، أثناء انعقاد جلسات الجمعة 17 و السبت 18 مارس 1961، على مختلف الأسئلة التي طرحت عليه بشأن لجوء قوات الشرطة المساعدة للتعذيب. و حتى يبرر عدم احترام بعض عمليات الشرطة للإجراء القانوني، صرح :

« [...] كان بإمكاني، منذ مدة طويلة، الإدلاء بأشياء كثيرة حول هذا الموضوع. لكني لن أكشف أي شيء لأحد و أذكر أنني كنت على مدى عامين مفتشا عاما في مهمة استثنائية بقسنطينة بين سنتي 1956 و 1958. و هناك تعلمت كيف أعرف دوافع و آليات حرب التمرد و التدمير. و السرية واحدة من تلك الآليات. و بانعدامها، و هو أمر يستحيل التقيد به في بلد مثل بلدنا حيث تنتهي كل عملية بإحالتها على العدالة أو حق هذه الأخيرة بالإدعاء، اعتبرت أنه كان من الضروري إحاطة عملياتنا ببعض التكتم حتى نحبط على الأقل أعمال خصومنا و حتى لا نكشف لهم يوما بعد يوم ما كنا بصدد التخطيط له أو القيام به[287]. [...] ».

وفي العاشر أفريل 1961، دعا ميشال دوبريه موريس بابون لمراعاة النظام و ذلك خلال انعقاد مجلس وزاري مشترك. فبعد أن أعلن ضرورة الإبقاء على قوات الشرطة المساعدة، طلب الوزير الأول من مدير الشرطة ألا تلجأ الشرطة

مستقبلا و تحت أي طائل كان إلى أساليب التعذيب التي تتهم بها. كما أمر بحضور ضابط من الشرطة القضائية أثناء تلك العمليات « حتى تحترم الإجراءات القانونية شكلا و روحا[288] ».

إن مطلب الوزير الأول يدل على مدى الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها ريمون مونتنير و التي مكنتة من تحويل قوات الشرطة المساعدة إلى شرطة موازية. غير أن موريس بابون أصر من جهته، على التستر على عملياته و هو يرد على الوزير الأول أنه لا يسمح بالتقول على قوات الشرطة المساعدة فيما يخص التعذيب حتى و « إن كان من الممكن أن يستعمل نوع من العنف خلال بعض العمليات مع استبعاد أي ممارسة للتعذيب. و هكذا، أكد ضمانه ألا يتكرر مثل ذلك مستقبلا[289] ». و في الوقت الذي أعلن فيه أن الإجراء القانوني محترم و لم يخرق في شيء، طلب من ميشال دوبريه أن يترافق تعزيز قواته بضباط من الشرطة القضائية و « إبداء نيابة السين العامة بعض الليونة بإمهالها القضايا فترة زمنية يرجع فيها إلى إجراء الحبس الإداري – بقرار من الوالي مدته خمسة عشر يوما– و هي المهلة التي تتم فيها متابعة القضية و تدقق فيها المعلومات و تجمع فيها الأدلة[290] ».

وبعد جلسة مناقشة و بحضور النائب العام و وكيل الجمهورية و بتحكيم من الوزير الأول يدعمه فيه وزير الداخلية، اتفق الجميع على قبول ذلك الإجراء العملي مستقبلا و لكن بشروط :يجب و ضع المتهمين المعروضين على العدالة منذ لحظة اعتقالهم تحت قرار الحبس خمسة عشر يوما مستبعدين بذلك أي مفهوم للحبس الاحتياطي الذي يلزم الشروع في المحاكمة منذ الأيام الأولى و بالتالي استبعاد أي توظيف للمادة 30 من قانون الإجراءات الجزائية[291]. إن هذا الإجراء يدعم قليلا التوجه نحو استعمال الإجراء الاستثنائي الذي بدأ العمل به منذ صدور أمرية 7 أكتوبر 1958. و أثناء ذلك

الاجتماع نفسه، عبر الوزير الأول عن قلقه لدى و زير العدل حافظ الأختام من التطور الذي عرفته الإجراءات ضد قوات الشرطة المساعدة. و في رده عن ذلك التساؤل، كان جواب إدمون ميشليه غامضا حيث اعتبر أنه لا يمكن التسريع في الإجراء بما أنه هنالك في الجهة الأخرى طرفا مدنيا.

ولكن، كما كان الأمر مع عمليات « التناضح أو أوسموز »، فإن الرأي العام استطاع أن يخضع بعض الشيء مديرية الشرطة حيث التحقت كل وحدات قوات الشرطة المساعدة يوم 28 جوان 1961 بحصن نوازي برومانفيل.

لقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني رحيل القوات المساعدة عن الدوائر الحضرية الثالثة عشر و الرابعة عشر و الثامنة عشر انتصارا. بينما أصبحت قوات الشرطة المساعدة في الواقع أكثر قدرة على الحركة بحيث تعود دوريا لتلك الدوائر الحضرية بباريس كما صارت مذ ذاك موجودة بالضواحي. ففي سبتمبر 1961، و أثناء انعقاد مجلس باريس البلدي، طرح رؤساء بلديات نانتير و سان دونيه سؤالا مكتوبا مشتركا يتعلق بتدخل قوات الشرطة المساعدة بنانتير. و في السؤال ذاته، طلبوا « باسم المجموعة الشيوعية [...] إجلاء الحركى الذين استوطنوا لتوهم بنانتير. و بالإضافة لذلك، طلبوا من السيد محافظ السين بالنظر مجددا في تدخلاتهم السابقة حتى يضمنوا مساكن لائقة للعزاب الجزائريين و للعائلات الجزائرية الساكنين ببيوت نانتير القصديرية[...]. » حينها رد عليهم موريس بابون أنه يحسن بهم أن « يوجهوا سخطهم ضد انتهاكات جبهة التحرير الوطني و إدانة اغتيالاته. و طبقا لمنهاج العمل الجديد فإنه بمجرد انتهاء مهمتها، ستباشر قوات الشرطة المساعدة تحقيقاتها في قطاعات أخرى و لكنها ستعود لنانتير كلما استدعت الظروف ذلك[292] ».

نحن الآن على مسافة ستة شهور من مفاوضات إيفيان و استقلال الجزائر لكن هدف مديرية الشرطة يظل في مكافحتها لحرب التمرد و التدمير

بمقاطعة السين. أما فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا فواصلت نشاطها اكثر من أي و قت مضى. ففي أفريل 1961، دونت مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية تقريرا بخصوص هذا الموضوع قالت فيه :

« [...] يبدو أن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، و هي المتشددة كما نعلم في موقفها السياسي و المظهرة معارضتها للأعضاء المعتدلين داخل الحكومة المؤقتة، تريد أن تعمل في باريس لحسابها الخاص و تبرهن أنها الممثل الوحيد لكل المسلمين الذين يحيون بفرنسا. و فضلا عن ذلك، يبدو أن عدد فرنسيي الجزائر المسلمين، الذين استطاعوا فيما مضى أن يفلتوا لسبب أو لآخر من قبضة الجبهة، في تناقص محسوس. إن نشاط الجبهة المتزايد بالإضافة إلى حجم الهجرة الجزائرية الكبير قد أدّيا إلى مضاعفة مستمرة لقواعد الجبهة[293]. [...].

وفي هذا السياق الذي شهدته نهاية حرب الجزائر، تزامن القمع و تصاعد هجمات جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السرية. لقد دخلت حينئذ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مغالبة أخيرة مع الدولة الفرنسية كان رهانها الرئيس هو احتلال موقع القوة خلال المفاوضات النهائية. و بالفعل، ما كان للخناق إلا أن يضيق لا محالة حول العمال المهاجرين الجزائريين و عائلاتهم و كأنهم رهائن بين هذين الحكومتين.

صيف 1961 : احتدام القمع

بحلول صيف 1961، غيرت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في منهج عملها حيث أبلغت مناضليها أوامر تهدف لأرجاء هجماتها على الشرطة. و بين شهر جويلية و النصف الأول من شهر أوت، لم يحدث بالفعل أي عمل إرهابي ضد هذه الأخيرة. و كما أكدته مصلحة التنسيق و الإعلام فإن الأوامر طبقت حرفيا طوال شهر جويلية 1961[294]. غير أن مصالح الاستعلامات لاحظت في تقاريرها في الفترة نفسها، أن جبهة التحرير الوطني « تبحث عن

أي معلومة دقيقة حول أماكن إقامة و تنقلات و عادات عناصر الشرطة الذين تعتبرهم المنظمة خطرا عليها. إلا أن أعوان من قوات الشرطة المساعدة ذهبوا ضحية هجمات و يبدو جليا أنه أعطيت تعليمات دقيقة لتصفية أكبر عدد من أعضائها جسديا[295] ».

وفي خريف 1961، صار الوضع متوترا يوشك على الانفجار. فقد أقلق القمع الشرطة المفاجيء مختلف مسؤولي جبهة التحرير الوطني. و مما ساعدنا على فهم حجم ذلك القلق تلك التقارير التي كانوا يرسلونها لإطاراتهم. في ما يلي مقطع من أحد التقارير مؤرخ بشهري سبتمبر و أكتوبر 1961 :

« منذ ما يناهز ثلاثة أسابيع، أظهرت الشرطة الفرنسية من خلال هجوماتها الوحشية على إخواننا حقدا بيّنا. لقد لاحظنا أن رؤية جزائري في الشارع أصبح عندهم أمرا غير عادي. و من ثم اقتادونا جميعا تقريبا إلى مراكز الشرطة أو داخل الحافلات حيث كنا في كل مرة ضحية و حشية لا إنسانية. ففي المراكز، تعرضنا لشتى أنواع الإهانة كما لم يتوقفوا عن استفزازنا. منا من كان يتمالك أعصابه بينما كان البعض الآخر يرد و حينها يباشرون مجازرهم. في المقاهي و الفنادق حيث لم يسلم أي شبر من التفتيش حتى و إن كانت هنالك بعض الاستثناءات يمكن أن نشير إليها [...] و حتى في الغرف، قاموا بإتلاف أمتعتنا و تمزيق بدلاتنا و أقمصتنا بحد السّكين كما كسروا الأواني أما زجاجات الزيت فقد سكبت على أفرشتنا[296]. [...] ».

يمكن تفسير هذا التفاقم في العنف جزئيا باستئناف جبهة التحرير الوطني لهجماتها التي « أحدثت حالة هوس حقيقية في نفوس عناصر الشرطة[297] ». و بالفعل، قرر البعض منذ شهر أفريل، تشكيل شرطة موازية ليقتصوا لأنفسهم بأنفسهم[298]. و قد أبدى هؤلاء الرجال عنفا شديدا حيال من يلتقون بهم في الشارع من الجزائريين. و تكشف محفوظات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا عديد الحالات من محاولات الاغتيال. و في تقرير مؤرخ في العشرين من سبتمبر 1961، ذكر أحد مسؤولي الجبهة شراسة و فظاظة أولئك الشرطة :

« بدت الشرطة في الآونة الأخيرة [...] أكثر عدوانية ضد إخواننا بوحشيتها التي لا حدود لها دون الحديث عن الصدامات الخطرة التي تحدث بالمدينة و التي يعلمها الجميع حيث تتوقف سيارات الشرطة أمام الأماكن التي يختلف إليها إخواننا، و تنهال عناصرها ضربا على أول من و قعت عليه أيديهم إذا صادف و إن كان بالخارج و لو بمفرده. يأخذوهم و يعنفوهم و لا يطلق سراح أغلبهم. بالحي مؤخرا في 138 شارع غابريال بيري، و في الوقت الذي كان أحد الإخوان يتأهب للخروج حيث لم يبرح الرصيف بعد، وصلت سيارة و توقفت بالقرب منه. نزل منها أعوان شرطة و اقتادوه إليها و ما إن قاربوا مدخل سانت أوان حيث أشبعوه ضربا ثم أطلقوه بعدما هشموا ساقيه بقوة الركل. و تكرر المشهد نفسه في أماكن أخرى كما حدث على مستوى 140 شارع فيكتور هوجو. و في الأخير، نعيد التذكير بعدوانية الشرطة و استفزازها لنا في أغلب الأوقات[299] [...] ».

لقد تمكنت منظمة الجيش السرية أن تحشد أتباعا أكثر في أوساط الشرطة[300]. و ردًا على كل هجوم ضد قواتها بضواحي باريس، تنظم حملات عقابية يروح ضحيتها العمال الجزائريون و غالبا ما يؤخذون على حين غرة و هم يخلدون للنوم. و قد أشارت لذلك العديد من تقارير الفيدرالية الداخلية. و لنحتفظ بما يلي :

« [...] لقد فجر ثلاثة فنادق يومي 3 و 4 أكتوبر 1961 حوالي منتصف الليل مع و جود حافلات ملأى بعناصر الشرطة و ما إن تقع الانفجارات حتى يهرعوا للقبض على إخواننا و اقتيادهم لمراكز الشرطة [...]. لقد شوهد أعوان الوحدات الجمهورية و الشرطة و هم يلصقون مناشير منظمة الجيش السرية فوق السيارات المركونة[301]. »

« [...] وهكذا انتقمت الشرطة الأسبوع الماضي لمقتل بعض أعوانها و ثارت من عناصرنا إما في بيوتهم أو في أي مكان آخر.. يضربون باستعمال أعقاب أسلحتهم و بقوة ركلاتهم كما استعملوا مقابض حديدية يخفونها داخل قفازاتهم.. لقد نقلنا العديد من عناصرنا إلى المستشفيات حيث تبين أنهم يعانون من كسور في الرأس

أو في الذراع. [...] ومن جهة أخرى، أوقف أحد إخواننا رفقة شخص آخر لا نعرف هويته و نقلتهما الشرطة على متن حافلة و ألقت بهما في نهر السين. فأما العنصر التابع لنا فكان يحسن السباحة و من ثم نجا من الغرق، غير أن الشخص الثاني فقد لقي حتفه. و جراء ذلك، أعطيت الأوامر لأتباعنا بعدم الخروج و التنقل بعد السابعة مساء[302]. [...] ».

ولم يعد الجزائريون وحدهم الذين يخشون انتقام منظمة الجيش السرية. فالأطباء الذين كانوا لغاية الآن يمنحون شهادات طبية لمن كان ضحية لعنف الشرطة من الجزائريين، أصبحوا بدورهم مهددين أيضا[303]. لقد بلغ حقد الشرطة، حسب المؤرخ جان بول برونيه، الحد الذي لم تعد مديرية الشرطة تتحكم في قواتها[304]. و مع ذلك، ففي هذا السياق الذي صرح فيه موريس بابون أثناء تشييع بعض أعوان الشرطة بالقول :« سنرد على الضربة بعشر أمثالها ! ». و قد فسر البعض هذه الكلمات بأنها دعوة للانتقام. و بعد ذلك بأيام، فرض حظر التجوال على جزائريي مقاطعة السين القديمة.

ووعيا منه بأن إجراء كهذا تمييزي و عنصري، عمل على ألا يكون ذلك أمرا و إنما « مما ينصح به بصفة ملحّة ».

ويطبق هذا الحظر على العمال الجزائريين من الثامنة و النصف ليلا إلى الخامسة و النصف صباحا كما أنه يجب إغلاق المقاهي و الخمارات التي يملكها أو يرتادها الجزائريون ابتداء من السابعة مساء. و من بين النتائج المباشرة الناجمة عن مثل تلك الإجراءات عزل الجزائريين بتجميعهم في مساكنهم بعيدا عن الشوارع الكبرى و أسّس ما يمكن أن نسميه، حسب الوصف الدقيق للمؤرخ محمد حربي، بمنبذة المهاجرين[305]. و للإشارة أيضا، فإنه لا حق للعمال الجزائريين، ما إن ينزعوا لباس عملهم، في أدنى ترفيه أو حتى في تناول بعضهم العشاء خارج غرفهم.

ومن ثم، لم تعد الدولة الفرنسية تعترف لهم إلا بحق و احد . . الحق في ألا يكونوا سوى قوة عاملة. و بهذا الإجراء، أرادت وزارة الداخلية أن توفر ضمانات للشرطة التي شاطت غضبا. و لكن، ما إن دخل حظر التجوال حيز التنفيذ حتى احتدم القمع و تحدثت تقارير مناضلي جبهة التحرير الوطني عن محاولات عناصر من الشرطة اغتيال بعض الجزائريين :

« أذكر حادثة تاجر أوسع ضربا مرتين متتاليتن. في المرة الثانية، اقتادته عناصر الشرطة لشاطئ نهر السين بمعية أحد الإخوان الآخرين و ألقوا بهما في الماء. و لحسن الحظ، كان أحدهما يحسن العوم فانقذ حياة الأخ الآخر الذي كان يوشك أن يقضي[306]. [. . .] ».

وحسب إحصائيات مديرية شرطة باريس، فإنه عثر في الفترة بين 1 سبتمبر و 26 أكتوبر 1961 على 83 جثة لجزائريين في الطريق العام. و من بين ذلك الرقم، عثر على 52 منهم بنهر السين أو في مجاري المقاطعة. و للتدقيق فإنه في شهر سبتمبر 1961، تم انتشال 12 جثة من السين مقابل 28 في شهر أكتوبر 1961[307]. و لأي كان أن يفكر أن رقما كهذا يعزى للاقتتال بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية و لكن كما لاحظناه من خلال دراستنا، فقد تقلص حجم الحركة الوطنية الجزائرية في باريس و ضواحيها منذ 1958 إلى حد كبير. ضف إلى ذلك أن رئيس رئيس مصلحة التنسيق و الإعلام قد عبر عن قلقه من « صعود المنحنى البياني السريع على مستوى الضحايا السياسيين خلال الشهر و طلب من ممثلي مديرية الشرطة إذا ماكان لعثورهم الأخير على العديد من جثث فرنسيي الجزائر المسلمين بنهري السين و المارن و بقنوات صرف المياه بالعاصمة، علاقة بما صرح به موريس بابون حينما قال : « سنرد على ضربتهم بعشر أمثالها ». « لقد أعلن ممثلو مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية و الاستعلامات العامة أن ذلك الوضع

لا يمثل ظاهرة خاصة بباريس وحدها و أن مسؤوليته تتحملها جبهة التحرير الوطني التي طلبت « منذ شهور عديدة بإحصاء « الخونة » و « المحكوم عليهم بالإعدام » الذين لم تتم تصفيتهم بعد. و من جملة الجثث التي تم العثور عليها، يمكن إذن أن تكون نسبة ضحايا الجبهة مرتفعة جدا. كما يمكن أن تكون الحركة الوطنية الجزائرية مسؤولة عن بعض الإعدامات ».

لكن أعضاء مصلحة التنسيق و الإعلام لم يعيروا أهمية لهذه الحجج لأن « العدد المتزايد من التفجيرات التي طالت المقاهي و الفنادق التي يرتادها مسلمو الجزائر لا يلغي إمكانية تشكل عفوي إلى حد ما لجماعات « إرهابية مضادة » و نشاطها على الساحة. و يبدو عمل تلك الجماعات أنه نتيجة تساهل المحاكم في أحكامها القمعية بحيث أصبح حِلمها يرادف العجز تقريبا مما استدعى، مع مرور الوقت، من المواطنين المسالمين أن « يحققوا العدالة » بأنفسهم[308] [...] ». و ذلك ما يدلل على أن و جود جماعات من الشرطة الموازية أمر لا يستهان به.

إن العنف المجاني و الاغتيالات و المتابعات وفقا للملامح قد طبعوا يوميات جالية كانت كبش فداء عند الرافضين لاستقلال الجزائر الذي أصبح حتميا و عند أولئك أيضا الذين يريدون الانتقام لزميل أو قريب. و أمام مثل هذا الوضع، تذبذب مناضلو جبهة التحرير الوطني و طالبوا فيدرالية الجبهة بفرنسا أن تبذل جهدا كي تحول دون ذلك التصاعد في العنف :

« [...] دعنا من الحديث عن المصادرة و السرقة فهي أمور بسيطة أمام ما هو أمرّ و أدهى. إنهم يضربون خبط عشواء و يمزقون حتى الملابس. أي حنق و جنون هذا ! يجب أن يتوقف كل هذا. يجب إيجاد و سيلة أو حل على الأقل من أجل صد هذا القمع الإجرامي و الهدام. و الغريب أن كل هذا يحدث و منظمة الأمم المتحدة تفتح دورتها. فإذا كانت لا تفيد في أي شيء فلماذا نضعها في الحسبان. التنديد

و الاحتجاج لا يكفيان وحدهما أمام هذه المجازر. ما الذي بإمكاننا فعله ؟ هل هنالك من حل ؟ علينا إيجاده في أقرب و قت ممكن[309] ! ».

وفي الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1961، حاولت جبهة التحرير الوطني أن تنظم مظاهرات جماعية أمام العديد من السجون و أضرب سجناء جزائريون عن الطعام بمرسيليا. كما نظّمت النساء الجزائريات مظاهرة أمام سجن بوميط. و ما يخيف في هذه الأحداث حسب تقديرات مصلحة التنسيق و الإعلام هو إمكانية تنظيم مظاهرات أكبر[310]. و أهم من ذلك الرسالة المفتوحة التي بعثت بها الودادية العامة للعمال الجزائريين بتاريخ 10 أكتوبر 1961 إلى كل من السادة رئيس لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية، و رئيس حركة مناهضة العنصرية و الصداقة بين الشعوب، و أمناء الأحزاب السياسية، و غبطة الكاردينال فالتان، و رئيس مجلس السين العام، و الأمناء الفيدراليون، و اتحادات مختلف المركزيات النقابية و كذا إلى كل رؤساء تحرير اليوميات و الأسبوعيات الفرنسية. في هذه الرسالة، طلبت الودادية ردود فعلهم حتى يتوقف القمع الأعمى الذي يذهب ضحيته جزائريو مقاطعة السين[311]. و في الرسالة ذاتها، « اتهمت الودادية العامة للعمال الجزائريين مرة أخرى جزء من الرأي العام الفرنسي، الذي تتحدثون باسمه، لأنه يشجع الإبادة الجماعية التي يتعرض لها العمال الجزائريون و أنتم على ذلك ساكتون و به غير آبهين. إننا نطالبكم بوعي الدور المتواطىء الذي سيتهمكم به التاريخ غدا إذا [...] لم تتحملوا مسؤولياتكم و إذا لم تنددوا بصوت واحد لوقف مثل تلك الجرائم. و مهما كان الأمر، فإننا نتابع عن كثب سلوكاتكم و سنعرف بأي الطرق ستجيبون عن هذه الدعوى العامة[312] ». بهذه اللهجة الحادة، حاولت جبهة التحرير الوطني أن تحدث انتفاضة في الرأي العام الفرنسي خاصة و أن محرري تلك الرسالة لم يتوانوا

في الحديث عن « إبادة جماعية » للتذكير بعنف الشرطة كما لم يترددوا في تهديد أولئك الموجه إليهم نداؤهم.

لم يلق ذلك النداء آذانا صاغية لأن النقاش السياسي في تلك الآونة لم يكن يبحث عن تخفيف القمع الممارس على الجزائريين بل بالعكس. ففي صحيفة الباريزيان ليبيريه في عدد 14 أكتوبر 1961، كتب أ. دوفو مقالا تحت عنوان « حصيلة صارخة و عجز فادح في مكافحة و قمع الإرهاب في منطقة باريس » يروي فيه النقاش الذي دار بالجمعية الوطنية عشية البارحة :

« [...] « يؤكد » السيد فريدريك ديبون : « منذ ثلاث سنوات، قتل 68 شرطيا و جرح 250 و اعتقل أكثر من 39 مجرما في حين لم يحاكم أحد منهم [...]. و عبثا طالبت نقابات الشرطة بقوانين طوارئ جديدة. ما الذي سنفعله لعائلات عناصر الشرطة المساعدة الذين سقطوا قتلى ؟ » [...]. و يتوجه السيد أحمد جبور (وحدة الجمهورية) هذه المرة للحكومة بالقول : « كانت مهمتكم تحطيم جبهة التحرير الوطني و ضمان الإخوة. غير أنكم حطمتم الأخوة و عززتم جبهة التحرير الوطني ». »

ومن جهتها عنونت صحيفة لومانيتي في عددها الصادر يوم 14 أكتوبر 1961 مقالا يعالج الموضوع : « دعوات الغلاة المحتدية بالجمعية الوطنية لزيادة القمع ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا. » وقد علمنا أن « الوزير قد أعلن برمجة 000 345 فرنك جديد إضافي في ميزانية 1962 لشراء عتاد الشرطة كما كشف عن زيادة في الموظفين بباريس لوحدها بحوالي 1000 شرطي ينضاف إليهم 500 شرطي مساعد جديد ». و في التاريخ نفسه، أوردت ليبراسيون، في مقال بعنوان « السيد فراي يتحدث داخل الجمعية يتحدث عن هجمات جبهة التحرير و لكنه ينساها عند منظمة الجيش السرية ». و قد أكد هذا الأخير أنه لم يتق إلا لتحقيق هدف واحد :

« حماية حياة الشرطة و منع حصول أي لبس بين إرهابيي جبهة التحرير الوطني و العمال المسلمين ».

لم تستطع تلك الإجراءات أن تهدئ النفوس بل شجعت القمع. و بالنظر لحالة الاضطراب التي كانوا عليها، طالب مناضلو الجبهة مجددا من قيادتهم أن تعمل « لجنة الخمسة » أي شيء لوقف ذلك العنف. و كما يشير إليه ميشال لوفين فإن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لم تكن لتقبل بوضع كهذا من دون أي رد فعل. و ذلك ما سيكون له وزنه في اللعبة الدبلوماسية[313]. فرهانات المفاوضات النهائية و صراعات النفوذ داخل جبهة التحرير الوطني دفعت بهؤلاء القادة أنفسهم لتنظيم مظاهرات ضخمة.

تنظيم مظاهرة 17 أكتوبر 1961

مسألة تنظيم مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أكثر تعقيدا مما تبدو عليه. فقد برهن المؤرخان نيل ماكماستر و جيم هاوس في مقالهما المشترك على الدور الأكبر الذي تحملته « شبكة الزواوي » بقيادة مسؤولها الفيدرالي الذي يحمل الإسم نفسه في تحضير تلك المظاهرة. فحسبهما كان فرض حظر التجوال بتاريخ 5 أكتوبر 1961 هو العامل المفجر لتلك المظاهرات. فبينما كانت اللجنة الفيدرالية تتأهب لتنظيم مظاهرات لإحياء ذكرى 1 نوفمبر 1954، عقد الزواوي اجتماعا طارئا في ضم مراقبي الجبهة الجهويين الثلاثة بباريس. و في السابع أكتوبر، أبلغ عمر بوداود مذكرة عاجلة « يطلب منه فيها الترخيص بتحد ممنهج ضد حظر التجوال حيث يتظاهر الرجال و النساء و الأطفال بعد الساعة الثامنة و النصف ليلا في شوارع الأحياء الجزائرية[314] ».

في العاشر أكتوبر 1961، قررت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، في اجتماع مجلسها، تنظيم مظاهرات حاشدة بباريس لكل الجزائريين ما عدا الشيوخ (المكلفين برعاية الأطفال الصغار[315]) و كذا المداومين أي أعوان

الأتصال المحليين بوصفهم المسؤولين عن الودائع[316] و الذين لو اعتقلوا لكان ذلك خطرا حقيقيا على التنظيم السياسي و الإداري. لقد كلف علي هارون بكتابة التعليمات المتعلقة بتنظيم المظاهرات الجماهيرية الوشيكة. أما الزواوي بمساعدة مسؤولي المراقبة الثلاثة بباريس، فكانت مهمته تطبيق تلك التعليمات و بتعبير آخر تنظيم مظاهرات أكتوبر.

كانت التعليمات صارمة : يمنع حمل أي سلاح. فالجبهة كانت تتوقع ردا عنيفا من الشرطة و لذلك وضعت « أصدقاء فرنسيين* » في بعض مراكز المراقبة. قررت المظاهرات ليوم 14 أكتوبر إلا أنها أجلت ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر و كان يجب أن تتم على مراحل زمنية ثلاث :مظاهرات حاشدة، إضراب التجار و مظاهرات النساء.

وبدعوتها جزائريي باريس و ضواحيها لخرق حظر التجوال، كانت لجنة الخمسة تهدف أيضا لإعادة تجربة مقاطعة 1958 التي دفعت بوزير الداخلية لإلغاء حظر التجوال المطبق على أهالي شمال إفريقيا بعد أوت 1958. و لكن في هذه المرة، استجاب القرار لرغبة القاعدة التي رأت في تلك الأمسية فرصة للتعبير عاليا عن اضطرابها جراء القمع الأعمى التي راحت ضحيتها منذ نهاية صيف 1961.

لم تعط تعليمات مظاهرة 17 أكتوبر لمختلف المسؤولين إلا في آخر لحظة لأن « نجاح الرد على حظر التجوال كان يتوقف على السرية المطلقة في نشر تلك التعليمات[317] ».

وما إن تبلغهم التعليمات حتى يستدعي المسؤولون « عناصرهم » – على حد التعبير الذي و جدناه في عديد التقارير – « حان الوقت لتنظيم الموكب[318]. غير أن المناضلين اشتكوا، كما ورد في عدة تقارير من استلامهم المتأخر لتلك الأوامر مما حال دون تجنيدهم لكل » قواعدهم[319] ».

و بالفعل، لم يحدث تبليغ التعليمات في وقت واحد و يبدو أن مسؤولي حي نانتير القصديري كانوا أول من تلقوها[320].

وبسبب ذلك التنظيم الذي طغى عليه تداول الأخبار و الإشاعات، اعتقد بعض الناس أن المظاهرة ستكون في صبيحة 17 أكتوبر. و ابتداء من منتصف النهار، بدأت بعض المجموعات في التجمهر بأحياء لامادلين و الأوبيرا تبعتها مباشرة مجموعة من الاعتقالات. و سرعان ما أذاع راديو أوروبا 1 تلك الأخبار و توقعت مظاهرات أكبر و أوسع في حوالي الساعة السادسة زوالا[321]. و من قراءة المقطع التالي، يتبين أن الفيدرالية قامت بعد ذلك بتحقيق لمعرفة المسؤولين عن تلك « المظاهرات الأولية » :

« بعد تحقيق معمق مع الاطارات و العناصر، نؤكد أن التعليمات قد بلغت و شرحت شفويا على أحسن وجه لكل الإخوة. و لم نكن على علم بخرق تاريخ و ساعة انطلاق المظاهرة.

غير أنه و تبعا لإشاعة لم نتأكد منها بعد، أخطرنا المنظمين أن قطاعا قد أخطأ في التوقيت و بدأ التظاهر في الصبيحة عوض المساء. و الحقيقة أنه اتضح بعد التحقيق أن القطاع كان حاضرا في اجتماع ذلك اليوم في الساعة السادسة زوالا لتلقي التعليمات الإضافية.. و بمجرد ما بلغته تلك الإشاعات احتج بقوة شديدة.

وعليه، انتقلنا لعين المكان للتحقيق مع عناصر قاعدته و قد أبلغونا بالتعليمات كما فهموها و لم يتظاهر أحد منهم في الصباح. و بالإضافة لذلك، نؤكد لكم أننا لم نسجل أي تجاوز[322]. [...] ».

إن حرية التظاهر نسبية للغاية. و بالفعل، نصت تعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أن « كل امتناع عن المشاركة في مقاطعة حظر التجوال العنصري و بالتالي تجاوز الأوامر الموضحة أعلاه سيعتبران كتخلّ عن أداء الواجب و سيكونان عرضة لعقوبات خطرة تصل حد[323]... ». ضف إلى ذلك، فقد حرص مناضلو جبهة التحرير على زيارة الفنادق التي يقيم

بها الجزائريون و تسجيل أسماء الذين لم يتظاهروا كما يشهد به محضر المظاهرة الذي كتب عليه أحد المسؤولين :

« [...] أما فيما يخص الذين لم يخرجوا (الخوافين)، فقد خصصنا لذلك الغرض خلايا زارت الفنادق و لدينا ألقاب و أسماء و عناوين أولئك الذين خرقوا الأمر[324]. [...] ».

وبالإضافة لذلك، عثرنا في محفوظات مديرية الشرطة على شهادة صهر أحد الأشخاص يبدو أن الجبهة قتلته لأنه رفض المشاركة في المظاهرة :

« [...] لقد قتل إما بمقبض سلاح و بضربة عصا في يوم المظاهرة حيث دخلت عناصر من جبهة التحرير للمرقد حاملة رشاشات لإخراجهم فرفض صهري و حينها انهالوا عليه ضربا[325]. [...] ».

وحتى تجري المظاهرة على أحسن وجه، نصبت مصلحة للنظام أشرف عليها مناضلون[326] مهمتهم طمأنة الفضوليين من المتفرجين و السهر على ألا يخرج أحد عن الصف و يغادر الموكب[327]. و منذ مغادرتهم محال إقامتهم، سار الجزائريون في مجموعات صغيرة نحو الشوارع الكبرى يجمعهم أمر واحد مشترك هو التظاهر سلميا.

مظاهرة 17 أكتوبر 1961

إن هذه الجمهرة الكبيرة من رجال و نساء و أطفال و المتجهة نحو باريس قد أقلقت المارة و أثارت انتباه بعض أعوان الإدارة المستقلة لنقل باريس في الضواحي حيث أخطروا الشرطة مما مكنها من توقيف الجزائريين و هم يخرجون من عربات الميترو[328]. و قد ورد في العديد من تقارير مسؤولي جبهة التحرير الوطني أن بعض سائقي الحافلات رفضوا اقتياد الجزائريين لباريس[329]. و من خلال قراءتنا لتلك الشهادات، يمكننا تخمين الدهشة

و حتى الخوف الذي انتاب بعض الأشخاص جراء تدفق هؤلاء الجزائريين و هؤلاء المقيمين الذين تظاهرت أغلبية السكان الفرنسيين بتجاهلهم. إن المقاطع التي ستقرؤون تمكننا من بناء تصور أشمل عن ردود فعل الفرنسيين الأولية حيال المتظاهرين و هذا قبل المواجهة المحتومة :

« [...] لقد سجلنا أنه حتى مراقبي تذاكر الميترو كانوا في دهشة من أمرهم خاصة أمام الكم الهائل من الركاب ذوي البشرة الشمال إفريقية. و في آخر المطاف، كان ذهول المراقبين قويا لدرجة أنهم تركوا إخواننا يقلون الميترو دون أي رقابة على التذاكر[330]. ».

« [...] لقد احتار السكان الباريسيون حد اصّاعدت فيه أرواحهم مما رأوه من وحدة صفوفنا و قوة تصميمنا و عزيمتنا.. لقد صفق لنا بعض سائقي السيارات و بالتأكيد بعض الديمقراطيين. أما في المصانع، فقد اندهش كل العمال الفرنسيين لهذه المظاهرة و عبروا عن تقديرهم أمام وحدتنا و هدفنا المرسوم[331]. [...] ».

تعجب، ذهول، سخط و لكن أيضا شيء من التصفيق.. تلكم ما كانت عليه ردود فعل السكان الفرنسيين لحظة مرور المتظاهرين أمامهم. إن تلك السلوكات على تنوعها لتوحي بمدى انقسام الرأي العام أكثر من أي و قت مضى حول مصير الجزائر أشهرا قليلة قبل الاستقلال. من ناحية محافظة الشرطة، تم الشروع منذ الصبيحة في تنفيذ تعليمات و اضحة : « اقبضوا على أكبر عدد ممكن من المتظاهرين بمجرد وصولهم لنقاط التجمع المحددة إما بالميترو أو بالحافلات أو اعتراضهم عند مداخل أو جسور باريس[332]. » ومنذ الصباح، لاحظ الباريسيون تواجد أعداد هائلة من قوّات حفظ النظام. فقد جند أكثر من 000 70 شرطي و كذا سريتين من الوحدات الجمهورية للأمن و ثلاثة فصائل من الدرك المختصة في مكافحة الشغب. لقد جابوا باريس و احتلوا كل المواقع الاستراتيجية[333] : 230 1 شرطي بالقطاعات التي كانت هدفا لجبهة التحرير من جسر نويي لغاية ساحة الجمهورية و كذا في

عدد آخر من الجسور و بوابات باريس. و مباشرة بعد السابعة مساء، ارتفع العدد إلى ألفي رجل بدعم من 800 عون التحقوا بخدمتهم المسائية[334].

ديوان مدير شرطة باريس في حالة غليان، حيث قرر موريس بابون أن يستولي على حافلات مؤسسة نقل باريس، و كذا على بعض معاهد التدريب الرياضية بباريس بغرض الإعتقالات القادمة. أما البقية فأضحت معروفة حيث قتلت الشرطة بعيارات نارية بعض المتظاهرين في أماكن عدة، و اعتقلت الكثير منهم. غير أن المحفوظات التي اطلعنا عليها حول هذا الموضوع مكنتنا من فهم أعمق للجنون الإجرامي الذي و قع خلال « ليلة الرعب و العار تلك ». كما مكنتنا الوثائق المستخرجة من محفوظات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من السير جغرافيا على خطى المتظاهرين و تقدمهم... و ملاحظة كيف وقعوا في شرك النظام القمعي الذي وضعه موريس بابون سنة 1958 حيت استحوذ على الحافلات و مراكز الاعتقال، الخ... لقد خطط لكل شيء من أجل التصدي لهذه المظاهرة السلمية.

على مشارف جسر نويي

لقد تلقى عميد شرطة بيتو، بيار ميزيار، الأمر أن يسيطر على جسر نويي. و في حوالي الساعة الثامنة ليلا، بلغ عدد عناصر شرطته 65 بما فيهم 22 عونا إضافيا[335]. و لنحاول الآن أن نرى ما الذي حدث بعد ذلك فعلا. فحسب أحد مناضلي الجبهة، « [...] تجمّع الإخوان بلاديفونس ثم و اصلوا طريقهم صامتين عبر الشوارع إلى غاية جسر نويي، حيث اصطدموا بحاجز مكون من الوحدات الجمهورية و الحركى و الشرطة. و ما إن اقتربوا منهم بحوالي عشرة أمتار حتى أطلق أحد الحركى النار على إخواننا فقتل منهم إثنان يبلغان من العمر 18 و 30 سنة. لقد اغتالتهما أيادي خونة في خدمة الاستعمار ؛ ثم انهالت عناصر الوحدات الجمهورية على إخواننا ضربا بعصيّهم و مقابض

أسلحتهم و طرحوهم أرضا على وشك الموت. غير أن كل ذلك لم يمنع إخواننا عن مواصلة مظاهراتهم رغم ما ساد من اضطراب أثناء إطلاق النار، لأن بعضهم أراد الفرار لكن المناضلين كانوا هناك ليمنعوهم من التولي. لقد ساد الانضباط الصارم كل المواكب[336]. [...] ».

هذا المقطع هو في الواقع، الشهادة الوحيدة الخاصة بجسر نويي التي عثرنا عليها في محفوظات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا التي استطعنا الاطلاع عليها. لقد كانت المسافة الفاصلة حينئذ بين المتظاهرين و الشرطة قصيرة جدا مما أدى بالضرورة إلى تصادم بالقوة. فمن جهة، يريد مئات الأشخاص عبور هذا الجسر و من الجهة الأخرى شرطة تتمثل مهمتها في منعهم العبور. و تؤكد شهادة محمد الأمين، أحد المتظاهرين الحاضرين بجسر نويي و التي جمعها حان لوك إينودي يوم 14 أفريل 1987[337] ما ذهب إليه المقطع الذي أوردناه أعلاه.

ولكن من جهة قوات حفظ الأمن، يختلف المشهد و تدعمه شهادة أحد المدنيين مختصر اسمه ج. ك يبلغ من العمر 38 سنة و يعمل إطارا ساميا في شركة بكولومب. كان حاضرا فوق جسر نويي بجوار الشرطة. و في شهادته تلك، يبدي ج. ك نوعا من الحماسة المبالغ فيها حيث يقول :

« [...] غادرت حينها سيارتي متجها نحو قوات الشرطة التي أقامت حاجزا حتى أقدم لها يد العون، لأنها كانت أقل عددا من المسلمين القادمين صوبها. و هكذا وجدت بشارع الجنرال ديغول ببيتو بين رصيفي الجهة اليسرى و أنت تصعد نحو لاديفونس بمحاذاة مرقب شركة نقل باريس. و في لحظة من اللحظات، بلغ مسمعي صوت طلقات نارية من ناحية المسلمين باتجاه قوات الشرطة. سمعت تلك الطلقات و رأيت بأم عيني الشعل تخرج من مواسير الأسلحة. و هنا ليس بوسعي التأكيد ما إذا كانت أسلحة أوتوماتيكية. أنا متأكد أن الطلقات

الأولى انطلقت من جهة أهالي شمال إفريقيا. و بعدها، تحتم على الشرطة أن ترد حتى تدافع عن نفسها و تحرر نفسها منهم[338]. ».

غذاة ذلك، حرص أن يتصل هاتفيا بقسم شرطة بيتو معلنا أنه يريد الإدلاء بشهادة. و ما إن سجلت تلك الشهادة حتى أرسلت لديوان مدير الشرطة و في الملف ذاته توجد مذكرة مفادها : « إنه شاهدكم الأول فيما حدث بجسر نويي. » وفي رسالة مؤرخة في 19 أكتوبر 1961، طلب ج. ك. من موريس بابون أن يبلغ تهانيه لعناصر الشرطة لأنهم استطاعوا على قلتهم أن يوقفوا المتظاهرين. و بعدها، كتب إليه موريس رسالة شكر بتاريخ 8 نوفمبر 1961 و مما جاء فيها :

« [...] أشكركم على الاهتمام الذي تفضلتم بالتعبير عنه حيال المهمة الثقيلة و الحساسة التي تقع على عاتق شرطة باريس في الظروف الراهنة. و اسمحوا لي أن أطمئنكم أن تقديرك و عرفانك الموجه للشرطة قد بلغها و أعجبت به أيما إعجاب[339]. [...] ».

من الأكيد أن فرحة مديرية الشرطة كانت عارمة بحصولها على مثل تلك الشهادة التي تبرىء عناصر الشرطة الموجودين بجسر نويي. شهادة دعمتها إحدى ساكنات الدور الأول بـ 9 شارع الجنرال ديغول (في إطار التحقيق القضائي حول القتلى و الجرحى حيث تم الاستماع لكل السكان المجاورين للأرقام الأولى من ذلك الشارع). فحسبها، يبدو أن أحد الأعوان هو الذي أطلق وابلا من الرصاص دفاعا عن النفس لأن المتظاهرين أطلقوا عليه النار[340]. و في المقابل، أكدت ساكنة أخرى بالعمارة نفسها ما أخبرتنا به تقارير فيدرالية جبهة التحرير الداخلية. لقد صرحت أنها شاهدت »شرطيين و هما يطلقان عيارات في الهواء لتخويف مجموعة من أهالي شمال إفريقيا الذين كانوا يرمونهم بشتى الأشياء و الأجسام. و على بعد بضعة أمتار من مدخل العمارة، أطلق أحد « الحركى » نيران رشاشته[341] ».

أما الصحافة فقد دخلت في شقاق : فمن جهة، لم يتوقف بعض الصحافيين عن التوكيد أنه في عموم المظاهرة كانت الطلقات الأولى من جهة المتظاهرين (صحافة اليمين و أقصى اليمين) المسلحين « بعصي » و « رشاشات ».

وتقدم لنا تلك الصحافة ذاتها المتظاهرين على أنهم عصابة من المخربين نافية كلية الجانب السلمي في المظاهرة.

ومن الجهة الأخرى، نقرأ العكس تماما (صحافة اليسار) حيث تم التركيز على عنف و قمع الشرطة ضد المتظاهرين العزل.

وفي الكتاب نفسه دائما، يصرح جان بول برونيه أنه يبدو من المحتمل أن « تكون الطلقات انطلقت من صفوف فرق صواعق جبهة التحرير و أنهم لم يستهدفوا الشرطة عمدا. و يبدو أن الأحداث قد جرت كما لو أن عناصر الصواعق قد أرادت إحداث مواجهة تمكن جمهور المتظاهرين من عبور الجسر.. مواجهة كانت ستخلف عددا من القتلى و الجرحى كانت جبهة التحرير ستحمل مسؤوليتها لقوات الشرطة أمام الرأي العام الدولي[342] ». و في معرض دراسته، يشير أننا كنا في منطق حرب و أنه إذا كانت المظاهرة سلمية فإنها مع ذلك تدخل في استراتيجية حرب كما أن كل ضعف في موازين القوة بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني كان سيدفع ثمنه رئيس الدولة أثناء المفاوضات القادمة[343]. و الواقع أننا لم نعثر في أي و قت من الأوقات في كل تقارير الفيدرالية الداخلية على أي أثر يدل على أن مناضلين مسلحين كانوا وسط المتظاهرين أو على أي طلقات نارية ضربت من الموكب. كما أن الشرطة لم تعتقل أي متظاهر مسلح.

لقد هدفت الفيدرالية من خلال احترام أمر التظاهر سلميا و التأكد من عدم تسلح أي متظاهر إلى تقديم مجموع المهاجرين الجزائريين كضحايا أبرياء لشرطة حقودة و عنصرية تمثل دولة استعمارية.

ساحة ليتوال

لقد احتلت قوات حفظ الأمن الساحة قبل وصول المتظاهرين لأن قيادة الأركان تولي عناية خاصة لهذا القطاع[344]. لقد حاصروا الحي و تموقع البعض منهم في مخارج الميترو و ما إن بدأ الجزائريون في الخروج في حوالي الثامنة ليلا حتى قاموا باعتقالهم تحت ضربات مقابض الأسلحة و الهراوات :

« [...] بوصولنا ساحة ليتوال، وجدنا أعوان الشرطة هناك حيث أوقفوني و يداي فوق رأسي و في الوقت نفسه كنت أرى الشرطة تضرب الناس بمقابض أسلحتها و الهراوات.. ثم أخذوني للمكان المسمى بورت دي فارساي[346]. [...] ».

وأمام التدفق المتزايد للعدد الهائل من المتظاهرين، لم تعد الحافلات المستحوذ عليها كافية مما دفع بالشرطة « لتجميع » الجزائريين في قلب الساحة خلف موانع معدنية[347] :

« [...] شيئا فشيئا تزايد عدد إخواننا بسرعة فائقة حتى أن حافلات الشرطة و حافلات شركة النقل المحجوزة لم تعد كافية. و عليه، ظل العديد من إخواننا أيديهم على رؤوسهم جاثمين على ركبهم منحنية رؤوسهم. ضرب الكثير منهم بالعصي على أدمغتهم و لم يوفر لهم أي علاج و أبقوهم على تلك الحال ساعات عديدة تحت الأمطار و كذلك فعلوا مع الأطفال[348]. [...] ».

ويشير أحد حاملي الحقائب كان موجودا حينها لعنف الشرطة بالقول :

« شانزيليزيه، الساعة الثامنة ليلا..

الشارع خال تقريبا من المارة. و صول متزايد للشرطة.. أعداد هائلة من الشرطة في زي مدني. كانوا في انتظار الجزائريين عند بوابات الميترو حيت اعتقلوهم بسرعة فائقة و جمعوهم في ساحة ليتوال.. كان الأعوان يضربون بالهراوات و يشتمون و يبدو أنهم كانوا خائفين. لقد اعتقلوا قرابة مائتي شخص ظلوا على هدوء و عزة نفس و تصميم.

بعض النسوة المسلمات (30) يصرخن احتجاجا و منهنّ من كنّ برفقة أطفالهن.. لقد أُهنَّ و عوملن بقسوة في معظمهن. و يبدو أن عناصر الشرطة بزي مدني كانوا أكثر وحشية. لقد تكدست الحشود أكثر فأكثر مندهشة غير مدركة لما يحدث و في حيرة من أمرها لكنها ظلت صامتة. بعض الأشخاص من المتذمرين يحاولون إنهاض الجزائريين المصدومين و يدافعون عن النسوة و أطفالهن من سياط القمع الوحشي.. و لكن سرعان ما عملت الشرطة على تفريقهم. و تباعا، كانت الشرطة تقتاد المتظاهرين في الحافلات غالبا باتجاه لاكونكورد[349] ».

وتأتي شهادة جوزيت برانسون التي جمعها جان لوك إينودي[350] لتؤكد المقاطع التي سردنا آنفا : لقد قامت قوات الشرطة فعلا بضرب المتظاهرين بالهراوات في قطاع إيتوال – فاغرام – تارن. مما يدل على أن الاعتقالات لم تتم من دون صدامات كما ذهب إليه تحليل جان بول برونيه[351].

محطة سان لازار

عمدت الشرطة لتوقيف كل الأشخاص من ذوي البشرة الشمال إفريقية بمجرد نزولهم من القطار. و حسب التقارير الداخلية التي تمكنا من الأطلاع عليها، يتضح أن عناصر الشرطة فضلت في بداية المطاف أساليب الردع حيث طلبوا من الجزائريين أن يعودوا أدراجهم. و لكن أمام رفض هؤلاء، لجأت كما فعل زملاؤها في مناطق أخرى من العاصمة إلى الضرب و القمع. و نظرا لمشاهد العنف التي نجمت عن ذلك، حاول بعض الفضوليين من المارة أن يقنعوا من و صلوا لتوهم بالرجوع حيث أتوا و لكنهم فشلوا.. كما يدل عليه هذا المقطع :

« [...] خرجت من بيتي باتجاه الأوبيرا بأرجنتاي. و هناك ركبت القطار نحو سان لازار. و لما نزلت من القطار، أقبل علينا فرنسي ليخطرنا بوجود أعوان شرطة يعتقلون كل الجزائريين. قلت له، لقد جئت لأؤدي واجبي و لست خائفا من

الشرطة.. و اصلت طريقي و ما إن بلغت سلالم ميترو سان لازار حتى استوقفتني الشرطة قائلة : ماذا جئت تفعل هنا فقلت:جئت في نزهة. حينها تم اقتيادي في حافلة لغاية مركز شرطة شانزيليزيه و هناك انهالوا علي ضربا في الظهر و الرأس و في الذراع اليسرى و بعدها اقتادوني لقصر الرياضات[352]. »

شاطليــه

قامت قوات حفظ الأمن بحشد كل المتظاهرين الموقوفين بشتى مناطق العاصمة في محطة ميترو شاطليه قبل أن تحولهم إلى الأماكن التي استحوذت عليها لذلك الغرض. و هناك و قعت مشاهد عنف إليكم شهادة بها :

« [...] بعدها اصطحبونا لشاطليه و هناك ألحق بنا إثنا عشر شرطيا مقسمين صفين الضرب بالهراوات مما تسبب لي في كسر خطر بالرأس.. و لما فقدت الكثير من دمي اضطروا لنقلي للمستشفى حيث أجريت لي عملية جراحية من دون تخذير. و في شاطليه كنت استخرجت من أوساط الحشود خمسة جرحى من إخواني تلقفهم الموت بعدها جراء الضربات التي تلقوها من جلاديهم. ثم نقلت بعدها إلى لابورت دي فارساي (قاعة الرياضات) حيث بقيت لغاية إطلاق سراحي يوم 21 أكتوبر 1961. و بمستشفى بوكيكو، سلمت لي بطاقة طبية تخص عمليتي الجراحية.. و هذا هو إخواني الأعزاء ما أعطانيه الاستعمار في نهاية المطاف[353]. [...] ».

يمكننا أن نتحدث بشأن هؤلاء القتلى الخمسة الذين تروي قصتهم هذه الشهادة و يمكننا أن نتساءل عما إذا هؤلاء الأشخاص لم يصابوا « فقط » بجروح خطرة. غير أنه لا يمكننا أن ندحض بطريقة لا لبس فيها فرضية ما إذا كان بعض الجزائريين قد ماتوا بسبب جروحهم. و هل يجب التذكير مرة أخرى أن الشرطة قد لجأت إلى عنف أعمى و أنها نصّبت « لجنة استقبال » و أنه يكفي أن تلحق الضربات العنيفة بالرأس حتى يكون الموت محققا كما

تشهد به وفاة غي شوفالييه. زد على ذلك ما كشفته تقارير أخرى عن الوجود الفعلي لـ « لجنة الأستقبال » تلك و حقيقة مقتل بعض الجزائريين هناك. و للاستدلال على ما قيل، علينا بقراءة هذه المقاطع :

« [...] ثم نقلوني إلى مكان التجمع بشاطليه و ما إن نزلنا من الحافلة حتى مررنا وسط صف من عشرة أعوان شرطة يضربون بهراواتهم بوحشية يمنة و يسرة. من جهتي، أخطر ضربة تلقيتها كانت بكليتاي. رأيت بأم العين أحد إخواني ميتا هناك. بعدها بقليل، وصل بعض الحركى لكني لم أرهم يسيئون معاملة إخواني. و في حوالي الحادية عشرة ليلا، رحلوني من هذا الحبس إلى قصر الرياضات ببورت دي فارساي[354]. [...] ».

« [...] ثم ركبنا شاحنة مساجين نقلتنا إلى شاطليه. و قبل النزول سمعت رجلا يبدو كبيرا في السن يقول :أنا هو لجنة الاستقبال. كانت بيده هراوة يضرب بها كل من يمر أمامه. لقد حشدنا الواحد في وجه الأخر و منا من كان على ركبتيه و الآخرين قعودا. لقد رأيت الدم يسيل من كل موضع في رأس أحد الإخوة الجزائريين طريحا فوق مجرى مائي و هو يبكي[355]. [...] ».

ولم يتردد بعض الشرطة الموجودين بشاطليه في سرقة محافظ نقود المتظاهرين[356]. « لجنة استقبال »، قمع أعمى و سرقة. لقد أنبأت محطة شاطليه بما سيحدث لاحقا في مختلف أماكن الاعتقال.

ريبوبليك

في أروقة الميترو، يتجه العديد من الجزائريين نحو أبواب الخروج. علامات المفاجأة و القلق بادية على وجوه من يلقاهم من الأوروبيين. يصلون الساحة من كل حدب و صوب. و بالمكان يوجد مناضلون يمنعونهم من السير فوق الحدائق و المساحات الخضراء. يتشكل موكب و يتجه نحو نهج سان مارتان. الصمت يعم الأرجاء. أوقفت حركة السيارات حتى يعبر

الموكب و ظل المتظاهرون فوق الأرصفة لغاية نهج سان مارتان. في البداية، تخوف بعض الأوروبيين فانصرفوا مسرعين حتى طمأنهم بعض الجزائريين و أكدوا ألا خوف عليهم. و رغم كل ذلك، ابتعد الأوروبيون و هم يرون تلك الجماهير الجزائرية و هي تتوافد من كل ناحية. لم يحدث أي عارض طوال المسار و لم يسجل أي حضور لقوات الشرطة[357].

بون نوفال

يعلم الجميع اليوم أن هذا المكان شهد إطلاقا للنار ذهب ضحيته العديد من المتظاهرين. لقد اطلعنا على مجموعة تقارير داخلية بمحفوظات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و كان عددها ستة تروي خمسة منها بالتفصيل ما حدث حينها. و لكن ما نقرأه يختلف عما أوردته صحيفة لومانيتي في عددها الصادر يوم 19 أكتوبر 1961 حيث كتبت : « ركنت حافلة شرطة قبالة مسبح نبتونا. و على بعد عشرة امتار من هناك، توقفت مقدمة موكب المتظاهرين. لا يوجد أي تهديد للشرطة داخل حافلتهم. غير أن السائق نزل من الحافلة عاري الرأس و اعترض طريق الجزائريين، الذين لم يحركوا ساكنا، و أطلق عيارا ناريا في الهواء. نزل أعوان الشرطة الآخرون و أطلقوا النار على الحشد[358]. » وبالفعل، حسب تلك التقارير، بلغ الموكب نهج بون نوفال تعلوه هتافات « تحيا الجزائر الجزائرية ! »، الخ. حاول أثناءها بعض المتظاهرين منع مرور حافلة شرطة و كذا بعض السيارات الأخرى. و في ذلك الوقت بالضبط الذي أطلقت فيه الشرطة، التي ظلت هادئة، النار على التجمهر موقعة العديد من الجرحى[359].

وهنا يلاحظ أحد حاملي الحقائب بالقول :

« في أعالي طابا لو جيمناز.. الساعة التاسعة ليلا و أربعون دقيقة.. نهج بون نوفال خلف الإخوان ؟ 10 حافلات شرطة الوحدات الجمهورية

قبالة حافلة شرطة متوسطة
الشرطة من داخل حافلاتها تهدد بمسدساتها
طلقة نارية 3 قتلى ؟ 5 جرحى ؟
ثم عشرة بعد ذلك
لم يقم الإخوان بأي هجوم. تحطيم بعض الواجهات.
هلع. ضرب بالهراوات.
هروب جماعي
في الساعة التاسعة ليلا و خمسين دقيقة، بدأت المطاردات حسب الملامح[360]. ».

أما من جهة قوات حفظ النظام، فمرة أخرى يختلف المشهد و يتم تبني أطروحة حمل المتظاهرين للسلاح و أنهم أول من بدأ بإطلاق النار[361]. و بالفعل، توضح لنا أكثر صحيفة لوموند في عددها الصادر يوم 19 أكتوبر 1961 حقيقة الوقائع و تؤكد ما كشفته التقارير الداخلية و حتى ما ذهبت إليه جزئيا صحيفة لومانيتي في مقالها الذي سبق و اشرنا إليه :

« [...] كانت الحافلة مكتظة عن آخرها بالجزائريين الموقوفين قبالة جمهرة من المتظاهرين الغاضبين. لقد شاهدت، يروي أحد الشهود، السائق و هو ينزل من الحافلة. كان شاحب الوجه و بيده مسدس. و من شدة خوفه من الحشد و هتافاته و هو يتقدم نحوه، صرخ بأعلى صوته : « إن تقدم أحدكم خطوة أخرى، أطلقت عليه النار ! ». لم يرع المتظاهرون بل واصلوا تقدمهم حينها أطلق الشرطي عيارين ناريين في الهواء ثم وجه طلقاته نحو المتظاهرين. و يبدو أنه ما إن سمع زملاؤه المخوذين تلك الطلقات حتى هرعوا و أطلقوا بدورهم حوالي عشرين طلقة نارية محدثين هلعا كبيرا في و سط الجمع[362]. ».

وبعد إطلاق ذلك الوابل من الرصاص، استمر عناصر الوحدات الجمهورية في ضرب الجزائريين بالهراوات ثم اعتقلوا العديد منهم :

« في الجهة المقابلة لـ 23 و 25 نهج بون نوفال، رأيت 5 جزائريين ممدين على الأرض (فيهم واحد على الأقل بدا لي ميتا). سمعت عن حالات أخرى بشارع فيرال حيت أحاطت شرطة الوحدات الجمهورية بالأبواب و انهالت ضربا على الجزائريين و لكن إجمالا لم تعتقل أحدا منهم.. و لكن حدثت اعتقالات في أماكن أبعد توزعت عليها عناصرها.. لكنني حين مررت بفوبورغ سان دونيه، لم أجد لها أثرا[363]. [...] ».

أوبيـــرا

لقد كان الموكب المتجه نحو أوبيرا بهيجا حيث أطر جهاز التنظيم التابع للجبهة جمهور المتظاهرين. جهاز يخفف الوطأ عن المتأخرين و النساء ذوات الخطى البطيئة كما يعنى بإدارة المرور و في بعض الأحيان يسهر بعناية من الخلف على ضبط المتظاهرين. و في بعض الحالات و رغم الضوء الأخضر، يوقف المناضلون السيارات مظهرين شجاعة لا يطالها أي خوف أو خشية[364] ». كانت قوات حفظ النظام تتبع الموكب رغم ما يظهر على بعض عناصرها من غضب :

« [...] لقد رآى مفتشو الشرطة الذين كانوا بيننا بأم أعينهم كيف كانت تدار عملية جبهة التحرير الوطني. [...] و قد شاط بعضهم غيظا و هم يتحدثون إلى بعض منظمينا : لقد تركنا لكم الحبل على الغارب لكنكم أفضتم الكأس[365]. [...] ».

كانت الصحافة حاضرة. و كانت الحشود المسرورة تهتف مرددة الشعارات نفسها و لم يكن يفصل بين المتظاهرين الأوائل و عناصر الشرطة الحاملة لمسدساتها بأيديها إلا بضعة أمتار. و ظل المتظاهرون و الشرطة وجها لوجه لعشر دقائق و كأنهما في وضعية المبارزة. طلب قائد الوحدات الجمهورية من المتظاهرين أن يتفرقوا مفاوضا جهاز الجبهة المكلف بالتنظيم. عاد

الموكب على أعقابه ثم أعلى الطريق باتجاه لاريبوبليك[366]، كما يشير إليه أحد حاملي الحقائب كان حاضرا هناك :

« [...] الساعة الثامنة ليلا و 15 دقيقة خلف محطة مونمارتر، يتجه رتل كبير من الجزائريين نحو الأوبيرا. 000 2 ؟ 000 3 ؟ لا نسمع أي هتافات.. بعض المسؤولين ينظمون الصفوف و يديرون المرور. نقطة توقيف بحزام من الوحدات الجمهورية و الشرطة كل يحمل رشاشه و مسدسه بيده. و لما بلغ الجمع مستوى قاعة السينما الكبرى قبيل الأوبيرا، طلب قائد الوحدات الجمهورية من الإخوان أن ينفضوا فدارت رؤوس الصفوف رجع الرتل الذي احتل كل الطريق على أعقابه. حينها علت الهتافات و زغاريد النسوة و كذا وابل من التصفيق. عناصر الوحدات الجمهورية و الشرطة تتبع في هدوء خطى الجموع منذرة الناس بأنها ستطلق النار و أنه من الأحسن لهم الرجوع إلى منازلهم. ردود فعل إيجابية من الحاضرين. الصحافة المكتوبة و الكثير من المصورين بعين المكان.. معا سنتابع مجريات المظاهرة : تشتت الجمع في الساعة التاسعة ليلا و أربعين دقيقة – الكل تفرق بالحي. و هنا بدأت الشرطة مطاردتها للجزائريين[367]. [...] ».

في حوالي الساعة الثامنة و الربع ليلا، لاحظ أحد حاملي الحقائب أنه تم تجميع الجزائريين الخارجين لتوهم من الميترو حيث صففوا أرتالا أرتالا موضوعة أياديهم فوق رؤوسهم و اقتيدوا نحو الحافلات. لقد تمت الاعتقالات في هدوء.. كما لاحظ قلة مظاهر العنف عند الشرطة[368]. في الساعة التاسعة ليلا، وصل موكب آخر لساحة الأوبيرا. استوقفه حوالي عشرون شرطيا بسلاحهم مما دفع بالمتظاهرين للتراجع متجهين نحو لاريبوبليك[369].

وبنهاية تلك الليلة، اعتقل متظاهرون آخرون و لكن عكس بداية الأمسية حيث قامت الشرطة باعتقالات من « دون عنف يذكر و أكثرها كانت للسكارى[370] »، ضرب المتظاهرون هذه المرة بالهراوات قبل أن يحالوا على الحافلات التي احتجزتها مديرية الشرطة[371].

نهـج بواسونيـار

وكيفما كان، و اصل الموكب طريقه إلى أن تجاوزت حافلات الشرطة المتظاهرين على يسارهم ثم توقفت بمفترق طرق نهجي بون نوفال و مونمارتر. و من دون أي إنذار، نزلت قوات الوحدات الجمهورية و شطرت الموكب قسمين ثم انهالت بعصيها و مقابض أسلحتها ضربا على المتظاهرين أمام راكس و مبنى لومانيتي[372]. لقد كان قمعها شديدا للغاية[373].

وحينما بدأت قوات الوحدات الجمهورية تشحن المتظاهرين الجزائريين، كان غي شوفالييه، هذا البحار الشاب ذو الواحد و الثلاثين ربيعا، أمام قاعة سينما لو راكس و فجأة تلقى ضربة بمقبض البندقية على رأسه. في حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا و الربع، أقلت سيارات نجدة تابعة للشرطة غي شوفالييه و 24 جزائريا لمستشفى كوشان، حيث قضى الشاب بمجرد وصوله بسبب صدمة في عنقه و عموده الفقري[374]. أما فيما يخص مصير الجزائريين الجرحى الأربعة و عشرين فتظل محفوظات مديرية شرطة باريس خرساء.

الدائـرة الحضريـة الثانيـة

لقد أحصي في الدائرة الحضرية الثانية عدد من القتلى و لكن أيضا جرحى من بينهم أطفال :

« [...] حين عدت من المدرسة، وجدت باب منزل والدي مغلقا. حينها أخبرني جارنا الشمال إفريقي أن والدتي قد ذهبت لتتظاهر و أنه علي أن ألحق بها في الدائرة الحضرية الثانية. ذهبت راجلا و تمكنت من العثور عليها وسط موكب للمتظاهرين. و في لحظة ما، بدأت الشرطة بصدّ المتظاهرين و دفعهم للخلف و حينها سمع صوت طلقة نارية. أحس الشاب إثرها بحرق في فخذه الأيسر فقعد

أرضا إلى أن حمل و اقتاده بعض الأعوان لمستشفى نيكر داخل سيارة نجدة تابعة للشرطة[375]. ».

ميترو كونكورد

تعتبر ساحة لاكونكورد نقطة تجمع الحشود من كل القطاعات حيث حدد الموعد بها في الساعة الثامنة و النصف ليلا. و حينما وصل أول المتظاهرين، كانت الشرطة قد سبقتهم لعين المكان. بدأت الشعارات تردد و ترفع في جو متوتر[376]. و من قلب الموكب، صدر صوت : « جئنا لنتظاهر سلميا لا نحمل أسلحة و لا خناجر، [...]* و دليل ذلك انظروا للنساء و الأطفال الذين يرافقوننا ! ». فرد عليهم أعوان حفظ النظام بطلقتين ناريتين في الهواء كتحذير أخير[377]... و فجأة، ساد الهلع لما غارت قوات الوحدات الجمهورية على المتظاهرين و ضربتهم خبط عشواء : « بعد بعض التفجيرات، لوحظ بعض التدافع و من ثم بدأت الشرطة في الضرب بالهراوات و مقابض الأسلحة[378]. [...] » لقد أشبع المتأخرون ضربا بأتم معنى الكلمة بمجرد خروجهم من فوهات الميترو[379].

لقد نزل بعض أعوان الشرطة حد عربات الميترو ليتلقفوا الجزائريين مباشرة بعد خروجهم. كما قامت الشرطة بعملية فرز بين المتظاهرين الموقوفين : الرجال من جهة و الأطفال و النساء من الجهة الأخرى. و قد رفضت النساء فصلهن عن أزواجهن[380]. و قد بقي الرجال مدة ساعات حبيسي أروقة الميترو حيث « كان الحر شديدا و بالكاد كانوا يتنفسون حتى أن عددا من الإخوان أغمي عليه[381] ». كما تعرضوا لسباب الشرطة حتى أن أحد أعوانها قال لهم : « لقد حصرناكم هنا كالفئران و سنطلق عليكم النار كهذه الجثث التي ترون هنا. قولوا وداعا لجبهة التحرير الوطني[382]. » فرد عليه أحد المتظاهرين : « سئمنا من حظر التجوال و قد أغرقت الشرطة

في الأيام الأخيرة نصف إخواننا بنهر السين. و لذلك جئنا اليوم لنتظاهر و نضع حدا لهذه الأجراءات الوحشية و التعسفية. » و قد انتظر الجزائريون لغاية منتصف الليل تقريبا حتى تقودهم الشرطة للمركبات الرياضية التي خصصت لذلك[383]. و قد ذكرت تقارير بعض مناضلي جبهة التحرير الوطني مقتل جزائريين في هذا الميترو. و يميز أحدهم في تقريره بين القتلى الذين شاهدهم بأم عينه و من ظن أنهم كذلك :

« ما إن نزلنا من ميترو لاكونكورد في الساعة الثامنة و النصف ليلا حتى أوقفتنا الشرطة و كالتني ضربا بكل الطرق. ربطت يداي نحو الخلف و اوسعت ضربا على بطني. رأيت عديد القتلى و آخرين يحتظرون و رغم ذلك لم تكف الشرطة عن الضرب[384]. [...] ».

وبغض النظر عن مسألة « القتلى أو الجرحى في حالة خطرة ؟ »، يظل الأمر الأكيد أن عناصر الشرطة تستسهل إطلاق النار و كأنه لعبة أطفال. و حتى قادتهم لم يستطيعوا تهدئتهم و التحكم فيهم. لقد تعرض الجزائريون للضرب الشديد بساحة لاكونكورد حيث كشف بعض أعوان الوحدات الجمهورية عن تكالبهم و استهتارهم :

« انتظرتنا الشرطة التي كانت تعلم بمقدمنا عند بوابة الخروج مباشرة. و ما إن بلغنا مستواهم حتى أمرني أحدهم بحمل أحد إخواني الغارق في دمه. و في الوقت الذي انحنيت فيه انهالوا علي ضربا بدوري حيث تلقيت ضربتين أدميتا رأسي و ضربة أخرى في الرجل و هي لا تزال متورمة لحد الآن ثم ثالثة في ذراعي الأيسر تسببت في كسر ساعتي التي تقدر قيمتها بـ 22 000 [...][386]. ».

بعدها، أُجْلِيَ المتظاهرون نحو أماكن مختلفة خاصة، قصر الرياضات و ملعب كوبرتان بواسطة الحافلات التابعة الشركة نقل باريس و التي استحوذت عليها مديرية الشرطة.

الجمعيــة الوطنيــة

لقد اعتقل المتظاهرون أمام هذا المكان الرمزي و اقتيدوا نحو حافلات شركة نقل باريس. و يبدو أن قوات الوحدات الجمهورية أطلقت بعض العيارات النارية أصابت واحدًا من بين المتظاهرين[387].

الحــي اللاتيــني

تروي محفوظات الفيدرالية و مديرية الشرطة ما وقع من صدامات في ذلك المكان من باريس. لقد تحدثت التقارير الثلاث التي قدّمها مناضلو جبهة التحرير الوطني، و التي تسنى لنا الاطلاع عليها، عن غارات قوات الوحدات الجمهورية بنهجي سان جرمان و سان ميشال و في العديد من الشوارع و الساحات المتاخمة. أما من ناحية مديرية الشرطة فلم نستطع الاطلاع إلا على تقرير واحد يتعلق بالأحداث التي جرت بساحة سان سولبيس. و هو ذاته التقرير الذي يذكره جان بول برونيه في كتابه.

نهـج سـان جرمـان

كانت الساعة الثامنة ليلا، حينما تشكل موكب بسان جرمان شاهده الباريسيون في ذهول و هم يتناولون مشروباتهم بشرفات المقاهي. و بغتة، شهد المكان ذعرا شديدا جراء غارة استهدفت الموكب : ضرب بالهراوات و اعتقالات للرجال مع نقلهم في تلك الحافلات المحجوزة. و من بين التقارير الداخلية، تمكنا من الاطلاع على أحدها يبدو لنا أنه ذو أهمية بالغة. و بالفعل، يحدثنا هذا الأخير بالتفصيل عما حدث يومها في ذلك المكان :

« [...] كانت الساعة حوالي الثامنة ليلا لما اكتظ نهج سان جرمان عن آخره بالإخوان. و قد أثار هؤلاء الإخوان الذين قدموا بالتأكيد من الضواحي انتباه و مفاجأة كانا باديين على الأوروبيين الجالسين حول طاولاتهم يتناولون مشروباتهم بشرفات المقاهي. تفاجأ بذلك حتى بعض المسؤولين الذين لم يتوقعوا حضورهم قبل الثامنة و النصف ليلا. لقد أظهرت هذه المرحلة الأولى درجة الانضباط و النظام و احترام الأوامر المعطاة : مقاطعة « حظر التجوال العنصري ». كان الإخوان يسيرون في هدوء حيث جاء معظمهم برفقة زوجاتهم و أطفالهم. و قد اتفق أنه حتى سيارات الشرطة، السوداء و البيضاء، توقفت أمام ممرات الراجلين لتفسح المجال لمرور الموكب الصامت. دام ذلك قرابة نصف ساعة حيث تشكل ذهاب و إياب الإخوة في حركة حاشدة واحدة و ازداد الجمع كثافة في كل مكان من ساحة سان ميشال، خاصة بعد أن التحقت به جموع الإخوان التي خرجت في الساعة الثامنة و النصف ليلا متوجهة نحو حديقة لوكسمبرغ و هي تصفق. و فجأة، التقى الجمع بالشرطة بمحاذاة السوربون حيث أطلقت عليه النار مدعومة بحافلاتها فتفرقنا و صرنا نركض في كل اتجاه. لقد سحب الإخوان المصابين جراء الضرب بمقابض الأسلحة أو الهراوات إلى الحافلات من دون رحمة.. و من جهتنا حاولنا التجمع حتى نتفادى مباغتة الشرطة بهجماتها المضادة و العنيفة. لم نفلح في ذلك إلا جزئيا لأننا كنا قد تشتتنا. كنا عدة مجموعات و اتضح لنا بعدها أن ذلك أكثر نجاعة من التجمهر في مجموعة واحدة. لقد كانت الشرطة تطلق عياراتها على المجموعات الأكثر تهديدا. لقد حملنا إخواننا المصابين و أبعدناهم عن عناصر الشرطة رغم جروحهم. كانت أخواتنا و أطفالهن يبكون لأنهن بقين من دون أزواجهن. كان القمع وحشيا حتى أن سيارة من نوع 403 كان على متنها شرطة بزي مدني حاولت دهس أحد الإخوان و هو طريح الأرض جريحا لو لم ننقذه في آخر لحظة. حاولنا بعدها بلوغ الجمعية الوطنية من ناحية نهج سان جرمان [...]. ».

لم يظهر الجزائريون الموقوفون أي مقاومة و اكتفوا « بالرد عن الإهانات و الأسئلة بقولهم : ماذا فعلت ؟ كنا نتجول[388] ». و في ذلك التقرير نفسه،

يروي كاتبه ما حدث من صدامات بساحة سان سولبيس بين قوات حفظ الأمن و المتظاهرين حيث شحن أعوان الشرطة الحشد و أطلقوا بعض العيارات النارية. ولأول مرة، رد الجزائريون بإطلاق قذائف[389]. و في تقريره المؤرخ في 17 أكتوبر 1961، كتب عميد أول شرطة الدائرة الحضرية السادسة بخصوص ساحة سان سولبيس :

« [...] أعتقد أن الأمر يتعلق هنا بمتظاهرين قدموا من ساحة سان ميشال أو مفترق طرق أوديون بعدما طردتهم من هناك قوات تدخل الشرطة : يبدو أن أفواج فرنسيي الجزائر المسلمين كانت تتجه نحو مركز الشرطة الرئيسي و عليه، تدخلت القوات باستعمال السلاح لتفريقهم خاصة و قد أصبحت تشكل خطرا محدقا. أصيب على إثرها بعيارات نارية إثنان من فرنسيي الجزائر المسلمين و نقلا إلى مستشفى كوشان كما اعتقل ثمانية آخرون. لقد أطلقت الشرطة 31 خرطوشة من عيار 7.65 و 9 خراطيش رشاشات. و بعد هذا الحادث، طلب مني الجنرال ريشار، مسؤول أمن مجلس الشيوخ، تعزيز الحراسة و المراقبة على هذه الجمعية. و بما أنني استدعيت الشرطيين المكلفان بالرقابة عن بعد بشارع جيت لو كور، فقد أرسلتهما لدعم الحراسة بتورنو فوجيرار و طمأنت الجنرال ريشار أننا لن نتراخ أبدا في حماية المجلس. و في تلك الليلة نفسها، اعتقلت قوات الرصد الثابتة 19 جزائريا فرادى و حولوا إلى محافظة الشرطة المركزية على متن حافلة ط 23 التي كانت تحت تصرفي. لقد تم حجزهم بمحافظة الشرطة السادسة بانتظار ترحيلهم إلى أحد مراكز كشف و تحديد الهوية[390]. ».

وفي ساعة متأخرة من الليل، تم تفريق الجزائريين على مستوى شارع الباك. و هنا يذكر أحد حاملي الحقائب سلوك المارة حيال و حشية الشرطة : « دهشة و لكن أكثر من ذلك عدم الأكتراث. لقد بدا الأجانب أكثر تأثرا من الفرنسيين الذين كانوا يظهرون شيئا من الخوف و يمتنعون عن الأجابة على أسئلة الأجانب[391]. ».

ســـان ميشـال

لقد حاذى الموكب مرات عديدة نهج سان ميشال و في الساعة الثامنة ليلا و أربعين ليلا، بدأت الشرطة في اعتقال و شحن المتظاهرين فعاد هؤلاء أدراجهم غير أن جزء منهم اتجه صوب شارع ليزيكول متبوعا بحافلة شرطة. أما الجزء الآخر فواصل طريقه باتجاه ساحة سان ميشال حيث لاحت في الأفق بعض الأحذية هنا و هناك تنحت من أرجل المتظاهرين لحظة الأضطراب و الهلع. و من ثم اتجه الجزائريون صوب ميترو سولفرينو المحاط بقوات حفظ النظام. و هاهو المشهد ذاته يتكرر حيث انقضت الشرطة على المتظاهرين و هي تشهر هراواتها و كأنها حيوانات متوحشة جائعة[392]. « لقد شاهد أحد حاملي الحقائب الدم يتدفق فوق الأرض و سمع بعض المتظاهرين يصرخون في وجه قلة من الفضوليين كانت حاضرة تتفرج على ذلك المشهد : « أيها الجبناء.. ألا تحركوا ساكنا ! ». و حينها هجم سائق بحافلته الموكب على الموكب[393].

كان القمع بحي سان جرمان وحشيا و لم ينج منه هناك حتى المارة أيضا. لقد جرح ابن الضابط الرئيسي ك. في رأسه و هو يقطع ممر الراجلين الرابط بين رصيف لي غراند أوغستان و رصيف سان ميشال. لكن عناصر الشرطة كانت تمنع العبور. و بينما هو عائد، دفع به من ظهره أعضاء من قوات حفظ النظام و انهالوا عليه ضربا بهراواتهم على رأسه. و بعد التحقيق في القضية، منحت الضحية تعويضا استثنائيا قيمته 61 فرنك جديد على حساب ميزانية مديرية الشرطة[394].

دونفار روشرو، بوابة أورليون

لقد صعد ما يناهز المائة جزائري الطريق التي تربط بوابة أورليون بساحة دونفار روشرو. كان الجو ماطرا. « لقد احتل البعض منهم، الأصغر سنا بطريقة

استفزازية القسم العلوي من رصيف ساحة أليزيا. كان الهدوء سائدا إلى أن تباغت الجميع في حوالي الساعة التاسعة ليلا و عشر دقائق بعملية إنزال سريعة شملت 13 أو 14 حافلة شرطة كادت تتلاصق فيما بينها و ملأى عن آخرها بالجزائرين يرافقها دراجون ناريون. سادت حركات متباينة بدونفار ؛ فأولئك الذين حجبوا أنفسهم عن المطر عادوا للتجمع فوق الرصيف أما الآخرون الذين كانوا بمعية أطفالهم فكانوا يستعجلون الخطى للاختباء في الشوارع المجاورة.. و لكن الحافلات لم تتوقف. نزلت مرة أخرى نحو بوابة أورليون.. كانت التاسعة ليلا و أربعين دقيقة.. هنا و هناك، كنت أرى بعض الشرطة عن بعد، ربما 3 أو 4. لقد انتهت المظاهرت و يبدو و كأنها لم تمر من هذا القطاع. ركبت الميترو في الساعة التاسعة ليلا و خمس و أربعين دقيقة.. و على متنه رأيت عشرة جزائريين[395]. ».

حافلات شركة نقل باريس بأماكن الأعتقال : و تستمر ليلة الرعب

لقد كدس الجزائريون الموقوفون في الحافلات المستحوذ عليها حيث اتخذت عناصر الشرطة احتياطاتها بإطفاء النور حتى لا يرى المارة تصرفاتهم[396]. و حسب ما و رد في تقريرين اثنين، يبدو أن بعض الجزائريين لقوا حينها حتفهم[397].

بوابة سان كلو، ملعب كوبرتان

حينما اعتقل عمارة مجيد، 26 سنة، بساحة لاكونكورد، كان يتأهب للنزول من الحافلة حينما لاحظ أن الجزائريين كانوا « مجبرين على النزول ليس من الباب و لكن من النافذة مما كان يمكن الشرطة من صرع أول أخ كان يخرج رأسه. و لما شاهدت تلك المجزرة، همت بالخروج مقدما ساقي أولا فانهالو علي بوحشية حتى تهشمت داغصة ساقي اليمنى. و منذ تلك

اللحظة، لم يعيروا اهتماما بي لغاية يوم 1961.10.19 حيث نقلت المستشفى و أجريت لي عملية جراحية بدون أي تخذير[398] ». و حسب شهادة أحد المناضلين المعتقلين بملعب كوبرتان، تسبب عنف « لجان الاستقبال » في مقتل العديد من الجزائريين :

« [...] أخذنا مباشرة لبوابة سان كلو. و نحن ننزل من الحافلة، كنا نمر بين صفين من الشرطة على بعد مترين أو ثلاثة أمتار حيت كنا نتلقى الضرب و التنكيل. منا من مات و منا من جرح. و أما القتلى فأخذوهم على عجل و رموا بجثثهم في السين كما أخبرنا أحد الحركى[399]. [...] ».

وتؤكد شهادات أخرى أن عناصر الشرطة قد كالوا الضرب الشديد للجزائرين بمجرد نزولهم من الحافلة مما تسبب بالضرورة في إحداث جروح و إصابات خطرة[400]. و حسب صحيفة لورور في عددها الصادر يوم 1961.10.19 « تم اعتقال 2000 شمال إفريقي بملعب كوبرتان من بينهم حوالي عشرون طفلا قبض عليهم مع أوليائهم الذين اصطحبوهم معهم البارحة مساء للاحتجاج على حظر التجوال[401]. » إن الوقائع المذكورة في تلك التقارير نفسها تعطينا صورة رهيبة عن ظروف الاعتقال في ذلك الملعب :لقد كدس الجزائريون بعضهم فوق بعض و لم تتوقف الشرطة لحظة عن ضربهم[402]. و لم تتردّد قوات حفظ النظام في سرقة محافظهم الجيبية. و لما طالبت ضحية باسترجاع مالها، رد عليها شرطي باستهتار و احتقار : « سيعوضك فرحات عباس ذلك المال[403]. » وحينما يستأذن الجزائريون في الذهاب للمرحاض، يكون جزاؤهم الضرب العنيف و المجاني مجددا[404]. كانت الجيش موجودا أيضا و لكن حسب أحد التقارير « كان الجنود ينادوننا و يعطونا السجائر و الأكل و لم يلحقوا بنا الضرر[405]. ».

أما فيما يخص الأكل، فقد قدم للمعتقلين يوم 18 أكتوبر « حوالي السابعة صباحا [قهوة] و قطعة صغيرة من الخبز[406] . ». ومن التقارير السبعة عشر المتعلقة بملعب كوبرتان، تتحدث سبعة منها بوضوح عن وجود غازات خانقة[407] . أما التقارير الأخرى فأقل وضوحا و لا نفهم بسهولة ما الذي أراد محرروها قوله . و يمكننا أن نتساءل عما إذا لم يعتقد هؤلاء الأشخاص ببساطة أنهم كانوا، كما يشير إليه جان بول برونيه، عرضة لمحاولات قتل جماعي بالغاز بسبب حدة ما تنشقوه من روائح المواد المنظفة المنتشرة[408] . و لكن السؤال يظل مطروحا :إذا كانت التقارير التي اطّلعنا عليها تتحدث عن نقص الأماكن بالملعب فلا أحد منها يذكر الحالة المزرية التي كان عليها قصر الرياضات و التي استدعت تنظيف المكان أثناء و جودهم . ضف إلى ذلك، فروائح الغاز، كما يشير إليه أحد التقارير، انتشرت غذاة المظاهرة مباشرة و لا نجد في محفوظات مديرية الشرطة أي توضيح حول هذه المسألة . و مهما يكن فقد حدث شيء ما كما أن المناضلين لم يختلقوا روائح الغازات تلك حتى و لو لم يكن هؤلاء بعد ما لقوه من تعنيف، على بيّنة بخصوص المصدر الحقيقي لتلك الغازات المزعومة .

محافظـات الشرطـة

لم تعد أماكن الاعتقال التي استحوذت عليها مديرية الشرطة و كذا مركز فانسان لكشف الهوية بإمكانهما احتواء جموع المتظاهرين المعتقلين . و لذلك اعتقل عدد منهم بمحافظات الشرطة مما لم يغنهم تماما عن ضرب و سباب الشرطة قبل أن يحالوا لاحقا على قصر الرياضات . و من جهتنا، اطلعنا على خمسة تقارير تعرض ظروف الأعتقال بمحافظات الشرطة التابعة لبوابة فارساي و إيتوال و كوربفوا و كونكورد و الشانزيليزيه . و تتحدث

المقاطع التالية عن مشاهد عنف جرت حينها بمحافظة شرطة بوابة فرساي و في مركز ساحة إيتوال*.

محافظة شرطة الشانزيليزيه

« [...] لقد اصطحبت لغاية مركز الشانزيليزيه و هناك ألحق بي الضرب على الظهر، الرأس و ذراعي الأيسر بالهراوات ثم نقلت بعدها لقصر الرياضات[409]. [...] ».

محافظة شرطة بوابة فرساي

« [...] و بعدها أجلسونا على كراسي من حديد أما البقية فجلست على السلالم. لم أعط الأكل في اليوم الأول و كذلك في اليوم الثاني. أما في ثالث يوم فأعطيت قهوة. ثم حولت إلى مكان آخر بالخارج تقريبا حيث أيامي الأخيرة من دون مأكل أو مشرب و لا حتى حيث أتبول. و في اليوم الأخير، قضيت ليلتي بالقبو فوق أرضية إسمنتية إلى أن أطلق سراحي يوم 22. 10. 1961 في الساعة السادسة صباحا[410]. »

مركز شرطة ساحة إيتوال

« [...] كان كل جزائري يصل المركز محاطا بعشرة أعوان شرطة تقريبا يحملون دبابيس و مصدات و يضربون بشدة و حقد كبيرين حتى يغمى على الشخص. ثم يرشونه بالماء ليعود إلى وعيه و يعيدون الكرة فإن لم يسترد وعيه أخذ من يديه و أرجله و رمي به في زنزانة لا تتجاوز مساحتها تسعة أمتار مربع. كان عددنا يفوق الستين في بعض الأحيان لا نشرب و لا نأكل مدة أربعين ساعة.. حينها كنا نضطر لشرب ماء المرحاض[411]. [...] ».

لا يذكر في مجمل تلك التقارير إلا شهادة واحدة حول مقتل أحد الجزائريين بمركز شرطة كوربفوا :

« [...] أخذنا إلى مركز شرطة كوربفوا و هناك ضربنا أعوان الشرطة بقضبان من حديد. لقد تلقيت شخصيا ضربات آلمتني كثيرا في كتفي الأيمن و رأيت عديد الجرحى من بينهم كثير من الشيوخ و علاوة على ذلك رأيت قتيلا [...] ».

بوابة لافيلات

نجهل المكان بالضبط حيث جرت فيه الوقائع التي تحدث عنها تقريران اطّلعنا عليهما. ربما بمحافظة أو مركز شرطة بوابة لافيلات حيث اقتيد بعض المتظاهرين الموقوفين و « استقبلتهم » القوات المساعدة :

« [...] يا إلهي، لقد رأيت هناك أمورا لا تصدق.. إخوان لنا طريحي الأرض غارقين في دمائهم فاقدين للوعي. كان الحركى يتناوبون في ضربهم حتى يغمى عليهم. في لحظة ما، نسيت آلامي و حاولت أن أغمض عيني حتى لا أرى تلك الأفعال الوحشية. انتبه شرطي للحركة التي قمت بها فنادى أربعة من زملائه لمساعدته فتناوبوا علي ضربا مدة نصف ساعة. أغمي علي و كسرت بعض ضلوعي. جردوني من وثائقي الشخصية و من المال الذي كان بحوزتي و تركوني أسبح في دمي وسط عدد آخر من الإخوان. نقلت بعدها إلى فانسان[412*] حيث بقيت 96 ساعة. لم يوفر لنا أدنى علاج بينما ضربنا بقسوة شديدة مرة أخرى مما أدمى جروحنا السابقة. أما الأكل فكان قذرا لا تتوفر فيه أدنى شروط النظافة[413]. [...] ».

فـانسـان

« [...] اعتقلت كباقي الإخوان و نقلنا إلى بوابة فانسان. هناك من قضى من أثر ضرب الهراوات و هناك من أصيبوا بجروح خطرة و لفوا في أكياس بلاستيكية. كان الأكل الذي أعطيناه ممزوجا بالغازات. افترشنا الأرض و نمنا فوق الغبار كالكلاب. صفعت بقوة في جهة عيني اليسرى و طلبوا مني إن كنت راضيا أم لا و إن لم تكن كذلك كما يقولون اصطحبناك لنهر السين. ما أشد البؤس الذي لاقيناه هناك.. إن كنت تريد قضاء حاجتك ضربت و منعت من الذهاب

للمرحاض.. أخذوا منا أموالنا عنوة و عند خروجنا من السجن قيل لنا لو صادف و رأيناكم مجددا لأحرقناكم و حطمنا كل شيء في بيوتكم[414]. ».

قصر الرياضات

من جملة الوثائق الداخلية التي اطلعنا عليها، تتناول سبع و أربعون وثيقة مباشرة ما حدث بقصر الرياضات. تشمل تلك الوثائق تقارير وضعها مسؤولون في جبهة التحرير الوطني اعتمادا على الشهادات التي جمعت على لسان بعض العناصر التي أطلق سراحها و كذا شهادات بعض المناضلين البسطاء. و كما هو الشأن في باقي أماكن الاعتقال، كان المعتقلون مجبرين على المرور وسط صفوف من الشرطة الهائجة تضربهم بقسوة و دون أي رحمة :

« [...] تم اقتيادنا إلى بوابة فرساي.. أنزلنا من الحافلة و رسموا خطا على مسافة 4 أو 5 أمتار تحيط به الشرطة من جانبيه لتنهال علينا ضربا.. منا من قتل و منا من جرح و كنا لا نقل عن خمسين شخصا[415]. [...] ».

وحسب ما ورد في أحد التقارير فإن بعض رجال المطافىء انضموا « للجان الاستقبال » تلك :

« كلما تصل حافلة، ينزل المعتقلون و يمرون بين صفي الشرطة و هي تضربهم بوحشية. و حينما تسقط ضحية يأخذها أربعة أعوان و يلقوا بها في زاوية. كان يساعدهم في ذلك بعض رجال المطافىء يستخدمون عصيّا[416]. [...] ».

ضف إلى تلك الوحشية انتهاكات أخرى : وهنا أيضا، يسرق بعض أعوان الشرطة مدخرات المعتقلين :

« [...] و حالما وصلنا بوابة فرساي، أجبرونا هنا أيضا أن نمر عبر صف من الشرطة التي كانت تسلط علينا هراواتها بكل قوتها و هنا أيضا وجهت لي ضربات على مستوى الساق و أخذوا مني 000 23 فرنك عنوة[417]. [...] ».

في ليلة 17 أكتوبر 1961، كان قصر الرياضات مكتظا عن آخره حيث كدس الجزائريون فوق بعضهم البعض و لم يتلق الجرحى أي إسعافات أولية أو علاج في الساعات الأولى :

« [...] كان المحيط عفنا. كان الدم يتخثر على الجروح و ندوب الجلد و كان المغمى عليهم أكثر من أن يحصوا[418]. [...] ».

ويشير تقريران مستخرجان من أرقام التسجيل 222-232 و 222-233 إلى وجود نساء و أطفال بقصر الرياضات[419]، و حدث الأمر نفسه كما رأينا بملعب كوبرتان. و يتحدث تقرير آخر أيضا رقمه 221-223 عن وجود النساء و الأطفال و لكن لا يحدد الأماكن. غير أن تقريرين منها يطرحان مشكلة لأن التقرير 222-232 هو الوحيد الواضح فيما ورد فيه. زد على ذلك ما تتحدث عنه ثمانية تقارير من استعمال الشرطة « للغاز »[420]. و تكشف مقاطع أخرى أن « شرطة الوحدات الجمهورية وضعت غازا بماء و مأكل المعتقلين[421] ». و يقصد بـ « الغاز » في العربية الدارجة البترول المستعمل في المواقد تحديدا..

وفيما يخص وجود الغاز، نؤيد جزئيا ما ذهب إليه جان بول برونيه. فقرار استعمال مثل تلك المواد في مكان مغلق يعج بالناس يدل على طيش و لامسؤولية من اتخذه. و بالنظر للعنف و الترهيب اللذان مارستهما الشرطة على الجزائريين، لم يعد بإمكانهم التصديق بأن ذلك الغاز لم يكن لقتلهم. و استمر الوضع على حاله لغاية يوم الخميس 19 أكتوبر صباحا. و حسب ستة تقارير، لم يتوقف العنف الوحشي إلا بعد وصول مدير الشرطة :

« [...] ومرة أخرى، نادى الحركى صبيحة الخميس سبعة من المراهقين لا تزيد أعمارهم عن 15 سنة و أخذوهم لمكان علوي ليعتدوا عليهم جنسيا. حينها بدأ جميع الإخوان في الصياح و الصراخ و حاولوا الخروج مما أحدث فوضى عارمة. و ما إن وصل مدير الشرطة حتى طلب منهم الهدوء فثارت ثائرة الأخوان و احتجوا

على القتل و البؤس اللذان ألحقا بهم. عندها طلب منهم إن كان ما يقولون صحيحا فرفع الجميع أيديهم. فنظر هذا الأخير بشيء من الغيظ نحو الحركى و أخذ ملفات كل الإخوان الذين لم ينفذ بحقهم أي قرار بعد. و بصوت حاد، قال مدير الشرطة للحركى مالذي سمح لكم بفعل ما فعلتم.. لقد سئمت منكم.. لكننا للأسف لم نعرف أبدا مصير الإخوان السبعة الذين حاول الحركى اغتصابهم. توجه مدير الشرطة نحو قوات حفظ النظام و أمرهم قائلا : أولا، من الآن يجب تحويل الجميع إلى قصر المعارض. ثانيا، يجب ألا يمس أي جزائري بسوء. يجب إعطاءهم شطائر بين السابعة و التاسعة صباحا و خبزة لشخصين مع علبتين من الجبن و السردين في موعد الغذاء. و أضاف مدير الشرطة، من الآن فصاعدا أنا الذي أدفع. و من ذلك الوقت، جرت الأمور إلى حد ما على أحسن مايرام و بدأوا في إطلاق سراح إخواننا بدون صعوبة[422]. [...] »

لقد كانت ظروف الاعتقال بقصر الرياضات كارثية من الثلاثاء مساء إلى الخميس صباحا أي إلى غاية تدخل موريس بابون. أما في تلك الفترة الزمنية فقد لجأت الشرطة لعنف مجاني لا سبيل لتبريره ضد بشر عزل تماما و مروعين من و حشية القمع. و علاوة على ذلك و حسب ما ورد في أحد التقارير، يبدو أن عناصر من الشرطة قد عمدوا إلى استعمال التعذيب[423].

18 و 19 أكتوبر 1961 : إضراب التجار و مظاهرة النساء

حاولت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، غذاة ذلك مباشرة، أن تجري تقييما أوليا لتلك المظاهرة حيث حاولت أن تقدر عدد المعتقلين و القتلى و الجرحى و المفقودين. و من هذا المنطلق، طلب المسؤولون من المعتقلين فور عودتهم لديارهم أن يدلوا بشهاداتهم شفويا أو كتابيا. أما من جهة مديرية الشرطة، فلو قدمت إحصاء رسميا بقتيلين فإنها سرعان ما تغرق في طلبات البحث التي تتقدم بها عائلات المفقودين و حتى بعض رؤساء البلديات أو

الشركات. في هذا السياق جرى إضراب التجار الجزائريين و حدثت مختلف المظاهرات.

إضـراب التجـار الجزائـريين

في يوم الأربعاء 18 أكتوبر، دعت مناشير صادرة عن جبهة التحرير الوطني وزّعت بمنطقة باريس كل الجزائريين للتظاهر في ذلك اليوم[424]. و في ذلك اليوم أيضا، أضرب التجار الجزائريون حيث أمرهم أعضاء في جبهة التحرير الوطني بغلق محلاتهم كما هددوا كل من سولت له نفسه بعصيان ذلك الأمر بدفع غرامة و حتى حياته ثمنا لذلك. و من الجهة الأخرى، جاءتهم الشرطة لتجبرهم على فتحها و إلا منعوا نهائيا من أي نشاط تجاري و ترحيلهم للجزائر. لقد تعرض بعض التجار أثناءها للضرب حتى نقلوا للمستشفيات. و لكن ما إن تغادر الشرطة حتى يغلق التجار أبوابهم. أما بعضهم الآخر، كأولئك بشارع ماثر ألبار، فتمردوا على الأمر و ظلوا يمارسون تجارتهم حتى أوسعهم بعض مناضلي جبهة التحرير الوطني لكما و ركلا[425]. و يبين لنا المقتطف التالي مدى التجاذب و التمزق الذي عاشه هؤلاء التجار بين الشرطة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني :

« [...] لقد باشر التجار تجارتهم خصوصا تجار شارع ماثر ألبار ابتداء من الرابعة زوالا رغم التعليمة التي أعطيت لهم. غير أن محافظ الشرطة هددهم بغلق محلاتهم فخافوا. لكن في ذلك المساء ذاته، مرّ بهم أتباعنا و أبرحوهم ضربا[426]. [...] ».

ويروي جان بول برونيه في كتابه المذكور قصة وفاة مشبوهة راح ضحيتها تاجر بنانتير و التي تمكن من الاطلاع على تقرير التحقيق الذي قامت به المفتشية العامة للشرطة. يتعلق الأمر، حسبه، « بقضية سياسية أي بإعدام دون محاكمة[427] ». لقد عثرنا في سياق بحثنا على مقتطف مهم، من بين تلك التقارير السبعة، يتحدث عن اقتراح تقدم به أحد مسؤولي جبهة التحرير

الوطني بإيسي لي مولينو يطلب فيه الحكم بالإعدام على أحد تجار ناحيته لدواعي عديدة منها أنه فتح محله التجاري يوم الإضراب. إن قراءة فيما بين سطور هذا المقتطف تبين لنا أيضا كيف يتخذ قرار إعدام أي جزائري داخل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. إن الحكم بالإعدام على مناضل أو متعاطف ليس من اختصاص مسؤول واحد و إنما يرجع للجان العدالة داخل جبهة التحرير الوطني :

« لقد أضرب جميع التجار في كامل المنطقة باستثناء أربعة تجار زعموا جهلهم بالإضراب. عيّنت خلية يوم الأربعاء و كلفت بعملية تفتيش و إسداء النصح لكل التجار الذين لم يحترموا أمر الإضراب أن يغلقوا محلاتهم. إثنان منهم نفذا التعليمة بينما عصى الأمر اثنان آخران.، و كانت غالبية المناضلين قد أصدرت حكمها بالإعدام على واحد من هذين المتمردين حيت لوحظ في ذلك التاريخ خلف منضدته و لم يعر أي اهتمام لأوامر المنظمة. إنه شخص مشبوه خاصة و أن الشرطة في الآونة الأخيرة صارت تفتش في بعض الأحيان أربع مرات في اليوم بعض المقاهي كما حدث بـ 12 شارع جان بيار رامبو بغيسي لي مولينو.. غير أنه لم يحدث و أن فتش منزل تاجرنا الصالح من قبل أصدقائه الشرطة. إذا، نوكل إليكم الأمر في اتخاذ قرار بشأنه و نحن مستعدين لتزويدكم بمعلومات إضافية عن رغبتهم في ذلك. أما التاجر الثاني الذي عصى و فتح محله من شدة خوفه فنقترح عليكم معاقبته بغرامة قدرها 000 100 فرنك و نترك لكم القرار بحقه. أما التجار الذين أغلقوا محلاتهم فقد نقل ثلاثة منهم للمستشفى جرّاء ما ألحقته بهم الشرطة من ضرب و تنكيل. و بإمكانكم التحقق من ذلك و زيارتهم بـ 14 شارع داغيسو، بولون[428]. ».

ورغم الظرف و السياق، تظهر هذه التقارير تمكّن جبهة التحرير الوطني من ضمان سيطرتها على الجالية الجزائرية الباريسية و عدم تسامحها مع التجار الذين لم يعرفوا أي اتجاه يتبعون في ذلك الأربعاء 18 أكتوبر 1961 : أيا كان خيارهم فأحلاهم مرّ. ففي كلتا الحالتين، سيكونون ضحايا قمع الشرطة أو

جبهة التحرير الوطني. في ذلك اليوم، استجاب 883 تاجرا من فرنسيي الجزائر المسلمين لنداء الإضراب من بين 1407 أي بنسبة 59%[429].

وتتواصل الاعتقالات

لقد أمرت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا مناضليها بتحدي حظر التجول في اليوم التالي لمظاهرات 17 أكتوبر. و عليه، ضيقت مديرية الشرطة الخناق أكثر حيث تواصلت الاعتقالات و ازداد قمع الشرطة و شتائمها العنصرية وفقا لجريمة المظهر و ملامح الوجه. ففي المقتطف الذي نقترحة عليكم لاحقا، يروي صاحبه كيفية اعتقاله مساء يوم 18 أكتوبر 1961 و يعلن أنه و بعض أبناء جلدته اقتيدوا داخل ساحة مديرية الشرطة حيث صبت عليهم الشرطة جام غضبها بالهراوات ثم نقلتهم إلى بوابة فرساي. و استمر الحراس في ضربهم بمقابض أسلحتهم طوال الطريق و لما بلغوا المكان، كانت « لجنة استقبال » بانتظارهم. و يعطينا التقرير تفاصيل كثيرة مما يجعلنا لا نشك في صحة استنتاجاته :

« [...] في زاوية الجسر الصغير و شارع سان سيفران حوالي الساعة التاسعة ليلا و عشر دقائق، توقف بجانبنا عربة مساجين تابعة للشرطة. و بعدما تأكد الشرطيان أننا جزائريين أمرونا بالصعود. أجلسنا القرفصاء واضعين أيدينا فوق رؤوسنا إلا أني و صاحبي (121-334) تتبعنا باهتمام جولان و صولان السيارة التي دارت نحو نهج سان ميشال و موبير إلى أن بلغت الرصيف ثم سارت و الأرصفة لغاية محطة أوسترليتز فنهج المستشفى، ثم نهج سان مارسيل، فشارع مونج و شارع برناردان حيث توقفت الشرطة ليعتقلوا أخا آخر كان يحاول الاختباء في أحد الأروقة. ثم تقدمت نحو ساحة موبير و شارع فريدريك سانطون، حيث تمكن بعض الإخوان من الفرار داخل أروقة شارع ماثر ألبير و باتجاه الأرصفة، و هناك تمكنت الشرطة من اعتقال ثلاثة إخوان ثم رابع. كان السائق يقول لزملائه الشرطة الآخرين لماذا

لا يطلقون النار... رصيف تورنال ثم ممر الجسر الصغير لنصل إلى مدخل ساحة مديرية الشرطة[430]. ما إن يهم أحد الإخوان بالنزول من العربة حتى يتلقى ركلة و على الأرض يوجد صفان من الشرطة ينهالون عليه ركلا و بالهراوات أو اللكمات و حتى بالسباب و الشتم. و ما إن نضع أرجلنا على أرضية الحافلة حتى يبدأ شرطي هناك في توزيع لكماته و ضربات هراوته على الرؤوس. وجدنا الحافلة مكتظة إلى النصف ثم تراكم الإخوان فوق بعضهم البعض. و بانطلاق الحافلة و طوال الطريق، تلقى الإخوان في الخلف و ابلاً من ضرب الهراوات على رؤوسهم. و قد شحنوا تحديدا على ضرب أحد الإخوان، كان كلما تلقى لطمة أو ضربة كلما تبسم لأنه في الحقيقة كان معتوها. لقد قادونا نحو بوابة فرساي. و عند نزولنا من الحافلة، كان شرطي يدفع بكل أخ بقوة الركل خارجا حيث كان بانتظاره صفان من الشرطة للانقضاض عليه كمجمعة من الكلاب المسعورة[431]. »

وفي خضم بحثنا، عثرنا بعدها في محفوظات لجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء على شهادة أخرى تتحدث عن اعتقال الشرطة لثلاثة جزائريين. لقد أبرحتهم ضربا و رمت بأحدهم في نهر السين. أما الآخران فأنقذهما تدخل رقيب شرطة :

« في الساعة التاسعة ليلا و عشر دقائق من يوم 1961.10.18 و بينما كان ثلاثة جزائريين على رصيف تورنال، طلع عليهم عشرون شرطيا ؛ أمروهم برفع أيديهم ثم طوقوهم من كل جانب و « أوسعوهم » ضربا. قذفوا بأحدهم في نهر السين (محدّثنا). لقد تلقى ضربة بمقبض السلاح على جمجمته ما زالت آثارها بادية حتى اليوم. و بمساعدة التيار و قدرته على السباحة، استطاع أن يبلغ اليابسة و ينجو بحياته. لا توجد بحوزته أي وثائق اليوم لأنها أتلفت عن آخرها. و قد علم لاحقا أن رفيقيه الآخرين كان سيعرفان المصير نفسه لولا تدخل رقيب شرطة في اللحظة التي كانت الشرطة سترمي بهما في الماء[432]. » .

ويوضح المقتطف التالي مدى تجند الشرطة في مطارداتها وفقا للشكل و ملامح الوجه مباشرة غذاة 17 أكتوبر 1961 :

« يوم 19-10 : رجل من أهالي شمال إفريقيا و زوجته يقلان ابنهما المريض ذي الخمس سنوات على متن سيارة أجرة لإدخاله المستشفى. أوقفت الشرطة سيارة الأجرة و اعتقلت الوالدين تاركة الطفل الصغير داخل السيارة و دون أن تعطي الفرصة للوالد أن يفكر في أي حل ينقذ به ولده[433]. ».

« [...] صدفة، عاينت الشرطة اسما مسلما على صندوق بريد بإحدى العمارات الكبرى فتقدمت للبواب و فتحوا الباب و اعتقلوا رب البيت تاركا و راءه زوجته و أبناءه السبعة[434]. ».

وفي الواقع، لم يكن ضحايا عنف الشرطة من الجزائريين فقط كما يشهد به مرة أخرى مويز س. فبعدما كان هذا الأخير ضحية لعنف الشرطة و إساءتها العنصرية في سبتمبر 1961، هاهو يعتقل مجددا يوم الخميس 19 أكتوبر :

« [...] و قائع 19 أكتوبر 1961.

في ظهيرة ذلك اليوم، أراد م. س أن يذهب لبلدية سان دونيه ليسجل مولوده الرابع الذي رأى النور تلك الصبيحة بسان دونيه. [...] كان ينتظر حافلة على الخط 170 بالموقف المعروف بموقف الطرق الأربعة ببانتان، و فجأة تقدم نحوه شرطيان بزيهم الرسمي و اعتقلاه.

ورغم إظهاره الوثائق التي تثبت أنه يهودي الديانة إلا أن الشرطيين رفضا السماح له بمواصلة طريقه و اصطحبه أحدهما لمحافظة شرطة أوبرفيلييه. و هناك أيضا رفضوا اعتباره إسرائيليا بل و أسيئ إليه بوصفه كذلك و زجوا به في زنزانة رفقة العديد من فرنسيي الجزائر المسلمين. و في الساعة التاسعة ليلا، نقلوا على متن حافلة شرطة صغيرة لمركز غراند كاريار. و ما إن نودي عليه حتى تهكم أعوان الشرطة من اسمه و ابرحوه، كما الآخرين، ضربا. لقد وجدوا بمركز غراند كاريار عددا آخر من فرنسيي الجزائر المسلمين. ظل بينهم إلى غاية نقلهم إلى مركز الأوبيرا و قد أوسع ضربا مرة أخرى على متن الحافلة.

وهناك فقط و بعد طول انتظار و سوء معاملة، اعترف بهويته و أطلق سراحه بفضل تفهم و لطف أحد قادة الشرطة [...]. »

وفي تقرير التحقيق، نقرأ أن موييز س كان مجددا ضحية معاداة السامية بمركز شرطة أوبرفيلييه :

« ما إن أخبرهم أنه إسرائيلي حتى تدخل بعض الشرطة الآخرين في القضية و يبدو أن أحدهم قال معلّقا : « ما دام هذا الشخص اسرائيليا، علينا الزج به في المحرقة »[435]. [...] ».

تقدم موييز س. بشكوى و فتحت مفتشية العامة للشرطة تحقيقا في الأمر. و من خلالها يتضح إلى أي مدى تمقت قوات حفظ النظام ذلك النوع من التحقيقات :

« الحقيقة أن موظفي الشرطة، و لدواعي نتفهمها و لكن لا مجال لشرحها هنا، أبدوا عداء صريحا ضد رعايا شمال إفريقيا لأنهم كانوا ضحايا قتلتهم في الكثير من المرات. [...] و مما له دلالته في هذا الصدد – و أعتقد أنه من و اجبي الإشارة له – أن المستخدمين الذين تم الإستماع إليهم فيما تطلبته تحقيقات دعوى م. س قد أظهروا امتعاضا واضحا و اعتبر جميعهم، بالفعل، أن المدعي من « أهالي شمال إفريقيا »[436]. ».

وحينما اطلع بيار سومفاي على هذا الملف بتاريخ 14 فيفري 1962، أعطى تعليمات تؤكد ما ذهبت إليه المفتشية العامة للشرطة. لقد ذكر عناية نائب مدير المنازعات بنتائج التحقيق و طلب منه أن يمنح موييز. س « تعويضا كبيرا ليس فقط عن الضرر المادي و لكن لتخفيف الأثر النفسي الذي تعرض له أيضا[437]. ».

وتبين هذه المقتطفات الأربعة المستخرجة من مصادر مختلفة (مديرية شرطة باريس و لجنة ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء)، أنه لم تعد

لمحافظي و ضباط الشرطة سلطة على رجالهم. و انطلاقا من ذلك، لم يهدأ عنف الشرطة بل تواصل طوال الأيام التي تلت 17 أكتوبر محدثا العديد من الجرحى. و بالاطلاع على هذه الوثائق، يحق لنا أن نتساءل إن لم يكن من بين الجزائريين المعتقلين قتلى جددا. إن التقرير الذي تقدم به عميد أول الشرطة، قائد القطاع الثالث، يفسر لنا بصفة أوضح بعض الشيء « أسباب » ذلك العنف :

« [...] لم يكن العنف الوحشي الذي عرفته الأيام التي تلت المظاهرات عاما و كان بالإمكان تفاديه لو تم التحكم في تأطير الرجال أو على الأقل لو أشرف عليهم قادتهم التقليديون[438]. [...] ».

مظاهرات النساء و الأطفال

« [...] يوم الجمعة : رد فعل النساء (بمظاهرة) أمام مديرية الشرطة حاملات لافتات يرافقهن الأطفال من كل الأعمار. رصد مناضلين لتوجيه و قيادة تلك المظاهرات[439]. [...] ».

وكما هو الشأن في المظاهرات السابقة، لم يبلغ الأمر لمعظم الأشخاص إلا في الدقيقة الأخيرة. و يكشف أحد التقارير رد فعل النساء الجزائريات عن ذلك الأمر الموجب للتظاهر :

« [...] لقد اخترنا أخوات نقدّرهن و نثمّن دورهن حتى يخبرن كل الأخريات. لقد بذلن كل ما في وسعهن لكن المشاركة لم تتجاوز 50% لأن معظم الأخوات كن حاملات على وشك الوضع مما حال دون مشاركتهن. هنالك من لم يشاركن لعدم إبلاغهن بالخبر. كثيرات منهن من فرحن بذلك الأمر أما بعضهن فكن في حرج خاصة أولئك اللواتي كان أزواجهن رهن الاعتقال أو من كن أمهات لعدد كبير من الأطفال[440]. [...] ».

أغلبية التقاريـر تتحدث عن اعتقـال المتظاهـرات

« [...] 20. 10. 1961 : مظاهرة النساء و الأطفال تعرضت لها أيضا عناصر الشرطة و الوحدات الجمهورية حيث اعتقلوا و نقلوا إلى المستشفيات و المراكز الاجتماعية. لقد أسيئت معاملة بعض النساء لكن جروحهن لم تكن خطرة جدا[441]. [...] ».

ويتحدث أيضا تقرير آخر عن حقيقة الأساءة لبعضهن لكن الأمر يتعلق هذه المرة بنساء فرنسيات و ليس مسلمات :

« [...] أما فيما يتعلق بالنساء، و بالنظر لعددهن الذي لم يتجاوز الثلاثين، فقد تمكن من التظاهر. لقد تم اعتقال إحداهن كانت تحمل لافتة. و حسب أقوالها، فقد ردت بقوة على العون الذي حاول اعتقالها. لقد نقلن لمستشفى سانت آن حيث كسرن العديد من الألواح الزجاجية و الكراسي. أما الفرنسيات اللاتي كن في المظاهرات فقد لطمتهن الشرطة و عيرتهن بأقبح النعوت و الأوصاف. من جهتهن، لم تتعرض الجزائريات لأية معاملة سيئة و أطلق سراحهن جميعا في المساء[442]. [...] ».

أما من جهة مديرية الشرطة فعثرنا على مذكرة صادرة عن مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية تتحدث عن تصريح أدلى به المخبر « الصديق » تنبعث منه عنصرية صريحة :

« كانت بعض النساء تشتم الشرطة بعبارات قبيحة يتلفظن بها بمهارة بمجرد ما إن يتركن جانبا[443]. [...] ».

لقد غطى الصحافيون تلك المظاهرة بصفة و اسعة و تابعوها عن كثب لكننا نجد عددا من المقالات تتقاطع في عنصريتها ؛ فهذه يومية باري جور تعنون صفحتها الأولى « الفاطمات يفشلن في موكبهن »، و في معرض النص نقرأ : « [...] لقد أبدعت المسلمات المعتقلات في رقصهن الشرقي[444] [...] ». و لم تقدم المظاهرات، كسابقاتها، على أنها خيار هؤلاء

النسوة الأرادي خصوصا و أن الكثيرات منهن كن بمفردهن رفقة أطفالهن بعد اعتقال أزواجهن. و خوفا من أن تعرف مصير هؤلاء، امتنعت بعضهن عن المشاركة كما تلقت الفيدرالية تقارير بشأنهن :

« [...] بالنسبة للواتي امتنعن عن المشاركة يوم الجمعة فهناك السيدة أ. عائشة و أما السيدة س. عائشة فقد ظلت بالبيت لرعاية الأطفال. هنالك أيضا السيدة أ. رابحة في الرقم 82 و في الرقم 67 من الشارع نفسه خمسة أخريات لا أعرف أسماءهن.. أما على مستوى رقم 89 فهناك السيدة ح.[445]. ».

وتجدر الإشارة أنه في ذلك اليوم أيضا، فضلت « حوالي خمسون امرأة مسلمة اللجوء إلى مأوى محافظة نانتير[446] » حتى لا يشاركن في المظاهرة. و بهذا الصدد، تروي دونيز ت في مذكراتها اليومية الخاصة محادثة دارت بينها و بين امرأة فرنسية متزوجة من جزائري :

« [...] « أعيش في و ضع تسوده المضايقات. فما أكثر مايضايقونني حاليا. » (يتعلق الأمر طبعا بجبهة التحرير الوطني التي تدفع بها للتظاهر.) و تضيف : « أعلم أنك لا تستطيعين البوح لي بأي شيء. » هي امرأة فرنسية و أم لعشرة أطفال[447]. ».

لقد أعطي الأمر بإحضار الأطفال أيضا في ذلك اليوم و كان لزاما عليهم التغيب عن دروسهم و مرافقة أمهاتهم. و في مساء ذلك اليوم، وضعت مديرية الشرطة حصيلة لمظاهرة 20 أكتوبر : « في الساعة السادسة زوالا، حولت شرطة البلدية 984 امرأة و 595 طفلا لمختلف مراكز الأستقبال و بنهاية اليوم اصطحبوهم بالحافلات و أنزلوهم بالقرب من أماكن إقامتهم[448]. [...] ».

لقد تظاهر النسوة و الأطفال في المناطق الداخلية أيضا. و حقيقة، قررت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا يو 19 أكتوبر 1961 أن توسع دائرة

المظاهرات لتشمل المناطق الداخلية تضامنا مع جزائريي باريس الذين راحوا ضحية قمع الشرطة. و قد ركزت بالخصوص على المناطق المتاخمة بشمال و شرق فرنسا. و هكذا، لم يلتحق في الشمال صبيحة يوم 20 العديد من العمال الجزائريين الذين يشتغلون بمصانع دونان و لورش و توركوان بأماكن عملهم. و بالتالي، و قعت مظاهرات بليل و روون و شارل فيل و بلفور و مونبيليار و شالون سور مارن و لونغوي و ماتز و تيونفيل[449]. و فيما يخص هذه الأخيرة نفقد استطعنا أن نجد بمحفوظات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا هذا التقرير الصادر عن رقم التسجيل 23 بـ لتيونفيل و الذي يتحدث عن الطريقة التي اعتمدتها قوات حفظ النظام للتعجيل بـ « اعتراض » المتظاهرين. و يتعلق الأمر هنا بمظاهرات النساء :

« [...] بالرغم من عدم نجاحها كما تمنيناه لأنه تم التحضير لها في آخر لحظة إلا أننا سخرنا السيارات لإحضار الأخوات اللاتي تأخرن. و قد شاركت في المظاهرة كل الأخوات المنضويات تحت لوائنا أي ما يناهز المائة بتيونفيل. لقد حملن لافتات بيضاء مكتوبة بالأخضر و اعتقلت في معظمهن للتأكد من هوياتهن و أخذ بصماتهن. و لم تدم المظاهرة إلا ساعة و احدة لأن أعوان الشرطة و الوحدات الجمهورية و كذا الدرك قد طوقوا الدائرة. بعض النسوة اللائي قاومن الشرطة قد احتجزن لغاية السابعة مساء ثم أفرج عنهن بعد ذلك. و تمكنت ستون إمراة تقريبا من التظاهر بلونغوي مدة ساعة دون أي صدام. و هنا أيضا، كانت الأخوات أكثر حيطة و نباهة منهن بتيونفيل لأنهن أكثر تنظيما. لقد أرادت أخواتنا بلونغوي أن تتظاهر أكثر و لكنا لم نسمح لهن بذلك لأن عشرة منهن كن أخبرن ذلك المساء لم يشاركن في التظاهرة. و سنطلب من أولئك المتخلفات عن المشاركة توضيحات عن ذلك لتتضح الأسباب [...]. ملحوظة :من بين كل المتظاهرات، جرحت إحدى الأخوات و تجدون طي هذا التقرير شهادتها الطبية[450]. » .

لم ينفذ إذا كل النساء الجزائريات و أطفالهن أمر جبهة التحرير الوطني. و لكن، حتى لو لم يحقق ذلك اليوم، يوم 20 أكتوبر 1961 البعد الذي كانت الفيدرالية تتوخاه منه إلا أنه مكن من إحداث استنفار أولي في أوساط السكان الباريسيين ضد إجراءات القمع التي اتخذتها مديرية الشرطة كما تدل عليه حركة مستخدمي مستشفى سانت آن و لكن أيضا هذا البيان الصحفي الذي أصدرته فيدرالية الخدمات العمومية و الصحة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل و المؤرخ بالضبط في 20 أكتوبر 1961 :

« تحتج فيدرالية الخدمات العمومية و الصحة، فرع الكونفدرالية العامة للشغل على الاعتقالات الجماعية التي طالت النساء و الأطفال الجزائريين و إدخالهم مستشفيات الصحة النفسية و العقلية بمنطقة باريس. إن الفيدرالية تدعو كل عمال المستشفيات أن ينتفضوا ضد مثل هذه الأساليب و تهنيء عمال مستشفى سانت آن الذين عبروا عن سخطهم الشديد و رفضهم أن يصبحوا أعوانا لقوات القمع[451]. ».

من الارجاع إلى « الدواوير الأصلية » إلى حالات الاختفاء القسري

« المرحلون »

إن الكيفية التي حدد بها أعوان الشرطة من سيرجعون « لدواويرهم الأصلية » قد تمت من دون أن يعي المعتقلون المعنى الحقيقي لتلك المناورة. لذلك تخيل الجزائريون أسوأ الأوضاع التي سيلقاها هؤلاء المنادى عليهم لأنهم عايشوا ترحيلهم دون معرفة دوافعه و مذ ذاك انقطعت عنهم أخبارهم[452]. و قد بدات عمليات الترحيل نحو الجزائر منذ 19 أكتوبر 1961. و هاهو أحد تقارير الفيدرالية يشرح لنا كيفيات اختيار أولئك المرحلين بقصر الرياضات :

« [...] الخميس 19 أكتوبر
حوالي الساعة الثامنة صباحا، نادت الشرطة حوالي ثلاثمائة أخ بأسمائهم كانوا بمربع آخر و نقلتهم على متن مجموعة من الحافلات.
حوالي التاسعة صباحا، مرّ ثمانية موظفين ليعبئوا استمارات خاصة بإخواننا : الإسم، اللقب، العنوان، مكان و تاريخ الميلاد، مكان العمل، رقم الضمان الاجتماعي، ساعة و مكان الغارة. صرح بعض إخواننا أنهم اعتقلوا و هم يخرجون من أماكن عملهم أو أثناء قضاء حاجياتهم (دكاكين، مخابز...) قبل الساعة الثامنة أو الثامنة و النصف ليلا. كما صرح بعضهم الآخر أنهم خرجوا للتظاهر. لقد حكى لي أحد الرفقاء هذا الحوار مع أحد الموظفين. يقول له هذا الأخير أنه سيرحل على الجزائر فرد عليه رفيقي : الجزائر وطني.. فأجابه الموظف أنه سيرحل للصحراء فرد عليه رفيقي بحماسة : الصحراء وطني أيضا. و على ذلك، فضل الموظف السكوت.
بعدما انتهوا من ذلك السجل، انتقلوا لمربع آخر تفصله عنا قضبان فولاذية و لكنه داخل قصر المعارض.. كان واسعا جدا تملؤه الرمال. أما القصر فخصص لهم مربع آخر. [...]
السبت 21 أكتوبر صباحا.
كنا نمر الواحد تلو الآخر مجموعة من الموظفين يحملون حزما من الملفات حسب الترتيب الألفبائي. كانت تلكم ملفات بوابة فرساي و فانسان. فأما الأشخاص الذين كان يجب إطلاق سراحهم فكانت ملفاتهم تحمل ختما كتب عليه « مجهول لدى مصالح الشرطة القضائية ». أخذت لنا صور عن الوجه و الجوانب و سلمنا ترخيصا يسمح لنا بالعودة لمنازلنا[453]. ».

وإجمالا، رحل نحو الجزائر 1 500 معتقل من المتظاهرين و أمر بإيداعهم الإقامة الجبرية بقراهم أو مدنهم الأصلية[454]. و بالإضافة على ذلك، و بعد تحقيقات استغرقت عدة أيام، أطلق سراح الآلاف من المتظاهرين بينما ألقي بمئات أخرى في غياهب السجون[455]. و ستمدد عمليات الطرد و الترحيل لغاية نهاية شهر ديسمبر إذا ما رجعنا إلى المقتطف التالي. لقد

اتخذتهما وزارة الداخلية مبررا « لإفراغ » مركز فانسان لكشف الهوية كما تبيّنه لنا هذه المذكرة التي كتبها بيار سومفيل و وجهها لموريس بابون :

« [...] حتى نصفي نهائيا وضعية مركز فانسان طبقا لتعليمات وزير الداخلية الرسمية، علينا أن نخطط لترحيل 217 فردا من فرنسيي الجزائر المسلمين في الأيام المقبلة (ملفات رقم 11.24. و 12.1.).

يمكننا من الناحية الإدارية أن نحول قرارات الاعتقال الخاصة بفرنسيي الجزائر المسلمين، و الذين سنبعث لكم بقوائمهم الإسمية في القريب العاجل، إلى قرارات إخضاع للإقامة الجبرية. و من الآن فصاعدا، أود أن ألفت انتباهكم للقائمة المرفقة طيه. صحيح أن الأمر يتعلق بأفراد معروفين بخطورتهم، لكنه يبدو لي من الضروري من حيث الفرصة السياسية و مصلحة الجهاز أن يكونوا من بين المرحلين في القوافل القادمة.

وختاما، أطلب منكم بمناسبة الاجتماع الذي سيعقد اليوم بعد الظهيرة بمكتب السيد بورج، مدير ديوان السيد وزير الداخلية، أن تعملوا على قبول كل اقتراحاتي المتعلقة بإخضاع الأفراد (217) الذين سبق و أشرت إليهم للإقامة الجبرية بالجزائر من دون النظر في الاعتراضات التي أبديت فيما يخصهم. هذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمعنويات العاملين بمصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية[456]. ».

وتكشف لنا مذكرة عثرنا عليها بمحفوظات مديرية الشرطة و مؤرخة في 20 نوفمبر 1961، أن عمليات الترحيل تلك خصت « مناضلين لم يعرفوا بخطرهم على النظام العام فقط[457] ». كما وجدنا ايضا بمحفوظات مديرية الشرطة قائمة بأسماء جزائريين و عددهم 158 كانوا مقيمين بسان إي واز و رحلوا إلى الجزائر بعد مظاهرات أكتوبر.

كما استطعنا الاطلاع على قائمة، دائما بمحفوظات مديرية الشرطة، بأسماء مجموعة من « فرنسيي الجزائر المسلمين أبعدوا نحو الجزائر » بعد 17 أكتوبر 1961. و تضم هذه القائمة أسماء 35 جزائري و لكن هذه القائمة الأخيرة تطرح علينا إشكالا فيما يخص مصداقيتها الكلية.

و بالفعل، ورد بمذكرة الأستاذية في التاريخ التي ناقشها بيار بريشار تحت عنوان « الخدمة الاحتماعية العمومية حيال الهجرة الجزائرية 1958-1961 : في جذور صندوق الخدمات الاجتماعية[458] »، أن المسمى موساوي عمار، 25 سنة، العامل اليدوي و البجاوي الأصول، قد قتل يوم 17 أكتوبر 1961. بينما نجد في قائمة « فرنسيي الجزائر المبدين نحو الجزائر » المدعو موساوي عمار نفسه. هل هو الشخص عينه أم هو تشابه أسماء ؟ إن كان الأمر كذلك، يجب علينا حينئذ أن نطرح الفرضية التالية : هل من الممكن أن تكون مديرية الشرطة ضمنت أسماء قتلى مظاهرات أكتوبر في قوائم الأشخاص « المرجعين إلى دواويرهم الأصلية ».

ضف إلى ذلك أن بعض الصيغ المستعملة في ملفات البحث عن المفقودين مثل الجواب المعتاد « أطلق سراحه في الوقت نفسه مع 9000 آخر من فرنسيي الجزائر المسلمين » تؤكد فرضيتنا هذه. لم تبذل مديرية الشرطة جهدا لإخطار العائلات المقيمة بفرنسا و التي رحل وليها تاركة إياها تعيش القلق و طول الانتظار. و ستجد تلك العائلات نفسها علاوة على ذلك، في حالة اجتماعية يرثى لها لأن غياب رب الأسرة سيفقدها مواردها المالية القليلة[459]. و ستعمل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على مساعدتها ماليا حتى تحول دون تكفل المصالح الاجتماعية بها. لقد أحصت لجنة نابين الحركات الخاصة بشؤون الإجلاء 20 جزائريا رحلوا للجزائر في نوفمبر و ديسمبر 1961 تاركين و راءهم عائلاتهم بفرنسا. و كان بعض أرباب العمل قد طلبوا شهادات السجن حتى تتمكن زوجات عمالهم المعتقلين من الحصول على المنح التي تحق لهم[460].

فيدرالية فرنسا

كانت المحفوظات التي اطلعنا عليها بخصوص هذه النقطة تحديدا مخيبة للظن: يبدو أن الوثائق التي درسناها تمثل التقارير الأولى التي

بلغت مصالح الفيدرالية. و تأكد لدينا هذا الانطباع بقراءتنا لهذا المقتطف :

« [...] أما فيما يتعلق بحصيلة الضحايا فلسنا قادرين على تقديمها الآن ما لم يفرج عن الجميع و لم يكاتبنا المرحلون للجزائر[461]. [...] ».

يقدم محرروا تلك التقارير في بعض الأحيان حصيلة بأعداد المفقودين و مناطقهم لكن من دون إعطاء الأسماء مما يبرر تلك الملاحظة التي غالبا ما نجدها في الهامش « أين هي الأسماء ؟ ». يمكننا الاعتقاد إذا أنه تم الإعداد لاحقا لتقارير أكثر تفصيلا. الحالة الوحيدة التي عثرنا عليها من بين المفقودين هي حالة عبد الله بولمقالي. فجان لوك إينودي سجل عبد الله بولمقالي من بين المفقودين الذي يبدو لنا في الواقع أن الأمر يتعلق بالشخص نفسه لأنه يصعب قراءة الحرف ما قبل الأخير من لقب العائلة في التقرير.

« جئنا لنبلغ أن الأخ عبد الله بولمقالي المقيم بـ 6 ردب مونتوفار، باريس، الدائرة الحضرية الخامسة عشر. متزوج و أب لخمسة أطفال، قد تعرض لتعنيف وحشي يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 في الساعة التاسعة ليلا بنهج ليزانفليد ثم أخذ لساحة الكونكورد لغاية منتصف الليل و هناك أيضا أسيء إليه أيّما إساءة و من هناك [...] بقصر المعارض. لقد جرح في رأسه جروحا بليغة و كذا في قفصه الصدري و حوضه و ساقه. لم تسعف الضحية و لم تتلق أي علاج مدة طويلة ثم تظاهروا بنقلها بعد ذلك للمصحة. و من ذلك الوقت، انقطعت عنا أخباره مما يدعونا لاعتبارالضحية في عداد المفقودين[462]. ».

لم نعثر في كل المحفوظات التي اطلعنا عليها على أي أثر لهذا المفقود. و من ثم، يمكننا افتراض أن عبد الله بولمقالي إما أن يكون قد تم ترحيله للجزائر أو أن يكون من بين أولئك الذين سجنتهم مديرية الشرطة. و هنالك إمكانية يجب ألا نغفلها أيضا :من الممكن أن يكون عبد الله بولمقالي، كما آخرين، قد لقي حتفه في خضم مظاهرة 17 أكتوبر 1961.

قائمة لجنة الإغاثة الشعبية الفرنسية

في يوم 3 نوفمبر 1961، أرسل السيد ج. دوبار، عضو المجلس البلدي، الأمين العام لرابطة حقوق الإنسان و رئيس لجنة الإغاثة الشعبية الفرنسية قائمة تضم 21 شخصا مفقودا لمدير الشرطة لم يفتح أي تحقيق للبحث عنهم. كان رد موريس بابون على طلب لجنة الإغاثة الشعبية غامضا إلى حد ما. و من الواضح حسب محفوظات مديرية الشرطة أنه قرّر في بداية الأمر أن يراسل رئيس لجنة الإغاثة الشعبية بفرع نانتير يخبره فيها أنه سيأمر بالتحقيقات الضرورية للبحث عن هؤلاء الأشخاص. غير أنه قرر بعدها ألا يبعث بذلك الرد و متابعة لجنة الإغاثة الشعبية قضائيا بدعوى القذف[463]. و من مجموع الجزائريين الواحد و العشرين التي كانت لجنة الإغاثة الشعبية تبحث عنهم، مكنتنا المعلومات المتقاطعة التي جمعناها من تخطي آثار أربعة منهم فقط و هم : عمار قاف أو غين، 19 سنة، أصيب بجروح في مواجهات جسر نويي يوم 17 أكتوبر 1961 و تمت معالجته بمأوى محافظة نانتير ثم نقل بعدها لبوابة فرساي. محمد هاء أو حاء، رحل للجزائر، متزوج و أب لطفل. كان يقيم بـ97 شارع ليبري بنانتير. مولوك م، 28 سنة. اعتقل يوم 17 أكتوبر 1961 و حول إلى مركز فانسان لكشف الهوية ثم أطلق سراحه يوم 3 نوفمبر 1961 و عبد القادر ب. الذي أخلي سبيله يوم 28 أكتوبر 1961. أما فيما يتعلق بالآخرين، يمكننا أن نعتبرهم « مفقودين ». و نفضل استعمال هذه الكلمة بين شولتين لأننا لا نملك أي دليل يثبت أنه لم يتم ترحيل هؤلاء الأشخاص الستة عشر نحو الجزائر أو لم يودعوا السجن أو يوضعوا رهن الإقامة الجبرية. و ما دمنا نجهل كل شيء، علينا ألا ننسى أن نضع احتمالا أخيرا و هو موت البعض منهم جراء مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

مديرية الشرطة : الأشخاص المسجلون في عداد المفقودين أو الذين تبحث عنهم أطراف أخرى أو عائلاتهم[464]

كما سبق و أشرنا إليه، أغرقت مديرية الشرطة غذاة 17 أكتوبر بطلبات البحث عن جزائريين فقدوا أثناء المظاهرات. و قد كشفت تلك الطلبات عن مدى تنوع الأشخاص الذين راسلوا موريس بابون كي تعمل مصالحه على البحث عن الجزائريين المفقودين منذ مظاهرات 17 أكتوبر 1961. و هو الأمر الذي يدل على أن مأساة تلك الليلة قد هزت الرأي العام و الطبقة السياسية حيث استغل كل طرف موقعه في المجتمع من أجل دعم عمليات بحثه. و عليه، أحصينا 117 طلبا لم يثمر 14 منها رغم عمليات البحث التي قامت بها مصالح مديرية الشرطة. فماذا كان مصيرهم ؟

الحصيلة باختصار*

يظل صعبا تقديم حصيلة دقيقة بالضحايا الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961. و السؤال الجوهري الذي يجب أن نطرحه يتعلق بتوقيت القمع. هل بدأ قبل المظاهرات، أثناءها أم بعدها ؟. و عليه، فمن الحكمة أن نأخذ بعين الاعتبار الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 1961 إلى 31 نوفمبر 1961. و هنا يمكن بالفعل أن نتحدث بصفة معقولة عن حوالي مائة قتيل من الجزائريين اعتمادا على بعض الاحصائيات الموثقة بمحفوظات مديرية شرطة باريس. أما المظاهرات بعينها، فلا شك أنها كلفت أرواح العشرات من الجزائريين على الأقل.

انظر ليندة عميري :

*« 17 Octobre 1961, analyse des faits au travers des archives de la préfecture de police de Paris, celles de la Fédération de France, du FLN et de la CIMADE »,الملحق، مرجع سبق ذكره.

إذا، بلغت حصيلة « المفقودين » 31 شخصا حسب المحفوظات التي اطلعنا عليها. و يأخذ هذا الرقم بعين النظر الجزائريين الأربعة عشر الذين لم تصل طلبات البحث المقدمة لمديرية الشرطة إلى نتيجة تذكر بشأنهم. كما أن الجزائريين الستة عشر المقيدين بقائمة لجنة الإغاثة الشعبية الفرنسية فلم نعثر لهم على أثر (يأخذ هذا الرقم بعين الاعتبار المسمى قدور مداني) و كذا عبد الله بولمقالي الذي سجله أحد تقارير الفيدرالية في عداد المفقودين. أما فيما يخص الجرحى، فالرقم كبير جدا عكس ما ورد في التقرير الرسمي الذي تحدث عن 64 جريحا[465]. و بالفعل، إليكم ما يمكن أن نقرأه في ملفات المفتشية العامة للشرطة التسعة التي استطعنا الاطلاع عليها :

« [...] يجدر القول أن 90 جريحا في أوساط فرنسيي الجزائر المسلمين خلال مظاهرات جبهة التحرير الوطني أيام 17 و 18 و 19 أكتوبر 1961 قد تم قبولهم بمؤسسة كورونتان سالتون الاستشفائية[466]. [...] ».

ومن ثم نتساءل إذا كان مستشفى كورونتان سالتان قد استقبل لوحده 90 جزائريا، فكم كان عدد الذين استقبلتهم مستشفيات باريس الأخرى ؟ نجد الإجابة عن هذا التساؤل في التقرير الذي بعث به المفتش العام للإدارة روجيه فيوم إلى وزير الداخلية و المؤرخ في 4 ديسمبر 1961 :

« من بين 000 22 متظاهر، لم ينقل إلا 337 إلى المستشفيات إما المحاذية للأماكن التي كانت فيها المظاهرة عنيفة (28 بأوتيل ديو، 33 بكوشان بالنسبة لعمليات نهجي سان جرمان و سان ميشال)، أو تلك القريبة من قصر الرياضات و ملعب كوبرتان (مستشفيات فوجيرار و كورونتان سالتون و بوتشيكو). لقد تضميد 105 فورا أما 232 فقد أدخلوا المستشفى.

ومن بين ذلك العدد الإجمالي، غادر حوالي مائة منهم خلال ثلاثة أيام. و في الفاتح من ديسمبر، كان الباقي منهم لا يزال بالمستشفيات بالإضافة إلى أحد عشر مريضا.

[...] و قد أظهر تشخيص جروح المصابين ال 337 الذين ذكرناهم سابقا ما يلي :

– 8 جروح بالرصاص استخرجت منها 4 رصاصات و أودعت بمصالح المستشفى. طلبت من خبير أسلحة بالوزارة أن يضع تقرير خبرة عن تلك الرصاصات حتى نعرف إذا كانت عياراتها صادرة عن الأسلحة التي استعملتها الشرطة أثناء المظاهرة. و إذا نفت الخبرة ذلك، يكون من المجدي فتح تحقيقات بشأن تلك الجروح.

– 183 إصابة في الدماغ و جرحا واحدا بفروة الرأس.

– 9 كسور على مستوى الوجه (7 بالأنف و 2 بالأسنان).

– 32 كدمة و كسرا على مستوى الأيدي و المعاصم و الأصابع.

– 14 كدمة و كسرا على مستوى الأعضاء السفلى.

– 39 كدمة صدرية و معدية و بطنية.

– 42 كدمة مختلفة[467]. »

يتضح إذا أن 337 جزائري قد تلقوا العلاج بمستشفيات باريس على إثر أحداث أكتوبر و لكنه يبدو لنا أن هذا الرقم، في الوقع، أكبر بكثير لأن بعض الجزائريين لم يجرؤوا ربما على طلب العلاج بالمستشفى خوفا من التعرض للاعتقال فور مغادرتهم. و فضلا عن ذلك، تكشف لنا محفوظات فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا الحالة التي كانت سائدة بمستشفيات باريس غذاة 17 أكتوبر 1961 :

« [...] تتحدث الأخت : صبيحة يوم الخميس 19-10-1961 بمستشفى كوشان. دخلت و وجدت حارس المستشفى. قلت له:جئت لزيارة ابني و أعطيته الإسم و اللقب. فأخبرني الحارس ألا وجود لهذا المريض بالمستشفى و لكن بإمكانك رؤية مواطنيك إن أردت. دخلت و اتجهت مباشرة نحو القاعة التي كانت تحوي أربعين جريحا من الإخوة. كانوا ممددين من دون أي تطبيب أو أكل. و من بين هؤلاء الإخوان الجرحى الأربعين، كان أحدهم مصابا بثلاث رصاصات بفخذه لم يرد الأطباء استخراجها لأن الشرطة أمرتهم ألا يعالجوا أحدا و طلبت منهم « أن يتركوهم لآلامهم ». و أنا أغادر المستشفى، طلبت من الحارس إن كان بإمكاني أن أشتري لهؤلاء الجرحى ما يسدوا به رمقهم. فرد علي : ماذا تريدينني أن أقول لك

أيتها السيدة ؟. لو تركتك لجازفت بحياتي و لكن افعلي و كوني حذرة. حينها خرجت و اشتريت لهم بعض الفواكه و الخبز و الزبدة و الكعك، إلخ. لقد حضنني كل الإخوة و أنا أقدم لهم ذلك الطعام[468]. [...] ».

« [...] لقد نقل إخواننا المصابين إصابات خطرة بالرصاص للمستشفى. [...] وما إن و صلوا المستشفى حتى رفض الأطباء رفضا قاطعا مداواتهم. جاءنا خبر أخت ذهبت لزيارة زوجها المصاب بثلاث رصاصات فاكتشفت أن الأطباء رفضوا علاجه باستخراج تلك الرصاصات و تركوه يصارع الألم. و لكن في مقابل ذلك، قالت الممرضات لتلك الأخت :سنترك الباب مفتوحة و إن كان بإمكان زوجك المشي سنساعده على الخروج و عليك بعلاجه في مكان آخر بالخارج أما هنا فقد تلقينا الأوامر بعدم إسعافه و مداواته[469]. [...] ».

غير أننا نقرأ في تقرير روجيه فيوم نفسه ما يلي :

« [...] و تجدر الإشارة أنني لم أبلغ بأي رد فعل بعينه من قبل الطاقم الطبي أو مستخدمي المستشفيات حيال الجرحى باستثناء مستشفى فوجيرار الصغير الذي استقبل 67 جريحا مسلما من بين 200 مريضا (ثلث قدرة الاستيعاب). هناك، يبدو أن الطبيب قد أبدى بعض الامتعاض من شرطة النظام لكن المستخدمين الصغار، و هم الأقرب من الشعب، أي من أعوان الشرطة أو من المسلمين البائسين ضحايا الظروف، لم يبدو أي موقف لا من هؤلاء و لا من أولئك[470]. [...] ».

وهو نفسه يصرح في تقريره قبيل ذلك :

« [...] يبدو لي أنه من غير المؤسس اتّهام الشرطة بممارسة العنف المنظم و ضرب المسلمين إن في الشارع أو في المعتقلات. غير أن ذلك لا يعني أنه لم تكن هنالك على الأقل في أماكن الحبس الاحتياطي بعض اللكمات بمقابض الأسلحة. و هو أمر بغيض لا يقبل أي تبرير[471]. [...] ».

إن التفاصيل الكثيرة التي قدمتها تقارير فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا و إرادة التهوين التي ميزت تقرير روجيه فيوم تدفع بنا لافتراض أن العشرات من الجزائريين تركوا جانبا لبعض الوقت داخل تلك المستشفيات دون

أي إسعاف أو علاج. ضف إلى ذلك، و حسب ما و رد في تقرير آخر أعدته الفيدرالية، أن الشرطة يبدو أنها أمرت بإجلاء الجرحى من بعض المستشفيات قبل وصول الصليب الأحمر[472]. لقد أثارت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 هزة و ارتجاجا في أوساط الرأي العام الفرنسي و الدولي حيال هذه النهاية التي طبعت حرب الجزائر. و كما يؤكده علي هارون، فقد كانت « صدمة تلك الأيام من أكتوبر بمثابة المنقذ خصوصا بالنسبة لليسار الفرنسي الذي اهتز لحدث كان يخاله مستحيلا – في وقت كانت فيه المسيرات الجماهيرية ممنوعة منذ سنوات مما حفز على تنظيم سلسلة من المظاهرات المؤيدة لإبرام اتفاقيات السلام[473]. ».

7

الرأي العام و أحداث 17 أكتوبر 1961

المنظمات المسيحية و اليهودية و المدافعة عن حقوق الإنسان تدخل المعركة

لجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء CIMADE

لقد كانت الصدمة شديدة على هذه المنظمة البروتستانتية التي اقتصرت في عملها حينها على تقديم مساعدتها المعنوية و المادية للجزائريين المقيمين بمنطقة باريس. و هكذا، دعا مناضلو هذه المنظمة مجلسها للاجتماع بتاريخ 20 أكتوبر 1961 :

« لقد اهتزت مشاعر مجلس لجنة العمل مابين الحركات لما بلغه من وقائع تشهد بما لا يدع مجالا للشك أن جنون العنصرية صار واسع الانتشار في صفوف شرطة باريس التي ارتكبت بعض عناصرها تجاوزات وحشية غير مقبولة حتى بعد المظاهرات التي نظمها المسلمون في الأيام الأخيرة.

و أيا كانت التفسيرات، فإنه يبدو لنا أنه من غير الممكن أن تسكت الكنائس المسيحية عن ذلك و ألا تعبر عن سخطها ضد تلك الأحداث و نتائجها المأساوية أو ألا تدعو بحزم كامل السكان لاحترام بني البشر. كما يبدو لنا أيضا أن صيحة تحذير كهذه يجب أن يرافقها نداء مباشر للحكومة الفرنسية من أجل إحلال السلم

فورا في الجزائر. و تلك هي الإمكانية الوحيدة التي ستجنّبنا موجات عنف شديدة و واسعة النطاق. لقد اطلعنا بتمعن على العريضة التي وجهها مجلس فيدرالية فرنسا البروتستانتية إلى الأبرشيات و يبدو لنا أن الوقت قد حان للمضي قدما أكثر و التعبير عن رأينا أمام الرأي العام[474]. [...] ».

ومن هذا المنطلق، بعث القسيس بوغنر برسالة لوريس بابون يطلب فيها الترخيص لفرق لجنة العمل ما بين الحركات بزيارة الجزائريين المعتقلين بعد مظاهرات أكتوبر. و في رده عن ذلك الطلب، أخبره مدير الشرطة أن مراكز الأيواء المؤقتة بملعب كوبرتان و قصر الرياضات و المعارض بلابورت دو فرساي قد أخليت نهائيا يوم 22 أكتوبر 1961. و أن كل الأشخاص الذين أبقي عليهم محتجزين « لدواعي التمرد و التخريب » قد أحيلوا على مركز فانسان لكشف الهوية ». و قد استطاعت المنظمة أن تفتح لها مداومة بهذا المركز. و من بين المعتقلين، لاحظ طاقم العمل وجود مراهقين و شيوخا :

« [...] كان إيتيان ك و جاكو ق يترددان أسبوعيا على فانسان و في وقت استحال عليهم الولوج لقصر الرياضات و أماكن كشف الهوية الأخرى. و من أكتوبر إلى أفريل و كل يوم اثنين، كان أربعون إلى خمسين شخصا يطلبون زيارة المعتقلين. و خلال الوقت القصير الممنوح للزيارة، كان كل و احد يعبر عن همه الأساسي. فبالنسبة للمتزوجين من الرجال أو الآباء، كانت رغبتهم تتعلق بالتواصل مع عائلاتهم. بالنسبة للآخرين، هذا يريد رؤية صديق و ذاك يريد حقيبة لجمع ملابسه و آخر يسأل عن إجراءات الحماية الاجتماعية أو رجاء تريث لدى صاحب عمل. و أيّا الخدمات التي كنا نقدمها لهم فإن ما كان يريده المعتقلون هو التواصل الإنساني الأخوي. و غالبا ما سعينا لفك أسر بعض الآباء أو شيوخ أو مراهقين (واحد منهم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة و نصف، كان يبكي أثناء زيارة إيتيان و يترجّاه أن يصطحبه معه). و في الأسبوع الموالي، يأتي طاقم المنظمة بأخبار الأسر و يحضر الأشياء المطلوبة و لكن غالبا ما يكون بعضهم قد غادر المكان أو حول إلى لارزاك أو رحل إلى الجزائر[475]. [...] ».

إن همجية القمع الذي مارسته الشرطة خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961 قد صعقت مناضلي لجنة العمل ما بين الحركات، مما دفع بالمنظمة البروتستانتية للاتصال بمنظمات مسيحية أخرى كإرسالية فرنسا، و الإرسالية الشعبية، و كذا بمحام و مساعدة اجتماعية. و يبدو أن هذه الأخيرة هي دونيز ت التي عهدت بمذكراتها لميشال دوفين[476]. و قد عقد اجتماع بذلك الشأن حتى « يتم توحيد الأخبار المتوفرة عند هؤلاء و أولئك حول أحداث الأيام الأخيرة ». و في 24 أكتوبر، راسل المشاركون في هذا الأجتماع القسيس شارل و اتفال :

« إثر الصدمة التي أصابتهم جراء الأحداث الأخيرة، اجتمعت مجموعة من الأصدقاء الكاثوليك و البروتستانت تتكون من رهبان و قساوسة و علمانيين يوم 23 أكتوبر بهدف جمع و توحيد الأخبار الجادة و تحديد خطة عمل غايتها تقديم شهادة موحدة و خدمة جماعية[477]. [...] ».

وبدأت النشريات في الصدور كتلك التي وقعتها « مجموعة من العمال الشباب و الموظفين و المساعدين الاجتماعيين و الممرضات بالتعاون مع عمال آخرين لهم روابط مباشرة بالعمال الجزائريين و عائلاتهم[478] ». و قد صدرت تلك النشرية تحت عنوان « آس بيانسور » بتاريخ 10 نوفمبر 1961 حيث جمعت شهادات حول القمع الذي مارسته الشرطة يوم الثلاثاء 17 أكتوبر. و يؤكد واضعو هذه الوثيقة أنهم « ليسوا أول من يدلي بشهادته غير أن هنالك اشياء تحتاج دائما لقول المزيد. و قد حاولوا أن يصطفوا خلف الصدق و الحقيقة أكثر من استرعائهم السمع و النظر. و لا أحد يمنعهم من التوقيع بأسمائهم و إعطاء المصادر الدقيقة الخاصة بالأحداث المذكورة سوى ذلك النظام القمعي[479] ». و من قراءة هذه الوثيقة، نكتشف أن أعوان الشرطة الذين يريدون و ضع حد لأساليب يرفضونها هم أنفسهم يمنعون من أي مقابلة مع موريس بابون. و يستخلص كتاب تلك النشرية

بالقول « الشرطة هي التي تدير اللعبة لكن شركاءها المتواطئين معها كثر عن وعي أو عن غير وعي ».

الجمعيات اليهودية

وقد نددت بهذا القمع أيضا كلا من اتحاد اليهود من أجل المقاومة و التعاون و اتحاد يهود فرنسا و حركة التضامن مع ضحايا العنصرية. و قد نشروا يوم 21 أكتوبر 1961 بيانا صحفيا صرحوا فيه : « نحن قدماء ضحايا العنصرية، نعبر عن تضامننا و نطالب ألا يطبق أي إجراء قمع جماعي على السكان من أهالي شمال إفريقيا[480] ». و قد عبر مجلس إدارة ودادية نواب أوشفيتز في طبعة 4 نوفمبر 1961 من يومية لوموند عن « عميق تأثره أمام الغارات و الاعتقالات الجماعية و تحويل الآلاف من البشر إلى قصر الرياضات و همجية الشرطة و تفريق العائلات و يذكره كل ذلك بما عاشه و تكبده اليهود فيما مضى ».

النجدة الشعبية الفرنسية

علاوة على طلبات البحث عن المفقودين المقدمة لمديرية الشرطة، أطلقت حركة « النجدة الشعبية الفرنسية » حملة للتبرع بالدم لفائدة الضحايا الجزائريين[481]. و في 1 نوفمبر، نشرت الحركة بيومية لومانيتي عشر أسئلة يطرحها مناضلوها على أنفسهم و إليكم مقطعا منها :

« هل صحيح أنه ألقي بالجزائريين في نهر السين مكبلي الأقدام و الأيدي و كذا بغانفيلييه و أرجنتاي و بوزون و نانتير... ؟ و هل فعلا تم كشط أحد الجزائريين أوقف يوم الثلاثاء 17 فوق جسر نويي و اقتيد بعدها لمركز الشرطة ؟ و أن يجرد جزائريون و جزائريات من ثيابهم حد العري و يفرض عليهم الرقص في أحد الأحياء القصديرية ثم رشوا بالماء البارد بعد إتلاف كل ما كان بحوزتهم ؟

وهل ضرب كل الجزائريين بالهراوات و منعوا من دخول المراحيض بعدما انهالوا عليهم بالعصي بين صفي الشرطة و هم ينزلون من الحافلات ؟ و أنه لم يعط لهم إلا ربع لتر من الماء في أربع و عشرين ساعة ؟ و ماذا يجب استنتاجه مما حدث ليلة 17 أكتوبر 1961 حينما أبعدت عناصر الوحدات الجمهورية للأمن كل شخص سليم من إغاثة من كانوا في حالة خطرة و أنه سمعت بعد ذلك طلقات نار ؟
وهل صحيح أن رجالا قضوا بملعب كوبرتان بسبب غياب الإسعافات ؟
وأن جزائريا لقي حتفه في عين المكان بينما كانت الشرطة تهدد باحتجاز أربعين رهينة إذا لم يكشف عن نفسه ؟ [482] . [...] » .

وفي الثالث من نوفمبر 1961، نظمت حركة النجدة الشعبية الفرنسية مؤتمرا صحفيا لإعلام الرأي العام بما يمارس من قمع على المهاجرين الجزائريين.

حركة مناهضة العنصرية و الصداقة بين الشعوب

بعثت حركة مناهضة العنصرية و الصداقة بين الشعوب برسالة احتجاج لمدير الشرطة مؤرخة في 20 أكتوبر 1961[483] . و في بيان صحفي نشر يوم 21 أكتوبر 1961، دانت الحركة « بكل ما لديها من قوة موجات العنصرية المتتالية في الوقت الحاضر بالجزائر و فرنسا نفسها ». و يشير البيان أيضا « لعجزالشرطة حيال الفاشيين و المفجرين من كل نوع[484] ». و في 8 نوفمبر 1961، نظمت حركة مناهضة العنصرية اجتماعا بقاعة لانكري بالدائرة الحضرية العاشرة. بدأ الاجتماع أشغاله في الساعة التاسعة و النصف ليلا و ضم ما يقارب 250 شخصا و لا حاجة هنا للتوضيح أن عناصر من الشرطة بزي مدني كانت في وسط ذلك الجمع من المشاركين. و ذلك ما مكننا من الاطلاع على ما تم نسخه من بعض المداخلات. و قد اعتبر الحبر شترات أن « الخاصية الأكبر لأي ضمير أخلاقي أو ديني تكمن في استنكار كل الإجراءات

الاستثنائية. فمن المخزي أن نرى رجالا و نساء و أطفالا يتضورون من الجوع و يتأوهون تحت سياط التعذيب بل و يلقون حتفهم. إني أنأى بنفسي عن قبول تلك الوحشية و مطاردة الناس حسب بشرتهم و ملامح وجوههم و أؤكد أن تجمعاتنا الاحتجاجية تظل غير كافية أمام الأحداث المشينة و المأساوية التي تذكرنا بالاحتلال الهتلري ». و من جهته، دعم جاك بانيجال تحليل الحبر شترات و يعتبر أيضا أن « كل التجمعات و كل التوقيعات التي نرفقها بالعرائض ماهي إلا رتابة يومية لا غير[485] ».

المنظمات الأخرى

لقد أبلغ كل من حركة السلام التابعة للجنة فولتير و لجنة السلم لعمال السكة الحديدية و التابعة لورشة فيتري سور سان رسائل احتجاجهم لموريس بابون[486]. و بتاريخ 24 أكتوبر 1961، بعثت اللجنة المناهضة للفاشية بورشة بوتو للبناء التابعة لمصنع روي برسالة احتجاج أخرى لمدير الشرطة[487].

النقابات

الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين

صرحت الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، قطاع التربية الوطنية، في بيان صحفي بتاريخ 21 أكتوبر 1961 أنه « لا مبرر لسلوك الشرطة نحو أهالي شمال إفريقيا و أكثر من ذلك لتلك الوحشية الدموية التي طبعت قمع المظاهرات الأخيرة[488] ». و في 30 أكتوبر 1961، نشر اتحاد باريس الجهوي التابع للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين وثيقة عنوانها مناهضة القمع. و في تلك الوثيقة، صرحت المركزية المسيحية أنه « بالنظر للنتائج المأساوية الناجمة عن ظروف الجزائريين المعيشية » التي تسبب فيها حظر التجوال فإن « مظاهرة 17 أكتوبر و التي نظمت احتجاجا على هذا الوضع

الذي أصبح لا يطاق يمكن مقارنتها بأي مظاهرة أخرى كان بإمكان أي منظمة نقابية تنظيمها[489] ».

وقد لقيت وثيقة « مناهضة الأستعمار » بعض الصدى في الصحافة الباريسية خاصة و أنها نشرت عشية الفاتح نوفمبر 1961، ذكرى اندلاع حرب الجزائر مما أثار مخاوف الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في « بعث مثل تلك المظاهرات من جديد و ما سيتبعها من قمع وحشي[490] ».

العمـال الفرنسيـون

في صبيحة 20 أكتوبر 1961، و قعت إضرابات في بعض مؤسسات منطقة باريس احتجاجا على قمع الشرطة للجزائريين. و بمصانع رونو، تمت مقابلة بين وفد عن الكونفدرالية العامة للعمال و المديرية تعهدت فيها هذه الأخيرة بعدم معاقبة المصنع للعمال الجزائريين الذين اعتقلوا في المظاهرات. كما ستدفع لهم أجور الأيام التي تغيبوا فيها عن العمل بما فيها العلاوات[491]. و في 26 أكتوبر 1961، اتخذت الفروع النقابية بمستودع حافلات مؤسسة النقل بغوناس القرار التالي :

« [...] لقد عبرت مظاهرات 17 و 18 أكتوبر 1961 عن الحاجة الملحة لوقف هذه الحرب التي تدور رحاها منذ سبع سنوات و التي لا تخدم سوى أهداف المشاغبين و المدمرين و الفاشيين الآخرين. [...] إن فروعنا النقابية تطلب من الرفقاء ألا يتواطؤوا مع الشرطة و هي تستحوذ على الحافلات لتقودها إلى مراكز الفرز. لن تخرج أي حافلة من مستودع غوناس من أجل هذا الغرض ! [492] [...] ».

وفي 31 أكتوبر 1961، راسلت الفروع النقابية التالية موريس بابون: الكونفدرالية العامة للشغل، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين

و طلبة الطب المنضوين تحت القوى العاملة و مستخدمي الصحة بمستشفى لاريبوازيار التابعين للجمعية العامة لطلبة الطب بباريس :

« يعبر مستخدمو مستشفى لاريبوازيار بإجماع عن سخطهم الشديد من السلوكات التي أظهرتها الشرطة ضد الجزائريين يوم 17 أكتوبر. و هي ذروة سلسلة من الأحداث هم على دراية بأنها كانت تحدث منذ سنوات خلت. إنهم يدعمون ما ذهب إليه الطاقم الطبي و الاستشفائي و يعبرون له عن تضامنهم و عزمهم على العمل بالطريقة نفسها في ظروف مماثلة[493]. ».

وقد توقف العمال عن عملهم في عدة مصانع بضع دقائق تعبيرا عن احتجاجهم أيضا. و في الثالث من نوفمبر، دعت المنظمتان النقابيتان، الكونفدرالية العامة للشغل و القوى العاملة، بمصنع لابلان سان دونيه للغاز للتظاهر صبيحة ذلك اليوم و المطالبة باستئناف المفاوضات فورا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و عودة طالبي العربي لعمله بالمصنع ؛ وهو أحد رفقائهم كان قد اختفى أثناء أحداث 17 و 18 أكتوبر 1961[494].

الطلبة

بتاريخ 23 أكتوبر 1961، نظم الطلبة مظاهرة تلبية لنداء لجنة مناهضة الاستعمار و اللجنة الجامعية للدفاع عن الجمهورية. و قد دعت هاتان اللجنتان للتظاهر احتجاجا « على الإجراءات العنصرية المتخذة ضد المسلمين الجزائريين و لمناهضة القمع الوحشي الذي جوبهت بها مظاهرات 17 و 18 أكتوبر و كذا من أجل العودة السريعة لطاولة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[495]. ». ورغم حظرها فقد جندت مئات الطلبة بين الخامسة و الثامنة مساء بالحي اللاتيني. و قد ردد الطلبة شعارات من مثل « لا لحظر التجوال ! » و « غستابو، الموت للفاشية ! » و« لن تنجح

الفاشية ! » و السلم السلم في الجزائر ! ». و قد اعتقل حينها أربعة و عشرون شابا و نقلوا إلى مركز الشرطة و لم يطلق سراحهم إلا في منتصف الليل. غير أن متظاهرا أصيب بجروح في رأسه و رجل في الخامسة و الستين من عمره، مدير مؤسسة، قد سقط أرضا من شدة الدفع فداسه الطلبة بأقدامهم[496]. و يمكنكم أن تتخيلوا كيف تم تفريق المظاهرة.. و بالإضافة لذلك و في الفترة بين 23 و 30 أكتوبر، قرأ عدد من أساتذة الكليات الباريسية، من أعلى منابرهم و قبل مزاولة دروسهم، بيانا حول العنصرية إليكم مقطعا منه :

« [...] لقد فرض حظر التجوال على الجزائريين ابتداء من الثامنة مساء. و مهما كانت دوافع ذلك، فإنه إجراء عنصري و مرفوض مبدئيا. و منذ 1789، لم تعرف فرنسا إجراء كهذا إلا ما فرضه النازيون في فترة الاحتلال. و لا يمكن أن ينجرّ عنه، و قد انجرّ بالفعل كما تعرفون من دون شك، سوى الإفراط في الانزلاقات ذاتها. فبعد الثامنة ليلا، يطارد الجزائريون و تبدأ الشرطة ملاحقاتها وفق البشرة و ملامح الوجه فتعتقل رجالا و تسعهم ضربا و تحتجزهم بأقسام الشرطة ذنبهم الوحيد في ذلك انتماؤهم إلى مجموعة عرقية ما [...]. إن أساتذة و طلبة الولايات المتحدة الأمريكية يقودون كفاحا ضد التمييز العنصري و على الطلبة و الأساتذة في فرنسا أن يقودوا ذلك الكفاح هنا[497]... ».

لقد عثرنا في محفوظات مديرية الشرطة على أربع رسائل احتجاج ضد العنف و القمع اللذان سادا يوم 17 أكتوبر 1961 و الأيام التي تلته. و كانت مصادر تلك الرسائل من الفروع النقابية لثانوية ماري كوري بفرساي (الثانوية التقنية، فرع النقابة الوطنية لطلبة الأقسام التقنية) و ثانوية فنلون (فرعي سناس و أس جان) و كذلك من موظفي مدرسة التعليم التقني أوجين رونسراي ببوزون و الثانوية التقنية و مدرسة التعليم التقني بالبيرو (عريضة)[498].

المواطنـون البسطـاء

وهنا أيضا، تكشف لنا المحفوظات التي اطّلعنا عليها أن الرأي العام الباريسي لم يبق ساكتا إزاء ليلة الرعب و العار تلك و التي كان عليها من الشاهدين. و لكن شهادات الاحتجاج هذه يحب ألا تنسينا ردود فعل بعض المواطنين الفرنسيين التي أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت مخجلة. و بالفعل، ذكرت مصلحة التنسيق و الإعلام من جهتها يوم 26 أكتوبر 1961 « بعض ردود الفعل التي وجدت دوافعها في نوع من العنصرية. و كُثُرٌ هم في الشارع من يطالبون بضرورة ترحيل كل الهجرة الجزائرية إلى الجزائر[499] ».

ما أكثر رسائل الاحتجاج و العرائض التي أرسلت للمحافظة و لكن أيضا رسائل الدعم و المساندة[500]. فمنذ 18 أكتوبر و بمبادرة من مجلة الأزمنة الحديثة (لي طون مودرن)، تم إطلاق نداء للتضامن مع العمال الجزائريين في الأوساط الجامعية و الفكرية. و في خلال أيام معدودة، جمع 300 توقيعا من بينها ثلاثون أستاذا بكوليج فرنسا و جامعات باريس و الضواحي[501]. في الواقع كانت تلك الاحتجاجات كثيرة و نجدها في الصحافة. كذلك الاحتجاج الذي نشره ميشال ب، و هو طالب من باريس، على صفحات فرانس أوبسرفاتور في عدد 26 أكتوبر 1961 :

« [...] إذا كانت فرنسا غير قادرة على البقاء إلا إذا استدعت « حماية » كهذه...، و تطلبت هذا الحجم من الوحشية المقيتة حد الغثيان و أحيت ما بداخلها من موجات العنصرية.. إذا كانت كذلك فلا وجود إذا لفرنسا أو على فرنسا التي تستحق أن نموت من أجلها[502]. [...] ».

ومن بين محفوظات مديرية الشرطة، نجد على وجه الخصوص محضر التوقيعات التي جمعت في مجموعة المساكن ذات الإيجار المقبول بشارع

هنري سيلييه بسانت جانفياف دي بوا و المؤرخ في 28 أكتوبر 1961[503]. و قد بعث أيضا برسائل سباب و شتيمة لموريس بابون[504].

وفي هذا السياق العام الذي طبعه التنديد بعنف الشرطة، صدر كتاب بوليت بيجو و عنوانه « غارات عنصرية بباريس ». لقد كتب تحت صدمة الحدث و هو قبل كل شيء عبارة عما ورد في الصحف من أقوال و أحاديث أرادت من خلالها بوليت بيجو أن تندد « بخطاب وزارة الداخلية الذي كان أكثر من اختزاليا[505]. إن ما حدث مساء 17 أكتوبر 1961 على مرأى و مسمع سكان باريس كان صدمة حقيقية على الرأي العام الفرنسي و الدولي. و في الأيام الموالية، استيقظ اليسار من غفلته شاعرا بعميق الذنب لأنه لم يمنع حدوث ذلك الانحراف الاجرامي الذي ميز نهاية حرب الجزائر بباريس. لقد أدرك الباريسيون أن أفرادا أصبحوا يسمونهم « جزائريين » و ليس « شمال إفريقيين » يعيشون بجوارهم بين البيوت القصديرية و القمع. و هو أيضا ما أثار ذلك الكم الهائل من الاحتجاجات العمومية و المظاهرات و دعم الجالية الجزائرية بالعاصمة ماديا و معنويا. و لم تبق عناصر الشرطة الذين أصبح يشار إليهم بالبنان غير آبهة بتلك المظاهرات العارمة و ما انجرّ عنها من مآسي.

ردود فعل وزارة الداخلية و عناصر الشرطة

في الثالث من نوفمبر 1961، بعث ميشال دوبريه برسالة لرئيس الدولة يطلعه فيها عن نتائج التحقيق الداخلي الذي كان قد أمر به. و تنتهي الرسالة إلى النتائج نفسها التي كشفت عنها تقارير فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا و التي مفادها أن شرطة باريس « كانت وحشية في تعاملها قبل و أثناء مظاهرات المسلمين ». و كان وزير الداخلية شديد الحزم في إدانته لعنف

الشرطة. لكن تلك الرسالة قد أوضحت الدور الذي لعبه ميشال دوبريه في إفشال تشكيل لجنة تحقيق برلمانية[506].

و قد أثار القمع الذي مارسته الشرطة نقاشات حادة داخل مصالح العمل الاجتماعي التابعة لوزارة الداخلية.

وخلال دراستنا هذه، رأينا مدى معارضة المصالح الاجتماعية بمحافظة السين لسياسة مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية. و هكذا سيُدِينُ أحد أهم المستشارين التقنيين في الشؤون الإسلامية الملحق بمحافظ السين، في اجتماع لكافة المستشارين بتاريخ 14 نوفمبر 1961، « مناخ الرعب » الذي أشاعته الشرطة في أوساط الجزائريين أثناء قمع مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ».

ولم يهدأ روع الشرطة بل ازداد لغاية الأيام الأخيرة من سنة 1961 حيث تنكر لها بعض أعوانها نظرا لعنصريتها التي قادتها لذلك الانحراف القاتل. و لذلك صدر بتاريخ 31 أكتوبر البيان الشهير بعنوان « مجموعة من أعوان الشرطة الجمهوريين تصرح... » كتب ذلك التصريح إميل بورتزر الحامل لوسام الشرف و الشرطي المقاوم السابق، يندد فيه بالعنف الأعمى الذي يمارسه زملاؤه القدامى مما دفع بموريس بابون لرفع دعوى قضائية « ضد مجهول » بدعوى القذف كان المدعي فيها نقابة شرطة باريس الحرة. و لكن تلك الشكاوى بقيت حبرا على ورق لأن مدير الشرطة كان يخشى من دون شك أن تستدعي العدالة رجاله لاستجوابهم.

كما انتفض عدد آخر من أعوان الشرطة دون الكشف عن هويتهم ضد سلوكات زملائهم في حين استأمن البعض أيضا لجنة بابين الحركات على أسرارهم خاصة و قد وجدوا أنفسهم معزولين وسط شرطة باريس[507]. و في المقابل، برر آخرون ذلك العنف كما فعل العميد أول قائد المقاطعة الثالثة

الذي اعتبر في تقريره المؤرخ في 5 نوفمبر 1961 أن « حراس الأمن، و مما لا شك فيه، قد وجدوا الفرصة سانحة لتصفية خلافهم مع جبهة التحرير الوطني حيث أبلوا بلاء حسنا بل و أدوا واجبهم أكثر من اللازم[508] . [...] ».

ردود فعل الجزائريين

تطلعنا مذكرة لمصلحة الشؤون الجزائرية أنه غداة المظاهرات « انقسم الجزائريون بين الوهن و الشراسة [...] لأن المسؤولين قد غسلوا أدمغتهم مسبقا بالقول أن الشرطة لن تكون حاضرة لأن التجمع سلمي [...] ». و دائما حسب المذكرة نفسها، يبدو أن جبهة التحرير الوطني قد زعمت أن مبعوثا من الحكومة المؤقتة في تونس سيخاطبهم في تجمع بالكونكورد. و الظاهر أن الموضوع الرئيس كان حول قمع الشرطة[509]. غير أن محرري التقارير الداخلية كانوا على تمام الوعي أنه رغم العنف الأعمى، أعطت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 دفعا كبيرا للقضية الجزائرية عند الرأي العام الدولي. و رغم القمع الوحشي، اعتبر المناضلون ذلك التاريخ نصرا مبينا لجبهة التحرير الوطني[510]. و قد دونت انطباعات الجزائريين في بعض التقارير حيث أبدى البعض موقفا نقديا من طريقة تنظيم مظاهرات 17 أكتوبر 1961 معتبرين أن مشاركة النساء و الأطفال كانت خطأ فادحا نظرا لما قامت به الشرطة[511].

رد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

في 18 أكتوبر، استأنف الأستاذ المحامي كلود رادزيافسكي أمام محكمة باريس الإدارية ضد قرار مدير الشرطة الذي « نصح » فيه الجزائريين بعدم التنقل بعد الساعة الثامنة ليلا[512]. و في 1 نوفمبر 1961، خصت صحيفة المجاهد أحداث 17 أكتوبر بمقال إليكم مقطعا مما ورد فيه :

« لقد بان وجه الشرطة و قوات القمع في أبشع صوره خادما لنظام أصبح فيه القتل مشروعا قانونا و أمسى العنف و الوحشية قاعدة و منهاجا. [...] و مرة أخرى، تشهد تلك الأحداث المأساوية العالم أجمع على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري. ففي الوقت الذي بدأ فيه بصيص المفاوضات في البزوغ، هاهو الإستعمار يسعى لإطفائه و يقضي نهائيا على حظوظ نجاحها. و الحكومة الفرنسية هي وحدها التي ستتحمل وزر تلك الإجراءات و الأفعال[513]. [...] ».

وفي ديسمبر 1961، نشرت وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كتيبا عنوانه « مظاهرات 17 أكتوبر 1961 الجزائرية و القمع الاستعماري بفرنسا ». و قد تم تحرير هذه الوثيقة اعتمادا على تقارير فيدرالية جبهة التحرير الداخلية و بعض المقتطفات من مقالات صحفية و صور إيلي كاغان. و قد حاولت الحكومة المؤقتة من خلال هذه الوثيقة بصفحاتها السبع و الخمسين أن تشرح ماهية المظاهرات و تركز على درجة القمع و على ردود فعل جزء من الرأي العام. و إضافة لذلك، نشرت نداء موجها للفرنسيين :

« أيها الفرنسيون !

[...] و حتى يتم تطبيق تلك الإجراءات البغيضة و التي تشبه تلك التي راح ضحيتها اليهود في مرحلة ما، أصبح التمييز يعتمد على ملامح المارة. و حتى لا يخلط بينهم و بين الإيطاليين، الإسبان و متوسطيين آخرين أو السياح القادمين من أمريكا الجنوبية نتساءل يخص الجزائريون بنجمة صفراء ؟

[...] أيها الديمقراطيون الفرنسيون !

منذ سبع سنوات، أفسدت حرب الجزائر القذرة كل قيم الحرية و الإنسانية التي قدمتها بلادكم فيما مضى للعالم. انظروا ما صارت إليه باريس التي كانت عاصمة الحق في اللجوء. حاربوا القمع الاستعماري و اعملوا كي لا تصبح باريس عاصمة العنصرية[514]. [...] ».

وهكذا حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تستفيد من هذه « الصحوة » في دوائر اليسار الفرنسي حتى يدعم بصفة معبرة مفاوضات السلام. و يبدو أن ليلة 17 أكتوبر، رغم فظاعتها، قد أعطت جبهة التحرير الوطني نفسا جديدا.

لم يدن شرطي واحد لكن في المقابل قضت غرفة الجنح السابعة عشر بالسين بغرامة قيمتها 200 فرنك جديد على مونيك جيل، 29 عاما و أم لثلاثة أطفال و الأستاذة المحاضرة بمدرسة اللوفر. جريمتها ؟ لأنها جرؤت أن تصرخ مساء 17 أكتوبر 1961 في وجه عناصر الوحدات الجمهورية للأمن و هم يضربون بعض الجزائريين بشارع سولفرينو قائلة : « توقفوا أيها القتلة[515] ! »... غير أنه من جهة قوات حفظ الأمن، هزت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وحدة السلك حتى أن بعض أعوان الشرطة بدأوا ينتفضون في سرية ضد ذلك القمع. و أخوف ما كان يخاف منه اليسار، و خاصة الشيوعيون، أن تتوسع دائرة العنف في يوم من الأيام و تمس العمال الفرنسيين. و من ثم لا يمكن فهم مأساة ميترو شارون التي و قعت يوم 8 فيفري 1962 و كذا المظاهرات الشعبية الحاشدة التي تلتها إلا إذا سلط الضوء على أحداث يوم 17 أكتوبر 1961.

لقد أثارت صدمة تلك الليلة زخما من الاحتجاج و التضامن مع الجالية الجزائرية في باريس و ضواحيها. و كعادتها، حاولت مديرية الشرطة أن تخرص تلك الاحتجاجات بتفادي تشكيل لجنة تحقيق بمجلس الشيوخ من جهة و الإكثار من رفع دعاوى القذف و التصنت على الشخصيات و لكن أيضا على النقابات مثل اتحاد النقابات من جهة أخرى[516]. كما منعت كذلك عرض الفيلم العظيم « أكتوبر بباريس » لصاحبه جاك بانيجال. و رغم الموتى و المفقودين، سمحت هذه المظاهرة لجزائريي باريس و ضواحيها

بأن يكشفوا للعيان دعمهم الكفاح من أجل استقلال بلادهم : « يظل 17 أكتوبر أجمل يوم في حياتي. ذلك اليوم الذي تعلمت فيه المقاومة و طردت فيه الخوف من نفسي و أقررت أني كنت جزائريا[517]. » و يؤكد المقتطف التالي و الذي استخرجناه من محفوظات مصلحة التنسيق و الإعلام ما ذهبنا إليه في تحليلنا :

« قيل أن المسلمين الذين اختلفوا إلى أماكن التجمعات قد انتقلوا بالإكراه. صحيح أن عملاء سرّيين من جبهة التحرير الوطني قد زاروا الفنادق التي يقيم بها أهالي شمال إفريقيا، و كذا مراكز الإيواء، و الأحياء القصديرية و هددوا بتسليط عقوبات، أخفها غرامات كبيرة، على المسلمين الذين تسول لهم أنفسهم ألا يطيعوا الأوامر. و لكنه صحيح أيضا أنه لم يطبق حسب علمنا، إلا النزر القليل من تلك العقوبات لسبب بسيط مفاده أن المترددين كانوا قلة قليلة. إن غالبية المسلمين العظمى قد تظاهروا عن إيمان و اقتناع، لأن دعاية جبهة التحرير قد هيأتهم نفسيا و ذهنيا خاصة، و قد أحسنت استخدام مبرر الاحتجاج ضد الإجراءات الأمنية التي اتخذتها مديرية الشرطة. و يبدو أن اتّباع الجماهير لكلمة سر الجبهة هو الدرس الأوضح الذي يجب أن نتعلمه من المظاهرات التي حدثت، و الذي يجب أن يثير قلقنا في المستقبل. فحسب بعض المسوح و استطلاعات الرأي التي أجريت، يتضح أن المسلمين فخورون بمشاركتهم في تلك المظاهرات. فخورون لأنهم أثبتوا انسجام لحمتهم و قوتهم و مناهضتهم لتلك الإجراءات العنصرية التي نكدت عليهم حياتهم، غير أنهم اندهشوا لشدة رد فعل الشرطة كما لم يتوقعوا وحشية ذلك العنف و كثرة الاعتقالات لأنهم كانوا مطمئنين للضمانات التي قدمها لهم « الإخوة » في جبهة التحرير الوطني. لقد تفاجأ إذن المشاركون من المنحى الذي اتخذته المظاهرات من دون أن يؤثر ذلك في دعمهم مستقبلا لمظاهرات أخرى ستأمر بها القيادة[518]. [...] ».

ورغم القمع و اعتقال العديد من إطاراتها، دأبت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من جهتها، على إحكام قبضتها على الجالية الجزائرية و تجتهد

في تنظيم إضراب التجار المسلمين، و كذا مظاهرات النساء و إضراب التلاميذ الجزائريين. ضف إلى ذلك أن تلك المظاهرات مكّنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الاستفادة شهورا قليلة قبل الاستقلال، من واسع الدعم الذي أبداه الشعب الفرنسي و عبرت عنه شعوب العالم أجمع. و زد على ذلك أن أوساط القرار داخل الحكومة الفرنسية كانت تعتبر بصفة غير رسمية، أن 17 أكتوبر هذا انتصارا سياسيا حققته جبهة التحرير الوطني :

« [...] أمر إحكام القبضة على الأهالي المسلمين أكيد لا شك فيه :وليس أدل على ذلك من أهمية المظاهرات الشعبية التي تدعو لها جبهة التحرير الوطني. مظاهرات لا سبيل لإنكار نجاحها تنظيميا على الأقل في منطقة باريس. إننا نعلم أن تلك المظاهرات الجماهيرية نتيجة لاستراتيجية وضعتها جبهة التحرير الوطني بعناية فائقة منذ 1956 و تندرج في نظرية « الضربة النهائية القاضية » التي تعجل بالنصر في نهاية الكفاح، و تنتزع الاستقلال الفعلي من الحكومة الفرنسية و التي ستدفع إليه دفعا من خلال ضغوط الرأي العام الباريسي الذي أنهكته حرب الجزائر و تأثر أيّما تأثر بمظاهرات الهجرة الجزائرية. [...] ».

وفي الواقع، كانت مصلحة التنسيق و الإعلام تخشى أن تصبح مظاهرات أكتوبر مقدمة لموجة هجمات بحجم تلك التي شهدها صيف 1958[519]. و في العاشر نوفمبر 1961، قطفت مديرية مراقبة الإقليم ثمار حملة تجسس مكثفة على الأوساط الجزائرية و الأوروبية، كانت قد بدأتها في منتصف شهر أكتوبر. و في ليلة التاسع إلى العاشر نوفمبر 1961، انطلقت « عملية فلور » حيت تم اعتقال الزواوي و لكن أيضا تقريبا جميع قادة جبهة التحرير الوطني الفيدراليين بباريس و ضواحيها، و كذا العديد من حاملي الحقائب[520]. و تعتبر سنة 1961 ذروة معركة باريس التي تجابهت فيها جبهة التحرير الوطني مع مديرية شرطة باريس و بصفة أوسع مع وزارة الداخلية. لقد كانت الهجرة الجزائرية رهان تلك المعركة الحقيقي حيث فشل نظام القمع الذي وضع

قواعده و آلياته مدير الشرطة في تحقيق رسالته الأولى المتمثلة في استمالة الجزائريين للانخراط في الجزائر الفرنسية. و على عكس ذلك طوعا أو كرها، اصطفت خلف جبهة التحرير الوطني و ساهمت إلى حد كبير في انتصارها.

8

1962 : من المفاوضات النهائية إلى الاستقلال

شكوك الهجرة الجزائرية في المفاوضات النهائية

شهد الثامن جانفي 1961 عقد الاستفتاء حول سياسة الجنرال ديغول الجزائرية. و كان حينها معدل الامتناع عن التصويت في أوساط المهاجرين مرتفعا. فقد منعت جبهة التحرير الوطني الجزائريين من الاقتراع غير أن بعض مستخدمي أو عمال الإدارة و كذا نسبة ضئيلة من التجار قد تحدوا ذلك الأمر. و يكمن تفسير ذلك في « رغبة هؤلاء إثبات مواطنيتهم و حسهم المدني و استغلالهما لاحقا أحسن استغلال في الدفاع عن مصالحهم داخل الإدارة الفرنسية. و قد لوحظ أن أضعف نسبة امتناع الجزائريين عن التصويت كانت في الدائرتين الحضريتين الثالثة عشرة و الثامنة عشرة حيث كان مقر قيادة و مراكز قوات الشرطة المساعدة[521] [...] ». من السابع إلى الثامن عشر من مارس 1962، تم انعقاد الجولة الثانية من اتفاقيات إيفيان. فبعد سبع سنوات من حرب لم تفصح أثناءها عن إسمها، التقى ممثلون عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية للتفاوض بشأن السلم و من ثم استقلال الجزائر. و قد اعتبر المهاجرون الجزائريون، حسب لجنة التنسيق و الإعلام الخاصة بأهالي شمال إفريقيا، أن جبهة التحرير الوطني هي المنتصرة في المأساة الجزائرية. و كانت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا

قد بدأت التحضير منذ شهور لمرحلة مابعد الاستقلال بالبحث عن إطارات جزائر المستقبل. و بالفعل، و ابتداء من ربيع 1961، قامت بضغوط على الطلبة المسلمين عموما و على الأطباء أو طلبة الطب خصوصا حتى يلتحقوا بتونس[522]. و في الوقت نفسه و أثناء ندوة صحفية بتاريخ 11 أفريل 1961، لمح الجنرال ديغول لدولة جزائرية ذات سيادة مع الإشارة، حسب لجنة التنسيق و الإعلام الخاصة بأهالي شمال إفريقيا إلى إمكانية ترحيل الجزائريين العاملين بباريس نحو الجزائر، في حالة ما إذا تم الانفصال الكامل بين الجزائر الجديدة و فرنسا. و بهذه الطريقة، أراد ديغول الضغط على المهاجرين الجزائريين خلال استفتاء تقرير المصير الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق كحتمية لا مفر منها. غير أن مثل هذه التصريحات أثارت قلقا شديدا في أوساط الجزائريين المقيمين بمقاطعة السين :

« [...] رغم أن العمال الجزائريين و أكثر منهم التجار قد رضخوا بسهولة نسبية لمطالب جبهة التحرير الوطني بدفع الاشتراكات عن طيب خاطر و قولهم بأنهم من أنصار استقلال بلادهم. إلا أن الكثير منهم ظلوا متمسكين بأجورهم و ربحهم و مجرد التفكير في فقدان كل ذلك مستقبلا كان ينغص عليهم أيامهم...وهكذا، حاول التجار أو بعضهم، من وراء ظهر جبهة التحرير، أن يتقربوا من السلطات حتى يتفادوا إجراء الترحيل في حالة القطيعة[523]. ».

و علاوة على ذلك، زادت المواجهات في الجزائر بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السرية في درجات خوفهم من الترحيل و الطرد[524]. إن المهاجرين الجزائريين الذين جاؤوا إلى فرنسا بغرض إقامة مؤقتة هاربين من فظاعة الحرب في الجزائر و خاضعين لما تفرضه عليهم ضرورة إعالة عائلاتهم التي بقيت هناك، قد أسهموا بشكل كبير، كما رأيناه عبر صفحات دراستنا هذه، في الكفاح من أجل استقلال بلادهم. و لكنهم كانوا على وعي أن الاستقلال لن يكون بالضرورة مرادفا للازدهار الاقتصادي و أنه عليهم أن

يمددوا في عمر غربتهم و يواصلوا عملهم بفرنسا لمدة سنوات أخرى. و في 19 مارس 1962، أعلن عن وقف إطلاق النار و بذلك « تأكد الأمل في الحل لدى جمهور المسلمين الذين يبدو أنهم أخلطوا بين وقف إطلاق النار و تسوية القضية الجزائرية و اعتبروا ذلك الإعلان نهاية أحزانهم. و بالفعل، كان وقف إطلاق النار بالنسبة إليهم يعني نهاية جمع الاشتراكات و دفع الغرامات و ترهيب الجبهة و مضايقات الشرطة. كما كان يعني استرجاع حرية الذهاب و الإياب بين فرنسا و الجزائر دون ترخيص مسبق و إمكانية استقرارهم و عائلاتهم بفرنسا، و يقينهم في استمرار تقاضيهم لمرتبات عالية و منح عائلية[525] ». و رغم أن و قف إطلاق النار أصبح ساري المفعول منذ 19 مارس 1962 إلا أنهم ظلوا ضحايا انتقام مجموعات منظمة الجيش السري أو المتعاطفين معها. و مذ ذاك، أي منذ مارس 1962، انتقلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من حالة السلوك الدفاعي إلى سلوك هجومي حيال هذه المنظمة لأنه « كان من الضروري تشكيل مجموعات مضادة لمنظمة الجيش السري على مستوى جهوي. تتكون كل مجموعة من ثلاث وحدات علاوة على قائد. لقد تم اختيار أولئك المناضلين بعناية شديدة و دججوا بالسلاح ثم أعطيت لهم الأوامر بمباشرة عملهم بهدف اختراق حقيقي لأوساط النشطاء الأوروبيين[526]. ». و في 30 ماي 1962، نشرت الفيدرالية ذاتها نشرية عنوانها *القمع و استفزازات الشرطة ضد الهجرة الجزائرية منذ و قف إطلاق النار* و قد أعلنت على صفحاتها أن حصيلة ذلك العنف منذ 19 مارس 1962 قد بلغت أكثر من 40 قتيلا و ما يناهز 60 جريحا من الجزائريين « بالإضافة إلى العديد من الاعتقالات و « المفقودين ». و في هذا المضمار، يبدو أن شرطيا قد صرح قبل أن يصرع و زملائه جزائريين اثنين في إحدى

الغابات : « وقف إطلاق النار أم لا، ستظلون في نظرنا جديانا ! ». و يختم كاتبو هذه الوثيقة بالقول :

« [...] و تظل قائمة الأضرار هذه مفتوحة حيث تزيدنا قراءة الصحف فظاعات أخرى كل يوم تضاف لهذه الحصيلة المحزنة. و وعيا منهم بحسابات العدو السياسية، يحافظ المناضلون على هدوئهم و رباطة جأشهم و يتحاشون قدر المستطاع الرد على هذه الجرائم إلا في أقصى حالات الدفاع عن النفس. لقد تحمل الشعب الجزائري مسؤوليته أمام الاتفاقيات المبرمة و يحترم مضمونها حرفيا. و هو دليل آخر، إن كان لابد منه، على قوته و انضباطه و نضجه السياسي لأنه عقد العزم أن يحافظ بكل ما يملك من قوة و رباطة جأش على هذه الاتفاقيات ثمرة انتصار كفاح مستميت دام ثماني سنوات. فعلى الشعب الفرنسي أن يتحمل من جهته مسؤولياته و أن يفرض احترام اتفاقيات وقعت باسمه و صادق عليها بنفسه. غير أن جبهة التحرير الوطني لن تقبل أن تقود عصبة فاشيين متعطشة للسلطة مناضليها كقطيع ماشية إلى المذبح. و ردّا على ذلك، توجه الجبهة من هذا الموقع تحذيرا رسميا مفاده أن احترام و قف إطلاق النار لا يعني أبدا قتل الجزائريين عمدا و إهانة كرامتهم الإنسانية[527]. [...] ».

والملاحظ في هذا النص أنه علاوة على منظمة الجيش السري و المتعاطفين معها، تصف جبهة التحرير الوطني أعداءها الآخرين بتعبير « الحركى المصاليين ». و تتواكب الأحداث سنة 1962 أيضا بتصفية آخر الحسابات بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية.

جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية عشية الاستقلال

ظلت منطقة شمال فرنسا بين 1954 و 1962 قلعة مصالية منيعة. و اعتمادا على تجربتها الباريسية و انطلاقا من قاعدتها ببلجيكا، استطاعت قيادة فيدرالية الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا أن تحافظ على تأثيرها الفعال. و في

مارس 1962، كانت قواعد الحركة الوطنية الجزائرية النضالية بولاية الشمال التي تغطي لاصوم، لو نور، لو با دو كاليه و بلجيكا كالتالي : قسمة ليل تعد 800 عضوا (كانت ضواحي ليل تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني)، قسمة روبيه – توركوان تضم حوالي 500 مشترك أما قسمة فالونسيان فكانت الأهم بـ 1000 عضو. و بالعكس من ذلك، كانت قسمة لونس في حالة حرجة. و عشية الاستقلال، « تضاءلت قواعد الحركة بفعل الضربات القوية التي ألحقتها بها مجموعات جبهة التحرير المسلحة و القوية بناحية لوبا دو كاليه. كان تأثير ذلك شديدا حتى تقلص عدد أعضائها إلى أقل من 130 عضوا على أقصى تقدير[528] ».

أما دائرة بلجيكا بقسماتها الثلاث (لياج – بروكسل، شارل روا و هورنو بوريناج) فحافظت على مائتي مناضل و متعاطف. و تأتي في الأخير القطاعات المنفصلة كآبفيل و فريفيل – إسكاربوتان (صوم) و سان كونتان (آن) فكان بها حوالي 150 مهجرا و ممنوعا من الإقامة في مقاطعات الشمال و بالبا دو كاليه حيث استقروا في بيوت جاهزة اشتراها الحزب و وجدوا لأنفسهم عملا بالمصانع الصغيرة و ورشات هذه المناطق[529] ». و إجمالا، كانت ولاية الشمال حالة استثنائية حيث عدّت 3800 مناضل و متعاطف مصالي تقريبا.

وفي ناحية باريس، لم يبق للحركة الوطنية الجزائرية سنة 1962 من أثر يذكر و اقتصر وجودها على بضع شوارع : 20 شارع بول فايون كوتوريه بلوفالوا بيريه و 10 شارع فرانسوا مورياك بكولومب و 191 شارع غابريال بيري بكولومب. و تبدو مدينة كوربفوا حصنه الأكبر حيث كان يقيم بشارع لوي بلان حوالي 70 مناضلا[530]. أما مدينة مونتراي فصارت تابعة لجبهة التحرير الوطني نهائيا[531]. و من جهتها، قدرت مصالح الشرطة بأكثر من 250 مناضلا

مصاليا بما فيهم المسؤولين السياسيين بمقاطعة السين[532]. و الظاهر أن ذلك الرقم كان كبيرا في عيون مسؤولي الجبهة. ففي جانفي 1962، اكتشفت مصالح الشرطة مخططا لاستئصال الحركة الوطنية الجزائرية تمثل في « حشد أكبر عدد ممكن من مجموعات الجبهة المسلحة و الهجوم في آن واحد على ما تبقى من المواقع المصالية ». و يندرج هذا المخطط في سياسة الهجوم الشامل التي تبنّتها الجبهة في الأشهر الأخيرة من سنة 1961 إلا أنه لم يوضع حيز التنفيذ. و في مارس 1962، أمرت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مناضليها بالكف عن كل عملية ضد الحركة الوطنية الجزائرية[533].

لقد تميزت السنة الأخيرة من حرب الجزائر بتصاعد في العنف بين الفصيلين بينما كان مصالي الحاج يحاول تحقيق تقارب أخير مع جبهة التحرير الوطني خشية أن يتحول الوضع في جزائر ما بعد الاستقلال إلى حالة شبيهة بما حدث في الكونغو البلجيكي سابقا[534]. و لكن محاولته تلك كانت عبثا مما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية للاعتراف مجددا بفشلها و ناشدت في نداء بتاريخ 8 أفريل 1961 « الجزائريين و الرفقاء الفرنسيين » نددت فيه « بفاشية جبهة التحرير الوطني » التي أقصتها فعليا من مفاوضات السلام[535].

من مفاوضات إيفيان إلى الاستقلال

انطلقت مفاوضات إيفيان يوم 20 ماي 1961. و نظرا لضعفها الشديد، أقصيت الحركة الوطنية الجزائرية من المحادثات. غير أن لويس جوكس قد استنجد بمصالي الحاج لما اصطدم برفض جبهة التحرير الوطني التنازل قيد أنملة في مسألة الصحراء. رفض هذا الأخير التوسط معتبرا أن المشاركة في المفاوضات في مثل تلك الظروف، أمر « غير مرغوب فيه. و يمكن أن نتصور بسهولة أي لعبة سنكون بأيدي فرنسا في توقيت كهذا[536] ».

ولكن تأسيس مجموعة من المنشقين عن الحركة الوطنية الجزائرية للجبهة الجزائرية الديمقراطية– في الحقيقة بإشراف المصالح الفرنسية – قد أفقد الحركة مصداقيتها كليا. و أثارت هذه الأزمة الداخلية حديث الخاص و العام في أوساط الهجرة الجزائرية مدة طويلة. و قد استغلتها جبهة التحرير الوطني حيث طلبت من مناضليها « الإتصال بالمصاليين من معارفهم لإقناعهم بالالتحاق بصفوف الجبهة. و لم يعد حينها عناصر الحركة الوطنية الجزائرية مثار شك جبهة التحرير، و أصبح بإمكانهم الأنخراط دون الخضوع لذلك التحقيق الطويل و المنكد الذي كان يسبق التحاق المصاليين بالجبهة. إن الهدنة التي التزمت بها الجبهة حاليا تخص أيضا الحركة الوطنية الجزائرية حيث تلقى المسؤولون الأوامر بتفادي أي احتكاك بين الحركتين[537] ». ذلك ما مكن العديد من الإطارات المصاليين من الانسحاب الفعلي من صفوف الحركة الوطنية الجزائرية. و في صائفة 1961، بدت لهم جبهة التحرير الوطني بلا جدال المنتصر الحقيقي في ذلك الكفاح المسلح.

وفي 9 مارس 1962، تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية. و في أحد تقاريرها، أشارت مصلحة التنسيق و الإعلام المكلّفة بشؤون أهالي شمال إفريقيا إلى ما بعد ذلك التوقيع بالقول :

« [...] على الثورة أن تتفتح بعد و قف إطلاق النار كي تفضي لنظام اجتماعي جديد في الجزائر تزول عنه كل بقايا الاستعمار و حتى الإستعمار الجديد. و لتحقيق ذلك، على الفيدرالية أن :

1. تحضر التطهير بوضع سجل شامل بالمناضلين المدعوين لشغل مناصب قيادية حسب قدراتهم و الظروف المحيطة بهم و سجل آخر خاص بالخونة الذين يجب معاقبتهم أو تصفيتهم.

2. تنقل للجزائر الإطارات المتوفرة. [...]

3. يستعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتجنيد كل قواه للمساهمة الفاعلة في الترقية الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير الكادحة[538] [...] ».

وبدأت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في إحصاء الجزائريين المقيمين بفرنسا. و نظرا لخبرتهم في عمليات تحصيل الاشتراكات و الرقابة على القوى العاملة، وجد مسؤولو جبهة التحرير الوطني أنفسهم مدعوين لمباشرة هذا العمل الجديد، كما أن مراكز الاعتقال تجيب عن قلق مضاعف :تقييم أهمية الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا تحسبا للانتقال من مستوى منظمة سرية إلى مستوى حزب سياسي. و انطلاقا من هذا المنظور، يجب الكشف عن « العناصر المشبوهة » (الحركى و أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية). و في مطلع شهر جوان 1962، طلبت الفيدرالية من الجزائريين المقيمين بفرنسا التوجه عاجلا للمصالح البلدية لتسوية و ضعيتهم الانتخابية. و في 8 جوان، لم يلتحق العديد من العمال الجزائريين بمؤسسات عملهم و توافدوا على بلديات إقاماتهم[539]. فعلا و منذ جوان 1962، اعتبر أغلب الجزائريين « أن الجبهة في النهاية، هي المنتصر الأكبر في قضية الجزائر و عليهم الامتثال للأوامر عن اقتناع أو انقياد. و ما السرعة التي انتشرت و نفذت بها التعليمات الخاصة بالإجراءات الواجب القيام بها من أجل التسجيل في القوائم الانتخابية إلا دليلا إضافيا على مدى انضباط الجماهير أمام قرارات جبهة التحرير الوطني[540] ». و أثناء عملية الاستفتاء على تقرير المصير في الفاتح جويلية 1962، حدثت إضرابات جزئية أو عامة من أجل القيام « بالواجب الانتخابي » حيث صوتت الهجرة الجزائرية بأعداد هائلة لصالح الاستقلال[541]. و في الخامس جويلية، احتفل الجزائريون في كامل مقاطعة السين باستقلال بلادهم. في نانتير، كان ذلك اليوم مشهودا :

« [...] هاهم سكان لافولي يحتفلون بتحرير الجزائر في فرحة عارمة و عميقة و طافحة. أصوات حادة على أنغام زغاريد نسوة يجبن بعضهن البعض من أقصى الحي القصديري إلى أقصاه حتى أن الأرضية ذاتها تبدو و كأنها ترتج جراء أصوات الفرح هذه و المنبعثة من كل حدب و المتجهة في كل صوب مخترقة كل أسقف الأكواخ المزفتة. و هاهي أعلام كبيرة تجمع بين الأخضر و الأبيض معلقة في الروافد و الألواح التي قضمتها الفئران ترفرف في كل الساحات. و أعلام أخرى مثبتة على عصا و مغروسة في الأرض. أما العائلات فكوّنت مجموعات مجموعات حول الأعلام، رمز استقلال الوطن، و تسعد بأخذ العديد من الصور التذكارية. الأطفال من جهتهم يصرخون و يضربون بأرجلهم الأرض من شدة الفرح. [...] كل الحي القصديري يعيش في غمرة هبة الانتصار. لقد نسي الجميع تلك الأكواخ و في لحظة عابرة، أصبح كل واحد يلمح و يحلم بقطعة من الجنة في الأرض. إنه حماس هذا الجزء من الشعب الجزائري المغترب عندنا و الذي يتماهى هناك فيما وراء البحر المتوسط مع نشوة أولئك الذين كافحوا داخل البلاد. رجال يثنون على المجاهدين و يمدحونهم. الجميع يصفق و هتافات تصاعد من كل مكان تحيا الجزائر[542]. [...] ».

وهكذا يكون المهاجرون الجزائريون قد طووا صفحة « عمليات حفظ الأمن » بفرنسا. فقد حددت اتفاقيات إيفيان طبيعة العلاقات التي ستسود بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية. و ماعدا الحقوق السياسية، تنص هذه الاتفاقيات على إمكانية تمتع الجزائريين في فرنسا بكامل الحقوق الأخرى. كما أن بندا خاصا يسمح بتنقل الأشخاص بين البلدين بكل حرية و لا يشترط فيه سوى بطاقة التعريف الوطنية[543].

خـــاتـمة

لقد هاجر الجزائريون إلى فرنسا منذ مطلع القرن العشرين قادمين إليها أساسا من مناطق الجزائر الفقيرة و خاصة من القبائل حيث كانوا حينها خاضعين لقانون الأهالي. و في بلاد الغربة، أدرك البعض منهم الفروق السحيقة الموجودة بين المبادئ الجمهورية السارية المفعول بفرنسا و النظام الأستعماري القائم في الجزائر. و في العشرينيات ستولد أيضا كما رأيناه، الحركة الوطنية الجزائرية بزعامة مصالي الحاج.

وقد كانت سياسة الدولة الفرنسية المتبعة أثناءها حيال هؤلاء المهاجرين تندرج في سياق رؤية استعمارية مفادها أن الجزائري كائن دوني عليه بالتمدن و الحضارة. غير أن شرخا كبيرا استمر إلى غاية 1962 قد طبع العلاقة بين تلك « الرسالة الحضارية » و الوسائل التي اعتمدتها كل الحكومات من أجل تنفيذها. فقد عانى المهاجرون الجزائريون، الذين ضربوا بقوة في هويتهم و جذورهم، الأمرين في ظروف معاشهم المتردية كما ساهمت مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا منذ تأسيسها سنة 1925 في إقصائهم عن باقي المجتمع الفرنسي. و لكن عند التحرير، تم التخلي عن هذه المصلحة. و منذ ذلك الوقت صار بإمكان الجزائريين الذين أصبحوا فرنسيين رسميا، التوجه لبلديات أحيائهم لقضاء شؤونهم الإدارية كما أصبح بإمكانهم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية نفسها التي يستفيد منها الباريسيون. و رغم ذلك، لم تتحسن أحوالهم بل ازدادت سوء لأن فرنسا عرفت، في مرحلة ما بعد

1945، أزمة سكن خانقة و لم تستطع الدولة بناء هياكل استقبال تمكنها من مواجهة ذلك الوضع.

وبانفجار أول نوفمبر، شهدت فرنسا حرب عصابات حضرية في الأحياء المعروفة بكثافتها السكانية الجزائرية بين أنصار الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج و جبهة التحرير الوطني. لقد كان القمع شديدا انجرّ عنه تفكيك التنظيم السياسي الإداري لهذين الحزبين. و يجدر القول أن مسالة الجزائر الجزائرية لم تكن عند الباريسيين في الفترة الممتدة بين 1954 و 1958 إلا مسألة تخص فرنسيي الجزائر المسلمين وحدهم. و لم يحدث المنعرج الخطر إلا في سنة 1958 كما حلّلناه في هذه الدراسة، و يمكن تفسيره بتغلب جبهة التحرير الوطني على الحركة الوطنية الجزائرية، و تمكنها من بناء تنظيم إداري مغلق و معقد و فيدرالية قوية بفرنسا مما ساعدها على نقل الحرب إلى فرنسا عن طريق عمليات عسكرية مذهلة. و سيعطي هذا التغيير في التنظيم و الوسائل مبررا كافيا لموريس بابون، مدير شرطة باريس الجديد، أن يطلب من مسؤوليه آلة قمع أكبر. و قد بدأت معركة باريس فعليا في صيف 1958 و كانت لها رهانات سياسية هامة جدا. و منذ ذلك التاريخ، أصبحت الجالية الجزائرية المقيمة بمقاطعة السين عرضة لضغوط كبيرة من الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبتبنيه إستراتيجية عمل شارع لوكونت، عزز موريس بابون العلاقة القائمة بين الجيش و مديرية الشرطة، و تم أثناءها تحويل تقنيات مكافحة حرب التمرد و التدمير المعتمدة في الجزائر إلى باريس. و بالنظر لخبرته الكبيرة بقسنطينة، استطاع مدير الشرطة أن ينشئ مجموعة من الهياكل بقيادة ضباط من الشؤون الجزائرية هدفها الحقيقي هو تطويق العاصمة، و بالخصوص الأحياء التي يقطنها فرنسيو الجزائر المسلمون. و بطريقة ذكية تجمع بين العمل الاجتماعي

و النفسي و القمع، حاول أن يستميل المهاجرين الجزائريين للانخراط في الجزائر الفرنسية. أما فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا فأسست من جهتها ابتداء من 1958 دولة داخل الدولة مهمتها الرقابة على حياة مناضليها و المتعاطفين معها الخاصة و العامة. و في مثل هذا السياق، أصبحت جبهة التحرير الوطني، بتعبير المؤرخ محمد حربي، حزبا شمولي التوجه.

لقد كان قمع مديرية الشرطة شديد القسوة كما شكلت قوات الشرطة المساعدة منذ تأسيسها في ربيع 1960 الحجر الأساسي الأخير في « نظام بابون ». و مذ ذاك، أصبح يشتبه في كل ذي بشرة كامدة بأنه جزائري و بالتالي ينتمي لجبهة التحرير الوطني. لقد كثرت الأخطاء و النتوءات و صار التعذيب ممارسة و اسعة من دون أن يتحول كما هو الشأن في الجزائر لمؤسسة قائمة بذاتها. و الغريب في الأمر أنه كلما اقترب الطرفان من المفاوضات النهائية كلما اتجهت العدالة نحو عدالة استثنائية و ازداد عنف الشرطة حدة. و من هذه الزاوية، تبدو أحداث 17 أكتوبر 1961 نتيجة لسياسة وزارة الداخلية بمقاطعة السين و لو أن عنف الشرطة و العنصرية المعادية للعرب في صفوف مصالح مديرية الشرطة ليسا وليدي سنة 1961 و لكنهما أقدم من ذلك. و يبقى أن تلك السنة كانت أخطر سنة على المهاجرين الجزائريين بمقاطعة السين. كما يمكن تفسير ذلك التصعيد في العنف كون الجنرال ديغول، كما ممثلي الحكومة المؤقتة، أراد أن يظهر في موقع القوي و المفاوضات تقارب نهايتها. و على مدار كل المدة التي درسناها، ثبت لدينا أن جبهة التحرير الوطني كانت ذات قدرة كبيرة على التكيف مع الأوضاع. كما يبدو لنا القول بأن الجبهة لم تستطع السيطرة على الجزائريين إلا بالترهيب قولا مجحفا شديد الاختزال.

أما فيما يخص مأساة ميترو شارون التي حدثت بتاريخ 8 فيفري 1962 فترمز إلى بداية نهاية الحرب الفرانكو فرنسية بين أتباع منظمة الجيش السري و أتباع الجزائر المستقلة.

إلا أنه رغم إعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 و توقف هجمات جبهة التحرير الوطني، استمر القمع بمقاطعة السين على يد جماعات سرية و شرطة موازية ذات علاقة أو لا بمنظمة الجيش السري. و مرة أخرى، أصبح الجزائري عند هؤلاء الفريسة التي يجب الانقضاض عليها لا لشيء إلا لأنه يرمز لجبهة التحرير الوطني و لهزيمة حزب الجزائر الفرنسية. و قد بلغت حينها العنصرية المعادية للعرب ذروتها و أصبحت مقاطعة السين و كأنها تعيش حربا أهلية. و قد دام هذا العنف شهورا بعد 3 جويلية 1962، تاريخ الإعلان عن استقلال الجزائر.

وفي صيف 1962، استغلت مراكز الاعتقال و التحقيق و كشف الهوية التي أنشئت خصيصا لمناضلي جبهة التحرير الوطني أو المتعاطفين معها، لاستقبال العائدين و خاصة عائلات الحركى. و في سبتمبر من السنة نفسها، حلّت مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية و أعيد إدماج عناصر قوات الشرطة المساعدة في الشرطة الفرنسية و يبدو أن الحرب قد وضعت أوزارها... و لكن آثارها قد طبعت المجتمع الفرنسي طويلا.

ورغم مرور سنوات بعد 1962، ظلت الرؤية الاستعمارية للجزائري قائمة في أوساط الإدارة الفرنسية نفسها، لأنها ببساطة كانت خلال ما يزيد عن أربعين سنة رابطة العقد بين مختلف نشاطات و سلوكات مصالحها حيال « أهالي شمال إفريقيا »، « فرنسيي الجزائر المسلمين »، « الجزائريين » أو « المغاربة » أيضا.

إذا كانت الأجهزة المعروفة بالقمع و التي أسست أثناء حرب الجزائر قد حلّت بالفعل، فإن تلك التي كانت مهمّتها رقابة و تأطير هؤلاء السكان قد استمر وجودها. كذلك كان الشأن بالنسبة لمصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا التقنية التي صارت تسمى مصلحة المساعدة التقنية بعد 1962. و يفترض في الإبقاء على هذه المصلحة القطع مع ذلك الخط الأبوي الأستعماري الذي عرف عن مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا التقنية سابقا[1].

ولكن المستشارين التقنيين في الشؤون الإسلامية، حسب المؤرخ جيم هاوس الذين واصلوا نشاطهم، كما مصلحة المساعدة التقنية، بعد 1962 قد أبدوا قلقهم سنة 1964 من تزايد عدد أفراد الأسرة الجزائرية (**المسلمة**) و من « تأثير خطاب الدعاية الوطني [...] عليها من خلال الإذاعة و المناضلين » مما أسهم في تعميق طابع الصدام بين الحضارات و الذي تميزت به دوما » و كان مدعاة للخوف في نفوس « السكان الأوروبيين » بباريس[2].

ومنذ 1964، عملت وزارة الداخلية على إصلاح أجهزتها و مصالحها و توسيع دائرة المستشارين التقنيين في الشؤون الإسلامية للهجرات الأخرى القادمة من المستعمرات الفرنسية القديمة. و سيشرف هؤلاء المستشارون تحديدا على إزالة الأحياء القصديرية بفرنسا. و في سياق المنطق ذاته أي منطق الرقابة و التأطير، لعبت المساعدات الاجتماعيات دورا إعلاميا في تلك الأوساط السكانية. و كان ذلك الدور الإعلامي يهدف عمليا لتعليم العائلات الجزائرية كيفية استعمال حوض استحمام و كيف يصبحون « والدين

1. تذهب تعليمة وزارة الداخلية المؤرخة في 17 سبتمبر 1963 في هذا الاتجاه. ذكرها جيم هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 154.
2. جيم هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 154.

مثاليين » حسب نموذج « الأسرة الفرنسية ». و ظلت الأبوية الاستعمارية الجديدة قائمة خلال فترة السبعينيات[1].

إن دراسة حرب الجزائر في باريس صارت تهمّ أكثر فأكثر باحثين شبابا ساعدهم في عملهم فتح الأرشيف و لو باحتشام في بعض الأحيان. أما فيما يخص بحثي فقد ركزت اهتمامي على فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا من حيث تنظيمها السياسي الإداري و مجموعاتها المسلحة و شبكاتها الخاصة بالدعم (فرق المحامين و شبكات حاملي الحقائب)، و نشاطها الدولي... و بالطبع، تقتضي دراسة مثل هذا التنظيم الاهتمام بما قامت به وزارة الداخلية من أجل مكافحته.. و هي أساسا دراسة للهجرة الجزائرية خلال تلك الحقبة. إن أطروحة كهذه لا يمكن كتابتها اعتمادا على « وثائق » الدولة فقط تفاديا لمطبات الكتابة الرسمية للأحداث. و أستغل ما يتيحه لي هذا المنبر لأوجه نداء أدعو فيه الشهود الذين شاركوا مباشرة أو بصفة غير مباشرة في حرب الجزائر بباريس أن يدلوا بشهاداتهم أو يدونوها سواء أكانوا مناضلين في جبهة التحرير الوطني أو متعاطفين معها، حاملي حقائب، محامين، مناضلين مصاليين، أعضاء في جمعيات مناهضة للاستعمار، عناصر في قوات الشرطة المساعدة أو موظفي مديرية شرطة باريس، إلخ...

1. انظر في هذا الشأن الشريط الوثائقي الممتاز « ذاكرة مهاجرين » لصاحبته يمينة بن غيغي.

جدول المختصـرات

AFFLN	أرشيف فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا.
APP	أرشيف مديرية شرطة باريس.
ALN	جيش التحرير الوطني.
CFTC	الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.
CGT	الكونفدرالية العامة للشغل.
CIMADE	لجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء.
CIV	مركز فانسان لكشف الهوية.
CTAM	المستشارون التقنيون للشؤون الإسلامية.
DOP	المفارز العملياتية للحماية.
ENA	نجم شمال إفريقيا.
FÉDÉRATION	نستعمل هذه الكلمة للحديث عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.
FLN	جبهة التحرير الوطني.
FMA	فرنسيو الجزائر المسلمون.
FPA	قوات الشرطة المساعدة.
GPRA	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
IGAME	مفتش عام الإدارة في مهمة استثنائية.
MNA	الحركة الوطنية الجزائرية.

OPA	تنظيم سياسي إداري.
PPA	حزب الشعب الجزائري.
PCF	الحزب الشيوعي الفرنسي.
IGS	المفتشية العامة للمصالح.
NF	الفرنك الجديد.
OAS	المنظمة المسلحة السرية.
OS	المنظمة الخاصة.
SAINA	مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا.
SAT-FMA	مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية.
SCAA	مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية.
SCINA	مصلحة تنسيق أخبار أهالي شمال إفريقيا.
SAS	الفرع الإداري المختص.
SAU	الفرع الإداري الحضري.
SPF	الإغاثة الشعبية الفرنسية.

الـهـوامـــش

1. Enquête cité par B. Stora, *Ils venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France 1912-1992*, Paris, Fayard, 1992, p. 12.
2. Chiffre donné par Jacques Simon dans son ouvrage, *Messali Hadj (1898-1974), chronologie commentée*, Paris, L'Harmattan-CREAC Histoire, 2002, p. 11.

3. رقم أعطاه جاك سيمون، المرجع نفسه.

4. Meynier Gilbert, *Histoire intérieure du FLN, (1954-1962)*, Paris, Fayard, 2002, p. 36.
5. Galissot René, « Aux origine de l'immigration algérienne (Première Guerre mondiale et après–guerre) : le Mixte fondateur franco-algérien » in *Les Algériens en France, genèse et devenir d'une migration*, sous la direction de J. Costa-Lascoux et E. Termine, Paris, CNRS-Publisud, 1985, p. 208.
6. Ben Fredj Chokry, *Aux origines de l'immigration nord-africaine en France : Itinéraire social et culturel (1900-1939)*. Thèse de doctorat sous la direction de Claude Liauzu, Université Paris-VII-Jussieu, 1989, tome I, p 290.

7. ابن فرج شكري، المرجع نفسه، ص 291.
8. ابن فرج شكري، المرجع نفسه، ص 286.

9. E. Blanchard, « La dissolution des brigades nord-africaines de la préfecture de police de Paris (1944-1953) », Bulletin de l'IHTP, n° 46, p. 72.
10. Lyotard Jean-François, *La Guerre des Algériens. Ecrits 1956-1963*, Paris, Galilée, 1989, pp 149-150.
11. Macmaster Neil, op. cit., p. 159.

12. إيمانوال بلانشار، مرجع سبق ذكره، ص 72.
13. سيمون جاك، مرجع سبق ذكره، ص 52.

14. Jurquet Jacques, *La Révolution nationale algérienne et le Parti communiste français*, Ed. du Centenaire, 1974, tome II, pp 290-292.

15. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

16. سيمون جاك، مرجع سبق ذكره، ص 93.

17. *La Dépêche tunisienne,* 1-12-1937, article concernant le rapport de Raoul Aubaud.

18. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 89.

19. Cité par Falligot Roger et Kauffer Rémi *in Le Croissant et la Croix gammée, les secrets de l'alliance entre l'Islam et le nazisme d'Hitler à nos jours*, Paris, Albin Michel, 1990, p. 122.

20. فاليقو روجيه و كاوفر ريمي، المرجع نفسه، ص 129.

21. فاليقو روجيه و كاوفر ريمي، المرجع نفسه، ص 130.

22. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 91.

23. Arch. PP, Ha 88, dossier « Brigade nord-africaine 1931-1960 ». Rapport du directeur adjoint, chef du Service des affaires nord-africaines au préfet de police, 10 novembre 1941.

24. Arch. PP, Ha 88, dossier « Brigade nord-africaine 1931-1960 ». Note sur le service des affaires nord-africaines, juin 1942, pp. 2-5.

25. المرجع نفسه، ص ص 3-2

26. مينييه جيلبار، مرجع سبق ذكره، ص 69.

27. مينييه جيلبار، مرجع سبق ذكره، ص 69.

28. مينييه جيلبار، مرجع سبق ذكره، ص 69.

29. إيمانوال بلانشار، مرجع سبق ذكره

30. مينييه جيلبار، مرجع سبق ذكره، ص 70.

31. خضعت تلك الإصلاحات لتصويت ثلثي الجمعية الجزائرية

32. Derder Peggy, *L'immigration algérienne et les pouvoirs publics dans le département de la Seine, 1954-11962*, Paris, L'Harmattan, 2001, p. 89.

33. Inventaires des Archives de la préfecture de police. Aide-mémoire des services réalisé par Rémy Valat, p. 15.

34. لقد قدمت لجنة ليوطي مثلا حصائل بنشاطاتها لمدير الشرطة. العديد من تلك الوثائق موجودة بمحفوظات مديرية شرطة باريس.

35. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 101.

36. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 96.

37. Sayad Abdelmalek, *Un Nanterre algérien, terre de bidonvilles*, Paris, Autrement, 1995, p. 23.

38. صياد عبد المالك، المرجع نفسه، ص ص 22–23.

39. صياد عبد المالك، المرجع نفسه، ص 29.

40. Arch. PP, Ha 88,dossier « SCAA, activité du service, correspondance diverse, 1959-1961 ». Rapport du préfet de police au ministre de l'Intérieur 20 avril 1959, p. 3.

41. Granotier Bernard, *Les travailleurs immigrés en France*, Paris, Maspéro, 5è édition, 1979, p. 140.

42. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 103.

43. Elbaz Sharon, « L'avocat et sa cause en milieu colonial. La défense politique dans le procès de l'Organisation spéciale du Mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952), revue Politis, « La cause du droit », vol. 16, n ° 62/2003, p. 67.

44. ألباز شارون، المرجع نفسه، ص 67.

45. ألباز شارون، المرجع نفسه.

46. انفجرت الأزمة البربرية في جانفي 1948 تصادم فيها التيار الداعي لجزائر عربية إسلامية بالتيار الداعي « جزائر جزائرية » (العرب، البربر و الأتراك). دعت حينها جمعية العلماء لوقف بث القناة القبائلية بإذاعة الجزائر و أكدت أن القبائل لن يصبحوا جزائريين حقا إلا إذا « توقفوا عن الحديث بتلك اللهجة التي تخدش الآذان ». في سبتمبر 1948، أرجع مصالي تاريخ الجزائر للفتح العربي مما تسبب في أزمة داخل حركته مع المسؤولين القبائل بفرنسا. و لم تنته الأزمة إلا في ديسمبر 1949 تقريبا.

47. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 117.

48. هكذا كان مسؤولو جبهة التحرير الوطني يريدون الإحتفال بالذكرى الثانية لإطاحة الفرنسيين بسيدي محمد بن يوسف، سلطان المغرب. من بين 123 قتيلا تم إحصاء 71 أوروبيا.

49. تم اغتيال الشريف السعيد مندوب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الجزائرية كما اغتيل علاوة عباس، ابن أخ فرحات عباس.

50. Stora Benjamin, *Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962)*, La Découverte, p. 18.

51. سطورا بنيامين، المرجع نفسه.

52. Stora Benjamin, *Ils venaient d'Algérie*, op. cit., p. 275.

53. Viet Vincent, *Le cheminement des structures administratives et la politique française de l'immigration* (1914-1986), p. 181. Convention de recherches n° 31-94 du 24. 11. 1994 entre l'Etat représenté par la Direction de la population et des migrations, le Fonds d'action sociale et la mission de recherche expérimentation, ainsi que le CNRS représenté par l'IHTP.

54. Arch PP, Ha 47, Dossier SCINA-Réunion (1957), SCINA, P-V, de la réunion du 18. 12. 1957, p. 2.

55. Rapport de la direction centrale des Renseignements généraux, « L'action répressive en métrople », mars 1961, cité par Benjamin Stora, *Ils venaient d'Algérie, op. cit*.,p. 279.

56. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 163.

57. كان محمد لبجاوي أحد مسؤولي الفيدرالية الثانية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا (منتصف 1956 –منتصف 1957).

58. Interview de Mohamed Labjaoui réalisée par Khadija Mohsen à Genève en mai 1986. Khadija Mohsen, « L'immigration algérienne en France de 1954 à 1962 », sous la direction de Rémy Levau. Mémoire de DEA soutenu à l'IEP en 1986.

59. سطورا بنيامين، مرجع سبق ذكره، ص 172.

*. ابن باديس : و لد بقسنطينة سنة 1889 في عائلة بربرية مستعربة. و يعتبر عبد الحميد بن باديس واحدا من مفكري الأمة الجزائرية الذين طالبوا بالإسلام دينا للدولة و للشعب. بعدما درس بجامع الزيتونة بتونس، أسس المنتقد في جويلية 1925 حيث طور دعوته لإسلام إصلاحي على نهج السلف الصالح. ثم أسس الشهاب، تلك المجلة الشهيرة التي استمرت في الصدور لغاية 1939. و في سنة 1931، أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي يدعو برنامجها للاعتراف بالهوية الجزائرية الدينية منها و الثقافية و استقلال المعتقد الإسلامي و المكين لوحدة العالم العربي الإسلامي. و في سنة 1936، اتخذ موقفا ضد سياسة الاندماج. و عبر المدارس الإسلامية الحرة و المساجد و الصحافة، استطاعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تدعم الحركة الوطنية الجزائرية و تزيدها قوة و اتساعا.

60. Ageron Charles-Robert, *« L'Algérie est ma patrie »*, in L'Histoire, hors-série n° 15, mars 2002.

61. Arch. PP, Ha 24, *ibid,* pp. 18-19.

62. Arch. PP, Ha 24, dossier « Généralités sur les activités du mouvement indépendantiste algérien en métropole, 1954-1956 ». Rapport ayant pour objet « Les organisations clandestines algériennes dans la région parisienne », pp. 18-19.

63. Arch. PP, Ha 24, *ibid*, p 23.

64. Arch. PP, Ha 24, *ibid*, p. 18.

* تنعت الشرطة الفرنسية مجموعات المنظمات الخاصة التابعة لجبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية باسم « مجموعات أو فيالق الصواعق ».

65. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 23. 08. 1961, p. 3.

66. Arch. PP, Ha 47, *ibid*.

67. Arch. PP, Ha 24, dossier « Généralités sur les activités du mouvement indépendantiste algérien (1958) ». Directions des Renseignements généraux,10 janvier 1958,statistiques mensuelles relatives à la population musulmane et aux organisations séparatistes politiques et syndicales.

68. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 7 mai 1958, p. 12.

69. Haroun Ali, *La 7ème wilaya-La guerre du FLN en France, 1954-1962*, Paris, Le Seuil, p. 88.

70. هارون علي، المرجع نفسه، ص 88.

71. انتظر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مؤتمر مارس 1956 حتى يصادق على لائحة أعلن فيها مطالبته باستقلال الجزائر. و بصفة عامة، كان طلبة الاتحاد يميلون أكثر لنوع من الاستقلالية عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. انظر

Daho Djerbal, « La question des voies et moyens de la guerre de libération nationale en territoire français », *in La Guerre d'Algérie et les Algériens*, 1954-1962, sous la direction de Charles-Robert Ageron, actes de la table ronde organisée à Paris les 26 et 27 mars 1996, Paris, Armand Collin IHTP, p. 124.

72. هارون علي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

73. نداء فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، غير مؤرخ، ذكره علي هارون، مرجع سبق ذكره، ص 63

74. محسن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

75. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 30. 07. 1958, p. 2.

76. Arch. PP, Ha 88, dossier « SCAA, rapports transmis au service (janvier-février 1959) », *AS. des directives du FLN*, février 1959.

77. Stora Benjamin, *Histoire politique de l'immigration algérienne en France, op. cit.,* p. 637.

78. Murcia Candice de, *La Guerre d'Algérie en Isère, l'action du Front de libération nationale dans le département entre 1954 et 1962*. Mémoire de maîtrise sous la direction d'Anne-Marie Granet, université Pierre Mendès-France, Grenoble 2, 2000, p. 77.
79. Arch. PP, Ha 88, *ibid*.
80. لم يحدد إذا كان الأمر يتعلق بالجزائريين فقط.
81. Arch. PP, Ha 65. Réunion du 18. 09. 1959 dossier « Bilans graphiques ». Le problème algérien dans la région parisienne. Activités des services de police. Bilan de la lutte contre le terrorisme au 31 décembre 1958, p. 13.
82. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 15. 01. 1958, p. 5.
83. مورسيا قانديس، مرجع سبق ذكره، ص 50.
84. مورسيا قانديس، المرجع نفسه، ص 50.
85. Arch. PP, Ha 47, dossier « Généralités sur les activités du mouvement indépendantiste algérien (1958) », SCINA, P-V. de la réunion du 02 août 1961, p. 3.
86. Nivet Philippe, « Le conseil municipal de Paris et sa police (années 1930-années 1960) », *in La police française (1930-1950). Entre bouleversements et permanence*. Sous la direction de Jean-Marc Belière et Deni Pechanski, IHESI-La documentation française, Paris, 2000, p. 235.
87. Morin Gilles, « Les problèmes de la reconstruction de la police 1944-1960 », *in La police française (1930-1950), op. cit*., p. 234.
88. Papon Maurice, *Les chevaux du povoir, le préfet de police du général de Gaulle ouvre ses dossiers, 1958-1967*, Plon, Paris, 1988, p. 25.
89. Se référer à ce sujet aux thèses de Sylvie Thénault, *Une drôle de justice, les magistrats dans la guerre d'Algérie*, Paris, La Découverte, 2001, et de Raphaêlle Branche, *La Torture et l'Armée pendant la guerre d'Algérie*, Paris, Gallimard, 2001.
* مشار إليه في النص.
90. رفائيل برانش، مرجع سبق ذكره، ص ص 198–199.
* مشار إليه في النص.
91. Arch. PP, Ha 24, dossier « Généralités sur les activités du mouvement indépendantiste algérien (1958) », rapport du préfet de police sur « Les problèmes soulevés par le terrorisme nord-africain », juillet 1958, pp. 5-6.

92. Arch. PP, Ha 88, dossier « Cabinet du préfet », note sur la répression du terrorisme nord-africain, 24. 07. 1958, p. 7.

93. ثينو سيلفي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

94. بابون موريس، مرجع سبق ذكره، ص 103.

95. Cité par Jim House dans « Contrôle, encadrement, surveillance et répression des migrations coloniales : une décolonisation difficle (1956-1970) », *Bulletin de l'IHTP, n° 43*, p. 146.

96. Arch. PP, Ha 60, dossier « SAT-FMA : organisation (1958-1960) »

مذكرة حول العمل الاجتماعي في الوسط المسلم بمقاطعة السين و نشاط مكتب الاستعلامات المتخصص. مذكرة حول ما يجب عمله من أجل التأثير في فرنسيي الجزائر المسلمين بمقاطعة السين، ص 3.

97. *France-Soir*, « Le préfet de police M. Papon s'attaque au problème des conditions de logement des travailleurs nord-africains »,28. 06. 1958.

98. *Le Monde*, « Mesures pour améliorer le logement des travailleurs algériens », article non signé, 26. 06. 1958.

99. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opérations Meublés ». Direction de la PJ-BAV, rapport de l'OPA R. Charles à M. le commissaire de police attaché à la BAV section voie publique, 26. 06. 1958.

* مشار إليه في النص.

100. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés ». Questions sociales. L'action psychologique dans le département de la Seine. Opération Meublés du 03. 08. 1961.

101. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés » (Juin 1958), note pour M. le directeur de l'hygiène et de la sécurité, 11. 07. 1958.

102. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés ». Direction de l'hygiène et de la sécurité publique. Note pour M. Thibaut, 11. 02. 1960.

103. Arch. PP, Ha 62, rapport émanant de la préfecture de la Seine, 12. 08. 1958 concernant l' « Opération Meublés » dans l'hôtel sitié au 11, rue d'Alger dans le XVIIIe arrondissement.

104. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés (Juillet 1958) ». *Cf.* notamment la lettre adressée par 10 locataires d'un café hôtel du XIXè arrondissement et celle d'un locataire d'un hôtel meublé de Levallois.

105. Arch. PP, Ha 63, dossier « Opération Meublés, programme (1961) ». Direction du SCAA, étude sur un moyen de lutte contre le FLN dans les garnis FMA, janvier 1962.

106. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés » (Juin 1958).

107. Ha 62, dossier « Opération Meublés, programme (1960) ». Rapport du 09. 02. 1960 de J. G., p. 2.

108. Arch. PP, Ha 62, dossier « Opération Meublés (1958) » . Note pour M. le directeur général de la PM, objet : visite de garnis occupés par des FMA dans les XIVè et le IIè arrondissements, octobre 1958.

109. Arch. PP, Ha 47, dossier « Généralités sur les activités du mouvement indépendantiste algérien (1958) ». P-V. de la réunion du 16. 07. 1958, p. 4.

110. Arch. PP, Ha 24, rapport du cabinet du préfet, juillet 1958, p. 3.

111. Arch. PP, Ha 24, rapport du cabinet du préfet, juillet 1958, p. 3.

112. Arch. PP, Ha 47, SCINA, P-V. de la réunion du 30. 07. 1958, p. 1.

113. Arch. PP, Ha 47, SCINA, P-V. de la réunion du 30. 07. 1958, p. 4.

114. Arch. PP, Ha 47, SCINA, P-V. de la réunion du 30. 07. 1958, p. 2.

115. Arch. PP, Ha 60. Note au sujet du service d'assistance technique aux FMA, p. 1.

116. تقدم مساعدات مالية منتظمة و مستعجلة للمهاجرين الجزائريين المرحلين نحو الجزائر و تحاول أن تجد عملا للبطالين أو تجد لهم مسكنا.

117. Arch. PP, Ha 61, dossier « Lutte contre le terrorisme, réunion du 18. 09. 1958 au cabinet du Premier ministre ». Rapport du préfet de police au ministre de l'intérieur : « L'action sociale et psychosociale sur les FMA dans le département de la Seine », 20. 04. 1959, p. 3.

118. Arch. PP, carton 2 4 510. 5. « Rapport des CTAM » 1er trimestre 1958, cité par Peggy Derder, op. cit., p. 124.

119. Arch. PP, Ha 61, dossier « Action psychologique et sociale. Rapport trimestriel du cabinet du préfet (1959) », troisième trimestre.

120. يساعدهم في ذلك بعض مستخدمي المكاتب يتم توظيفهم بعقد عمل. و حتى نفهم دور مصلحة مساعدة أهالي شمال إفريقيا التقنية، علينا الرجوع للتعليمات التي أصدرها الجنرال راؤول سالان الذي كان حينها مندوب الحكومة و القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر. تعليمات تحدد دور ضابط الشؤون الجزائرية. أولى أولويات مهمة هذا الأخير

هوامش

تكمن في « إحكام السيطرة على السكان المسلمين و عليه يتركز عمله أساسا على الاتصال و الاأستعلام* ». فحينما يتحرك » بوصفه وليا على فرنسيي الجزائر المسلمين »، عليه « بتوجيه السكان نحو التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي كما يعمل على تربية و تكوين الأهالي بخصوص الحقوق و الواجبات التي تقتضيها مواطنتهم ». و بوصفه ممثل السلطة الإدارية، عليه « تنسيق و تنشيط* عمل المصالح العمومية من دون أن يحل محلها » كما عليه ألا يغفل أن كل نشاطاته الادارية هذه « تمثل في الواقع عملا سياسيا ». و أخيرا، عندما يعمل ضابط الشؤون الجزائرية بوصفه « أداة سياسية في خدمة سلطة الوالي »، فإنه « يدعم و يوسع من دائرة تدخل الشرطة الذي يجب ألا يفصل عن العمل النفسي بحيث يكون وثيق الصلة بحملات التدخل النفسي و يوجهها بما يفيد من اقتراحات آخذا بعين الاعتبار العوامل السياسية المحلية و الآنية ». و بذلك يكون « مصدر الخبر و المستشار السياسي للسلطة الولائية فيما يخص الشؤون الإسلامية. ».

121. Arch. PP, Ha 60, dossier « Généralités 1958-1962 ». Note au sujet de SAT-FMA 12 décembre 1961, p. 3.
122. Arch. PP, Ha 60, *ibid*, rapport du secrétaire général pour les affaires algériennes. 12. 02. 1959.
123. Arch. PP, Ha 60, dossier « SAT-FMA généralités 1958-1962 ». Note au sujet de SAT-FMA, 12. 12. 1961, p. 3.

124. دردر بيغي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

125. Arch. PP, Ha 60, AS de deux questions écrites de M. Djebbour à l'Assemblée nationale.
126. Arch. PP, Ha 60, questions écrites d'Ahmed Djebbour, député UNR d'Algérie, à l'Assemblée nationale, 19. 11. 1959.
127. Arch. PP, Ha 24, rapport du cabinet du préfet sur « Problèmes soulevés par le terrorisme nord-africain », juillet 1958, p. 5.
128. Arch. PP, Ha 47, SCINA. P-V. de la réunion du 21. 05. 1958, p. 5.

129. هارون علي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

130. Arch. PP, Ha 47, SCINA. P-V. de la réunion du 15. 10. 1958, p. 5.

131. هارون علي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

132. Arch. PP, Ha 47, SCINA. P-V. de la réunion du 18. 09. 1958, p. 1.
133. Arch. PP, Ha 47, SCINA. P-V. de la réunion du 27. 08. 1958, p. 11 et 14.
134. Arch. PP, Ha 47, dossier « SCINA (1955-1964) », P-V. de la réunion du 22. 01. 1958, p. 6.

135. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 16. 07. 1958, p. 2.

136. ذكره علي هارون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

137. علي هارون، المرجع نفسه.

138. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 24. 09. 1958, pp. 2-3.

139. Arch. PP, Ha 47, *ibid*.

140. Arch. PP, Ha 47, *ibid*, p. 4.

141. Arch. PP, Ha 47, dossier « SCINA (1955-1964) », P-V. de la réunion du 26. 08. 1958. b).

142. Arch. PP, Ha 47, P-V. de la réunion du 24. 09. 1958, p. 7.

143. Arch. PP, Ha 47, P-V. de la réunion du 03. 09. 1958, p. 3.

144. Arch. PP, Ha 24, rapport du cabinet du préfet « Problèmes soulevés par le terrorisme nord-africain » ,juillet 1958,p. 2.

145. Arch. PP, Ha 47 SCINA,P-V. de la réunion du 24. 09. 1958, p. 5.

146. Arch. PP, Ha 47 SCINA, *ibid*.

147. بابون موريس، مرجع سبق ذكره، ص 105.

148. Arch, PP, Ha 63, dossier « Action psychologique et sociale, cas individuels ». Plainte de Mme T. Rahma, transmise le 24. 10. 1958 par la PP au général chargé des pouvoirs civils à Oran.

149. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 27. 08. 1958, p. 14.

150. Arch, PP, Ha 96,dossier « Vélodrome d'Hiver 1958-1959 ». Lettre du préfet de police à M. le général commandant de la 1ère région militaire (Invalides), 01. 09. 1958.

151. Arch, PP, Ha 96,dossier « Gymnase Jaurès 1958-1959 ». Rapport du commissaire central du XIXè arrondissement daté du 03. 01. 1959.

152. *Libération*, « Que se passe t-il au Vél' d'Hiv' et à Japy ? », article de G. Royer 13. 09. 1958.

153. *Le Monde*, 15. 09. 1958.

154. Arch, PP, Ha 96, lettre du directeur de la société La Parmentière au préfet de police, 04. 09. 1958.

155. Arch, PP, Ha 96,dossier « Gymnase Jaurès 1958-1959 ». Rapport du commissaire central du XIXè arrondissement, 05. 02. 1959, pp. 3-4.

156. Arch, PP, Ha 96,dossier « Gymnase Japy ». Rapport de la Direction générale de la police municipale, 19. 10. 1958.

157. Arch, PP, Ha 96, dossier « Gymnase Japy » ,1958.

158. Arch, PP, Ha 96, dossier « Gymnase Japy ». Lettre du président de la commission de sauvegarde (M. Patin) au préfet de police, 28. 11. 1958.

159. Arch,PP, Ha 91,violences policières, plainte de Mme L. - F., XVIIIè arrondissement datée du 30. 09. 1958.

160. Arch, PP,Ha 91, violences policières, plainte d'Armando C, datée du 12. 09. 1958. 161.

161. Arch, PP, Ha 91, violences policières, lettre d'Annie B., datée du 28. 08. 1958.

162. Arch, PP, Ha 60, Note sur l'action sociale en milieu musulman dans le département de la Seine et l'activité du Bureau de renseignements spécialisés (BRS) 20. 11. 1958.

163. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 27. 08. 1958, pp. 13-14.

164. Arch. PP, Ha 47 SCINA, réunions (1958) P. -V. de la réunion du 01. 10. 1958, p. 5.

165. Arch. PP, Ha 47 SCINA, réunion du 28. 01. 1959, p. 6.

166. Arch. PP, Ha 47 SCINA, P-V. de la réunion du 27. 08. 1958, pp. 8-9.

167. و يقصد بها مفرزة الاعتداءات و العنف التي تضم هي نفسها وحدتين:وحدة تحقيق تعادل وحدة التحقيق الجنائي و وحدة ثانية خاصة بالطريق العام تعادل وحدة تسيير الطريق العام. يشرف على هذه المفرزة التابعة للشرطة القضائية عميد الشرطة أ. لوفوفر. ضف لذلك، المفرزة الإقليمية الثامنة و وحدة من الشرطة منتدبة لدى مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية اللذان يجب أن يطلعا على المراسيم الوزارية الخاصة بالاعتقال أو الإبعاد و الإقامة الجبرية. يديرها عميد أول شرطة بمساعدة نائب محافظ و تتكون من 25 إلى 30 ضابط شرطة.

168. Arch, PP, Ha 88, rapport manuscrit de Maurice Legay, 30. 01. 1959.

169. إذا كانت المسارات المهنيه للبعض وثيقة بالإدارة الاستعمارية، كان مصير البعض الآخر التهميش فترة معينة من المديرية العامة للشرطة بتهمة التعاون مع المحتل. كانت تلك تحديدا حالة ر. د المولود سنة 1906 و الذي التحق بمديرية الشرطة سنة 1937 كسكرتير متربص حوّل بعدها في أفريل 1939 لمحافظة شرطة آنيار. و بعد نجاحه في إحدى المسابقات، عين بقرار وزاري محافظا للشرطة بمدينة باريس و مقاطعة السين في ديسمبر 1943. في سبتمبر 1944، تم تحويله لمحافظة حي أمريكا قبل أن تحكم عليه لجنة التطهير في 13 مارس 1945.

و عكس آخرين، لم يستفد من إجراءات قانون العفو و لم يدمج مرة أخرى في الإدارة إلا في سنة 1952 من دون أي مراجعة لوضعه. و في مارس 1956، التحق بمفرزة الاعتداءات و العنف ثم بالمفرزة الإقليمية الثامنة ليلتحق في نهاية المطاف بمصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية. انظر في هذا الشأن :

Arch. PP, Ha 88, rapport manuscrit de Maurice Legay.

170. Arch. PP, Ha 88, dossier « SCAA : activité du service. Correspondance diverse 1959-1961 ». Service de documentation du SCAA.
171. Arch. PP,Ha 106, dossier « Personnes menacées, hébergement 1957-1958 ». Note datée du 02. 05. 1958 concernant la protection des FMA, p. 1.
172. Arch. PP, Ha 106, dossier « Personnes menacées, affaires générale, 1956-1958 », Rapport de E. Lefeuvre, chef de la BAV, au directeur de la PJ, daté du 28. 04. 1958, p. 2.
173. Arch. PP, Ha 106, dossier « Personnes menacées, affaires générales, 1956-1958 », Rapport de E. Lefeuvre, chef de la BAV, au directeur de la PJ, daté du 30. 05. 1958, p 2.
174. Arch. PP, Ha 106,dossier « Personnes menacées, hébergement 1957-1958 ». Rapport de Max Frenet au cabinet du préfet le 10. 06. 1958.
175. Arch. PP, Ha 106,dossier « Personnes menacées, hébergement 1957-1958 ». Au sujet des FMA menacés, compte rendu de la réunion du SCINA du 13. 06. 1958, p. 1.
176. Arch. PP, Ha 106,dossier « Personnes menacées, hébergement 1957-1958 ». Au sujet des FMA menacés, compte rendu de la réunion du SCINA du 13. 06. 1958, p. 1-2.
177. Arch. PP, Ha 106, dossier « Fort de Nogent 1958-1968 ». Note au sujet du fonctionnement du fort de Nogent émanant du cabinet du préfet, non daté, p. 1-2.
178. Arch. PP, Ha 106, dossier « Fort de Nogent 1958-1968 ». Note adressée au directeur de l'hygiène et de la sécurité, p. 1.
179. Arch. PP, Ha 106, dossier « Fort de Nogent 1958-1968 ». Note à l'attention du conseiller technique du préfet de police au sujet de la situation des hébergés du centre de Nogent à la date du 18. 08. 1959. Arch. PP, Ha 106, dossier « Fort de Nogent 1958-1968 ». 16. 09. 1959, note à l'attention de M. Massouet au sujet du fonctionnement du centre de Nogent de l'ouverture le 15. 08. 1958 au 15. 09. 1959, p. 2.

180. Arch. PP, Ha 106, dossier « Personnes menacées, Protection par les organismes militaires 1957-1960 ». Lettre du général Allard 20. 01. 1959.

181. Arch. PP, Ha 106,dossier « Personnes menacées, cas particulier 1958-1968 », note datée du 16. 09. 1959.

182. يدير مركز فانسان لكشف الهوية قائد شرطة يساعده ضابط و مسير و أمين مكتب. قائد المركز هو المسؤول الفعلي عن الإدارة العامة و الأمن تحت السلطة المباشرة و الدائمة للمحافظ المراقب العام للمقاطعة الرابعة الذي يقدم تقاريره لديوان مدير عام الشرطة حول مسائل الإدارة و التسيير. أما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فعلى قائد المركز أن يستشير موريس لوغي. و في مطلع كل شهر، على قائد المركز أن يقدم تقريرا لمدير عام الشرطة. أما حراسة المركز فمن مهام عدد من أعوان الشرطة البلدية و الدرك الذين تضعهم مصالحهم تحت تصرف قائد المركز.

183. Arch. PP, Ha 96,dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note anonyme au sujet du CIV, 6. 02. 1961, p. 3.

184. Arch. CIMADE, D 206,« Visites des centres d'assignation à résidence surveillée », Georges C., Jacqueline R.

185. Hervo Monique, *Chronique du bidonville. Nanterre en guerre d'Algérie*, Paris, Le Seuil, 2001, p. 159.

186. Arch. PP, Ha 96, dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note au sujet du CIV, 6. 11. 1961.

187. Arch. PP, Ha 96, dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note au sujet du CIV, 6. 02. 1961.

188. Arch. PP, Ha 96,dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note au préfet de police du 3ème secteur SAT-FMA. Bulletin de renseignements au sujet de l'activité du FLN au CIV, classé « secret »,10. 09. 59.

189. Arch. PP, Ha 96, dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note manuscrite émanant du directeur adjoint du cabinet du préfet de police.

190. Arch. Ha 88, dossier « SCAA, rapport transmisau service (janvier-février 1959) ». Exploitation de documents par la section de renseignements du SCAA sur certaines consignes du FLN. AS. des directives du FLN.

191. لمزيد من الدقة حول تنظيم جبهة التحرير الوطني داخل السجون الفرنسية، نقترح على القاريء الرجوع لـ :

- La thèse précitée de Benjamin Stora, pp. 645-650 et,
- Le mémoire de maîtrise d'histoire de Benoît Hébert : « Les détenus algériens à la prison de la Santé pendant la guerre d'Algérie »,sous la direction de Mme Rippa et de M. Benjamin Stora, université Paris-VIII-Saint-Denis,1999.

192. Stora Benjamin, *Histoire politique de l'immigration algérienne en France (1912-1992)*, op. cit., pp. 648-649.

193. Arch. PP, Ha 96, dossier « Visite des détenus algériens dans les centres d'internement (1958-1960) ». Rapport du capitaine Berenguier au préfet de police daté 29. 06. 1959, p. 3.

194. Arch. CIMADE, DZ 06. Visites des centres d'assignation à résidence surveillée. Georges G. -Jacqueline R.

195. Arch. PP, Ha 96, dossier « CIV : local disciplinaire ». Instructions concernant l'organisation et la surveillance du Centre d'identification de Vincennes émanant du préfet de police datées le 15. 10. 1959, p. 4.

196. Arch. CIMADE, DZ 06. Visites des centres d'assignation à résidence surveillée. Georges G. -Jacqueline R.

197. Riffaud Madeleine, « Deux heures dans l'univers des barbelés. Je suis entrée au camp de Vincennes ». *L'Humanité*, 11. 05. 1960.

198. Arch. PP, Ha 96, dossier « CIV : fonctionnement général 1959-1961 ». Note à l'intention du préfet Aubert au sujet de M. Buffard, infirmier au CIV 10. 03. 1959.

199. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA, création, activités 1960-1961 ». Chemise « Bilan statistique (1960-1961) ». Rapport d'activités pour l'année 1960, p. 15.

200. Arch. PP, Ha 96, dossier « Visite des détenus algériens dans les centres d'internement (1958-1960) ». Compte rendu du capitaine Berenguier concernant sa visite au camp de Neuville-sur-Ain le 17. 06. 1959.

201. Arch. PP, Ha 96, dossier « Visite des détenus algériens dans les centres d'internement (1958-1960) ». Compte rendu du capitaine Berenguier daté du 25. 06. 1959 concernant la visite effectuée au Larzac les 16 et 17. 06. 1959.

202. Arch. PP, Ha 96, dossier « Centres d'hébergement, fonctionnement (1961) ». Note au sujet des centres d'internement à résidence de Paris, datée du 23. 10. 1961, p. 3-4.

203. Arch. PP, Ha 88, dossier « SCAA, projet de création février-mars 1957 ». Direction de la PJ : éléments de réponse aux questions écrites n° 424 et 425 *BMO* du 24 février 1957.

204. Roux Michel, *Les Harkis, les oubliés de l'Histoire, 1954-1991, Paris, 1991*, La Découverte, p. 133.

205. Arch. PP, Ha 65, dossier « Réunion du 18. 09. 1959 ». Mesures prises. Note sur la mise en place du service de protection des travailleurs algériens dans la métropole, 08. 09. 1959, p. 1.

* في الثالث من أكتوبر 1958، ألقى الجنرال ديغول خطابا بقسنطينة أعلن فيه عن مجموعة من الإجراءات « من شأنها في خمس سنوات أن تمكن هذا البلد المفعم بالحيوية و الشجاعة حتى و إن كان يمر بظروف صعبة و مؤلمة، أن يعرف تحولات جذرية». إن الاجراءات التي أعلن عنها تمثل الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة و نذكر منها المجمعات الصناعية الكبرى خاصة منها المعدنية و الكيميائية باستعمال بترول و غاز الصحراء. و في النهاية، توفير 400 000 منصب عمل دائم. انظر :

Daniel Lefeuvre, « L'échec du plan de Constantine », in La Guerre d'Algérie et les Français op. cit., p. 320.

206. Arch. PP, Ha 65, dossier « Conseil interministériel du 28-09-1959 », fiche n°1.

207. Arch. PP, Ha 65, dossier « Conseil interministériel du 28-09-1959 », fiche n°5, p. 1-3.

208. Arch. PP, Ha 65, dossier « Conseil interministériel du 28-09-1959 », fiche n°10 : Le logement des FMA.

209. Arch. PP, Ha 61, dossier « Action psychologique et sociale. Rapport trimestriel du cabinet du préfet (1959) ». Service des affaires musulmanes et de l'action sociale. Synthèse des rapports trimestriels établis par les conseillers techniques pour les Affaires musulmanes. 3ème trimestre 1959, p. 18.

210. Arch. PP, Ha 61, « Action psychologique et sociale. Rapport trimestriel du cabinet du préfet (1960) ». Rapport du 4ème trimestre, p. 10.

211. Hervo Monique, Chronique du bidonville. Nanterre en guerre d'Algérie. Paris, Le Seuil, 2001, p. 154-155.

212. Sayad Abdelmalek, Un Nanterre algérien, terre de bidonville, Paris, Autrement, 1995, p. 96.

213. Arch. PP, Ha 65, dossier « Conseil restreint du 12-09-1960 ». A/S des difficultés rencontrées pour saisir le montant des collectes, 12-09-60, p. 1.

214. Arch. PP, Ha 88, dossier « SCAA : rapports transmis au service janvier-février 1959 ». Objet : consignes récemment diffusées au sein du FLN. 9 janvier 1959, p. 2.

215. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création, activités 1960 ». Bilan statistique, Bilan pour 1960.

216. France-Observateur, « Les harkis dans XIIIe », article de Christian Hébert, 05. 05. 1960.

217. Arch. PP, Ha 62, dossier « Brassage de la population algérienne résidant dans des hôtels parisiens (1959-1961) ». Lettre du préfet de police à M. le ministre de l'Intérieur datée du 21 juillet 1959.

218. Arch. PP, Ha 62, dossier « Brassage de la population algérienne résidant dans des hôtels parisiens (1959-1961) ». Extraits du rapport d'activité du mois de mars 1960 du conseiller social du secteur de Boulogne.

219. Arch. PP, Ha 62, dossier « Brassage de la population algérienne résidant dans les hôtels parisiens (1959-1961) ». Bulletin intérieur et d'information de l'AGTA, septembre 1959, p. 4.

220. Arch. PP, Ha 62, dossier « Brassage de la population algérienne résidant dans des hôtels parisiens (1959-1964) ». Rapport du directeur du SCAAA au préfet de police daté du 16-07-1959.

221. Arch. PP, Ha 84 FPA, dossier « Création, activités, 1959-1960 ». Mise en service de la FPA. Bilan d'activités pour l'année 1960, p. 17.

222. Arch. PP, Ha 84, ibid., p. 17.

223. بالإضافة لراتب مغربي (هو نفسه راتب أعوان الشرطة زائد العلاوات)، يستفيد المستخدمون من منح عائلية تقدم لهم في مكان إقامة أطفالهم كما يستفيدون من مزايا قانونية تمنحها إياهم تشريعات الحماية الاجتماعية. و في حالات الاستقالة، و ما أكثرها، على المعني أن يودع إخطارا شهرا قبل ذلك.

224. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 » Sous chemise « Statut-contrat », décision portant statut de la FPA.

225. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 » Sous chemise « Règlement intérieur, mission ». Rapport du responsable de la FPA, ayant pour objet les « conditions d'emploi établies au cours de la réunion de travail du 25-02-1960 ».

226. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 ». Sous chemise projet, « Rapport du capitaine Montaner au préfet de police en date du 21-01-1960 ».

227. Arch. PP, Ha 87, dossier « ; divers 1960-1984 ». Note relative à la FPA. 29-06-1984, p. 1.

228. France-Observateur, « Les harkis dans XIIIe », article de Christian Hébert, 05-05-1960.

229. من بين الرسائل الثلاثة عشر التي اطلعنا عليها، لاحظنا من جهة أن أوروبيين و مغربيا قد طلبوا الإلتحاق بقوات الشرطة المساعدة : هنري ت (34 سنة)، موظف سابق بالمغرب. كان لحظة تقديمه الطلب، مسؤولا عن سرية للحركى بالجزائر(لغاية 5 جانفي 1962). رفض طلبه لأن « قانون قوات الشرطة المساعدة الأساسي لا يقضي إلا بتجنيد فرنسيي الجزائر المسلمين ». صاموئيل م، أب لطفلين و مقيم بفرنسا، يطلب الالتحاق بقوات الشرطة المساعدة و قد رفض طلبه أيضا بسبب عدم توفر المناصب أما مولاي علي ك البالغ من العمر 33 عاما، متزوج و يقيم بغانيي و يملك شهادة لاجيء بعدما غادر المغرب حيث كان يعمل ضابط شرطة بالدار البيضاء بين سنتي 1958 و 1959. رفض طلبه المؤرخ في 13 فيفري 1962 لأن » صفته المغربية و وجوده وسط الشرطة الجزائرية من شأنهما أن يحدثا مصاعب خطرة ». و من جهة أخرى، اتضح لنا أن ستا من تلك الرسائل كانت من قبل جزائريين ينتسبون للقوات الإضافية بالجزائر (ثلاثة منهم يعملون بفرق الأمن الجوالة). لقد لقي طلبان منها على التوالي دعما من كونت دي كلارمون و والي أوليانفيل (الشلف حاليا) و كانا مؤرخين في شهري مارس و جويلية 1961. و من جملة المساعدين الستة، رشح ثلاثة منهم « لقبول التحاقهم بقوات الشرطة المساعدة ».

وتجدر الإشارة أيضا لطلبي إعادة إدماج تقدم بهما عضوين قديمين بقوات الشرطة المساعدة. نعلم أن طلب أحدهما الموقع باسم محمد ح قد رفض لأنه كان استقال قبل نهاية عقده و نصح زملاءه بالإستقالة أيضا. إن تلك الطلبات العفوية غالبا ما كانت من قبل عناصر القوات الإضافية بالجزائر و لا يمكن تفسيرها إلا بالسياق السياسي العسكري لأنها جاءت كلها بعد خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير. و في المقابل، كانت طلبات بعض المدنيين المقيمين بفرنسا بدافع الراتب المغري. تلكم كانت حالة محمد ب، الرقيب الأول المتقاعد و الذي كانت حياته المهنية ثرية (كان جنديا بين 1941 و 1945 و أقام ثلاث مرات بالهند الصينية و حصل على سعفة عسكرية بصفة استثنائية). في فيفري 1961، عبر عن رغبته في الالتحاق بقوات الشرطة المساعدة لأن منحة تقاعده أقل من أن يسد بها رمق عائلته المكونة من سبعة أفراد. لقد دعم طلبه ذلك النائب عن منطقة لاصوم غير أنه رفض لأن السن القصوى للالتحاق بالشرطة المساعدة يجب ألا تتعدى الأربعين و كان لسوء حظه قد تجاوزها بعدة أعوام.

230. Arh. PP, Ha 84, « FPA, effectifs (1960-1961), dossier « Effectifs de la FPA à la date du 20 janvier 1960 ».

* لقد ارتأينا أنه من الحكمة الاعتماد على المحل الذي منحت فيه بطاقة إحصاء كل شخص من الأشخاص الإثنين و الثمانين، لأن البطاقات أقدم بكثير من تاريخ تجنيدهم (1959–1956)

لقد قامت رفائيل برانش بجرد مركز تعذيب تابع للجيش. انظر كتابها « التعذيب و الجيش إبان حرب الجزائر 1954 – 1962، مرجع سبق ذكره، ص 124.

231. Roux Michel, op. cit., p. 135.
232. Arch. PP, Ha 84 dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961) ». Note au sujet de l'action de la FPA. 2 mai 1960.
233. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA divers 1960-1984 ». Note relative à la FPA. 29-06-1984, p. 1.
234. Roux Michel, op. cit., p. 135.
235. Arch. PP, ha 65, dossier « Conseil interministériel du 7 janvier 1960 ». Dossier « Mesures prises », chemise « FPA ».
236. Arch. PP, ha 65, dossier « Conseil interministériel du 7 janvier 1960 ». Situation générale. Note de G. Moyon 19-01-60.
237. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960. Mise en service de la FPA. A/S du SCAA daté du 1er avril 1960, p. 1.
238. Témoignage recueilli par Paulette Péju, in Les Harkis à Paris, Paris, La Découverte, rééd., 2000 p. 32.
239. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : plaintes 1960-1962 »
240. France-Observateur, « Les harkis dans le XIIIe » , article de Christian Hébert, 05-05-1960.
241. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1960-1961 ». Mise en service de la FPA. , A/S du SCAA daté du 1er avril 1960, p. 1.
242. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1960-1961 ». Mise en service de la FPA. , A/S du SCAA daté du 1er avril 1960, p. 2.
243. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961). Sous chemise « Divers ». Note au sujet de la FPA, 02-05-1960, p. 2.
244. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961). Lettres de soutien.
245. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961). Note au sujet de l'action de la FPA, 02-05-1960, p. 3.
246. Arch. PP, Ha 84, dossier « Activités de la FPA 1960 ». Rapport du capitaine Montaner daté du 07-06-1960.

247. Arch. PP, Ha 65, dossier « Conseil restreint du 12-09-1960 ». FPA : Note confidentielle au sujet du FLN et de la FPA, 20-05-1960.
248. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création, activités 1960-1961 ». Bilans statistiques 1960-1961.
249. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : plaintes ». BMO, question écrite n°674 du 1 et du 02-05-1960.
250. Péju paulette Les Harkis à Paris, précédé de Ratonnades à Paris, Paris, La Découverte, 2000, p. 33.
251. Péju Paulette, ibid, p. 33-34.
252. Arch. PP, Ha 1B 32, question écrite de Maurice Bourdet au conseil municipal de Paris sur la présence de la FPA dans XIIIe arrondissement, 2 mai 1960.
253. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 ». Mise en service de la FPA. , A/S du SCAA daté du 1er avril 1960, p. 2.
254. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : oppositions diverses à l'implantation de ces unités (1960-1961) ». AS. D'un communiqué du FLN concernant la FPA et contenant des menaces de représailles.
255. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : plaintes, coupures de presse 1960 ». A/S du n°68 de El Moudjahed, du 05-08-1960.
256. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : activités-SCAA ». FPA : attentats locaux du 23 octobre 1960. Communiqué de la Fédération de France du FLN à la suite du 23-10-1960.
257. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : activités-SCAA ». FPA : attentats locaux du 23 octobre 1960. Rapport de la Direction générale de la police municipale du 26-10-1960. Bilan de l'action répressive et préventive.
258. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 ». Rapport de R. Montaner, suggestion sur l'emploi de la FPA. 21-01-1960.
259. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : attentats contre leurs locaux 23 octobre 1960 »Rapport du préfet de police au ministre de l'Intérieur au sujet de l'implantation de la FPA dans le XVIIIe arrondissement, p. 2.

260. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : rapports mensuels ». Compte rendu d'opérations dans le XVIIIe arrondissement le samedi 7 et le dimanche 8 mai 1960.
261. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : plaintes 1960-1962 ». Affaires mettant en cause des membres de FPA 27-06-1960.
262. Arch. PP, Ha 88, dossier « Affaire Charbonnière ». Note de renseignements et d'ambiance émanant de la FPA et datée du 26-11-1960.
263. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : affaire de la rue de la Charbonnière 03-12-1960 ». AS de la fusillade, p. 1.
264. Arch. PP, Ha 88, dossier « FPA : attentats de la nuit du 4 au 5 juin 1961 ». SCAA : AS de la participation des militaires FMA aux attentats commis à paris dans la nuit du 4 au 5 juin 1961 p. 3.
265. Rahmani Abdelkader, L'Affaire des officiers algériens, paris, Le Seuil, 1959 p. 34.
266. Id., ibid. , p. 34.
267. Id., ibid. , p. 36.
268. Id., ibid. , p. 37-38.
269. Arch. PP, Ha 88, dossier « Attentats de la nuit du 4 au 5 juin». SCAA : AS de la participation des militaires FMA aux attentats commis à Paris dans la nuit du 4 au 5 juin 1961, p. 2.
270. Hamoumou Mohand, Et ils sont devenus harkis, Paris, Fayard, 1993, p. 154.
271. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : Fonctionnement, activités (1960-1961) ». Lettre de Maurice Papon au général commandant le 1er régiment militaire, 31-03-1961.
272. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : création de l'unité 1959-1960 ». Rapport adressé à Pierre Somveille par Roland Faugère daté du 27-12-1960.
273. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : oppositions diverses à l'implantation de ces unités (1960-1961). Copie d'une lettre anonyme reçue le 25-11-1960 à destination des supplétifs du XVIIIe arrondissement.
274. Cité par Pierre Vidal-Naquet dans sa préface à l'ouvrage de Paulette Péju, Ratonnades à Paris précédé de Les Harkis à Paris, Paris, La Découverte, 2000, p. 9.

275. Arch. PP, Ha 47, dossier « SCINA. Réunion (1960-1963) ». P. –V. de la réunion du 22-06-1960, p. 2.
276. Vidal-Naquet Pierre, Face à la raison d'Etat. Un historien dans la guerre d'Algérie, Paris, La Découverte, 1989, p. 132-139
277. Id. , ibid.
278. Le Nouvel Observateur, n°1163, 20-26 février 1987. Article cité par Pierre Vidal-Naquet, op. cit. , p. 132.
279. Arch. PP, H1b32. Rapport de Roger Chaix au directeur du SCAA sur sa visite au camp de Saint-Maurice L'Ardoise le 1er juin 1961. Nous n'avons pas modifié l'orthographe, ni la syntaxe de l'extrait cité.
280. Hervo Monique, dans son ouvrage précité, évoque le cas de tortures qui auraient été exercées contre des Algériens au commissariat de Puteaux, op. cit. , p. 97.
281. Arch. PP, Ha 91, dossier « Violences policières 1960 ». Plainte de Salah K. adressée à Maurice Papon le 8-04-1959.
282. Arch. PP, Ha 91. Plainte de Salah K. adressée à Maurice Papon le 08-04-1959.
283. Cf. à ce sujet les diverses plaintes rassemblées dans l'ouvrage de Paulette Péju, Les Harkis à Paris. Paris, la Découverte, rééd. 2000.
284. Arch. PP, Ha 88, dossier « Plaintes 1960-1962 ». Plaintes datées du 23-04-1960 et du 20-05-1960.
285. Péju paulette, Les Harkis à Paris, paris, La Découverte, rééd. , 2000, p. 42.
286. Arch. PP, Ha 87, dossier « FPA : divers (1960-1984) ».
287. Bulletin municipal officiel de la ville de Paris (BMO) du 04-04-1961. Séances des 17 et 18 mars 1961 (suite et fin), p. 132.
288. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960 – 1961) ». Réunion du 10-04-1961 à Matignon.
289. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961) ». Réunion du 10-04-1961. Réunion du 10-04-1961 à Matignon.
290. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961) ». Réunion du 10-04-1961. Réunion du 10-04-1961 à Matignon.

291. Arch. PP, Ha 84, dossier « FPA : fonctionnement, activités (1960-1961) ». Réunion du 10-04-1961. Réunion du 10-04-1961 à Matignon.
292. Arch. PP, Ha 87, question écrite n°296 du 21-09-1961. Bulletin municipal officiel de la ville de Paris. Question posée par MM. Barbet, Neveu, Guerin, Karman, Gillot, Denis, Odru.
293. Arch. PP, Ha 47, SCINA : réunion (1961-1962), P. –V. de la réunion du 19 avril 1961, p. 1.
294. Arch. PP, Ha 47, P. –V. réunion du 23-08-1961, p. 1-2
295. Arch. PP, Ha 47, P. –V. réunion du 23-08-1961, p. 1-2
296. Arch. FF FLN, « Répression policière : septembre, octobre 1961 ». Matricule n°2221. **Par souci d'authenticité, nous avons fait le choix de ne pas modifier l'orthographe et la syntaxe des documents émanant de la Fédération de France du FLN.**
297. Brunnet Jean Paul, Police contre FLN, le drame d'octobre 1961, Paris, Flammarion, 1999, p. 83.
298. Arch. PP, H1B32, copie d'une lettre anonyme envoyée au commissaire principal chargé du XXe arrondissement de Paris.
299. Arch. FF FLN, rapport sur la police. Saint-Ouen le 20-09-1961, matricule 2222414.
300. Brunet Jean-Paul, op. cit. , p. 134.
301. Arch. FF FLN, objet : répression octobre 1961, matricule 222.
302. Arch. FF FLN. Rapport mensuel septembre 1961, objet : répression policière, matricule n°22324.
303. Arh. FF FLN, compte rendu de répression, matricule n°2211.
304. Brunet Jean-Paul, op. cit. , p. 28.
305. Cité par Vidal-Naquet Pierre dans sa préface à la réédition du livre de Péju Paulette, Ratonnades à Paris, précédé de Les Harkis à Paris, p. 7, La Découverte/ Poche « Essais », Paris, 2000.
306. Arch. FF FLN. Rapport sur la répression, matricule n°221134.
307. Arch. PP, Ha 110. 10-4. Personnes portées disparues.
308. Arch. PP, Ha 47. Compte rendu de la réunion du SCINA du 04-10-1961 par le commissaire de police de Saint-Etienne au directeur du SCAA, p. 2.

309. Arch. FF FLN, Saint-Ouen. Rapport de la répression policière, 24-09-1961 matricule n° 222241.
310. Arch. PP, Ha 47, SCINA, P. –V. de la réunion du 04-10-1961, p. 4.
311. Arch. PP, Ha 14, Amicale générale des travailleurs algériens (1959-1962).
312. Arch. PP. , Ha 14, Amicale générale des travailleurs algériens (1959-1962).
313. Levine Michel, Les Ratonnades d'octobre, un meurtre collectif à Paris en 1961, Paris, Ramsay, 1985 p. 79.
314. Revue Vingtième siècle, article de Neil Macmaster et Jim House, « La Fédération de France du FLN et l'organisation de la manifestation du 17 octobre 1961 », n° 83, juillet-septembre 2004, p. 145 à 160.
315. Arch. FF FLN, n° 2224, Saint-Ouen le 22 octobre 1961. Rapport sur le développement de la manifestation.
316. Haroun Ali, op. cit. , p. 364.
317. Arch. PP, Ha 110, 10. 2 in Directives du comité du FLN transmises aux wilayas parisienne de la Fédération de France (17-09-1961).
318. Arch. FF FLN, n°2111/211, Aubervilliers, 23 octobre 1961, objet : Compte rendu de la manifestation du mardi 17 octobre.
319. Arch. FF FLN, n°12223 intitulé « Rapport sujet manifestation ».
320. Arch. PP, Ha 110, 102. Conditions et déroulement de la manifestation du 17 octobre 1961. Recueil d'information du SAT-FMA, source Alphonse.
321. Einaudi Jean-Luc, op. cit. , p. 104.
322. Arch. FF FLN, n°222, le 22-10-1961, objet : Calendrier des manifestations.
323. Arch. PP, Ha 110, 10. 2. Conditions et déroulement de la manifestation du 17-10-1961. Directives du comité du FLN transmises aux wilayas parisiennes de la Fédération de France.
324. Arch. FF FLN, n°12222. Compte rendu des manifestations, date du 20 octobre 1961 (Paris).
325. Arch. PP, Ha 110. Témoignages du beau – frère d'une personne algérienne tuée pour avoir refusé de participer à la manifestation du 17-10-1961. Lettre datée du 13 novembre 1961, adressée à M. le préfet, sous le couvert d'un officier chef de secteur.
326. Haroun Ali, op. cit. , p. 369.

327. Arch. FF FLN, n° CSD 2131. Rapport sur la manifestation.
328. Arch. FF FLN, n° 112. Information sur les manifestations du couvre-feu raciste.
329. Arch. FF FLN, n° 221, le 22-10-1961. Rapport sur les manifestations du 17-10-1961.
330. Arch. FF FLN, n°21224. Le 22-10-1961, objet: Opinion sur la manifestation.
331. Arch. FF FLN, n°2221222, Clichy, le 22-10-1961. Rapport destiné à l'organisation, objet : Manifestation du 17-10-1961.
332. Arch. PP. , Ha 110, 10-2, manifestations du 17-10-1961. Comptes rendus.
333. Levine Michel, op. cit. , p. 93.
334. Id. , ibid.
335. Brunet Jean-Paul, op. cit. , p. 187.
336. Arch. FF FLN, n°22. Rapport sur la manifestation.
337. Arch. PP, op. cit. , p. 133.

338. المرجع نفسه .

339. Arch. Ha 110, 10. 2, manifestation du 17-10-1961. Rapport du commissariat de Puteaux, témoignages de J. C.
340. Brunet Jean Paul, op. cit. , p. 191.

341. المرجع نفسه.

342. المرجع نفسه، الهامش 73.

343. المرجع نفسه، ص 192.

344. المرجع نفسه، ص 192.

245. Arch. FF FLN, n° 22223, le 22-10-1961, objet : Rapport sur le déroulement des manifestations.
346. Arch. FF FLN, n°11221. Témoignages de A. Derradji.

347. إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 135.

348. Id. , ibid. , note 72.
349. Arch. FF FLN, in Témoignage « de nos amis français », n°3. La ponctuation est fidèle au document.
350. Einaudi Jean-Luc, op. cit. , p. 134.

351. Arch. FF FLN, n°221, Sannois le 22-10-1961. Témoignage de I. Mohamed, 60 ans.
352. Arch. FF FLN, n°221. Témoignage de L. Amar.
353. Arch. FF FLN, n°221. Témoignage de E. Amara.
354. Arch. FF FLN, n°221, Sannois le 22 octobre 1961. Témoignage de B. Mohamed.
355. Arch. FF FLN, n°221, Sannois le 22-10-1961. Témoignage de G. Rabah.
356. Arch. FLN, idem note 355.
357. إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 141.
358. أورده إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 141.
359. Arch. FF FLN, n°2123, Paris, 25 octobre, objet : Manifestation.
360. Arch. FF FLN. Témoignage « de nos amis français », n°9.
361. أورده إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 200–201.
362. أورده إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 202.
363. Arch. FF FLN. Témoignages « de nos amis français », n°9.
364. Arch. FF FLN, n° 2132. Compte rendu de la manifestation du 17 octobre 1961, témoignage d'un frère militant.
365. Arch. FLN, n° 2132.
366. أورده إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 153–151.
367. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis Français », n°6.
368. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis Français », n°1.
369. Id. , note supra.
370. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis français », n°7.
371. Id. , note 365.
372. أورده إينودي، جان لوك، مرجع سبق ذكره، ص 154.
373. Arch. FF FLN, n°211/24, Aubervilliers 23 octobre 1961. Compte rendu de la manifestation du mardi 17 octobre.
374. Arch. PP. , Ha 110, 10. 2. Manifestation du 17 octobre 1961, mort de Guy Chevalier.
375. Arch. PP, Ha 113. Dossiers d'enquête de l'IGS, rapport blessé au cours du 17-10-1961, écolier, Hellal M. , né le 17-03-1947.

376. Arch. FF FLN, n°221, le 22-10-1961. Rapport sur les manifestations.

* تستحيل قراءته في النص

377. Arch. FF FLN, n°22122, Saint-Denis le 22-10-1961. Rapport sur la manifestation.
378. Arch. FF FLN, n°22222. Rapport concernant les manifestations du 17-18-19-10-1961.
379. Arch. FF FLN, n°221, Sannois, le 22-10-1961. Rapport de G. Rabah.
380. Arch. FF FLN, n°221. Témoignages de S. Aissa, 55 ans.
381. Arch. FF FLN, n°221. Rapport sur les manifestations du 17-10-1961, signé Soltani Djelloul.
382. Arch. FF FLN, n°221. Rapport sur les manifestations du 17-10-1961, signé Soltani Djelloul.
383. Arch. FF FLN, n°221. Rapport sur les manifestations du 17-10-1961, signé Soltani Djelloul.
384. Arch. FF FLN, n° 11221. Témoignages de M. Halifa.
385. Arch. FF FLN, n° 12112, le 23-10-1961, objet : Boycottage du couvre-feu raciste.
386. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur manifestation, signé M. Ahmed.
387. Arch. FF FLN, n° 1213321, rapport intitulé : Rapport de la 1re section sur la manifestation des 17 et 18 octobre 1961, daté du 7-10-1961.
388. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis français », n° 10.
389. Arch. FF FLN. Rapport n° 12132, objet : Boycottage du couvre-feu, octobre 1961.
390. Arch. PP, Ha 110, dossier « Incident de la place Saint-Sulpice ».
391. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis français », n° 2.
392. Arch. FF FLN, n° 121332. Rapport à l'organisation, objet : Manifestation de nos frères algériens dans les rues de Paris et de la banlieue les 17 et 18 octobre 1961.
393. Arch. FF FLN. Témoignages « de nos amis français », n° 10.
394. Arch. PP, Ha 111, dossier « Affaire C ».
395. Arch. FF FLN, in Témoignages « de nos amis français », n° 4.
396. Arch. FF FLN, n°11221. Témoignage de H. Mohamed D. M.
397. Arch. FF FLN, n° 11233. Compte rendu concernant la manifestation. Arch. FF FLN, n° 11221. Témoignage de B. Ali.

398. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur la manifestation, Amara Majid.
399. Arch. FF FLN, n° 11221. Rapport d'information du 17-10-1961, signé B. M.
400. Arch. FF FLN, n° 11221. Rapport d'information du 17-10-1961, signé A R.
401. L'Aurore, article de J. -C. Goudeau intitulé « Cette agitation musulmane… qui déferle jusquà Paris.
402. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur les manifestations, signé K. B.
403. Arch. FF FLN, n° 11221. Rapport d'information du 17-10-1961, signe D. D.
404. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport de A. Mayid.
405. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport de K. B.
406. Id. , note 404.
407. Arch. FF FLN, n° 221, le 22-10-1961. Rapport sur les manifestations du 17-10-1961.
408. Brunet Jean-Paul, op. cit. , p. 239.

* هذه التسميات هي التي و ردت في التقارير.

409. Arch. FF FLN, n° 221. Témoignage de I. Mohamed, 60 ans, Sannois le 22-10-1961.
410. Arch. FF FLN, n° 11221, Paris 17-10-1961. Rapport d'information, signé A. Amar.
411. Arch. FF FLN, n °22213, Asnières le 24-10-1961, objet : Manifestation, signé O. Abdelmadjid.

412. نحن من علم عليه.

413. Arch. FF FLN, n° 2212, Gonesse, le 24 octobre 1961, objet : Manifestation, signé Eh. Berafaâ.
414. Arch. FF FLN, n° 11221. Témoignage de Mostefa D. B, foyer du petit-Clamart.
415. Arch. FF FLN. Témoignage de DH Hassaine.
416. Arch. FF FLN, n ° 121111, 26-10-1961.
417. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur manifestation, témoignage de M. Ahmed.
418. Arch. FF FLN, n ° 2212, Gonesse le 24-10-1961, objet : Manifestation, témoignage de H. Saâd.

419. Arch. FF FLN, n° 222232, le 22-10-1961, objet : Rapport sur le déroulement de la manifestation. Arch. FF FLN, n° 22223, le 22-10-1961, objet : Rapport sur le déroulement des manifestations.
420. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur la manifestation, témoignage de H. Ahmed.
421. Arch. FF FLN. Témoignages de H. Daoudji Heniri. Arch. FF FLN, n° 11221, rapport d'information du 17-10-1961, témoignage de Hassaine. D. A ; Arch. FF FLN, n° 221, rapport sur la manifestation, témoignage de E. Amara ; Arch. FF FLN, n° 11221, témoignage de H. Mohamed D. M.
422. Arch. FF FLN, n° 222232, le 22-10-1961. Rapport sur le déroulement de la manifestation.
423. Arch. FF FLN, n° 221. Rapport sur la manifestation, témoignage de Ahmed M..
424. Levine Michel, op. cit, p. 155.
425. Einaudi Jean –Luc, op. cit. , p. 192.
426. Arch. FF FLN, n° 121331, le 23-10-1961. Rapport concernant la manifestation.
427. Brunet Jean-Paul, op. cit. , p. 322.
428. Arch. FF FLN, nous ne disposons pas du numéro de matricule de ce rapport, néanmoins voici quelques éléments qui permettront aux chercheurs de l'identifier : rapport écrit sur une feuille A4, petits carreaux, ayant pour intitulé « Commerçants », une inscription en marge : « A voir ».
429. Arch. PP, Ha 111. Manifestation du 18 octobre 1961. Fermetures de commerces appartenant à des Algériens 18-10-1961.
430. Souligné par nous.
431. Arch. FF FLN, n° 121332. Rapport à l'organisation, le 23-10-1961. Nous avons mis ce même rapport en annexe.
432. Arch. De la CIMADE, service nord-africain.
433. Arch. CIMADE, service nord-africain.
434. Id. , note 231.
435. Arch. PP, Ha 110. Dossier « Violences contre les Algériens, affaire Moise S, rapport de l'IGS, p. 9, daté du 26-12-1961 »

436. Id. , note supra, dossier « Violences contre les Algériens, affaire Moise S, rapport de l'IGS, p. 18, daté du 26-12-1961 ».
437. Brunet Jean-Paul, op. , p. 115.
438. Arch. PP, Ha 110. Rapports de la police municipale 18-10-20-11-1961, compte rendu d'activité et état d'esprit du personnel, rapport daté du 5 novembre 1961.
439. Arch. PP, Ha 110. Dossier « Directives du comité du FLN transmises aux wilayas parisiennes de la Fédération de France (17-10-1961) ».
440. Arch. FF FLN, n° 2223, Paris le 22-10-1961, objet : Manifestation des femmes.
441. Arch. FF FLN, n° 222242, Saint-Ouen 22-10-1961, objet : Rapport du déroulement des manifestations.
442. Arch. FF FLN, n° 1222. Rapport sur les manifestations.
443. Arch. PP, Ha 110. Recueil d'informations du SAT FMA, note de renseignements, source Ami, « source ordinairement sûre ».
444. Arch. PP, Ha 112, Paris-Jour, 21-10-1961, p. 1 et 3.
445. Arch. FF FLN, n° 2212. Témoignage Mme B.
446. Arch. PP, Ha 111. Dossier « Manifestation de femmes (20-10-1961), « Au sujet des manifestations de femmes organisées par le FLN le 20-10-1961 ».
447. Cité par Michel Levine, op. cit. , p. 225.
448. Arch. PP, Ha 111. Manifestation des femmes (20-10-1961).
449. Stora Benjamin, Histoire politique de l'immigration algérienne en France : 1922-1962, op. cit. , p. 589 et 590.
450. Arch. FF FLN, n° 23 b, Thionville le 26-10-1961.
451. Arch. PP, Ha 111. Dossier « manifestation de femmes (20-10-1961), communiqué de l'AFP ».
452. Arch. FF FLN, n° 11221. Témoignage de H. D. Abed.
453. Id. , note 218.
454. Stora Benjamin, Histoire politique de l'immigration algérienne en France, tome III, op. cit. , p. 591,
455. Arch. FF FLN, n° 2212. Témoignages de Mme B.

456. Arch. PP, HA 111. Situation au Centre d'identification de Vincennes (octobre – novembre 1961), note à l'attention de M. le préfet, datée du 20 novembre 1961, auteur inconnu.

458. Brichard Pierre, « L'action sociale publique envers l'immigration algérienne 1958-1961 », op. cit..

459. Arch. CIMADE, service nord-africain.

460. Annexes, p. 195.

461. Arch. FF FLN, n° 2111/24, Aubervilliers 23 octobre 1961. Compte rendu de la manifestation du mardi 17 octobre 1961.

462. Arch. FF FLN, n° 12112, le 23-10-1961. Information donnée par un codétenu libéré.

463. Arch. PP, Ha 110, in Personnes portées disparues ou recherchées par des tiers, renseignements SCAA, liste des disparus (SPF).

464. Arch. PP, Ha 110, 10-4, le dossier porte le même titre.

465. Einaudi Jean-Luc, op. cit. , p. 183.

466. Arch. PP. , Ha 111. Dossier d'enquête de l'IGS, rapport du 19-10-1962, concernant M. Mellouk Messaoud, p. 3.

467. Arch. PP. , Ha 111. Titre du rapport : « Enquête sur les événements du 17 octobre 1961 mettant en cause la préfecture de police ».

468. Arch. FF FLN, n° 22223, le 22-10-1961, objet : Rapport sur les déroulements de la manifestation.

469. Arch. FF FLN, n° 222232, le 22-10-1961, objet : Rapport sur les déroulements de la manifestation.

470. Id. , note 467, p. 7

471. Id. , note 4, p. 6.

472. Arch. FF FLN, n° 121331, le 23-10-1961. Rapport concernant la manifestation.

473. هارون علي، مداخلة بعنوان « بعض أوجه 17 أكتوبر 1961 بباريس »، ملتقى نظم بفيتري يوم 21 أكتوبر 2000.

474. Arch. CIMADE. Lettre du conseil de la CIMADE adressée à M. le pasteur C. Westphal, président de la Fédération protestante de France, datée du 20 octobre 1961.

475. Arch. CIMADE. Lettre de Maurice Papon à M. le pasteur Marc Boegner, président de la CIMADE, datée du 8 novembre 1961.

476. Arch. CIMADE, DZ 04. Rapport du service nord-africain, septembre 1962, p. 1.
477. Arch. CIMADE. Compte rendu de réunion daté du 23-10-1961.
478. Arch. CIMADE. Lettre datée du 24 octobre 1961.
479. Est-ce bien sûr ?, p. 1.
480. Arch. PP, Ha 112, Libération du 21-10-1961.
481. Arch. PP, Ha 112, Libération du 21-10-1961, « Donneurs de sang pour les blessés algériens ».
482. Arch. PP, Ha 112.
483. Arch. PP, Ha 110, in Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961.
484. Arch. PP, Ha 112 l'Humanité, « En finir avec le drame algérien », 21-10-1961.
485. Arch. PP, Ha 33. Propagande nord-africaine. Réunion politique (1958-1962).
486. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens. Octobre 1961, Comité de paix des cheminots de l'atelier de Vitry-sur-seine, lettre datée du 26 octobre 1961 ; Mouvement de la paix, lettre datée du 25 octobre 1961.
487. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961, comité antifasciste de l'atelier de construction de Puteaux, usine de Rueil.
488. Arch. PP, Ha 112, l'Humanité, datée du 21-10-1961.
489. Union régionale parisienne de la CFTC, « Face à la répression », p. 11.
490. Arch. PP. , Ha 112, La Croix, in « La CFTC parisienne publie un dossier sur la répression qui frappe les travailleurs algériens » , article daté du 1er novembre 1961.
491. Levine Michel, op. cit. , p. 200.
492. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961, résolution des sections syndicales CGT, dépôt des autobus RATP de Gonesse.
493. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961, lettre adressée à Maurice Papon émanant

des sections syndicales CGT, CFTC et FO des étudiants en médecine et de l'AGEMP du personnel médical de l'hôpital Lariboisière.

494. Arch. PP, ha 112, l'Humanité datée du 3 novembre 1961.

495. Levine Michel op. cit. , p. 247.

496. Arch. PP, ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961 ; manifestation des étudiants, 23-10-1961.

497. République algérienne, ministère de l'Information, « Les manifestations algériennes d'octobre 1961 et la répression colonialiste en France », p. 45-46, décembre 1961.

498. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961.

499. Arch. PP, Ha 47, SCINA, P. –V. de la réunion du 26-10-1961, p. 3.

500. Arch. PP, Ha 111. Témoignage de sympathie et de soutien à la préfecture de police, lettre « d'un groupe de travailleurs français paisibles », datée du 27-10-1961.

501. République algérienne, ministère de l'Information, « Les manifestations algériennes d'octobre 1961 et la répression colonialiste en France », p. 44, décembre 1961.

502. Arch. PP, Ha 111. France –Observateur, daté du 26 octobre 1961.

503. Arch. PP, Ha 110. Protestation contre les mesures prises à l'égard des Algériens, octobre 1961, lettre datée du 28 octobre 1961, provenant de la cellule Joliot-Curie (PCF), procès-verbal de signatures recueillies dans le groupe HLM, rue Henri-Sellier, à Sainte-Geneviève-des-Bois.

504. Arch. PP, Ha 111. Insultes envers Maurice Papon.

505. Péju Paulette, Les Harkis à Paris suivi de Ratonnades à Paris, p. 14, La Découverte/ Poche « Essais », rééd. Septembre 2000.

506. Arch. CHEVS, LDE30. Correspondance entre Michel Debré et Charles de Gaulle, 191.

507. Arch. CIMADE, service nord-africain.

508. Arch. PP. , Ha 110. Rapports de la police municipale des 18-10-1961/20-11-1961, compte rendu d'activité et état d'esprit du personnel, rapport du commissaire divisionnaire, chef du 3e district, daté du 5 novembre 1961, adressée au préfet de police.

509. Arch. PP, Ha 111. Etat d'esprit de la population algérienne après les manifestations d'octobre 1961.

510. Arch. FF FLN, n° 22213, Asnières le 24-10-1961. Témoignage de Abdelmadjid O. Arch. FF FLN, n° 221-223, rapport sur les manifestations des 17, 18 et 19 octobre 1961 ; arch. FF FLN, n° 2221222, Clichy, le 22-10-1961, rapport destiné à l'organisation ; arch. FF FLN, n° 21221, opinion sur la manifestation, datée du 22-10-1961.

Arch. FF FLN, n° 21221. Opinion sur la manifestation, date du 22-10-1961; Arch. FF FLN, n° 22224, Saint-Ouen, octobre 1961, objet : Déroulement de la manifestation ; Arch. FF FLN, n° 11221, rapport d'information du 17-10-1961 ; Arch. FF FLN, n° 21224, le 22 octobre 1961, objet : Opinion sur la manifestation ; Arch. FF FLN, n° 22223, le 22-10-1961, rapport dur les déroulements de la manifestation ; Arch. FF FLN, n° 221-223, rapport sur les manifestations des 17, 18 et 19 octobre 1961 ; Arch. FF FLN, n° 2221222, Clichy, le 22-10-1961, rapport destiné à l'organisation.

511. Arch. FF FLN, n° 1232, objet : Boycottage du couvre-feu.

512. Arch. PP. , Ha 112, France-Soir, daté du 19 octobre 1961.

513. République algérienne, ministère de l'Information, « Les manifestations algériennes d'octobre 1961 et la répression colonialiste en France », p. 6 et 7, décembre 1961.

514. Ministère de l'Information du GPRA, « Les manifestations algériennes d'octobre 1961 et la répression colonialiste en France », décembre 1961, p. 43.

515. Arch. PP, Ha 111, mise sur écoute de Pierre Vidal-Naquet. Dans ce dossier se trouve la retranscription d'une conversation de deux membres de ce syndicat, au sujet d'un Algérien rescapé de la Seine.

517. Tristan Anne, le Silence du fleuve, octobre 1961, Italie : Association au nom de la mémoire, 1991, p. 41,.

518. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. -V. de la réunion du 26-10-1961, p. 2-3.

519. Voir Neil Macmaster et Jim House, op. cit. , p. 147.

520. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 26-10-1961, p. 1-2.

521. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 18-01-1961.

522. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 17-05-1961.

523. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 19-04-1961, p. 5.

524. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 21-02-1962, p. 1.
525. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 07-03-1962, p. 1.
526. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 07-03-1962, p. 3.
527. Arch. CFTC, 6H20, Fédération de France du FLN, La répression et les provocations policières contre l'immigration algérienne, depuis le cessez-le-feu, paris, 30. 05. 1962, p. 6-7.
528. APP, Ha 27. Implantation messaliste dans le département de la Seine, 12-02-1962.
529. APP, Ha 27. Implantation messaliste dans le département de la Seine, 12-02-1962.
530. APP, Ha 27. Implantation messaliste dans le département de la Seine, 12-02-1962.
531. APP, Ha 27, MNA (1962). Note de renseignements du 3e secteur SAT-FMA en date du 31-01-1962.
532. APPP, Ha 27. Implantation messaliste dans le département de la Seine, 12-02-1962.
533. APP, Ha 47, SCINA, 06-03-1962.
534. APP, Ha 27. Tract du 03-04-1961.
535. APP, Ha 27. Tract du 08-04-1961.
536. Ibid. , p. 278.
537. APP, Ha 27. AS, La crise du MNA vue par le FLN dans la région parisienne, 9 août 1961.
538. Arch. PP, Ha 47, SCINA. P. –V. de la réunion du 07-03-1962, p. 4.
539. Stora Benjamin, Histoire politique de l'immigration algérienne…, op. cit. , p. 712.
540. Arch. PP, Ha 47. SCINA. P. –V. de la réunion du 13 juin 1962, p. 2.
541. Stora Benjamin, Histoire politique de l'immigration algérienne, op. cit.
542. Hervo Monique, op. cit., p. 240-241.
543. Stora Benjamin, Aide-mémoire de l'immigration algérienne. Chronologie, bibliographie. Paris, CIEMI-L'Harmattan, 1992, p. 75.

شكـــــر

أود أن أعبر عن شكري للسيدين سارج برشتاين و بنيامين سطورا لنصائحهما و توجيهاتهما الثمينة.

كما أقدم خالص الشكر للسادة جيم هاوس، نايل ماكماستر، علي هارون و السيدات مونيك هرفو، ميراي ديراز، دونيز ديبوك و السيدين هابيل غرشنفلد و رونيه غاليسو و السيدة و السيد القورصو و السيد إيمانوال بلانشار.

الفهرس

توطئـــة لرجال الخفاء أسماء 9

مقدمة الطبعة العربيـة متى يتحرر التاريخ ؟ 15

مدخـل 19

1. الجزائريون في فرنسا : وجود قديم 25

2. الهجرة الجزائرية في مرحلة ما بعد 1945 : بين البؤس الإجتماعي
و الغليان السياسي (1945–1954) 43

3. 1954، حرب الجزائر تندلع بفرنسا أيضا 55

4. الهجرة الجزائرية، رهان المتحاربين السياسي 61

5. « مخطط شال ثان » خاص بباريس 109

6. نهاية حرب بخلفية إجرامية 137

7. الرأي العام و أحداث 17 أكتوبر 1961 207

8. 1962 : من المفاوضات النهائية إلى الاستقلال 225

خـاتـمة 235

جدول المختصرات 241

الهـوامـش 243

شكـــر 277

أنـجـز طـبـعـه عـلى مـطابـع
Chihabprint – بـاتنـة